



جامعة حلب
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية

**استقلالية المصرف المركزي وأثرها
في
فعالية السياسة النقدية في سورية**

**The Independence of the Central Bank and its Impact
on the Effectiveness of the Monetary Policy in Syria**

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد الطالب

خورشيد نجات محمد

2013



جامعة حلب
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية

استقلالية المصرف المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية في سورية

**The Independence of the Central Bank and its Impact
on the Effectiveness of the Monetary Policy in Syria**

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد الطالب

خورشيد نجات محمد

إشراف

أ.د. دريد الخطيب

الأستاذ في قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية

جامعة حلب

2013

شهادة

أشهد بأنّ العمل الموصوف بهذه الرسالة هو نتيجة بحث قام به الطالب **خورشيد نجاه محمد**، تحت إشراف الأستاذ الدكتور **دريد الخطيب** الأستاذ في قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية بكلية الاقتصاد- جامعة حلب، وأي رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثق في النص.

المشرف

أ.د. دريد الخطيب

المرشح

خورشيد نجاه محمد

* * *

تصريح

أصرح بأنّ هذا البحث (استقلالية المصرف المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية في سورية)، لم يسبق أن قبل للحصول على أية شهادة ولا هو مقدم للحصول على شهادة أخرى.

المرشح

خورشيد نجاه محمد

* * *

شكر وتقدير

لقد تم إنجاز هذا البحث متمنياً أن يقدم الفائدة المرجوة منه لكل من سيطلع عليه مستقبلاً، وفي نهاية هذا العمل أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من ساهم معي وساعدني في إخراج هذا البحث إلى النور سواء أكان بإبداء الرأي والنصيحة أم بالمشورة.

وأخص بالشكر الجزيل والامتنان الكبير والاحترام الأستاذ الدكتور دريد الخطيب الذي تفضل بالأشراف على هذه الرسالة، وأبدى ملاحظاته القيمة لتسديد خطى البحث، ولم يكن مشرفاً فحسب على هذا البحث بل كان المعلم والصديق والذي كان متابعاً ومهتماً جداً.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور هيثم جعفر على جهوده وأشرافه الذي ساهم في اغناء البحث، وإلى أعضاء لجنة الحكم الدكتور حسن حزوري والدكتور عبد الناصر الناصر لتفضلهم بقبول قراءة وتقديم هذه الرسالة والحكم عليها. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور مسلم عبد طالاس والأستاذ جوان حمو على تشجيعهما ومتابعتهم للبحث والذين أمداني بمعلومات هامة تتم عن خبرتهم وتجربتهم في هذا المجال وخاصة الدراسة التطبيقية. كذلك أعرب عن شكري وتقديري العميقين للأستاذة (د. هزاع المفلح، د. أحمد الاشقر، د. خضر الأورفلي، د. أحمد زهير شامية والمرحوم د. محمد سعيد فرهود)، وللدكاترة (د. منذر الناصر، د. فادي قرعان، د. فؤاد أسماعيل ود. مصطفى حسين) ولجميع العاملين في كلية الاقتصاد بجامعة حلب، من هيئة تدريسية وتعليمية وإدارية، وإلى جميع من كانوا عوناً ودعمًا لي في إنجاز هذا البحث.

كما ولا يسعني إلا أن أوجه جزيل الشكر للكاتب والباحث خالد جميل محمد مدقق اللغة العربية الذي تفضل بقراءة محتويات هذه الرسالة.

خورشيد نجاة محمد

الإهداء

إلى الذين أمر الله برهما وطاعتهما

أبي وأمي الحبيين

وإلى إخوتي وأخواتي في الوطن

همسرين ونيرونز وجين ويريفان وبيان وموسى

وإلى إخوتي في الغربة

جمشيد ومحمد

وإلى عائلتي

عائلة عليكا في القامشلي والمهجر

وإلى كل إنسان صادق ومخلص لشعبه ومدافعاً عن كرامته وحرية ومرفاهيته

وإلى كل من أحبهم قلبي ووسعهم صدري

إلى كل هؤلاء أقدم عملي المتواضع

خومر شيد

أعضاء لجنة الحكم

الدكتور دريد الخطيب

رئيساً ومشرفاً

أستاذ في قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية- جامعة حلب

الدكتور حسن حزوري

عضواً

أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية- جامعة حلب

الدكتور عبد الناصر الناصر

عضواً

مدرس في قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية- جامعة حلب

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
ب	المقدمة
1	الفصل الأول: المصرف المركزي ومحدداته
2	المبحث الأول: المصارف المركزية (المفهوم، النشأة، الدور الاقتصادي، الخصائص، تحليل الميزانية)
2	1. مفهوم المصرف المركزي:
4	2. نشأة المصارف المركزية ودورها ووظائفها:
4	1-2. نشأة المصارف المركزية:
6	2-2. أهمية المصارف المركزية في الاقتصاد الوطني:
9	3-2. الوظائف الأساسية للمصارف المركزية وتطورها:
11	1-3-2. الإصدار النقدي وتنظيمه Money Issuing:
12	2-3-2. مصرف الحكومة Gov Bank ومستشارها المالي والنقدي:
14	3-3-2. مصرف المصارف Bank of the Banks:
15	4-3-2. الرقابة على الائتمان المصرفي:
15	1-4-3-2. سياسة سعر الخصم Discount Rate Policy:
16	1-1-4-3-2. أثر سياسة سعر الخصم:
17	2-1-4-3-2. فعالية تقنية سياسة سعر الخصم:
17	2-4-3-2. سياسة السوق المفتوحة Open Market Operations:
18	1-2-4-3-2. أثر سياسة السوق المفتوحة:
19	2-2-4-3-2. فعالية سياسة السوق المفتوحة:
20	3-4-3-2. سياسة نسبة الاحتياطي القانوني Legal Reserve Ratios:
20	1-3-4-3-2. أثر سياسة نسبة الاحتياطي القانوني:
22	2-3-4-3-2. فعالية سياسة نسبة الاحتياطي القانوني:
23	5-3-2. تنظيم الرقابة على الصرف الأجنبي:
24	6-3-2. المصرف المركزي هو المقرض الأخير:
25	❖ مقارنة بين وظائف المصارف المركزية في الدول المتقدمة والدول النامية:
27	3. خصائص المصارف المركزية:

29	4. تحليل ميزانية المصرف المركزي:
29	1-4. (الأصول Assets):
29	2-4. (الخصوم Liabilities):
29	5. خسائر ميزانية المصرف المركزي:
32	المبحث الثاني: سلوك المصرف المركزي ومحدداته
32	1. أهداف المصرف المركزي:
33	2. إستراتيجية المصرف المركزي:
36	3. سلوك المصرف المركزي:
37	الأولى- قاعدة ماكلوم McCallum Rule:
38	الثانية- قاعدة رد فعل السياسة النقدية الاسمية (NFR) Nominal Monetary Policy Feedback Rule:
38	الثالثة- قاعدة تايلور Taylor Rule:
39	الرابعة- قواعد السياسة النقدية عند ويليامسون Williamson:
40	الخامسة- قواعد مقابل حرية الاختيار (التقديرية) Rules Vs. Discretion:
41	4. محددات المصرف المركزي:
42	1-4. نظرية الربح Seigniorage:
42	2-4. نظرية السلوك البيروقراطية Bureaucracy:
43	3-4. نظرية الدورات الاقتصادية السياسية Political Business Cycles:
43	1-3-4. الدورات الحزبية:
44	2-3-4. دورات انتهازية:
44	4-4. نظرية عدم التناسق الزمني Time Inconsistency:
45	❖ لعبة الإستراتيجية بين المصرف المركزي ومفاوضي الأجر:
46	5. نظرية التوقعات الرشيدة:
48	6. التعاون بين المصارف المركزية:
49	7. إصلاح المصرف المركزي:
53	الفصل الثاني: استقلالية المصرف المركزي وإدارة السياسة النقدية
54	المبحث الأول: مقاييس استقلالية المصرف المركزي والفعالية الاقتصادية
54	1. مفهوم استقلالية المصرف المركزي وتطوره:

55	2. تعريف استقلالية المصرف المركزي:
56	3. عناصر الاستقلالية:
56	1-3. الاستقلال السياسي:
57	2-3. الاستقلال القانوني:
57	3-3. الاستقلال المالي:
57	4-3. الاستقلال الوظيفي:
58	5-3. الاستقلال المؤسسي:
58	6-3. الاستقلال التنظيمي:
59	4. وجهة النظر التقليدية لاستقلالية المصرف المركزي:
59	1-4. الدور المتزايد لاستقلال المصرف المركزي:
61	2-4. أسباب الدعوة لاستقلالية المصرف المركزي (الاستقلالية بين التأييد والمعارضة):
61	1-2-4. الآراء المؤيدة:
63	2-2-4. الآراء المعارضة:
64	5. مستويات الاستقلالية التي يحتاجها المصرف المركزي:
65	1-5. استقلال الهدف Goal Independence:
65	2-5. استقلال الأداة Instrument Independence:
65	3-5. الاستقلال الشامل:
66	6. أهم معايير الاستقلالية:
67	1-6. المعايير السياسية لاستقلالية المصرف المركزي:
67	2-6. المعايير الاقتصادية لاستقلالية المصرف المركزي:
67	7. مقاييس استقلالية المصرف المركزي:
69	1-7. مؤشر باد وباركين Bade & Parkin:
69	2-7. مؤشر إيسينا (Alesina's Political Response:1988-1989):
70	3-7. مؤشر جاكوم (Jácome: 2000):
71	4-7. مؤشر دميتير فلورين Dumiter Florin:
71	5-7. مؤشر GMT:
72	6-7. مؤشر إيجيفنكر وشالينك Eijffinger and Schaling:
72	7-7. مؤشر كوكيرمان Cukierman:

73	1-7-7. المؤشر القانوني غير المتقل LVAU والمتقل LVAV:
74	2-7-7. مؤشر سرعة تغيير المحافظ TOR:
75	8-7. مؤشر بيترسون Petursson G Thorarinn:
75	9-7. مؤشر الالتزام النقدي (MOC) Monetary Commitment:
76	10-7. مؤشر غيسولو إنريكو (Gisolo Enrico: 2009):
76	8. محددات استقلالية المصرف المركزي وإصلاحه:
77	9. الشفافية Transparency:
79	1-9. أنواع الشفافية:
80	2-9. قياس الشفافية:
80	10. المصدقية Credibility:
82	11. المساءلة Accountability:
84	1-11. حدود الاستقلالية ومسؤولية المصرف المركزي والحاكم:
85	2-11. السمات المختلفة للمساءلة والشفافية:
86	المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية المصرف المركزي
88	1. عمليات صياغة السياسة النقدية:
90	2. نموذج لعملية صياغة السياسة النقدية:
93	3. تأثير السياسة في اختيار السياسة النقدية:
95	4. الاستقلالية والتضخم:
99	1-4. التضخم مقابل معضلة استقرار النظام المالي:
102	2-4. السياسة النقدية الاستباقية دون أهداف واضحة:
103	5. الاستقلالية والنتائج المحلي الإجمالي:
108	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لاستقلالية مصرف سورية المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية
109	المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في سورية بعد الاستقلال
109	1. النظام النقدي السوري في ظل الاستقلال النقدي:
109	1-1. التطورات التي سبقت تأسيس مصرف سورية المركزي:
110	2-1. تأسيس مجلس النقد والتسليف بصفته سلطة نقدية عليا بالمرسوم التشريعي رقم (87) لعام (1953):
111	3-1. التحولات الاقتصادية في سورية بعد المرسوم رقم (87) لعام 1953:

112	1-3-1. الوظائف الرئيسية لمصرف سورية المركزي:
113	1-1-3-1. إصدار النقد الوطني:
113	2-1-3-1. المصرف المركزي مصرف المصارف:
113	3-1-3-1. إصدار الأسناد الوطنية العامة والمساهمة في المفاوضات الدولية المالية:
113	4-1-3-1. الاحتياطي الإجمالي للمصارف:
113	5-1-3-1. القيام بمهام مصرف الدولة والوكيل المالي لها:
113	6-1-3-1. الدور الإشرافي لمصرف سورية المركزي:
114	4-1. أهداف السياسة النقدية في سورية كما حددها نظام النقد الأساسي رقم (87) لعام 1953:
115	5-1. أهداف السياسة النقدية في سورية كما حددها قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002:
116	2. خصائص السياسة النقدية في سورية:
116	1-2. معدلات الفائدة:
118	2-2. توحيد أسعار الصرف:
121	3. أدوات السياسة النقدية في سورية:
121	1-3. نسبة الاحتياطي القانوني في سورية:
122	2-3. عمليات السوق المفتوحة في سورية:
122	4. مظاهر اختلال السياسة النقدية:
123	1-4. تبعية المصرف المركزي للحكومة:
124	2-4. تضخم الكتلة النقدية:
124	5. مشاورات المادة الرابعة لعام (2009) في مجال الإصلاح النقدي في سورية:
126	المبحث الثاني: واقع استقلالية مصرف سورية المركزي
126	1. شروط استقلالية المصرف المركزي:
127	2. قانون النقد الأساسي رقم (87) لعام 1953 والاستقلال النقدي لمصرف سورية المركزي:
127	1-2. استقلالية مجلس النقد والتسليف لمصرف سورية المركزي:
130	3. قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002 والاستقلال النقدي لمصرف سورية المركزي:
130	1-3. استقلالية مجلس النقد والتسليف لمصرف سورية المركزي:
131	4. قياس استقلالية مصرف سورية المركزي استناداً إلى مؤشرات الاستقلالية:
132	1-4. مؤشر باد وباركين Bade & Parkin:
133	2-4. مؤشر جاكوم (2000) Jácome:
133	3-4. مؤشر دميتير فلورين Dumiter Florin:

133	4-4. مؤشّر GMT:
133	4-5. مؤشّر كوكيرمان Cukierman:
134	4-6. مؤشّر بيترسون Petursson G Thorarinn:
135	4-7. مؤشّر الالتزام النقدي (MOC) Monetary Commitment:
135	4-8. مؤشّر غيسولو إنريكو (2009) Gisolo Enrico:
136	5. قياس مساءلة وشفافية مصرف سورية المركزي:
138	المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية في سورية وعلاقتها باستقلالية المصرف المركزي
138	1. أهمية استقلالية المصرف المركزي في الدول النامية:
140	2. فعالية مجلس النقد والتسليف في مصرف سورية المركزي:
142	3. العلاقة بين استقلالية مصرف سورية المركزي وكلّ من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم:
142	3-1. أثر استقلالية مصرف سورية المركزي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP Gross Domestic Product):
143	3-1-1. النموذج الأول المستخدم للدراسة:
146	3-2. أثر استقلالية مصرف سورية المركزي على معدلات التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين Consumer Price Index (CPI):
147	3-2-1. النموذج الثاني المستخدم للدراسة:
150	- النتائج والتوصيات:
153	- الخاتمة:
154	- ملحق الجداول:
191	- المراجع:

فهرس الجداول (الملحق)

رقم الصفحة	الموضوع	الجدول
154	دوافع إنشاء المصارف المركزية	الجدول رقم (1)
155	التطور الطبيعي للمدرسة المصرفية المركزية والمدرسة المصرفية الحرة	الجدول رقم (2)
155	خصائص المصارف المركزية الأولى المبكرة وامتيازاتها	الجدول رقم (3)
157	ميزانية المصرف المركزي	الجدول رقم (4)
158	خسائر المصرف المركزي في مجموعة دول أمريكا اللاتينية 1987-2005	الجدول رقم (5)
159	قائمة بإصلاح المصرف المركزي في بعض الدول بين الفترتين 1973-1998	الجدول رقم (6)
159	تأثير الحزبية على نتائج الاقتصادية الكلية في الولايات المتحدة الأمريكية 1948-2001	الجدول رقم (7)
159	إصلاحات مصرف إنكلترا المركزي بين عامي 1694-1997	الجدول رقم (8)
160	ربع العملة على الناتج المحلي الإجمالي في عدد من دول العالم	الجدول رقم (9)
161	تشريع المصرف المركزي الفرنسي "BDF" والإصلاح 1800-1993	الجدول رقم (10)
161	مؤشر باد وباركين Bade & Parkin للاستقلالية	الجدول رقم (11)
162	مؤشر استقلالية المصرف المركزي والمساءلة بحسب جاكوم Jácome (معايير، قيم، أوزان)	الجدول رقم (12)
163	مؤشر فلورين Florin لقياس استقلالية المصرف المركزي واستهداف التضخم.	الجدول رقم (13)
167	مؤشر GMT السياسي	الجدول رقم (14)
167	مؤشر GMT الاقتصادي	الجدول رقم (15)
168	مؤشر كوكيرمان LVAU-LVAW	الجدول رقم (16)
170	مؤشر بيترسون Petursson لاستقلالية المصرف المركزي	الجدول رقم (17)
170	مؤشر الالتزام النقدي MOC ومؤشر الاستقلالية CBI حسب (Freitag: 2001)	الجدول رقم (18)
172	مؤشر غيسولو إنريكو (Gisolo Enrico: 2009) لاستقلالية المصرف المركزي	الجدول رقم (19)
175	تثقيلات مؤشر (Gisolo Enrico: 2009)	الجدول رقم (20)
175	يوضح البناء والقيمة لقياس الشفافية	الجدول رقم (21)
176	المساءلة والشفافية في المصارف المركزية لبعض الدول	الجدول رقم (22)
177	الترافق بين التضخم ودرجة الاستقلالية (1973-1986)	الجدول رقم (23)
177	استقلالية المصرف المركزي والأداء الاقتصادي	الجدول رقم (24)
178	تزايد الناتج المحلي الإجمالي في تركيا مع تزايد مؤشر الاستقلالية	الجدول رقم (25)
178	تصنيف المصارف المركزية في الشرق الأوسط حسب مؤشر كوكيرمان للاستقلالية	الجدول رقم (26)
178	تطبيق مؤشر باد وباركين Bade & Parkin للاستقلالية على قانون النقد الأساسي في سورية	الجدول رقم (27)

179	تطبيق مؤشّر جاكوم Jácome للاستقلالية والمساءلة على قانون النقد الأساسي لمصرف سورية المركزي والمصري (معايير، قيم، أوزان)	الجدول رقم (28)
179	تطبيق مؤشّر فلورين Florin لقياس استقلال المصرف المركزي واستهداف التضخم على قانون النقد الأساسي في سورية	الجدول رقم (29)
180	تطبيق مؤشّر GMT على قانون النقد الأساسي في سورية	الجدول رقم (30)
181	مؤشّر استقلال المصرف المركزي لعشرة بلدان حسب مؤشّر (GMT: 1991)	الجدول رقم (31)
181	تطبيق مؤشّر كوكيرمان للاستقلال على قانون النقد الأساسي في سورية والمقارنة مع قانون النقد الأساسي لمصرف رومانيا الوطني	الجدول رقم (32)
182	تطبيق مؤشّر بيترسون Petursson للاستقلال على قانون النقد الأساسي في سورية والمقارنة مع قانون النقد الأساسي لمصرف كرواتيا الوطني	الجدول رقم (33)
182	تطبيق مؤشّر الالتزام النقدي (MOC) ومؤشّر الاستقلال (CBI) حسب (Freytag: 2001) على قانون النقد الأساسي في سورية	الجدول رقم (34)
183	يوضح مؤشّر الالتزام النقدي MOC ومؤشّر الاستقلالية للمصرف المركزي (CBI) Freytag: 2001 (لبعض الدول المختلفة لعام (2005)	الجدول رقم (35)
183	تطبيق مؤشّر غيسولو إنريكو (Gisolo Enrico: 2009) لاستقلالية المصرف المركزي على قانون النقد الأساسي في سورية	الجدول رقم (36)
184	مؤشّر غيسولو إنريكو (Gisolo Enrico: 2009) لاستقلالية المصرف المركزي لكلاً من مصر وتركيا	الجدول رقم (37)
185	المساءلة والشفافية في قانون النقد الأساسي لمصرف سورية المركزي	الجدول رقم (38)
185	يوضح البناء والترميز لقياس الشفافية لمصرف سورية المركزي	الجدول رقم (39)
185	معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (1991-2010)	الجدول رقم (40)
186	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار (2000) الثابتة، والنقود الاحتياطية ومؤشرات الاستقلالية لمصرف سورية المركزي	الجدول رقم (41)
186	جدول تحليل الانحدار الخطي لنموذج الدراسة حسب مؤشرات استقلالية مصرف سورية المركزي (I) والناتج المحلي الإجمالي السوري	الجدول رقم (42)
188	معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين عام 2000 (100)، والنقود الاحتياطية ومؤشرات الاستقلالية لمصرف سورية المركزي	الجدول رقم (43)
189	جدول تحليل الانحدار الخطي لنموذج الدراسة حسب مؤشرات استقلالية مصرف سورية المركزي (I) والرقم القياسي لأسعار المستهلكين عام 2000 (100)	الجدول رقم (44)

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	الموضوع	الشكل
26	وظائف مصرف انكلترا المركزي 1995-2005	الشكل رقم (1)
27	الدول النامية: وظائف المصارف المركزية	الشكل رقم (2)
35	إستراتيجية المصرف المركزي	الشكل رقم (3)
40	القاعدة الهامشية لمجلس النقد للمصرف المركزي	الشكل رقم (4)
46	نظرية اللعبة بين السلطات النقدية ومفاوضي الأجر	الشكل رقم (5)
79	مثلث الشفافية في إستراتيجية السياسة النقدية	الشكل رقم (6)
80	الإطار المفاهيمي للأنواع المختلفة للشفافية	الشكل رقم (7)
88	قانون المصرف المركزي	الشكل رقم (8)
89	عمليات صياغة السياسة النقدية	الشكل رقم (9)
91	نتائج السياسة المحتملة لتغير السياسة P	الشكل رقم (10)
94	تأثير السياسة في اختيار السياسة النقدية	الشكل رقم (11)
98	مؤشر استقلالية المصرف المركزي والتضخم للدول الأوروبية خلال فترة 1967-1993	الشكل رقم (12)
100	منحنى فيليبس	الشكل رقم (13)
101	منحنى فيليبس (المؤسساتي)	الشكل رقم (14)
101	استقلالية المصرف المركزي ومنحنى فيليبس	الشكل رقم (15)
106	نموذج استقلالية المصرف المركزي والحوكمة CBIG	الشكل رقم (16)
132	تطبيق مؤشّر باد وباركين Bade & Parkin للاستقلالية على الدول الصناعية ألاثنتي عشرة لعام (1977)	الشكل رقم (17)
139	مؤشّر استقلالية المصرف المركزي والتضخم لكل من إيران والإمارات العربية المتحدة وسورية بين عامي (1981-2005)	الشكل رقم (18)
140	مؤشّر استقلالية المصرف المركزي والنمو الاقتصادي لكل من إيران والإمارات العربية المتحدة وسورية بين عامي (1996-2005)	الشكل رقم (19)

- الملخص -

تُعتبر استقلالية المصارف المركزية من أهم الموضوعات التي تشغل بال الحكومات في الساحة الاقتصادية، وذلك نتيجة التطورات الاقتصادية والنقدية الدولية والمحلية المتلاحقة التي شهدتها معظم دول العالم.

ونظراً لأهمية استقلالية المصرف المركزي في أي نظام اقتصادي في العالم، فإن دراسته التطبيقية تعتبر من الأولويات في العصر الحديث، لما للمركزي من تأثير على فعالية السياسة النقدية.

ويتضمن هذا البحث دراسة العلاقة بين استقلالية المصرف المركزي والتضخم في سورية، ومن ثم العلاقة بين استقلالية المصرف المركزي والناتج المحلي الاجمالي في سورية. لأنها من أكثر المواضيع إثارةً للجدل لاسيما في النظرية النقدية وفي السياسة النقدية والدراسات التطبيقية.

وعلى هذا النحو ستكون الدراسة عبر ثلاثة فصول:

يتناول الفصل الأول المصرف المركزي ومحدداته، حيث يعرض المبحث الأول نشأة المصارف المركزية ودورها في الاقتصاد. والمبحث الثاني عن سلوك المصارف المركزية ومحدداته.

ويتناول الفصل الثاني استقلالية المصرف المركزي وإدارة السياسة النقدية، حيث يعرض المبحث الأول مقاييس استقلالية المصرف المركزي والفعالية الاقتصادية، والمبحث الثاني فإنه يبحث في فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية المصرف المركزي.

ويتناول الفصل الثالث دراسة تطبيقية لاستقلالية مصرف سورية المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية، حيث يعرض المبحث الأول تطور السياسة النقدية في سورية بعد الاستقلال. والمبحث الثاني عن دراسة واقع استقلالية مصرف سورية المركزي، وذلك بتطبيق بعض مؤشرات الاستقلالية وهي:

"(Bade & Parkin: 1977), (Jácome: 2000), (Dumiter Flori: 2009) (Cukierman: 1992), (GMT: 1991), (Petursson G Thorarinn: 2000), (Monetary Commitment-MOC-: 2001), (Gisolo Enrico: 2009)".

وذلك على قانون النقد الأساسي لمصرف سورية المركزي، وقياس مساءلة وشفافية مصرف سورية المركزي. والمبحث الثالث دراسة فعالية مجلس النقد والتسليف لدى مصرف سورية المركزي، والعلاقة بين استقلالية مصرف سورية المركزي وكل من معدلات التضخم والناتج المحلي الإجمالي، وذلك باختبار نموذج قياسي للدراسة لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وعلى أساس الدراسة الوصفية والتطبيقية سيوضح وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين درجة استقلالية المصرف المركزي السوري (المتغير المستقل) والناتج المحلي الإجمالي السوري (المتغير التابع)، وعلاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين درجة استقلالية مصرف سورية المركزي (المتغير المستقل) والتضخم "الرقم القياسي لأسعار المستهلكين" (المتغير التابع).

مقدمة Introduction:

يُعدّ موضوع استقلالية المصرف المركزي من المواضيع التي تحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية، لا سيما في النظرية النقدية وفي السياسة النقدية، ويتفق معظم الاقتصاديين على أنّ استقلالية المصرف المركزي أمر مرغوب فيها لأنها تساعد على الوصول إلى هدف استقرار الأسعار في الأجل الطويل.

ونظراً لذلك فقد مُنح العديد من المصارف المركزية أبعاداً وأفاقاً أوسع وأعمق لفهم طبيعة الدور الذي تمارسه في النشاط الاقتصادي للدولة من خلال ما تمتلك هذه المصارف من صلاحيات وإمكانات فعلية تمكنها من ممارسة مهامها ووظائفها لكي تحقق أهداف السياسة النقدية، وهذا ما جعل كثيراً من الدول تعدّل قوانينها أو تشرّع قوانين جديدة ضمنها تدابير وأساساً تضمن استقلالية مصارفها المركزية. إلا أن فكرة استقلالية المصرف المركزي ليست جديدة تماماً، فقد كتب ديفيد ريكاردو David Ricardo في عام 1824 معقّباً على إنشاء مصرف وطني: يقال إنّه لا يمكن أن نوكل للحكومة بثقة سلطة إصدار النقود الورقية، لأنّها بالتأكيد ستسيء استخدامها... وأقرّ أنّه سيكون هناك خطر كبير إذا أوكل لوزراء في الحكومة مثلاً سلطة إصدار النقود الورقية، لكن اقترح أن يوكل هذا إلى أيدي مفوضين غير قابلين للعزل إلا بتصويت إحدى غرفتي البرلمان أو كليهما، وإذا أرادت الحكومة النقود فإنّها عليها أن تحصل عليها بطريقة شرعية، لكن يجب عدم السماح لها بأي حال بالافتراض ممن يمتلك سلطة صناعة النقود. وقد وردت فكرة ريكاردو هذه في سياق الجدل التأسيسي للمصارف المركزية، باعتبارها ضامنة للثقة في المنظومة النقدية والمالية ومن ثم استقرار الأسعار.

في عام 1931 أيضاً قال كينز (Keynes) في حديثه للجنة الملكية في المصرف المركزي الهندي: "إنّ المصرف المركزي النموذجي هو المصرف الذي يمزج المسؤولية الأساسية للحكومة مع درجة عالية من الاستقلالية لسلطات المصرف".

كما عادت فكرة الاستقلالية إلى الظهور في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، بتسميتها المتداولة حالياً (استقلالية المصرف المركزي)، وفي التسعينيات من القرن العشرين كان ثمة توجه متزايد لمنح المصارف المركزية الاستقلالية عن الحكومة، وشمل هذا التوجه دولاً مختلفة، وتمّ تشجيع استقلالية المصرف المركزي من قبل المؤسسات الدولية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)⁽¹⁾، وصندوق النقد الدولي (IMF)⁽²⁾، واستخدم من قبل قادة الاتحاد الأوربي بصفته معياراً للدخول في الاتحاد النقدي والاقتصادي.

(1) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

Organization for Economic Cooperation and Development

(2) صندوق النقد الدولي (IMF) International Monetary Fund

أثبتت معظم الدراسات الاقتصادية أنّ المصرف المركزي يؤثر في الأداء الاقتصادي أساساً من خلال إدارته للسياسة النقدية، فمنح الاستقلالية للمصرف المركزي يمكن أن يحسّن أثر السياسة النقدية على الأداء الاقتصادي كخفض معدلات التضخّم مثلاً. وبالتالي فإنّ هذه الدراسة ستركّز على استقلالية مصرف سورية المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية في سورية.

أهميّة البحث :Importance of Study

تنبع أهميّة البحث من أهميّة السياسة النقدية في التأثير في الأداء الاقتصادي، والتي تتجلى من خلال التعرف إلى الهيئة المسؤولة رسمياً عن السياسة النقدية؛ أي المصرف المركزي وتحديد مدى تحكمها بقرار السياسة النقدية، ومن ثمّ دراسة آلية العرض النقدي والعوامل المؤثرة فيه، وبعد ذلك دراسة مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي، مثل التضخّم والنمو الاقتصادي، ودراسة علاقتها بشكل قياسي بمتغيرات موقف السياسة النقدية للحكم على مدى كفاءة السياسة النقدية في التأثير في هذه المؤشرات، والمصرف المركزي يساعد على المحافظة على استقرار الأسعار الذي صار يمثل الهدف الرئيس للسياسة النقدية التي صارت بدورها الوظيفة الرئيسة لهذا المصرف.

كذلك تبرز أهميّة البحث من خلال بيان أهمية السياسة النقدية في الأداء الاقتصادي بشكل عام، وعلى أساس ذلك بيان أهميّة استقلالية المصرف المركزي في إدارة سياسة نقدية فعالة.

أهداف البحث :Objectives of Study

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل الأمور التالية:

- 1 - تحديد مفهوم استقلالية المصرف المركزي.
- 2 - تحديد أهم مقاييس استقلالية المصرف المركزي.
- 3 - دراسة وتحليل العوامل المحددة لسلوك المصرف المركزي.
- 4 - تقويم استقلالية مصرف سورية المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية.

مشكلة البحث :Problem of Study

تكمن مشكلة البحث في أنّه ليس هناك دور واضح لمصرف سورية المركزي في رسم السياسة النقدية وتنفيذها، حيث إنّهُ يتداخل مع عمل اللجنة الاقتصادية ووزارة المالية، وعلى أساس ذلك يُطرح التساؤل التالي:

في ظل المستوى الحالي من استقلالية مصرف سورية المركزي، هل يمكن رسم سياسة نقدية فعالة في التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية (معدل التضخّم، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)؟.

فروض البحث :Study Hypotheses

للإجابة عن التساؤلات السابقة تقوم هذه الدراسة على فرضين:

- أولهما: توجد علاقة طردية بين درجة استقلالية المصرف المركزي (المتغير المستقل) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (المتغير التابع).

- ثانيهما: توجد علاقة عكسية بين درجة استقلالية المصرف المركزي (المتغير المستقل) والتضخم (المتغير التابع).

منهج البحث Study Approach:

اقتضت طبيعة الدراسة من جهة، وتحقيق أهدافها واختبار فروضها من جهة أخرى الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي واعتماد الأسلوب الكمي القياسي:

1- المنهج الوصفي التحليلي من أجل تعرف الظاهرة، حيث ستسعى الدراسة إلى تكوين صورة واضحة عن مفهوم استقلالية المصرف المركزي ومحدداته وشروطه ومستوياته وأثرها في فعالية السياسة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار النقدي.

2- الأسلوب الكمي القياسي لاستخدامها بيانات سلاسل زمنية تعبر عن كل من مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي (التضخم، والناتج المحلي الإجمالي) وهما المتغيران التابعان، ومؤشرات سلوك المصرف المركزي (مؤشرات الاستقلالية، تغيّرات الكتلة النقدية، تغيّرات معدل الفائدة) وهي متغيرات مستقلة، حيث سيتم استخدام برنامج (SPSS) Stoical package for the Social Science من أجل قياس درجة استقلالية المصرف المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية.

الدراسات السابقة Literature Review:

الدراسات العربية:

1- طالاس مسلم عبد، 2008 - دور المصرف المركزي في الأداء الاقتصادي في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق في سورية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلب.

درس الباحث دور المصرف المركزي في الأداء الاقتصادي في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، واستخدم طرق الاقتصاد القياسي التطبيقي على الاقتصاد السوري، ووجد أنّ المصرف المركزي هو تلبية لاقتصاد السوق، وأنّ سلوك المصرف المركزي يجب أن يخضع لقواعد معينة سواء أكانت قواعد الاستهداف أو الأدوات، وأنّ المصرف المركزي يؤثر في الأداء الاقتصادي أساساً من خلال إدارته للسياسة النقدية، وأنّ أداء المصرف المركزي وكفاءة دوره في الاقتصاد يتحسنان مع منحه استقلالية الأداة وتتبعه استراتيجية التضخم المستهدف، وأنّه لم يكن المصرف المركزي ولا السياسة النقدية في سورية فاعليين في التأثير في الأداء الاقتصادي، وأنّ منح الاستقلالية لمصرف سورية المركزي يمكن أن يحسّن الأداء الاقتصادي.

2- الحامض خالد، وحسن صبري، 2006 - استقلالية المصرف المركزي. مجلة بحوث جامعة حلب، العدد 43، ص ص 123-153.

درس الباحثان استقلالية المصرف المركزي من حيث الأهداف، والأسباب، والمعايير، واستقلالية السلطات النقدية التي تتضمن أهمّ سنّةٍ مصارف مركزية عالمية، وهي المصرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ومصرف انكلترا، والمصرف المركزي الأوروبي، ومصرف البنديسبنك الألماني، ومصرف كندا، ومصرف اليابان (نيبون كينكو). كما درسا استقلالية السلطة النقدية في سورية، واتبع الباحثان الأسلوب الوصفي والمقارن، ووجدا أنّ استقلالية السلطة النقدية قد تأكلت بشكل كبير وأصبحت السياسة النقدية تمارس عملياً من السلطة النقدية الممثلة باللجنة الاقتصادية ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، واقتصر دور المصرف المركزي على الاقتراح والتنفيذ. وأكد الباحثان مع الاقتصاديين في مختلف أنحاء العالم أنّ استقلالية المصارف المركزية تعطي سياسة نقدية أفضل.

3- قويدر عياش، وعبد الله إبراهيمي، 2005- أثر استقلال البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية - بين النظرية و التطبيق. جامعة الأغواط، الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات، ص ص 50 - 67.

درس الباحثان أثر استقلالية المصرف المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر، كما عرضا بعض التجارب العالمية في إعطاء الاستقلالية للمصرف المركزي لأداء مهامه النقدية في كل من الدول المتقدمة والنامية، ووجدا أنّ هذه الاستقلالية لا تخضع لمقياس معيّن لكنها تتخذ أشكالاً مختلفة بحسب معايير الاستقلالية.

4- رهيف السهلاني بلسم حسين، 2008 - استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى البنك المركزي العراقي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.

درست الباحثة استقلالية المصارف المركزية لأهمية دورها في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ووجدت أنّه لا بد من منح هذه المصارف المزيد من الصلاحيات والإمكانيات الفعلية التي تمكنها من ممارسة مهامها ووظائفها لكي تحقق أهداف السياسة النقدية، وبالتالي أكدت أنّ العديد من الدول قد عدّلت أو شرّعت قوانين جديدة ضمّنتها تدابير وأسساً تضمن استقلالية مصارفها المركزية، وأنّ الهدف الرئيس من هذه الاستقلالية يتمثل في استقلالية هذه المصارف في إدارة السياسة النقدية بحيث تكون أكثر كفاءة وفاعلية وتعمل على استقرار المستوى العام للأسعار، وقد ركز البحث على دولتين عربيتين هما سورية ولبنان في مجال استقلالية المصرف المركزي.

5- منصور زين، 2005 - استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية. جامعة الشلف، الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات، ص ص 421 - 434.

درس الباحث مفهوم استقلالية المصرف المركزي ووضع إطاراً شاملاً ومتكاملاً لهذه الاستقلالية ووضّح العلاقة بين استقلالية المصرف المركزي والتضخّم، وتقييم استقلالية المصرف المركزي الجزائري وأثرها في فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار، واقترح نموذجاً يمنح المصرف المركزي الجزائري مدى أكبر من الاستقلالية، ووجد أنّه لا بد من منح المصرف المزيد من الاستقلالية في جانبي السلطة والمسؤولية لتحقيق المزيد من الفعالية للسياسة النقدية.

الدراسات الأجنبية:

1- OKAAN Veli Safakli and HÜSEYİN Özdeser, 2010 - **On the Independence of the Central Bank of the Turkish**. Republic of Northern Cyprus, DoguŞ University Dergisi, P.P 124-137.

درس الباحثان استقلالية المصرف المركزي في الجمهورية التركية شمالي قبرص (TRNC)، واستخدما جدول متغيّرات استقلالية المصرف المركزي القانوني ومقياس Cukierman، ووجدوا أنّه رغم استقلالية المصرف المركزي القانونية لشمالي قبرص فإنّه لا يستطيع وضع السياسة النقدية بسبب الدوّلرة، وإنّ التضخّم في تركيا يحدد التضخّم بشكل كبير لـ (TRNC) بدلاً من السياسة النقدية التابعة للمصرف المركزي للجمهورية التركية شمالي قبرص، وبالتالي لا توجد علاقة عكسية بين استقلالية المصرف المركزي والتضخّم حالة الجمهورية التركية شمالي قبرص (TRNC).

2- TOMISLAV Ćorić and DAJANA Cvlejš, 2009 - **Central Bank Independence the Case of Croatia**. University of Zagreb- Croatia, Paper N°: 09 -09, P.14.

درس الباحثان العلاقة بين استقلالية المصرف المركزي والتضخّم في كرواتيا، واستخدما ثلاثة مقاييس لاستقلالية المصرف المركزي لكرواتيا:

1- مقياس سرعة تغيير المحافظ (TOR).

2- مقياس Petursson G. Thorarinn.

3- مقياس Neyapti (CWN) Cukierman, Webb and Neyapti (GMT) مقياس (GMT) Neyapti

Grilli, Masciandaro, للاستفتاء.

ووجد الباحثان أنّ استقلالية المصرف المركزي في إدارة السياسة النقدية تؤدي إلى الاستقرار في الأسعار وانخفاض معدلات التضخّم. ووجدوا علاقة عكسية بين استقلالية المصرف المركزي لكرواتيا والتضخّم، وأنّ النتائج المكتسبة من المقاييس بينت وجود مستوى عالٍ من الاستقلالية للمصرف المركزي الكرواتي وأثرها على السياسة النقدية، ولم تكن هناك أي تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى.

3- ALEX Cukierman, 2006 - **Central Bank Independence and Monetary Policy Making Institutions: Past, Present, and Future**. Central Bank Chile, Working Paper, N°:360, P. 39.

درس الباحث تطور استقلالية المصرف المركزي في تشيلي خلال العقدين الماضيين، واستهداف التضخم من أجل تحقيق استقرار الأسعار، والعلاقة بين استقلالية المصرف المركزي والأداء الاقتصادي الكلي، وركز على قضايا المسؤولية والشفافية اللتين تصحان أكثر أهمية في النظام الجديد، وحكم المصرف المركزي والديمقراطية، ووجد أن استقلالية المصارف المركزية أصبح أكثر أهمية منذ عشرين عاماً، وأصبح هدفهم الأساسي استقرار الأسعار واستهداف التضخم.

4- **DAVID Ferrari, (and others), 2009 - Political Institutions and Central Bank Independence Revisited.** University Degli Studi di Modena Reggio Emilia, Material di Discussione, 616, Viale Jacopo Berengario 51 -41100 MODENA (Italy), P. 10.

درس الباحثون استناداً على الدراسات السابقة لديهم بخصوص استقلالية المصرف المركزي بالربط بينها وبين السياسة، وبين المؤسسات والمتغيرات الاقتصادية، ووجد الباحثون أن البيانات الخاصة باستقلالية المصرف المركزي (CBI) تتعلق إيجابياً بالاتحادات وميزات النظام والأطراف الانتخابية، والارتباط بين الصدمات إلى مستوى النشاط الاقتصادي في الدول التي تضمن العينة، ولعينة فرعية من الاقتصادات، ودور الاتحادية كأحد المحددات وحافز للدولة على التزام السياسة النقدية بينما عملتنا المراقبة والأرصدة لا تبدو هامتين، ولاحظوا بأن الدول المنفردة تخضع لضغوط خارجية توجهها لاختيار التصميم المؤسساتي للمصرف المركزي ولتطبيق أدوات السياسة النقدية التي تحقق الاستقرار النقدي، وتؤكد هذه الضغوط على الالتزام بتطبيق معايير التقارب للانضمام إلى الاتحاد النقدي.

5- **SVEN Olov Daunfeld and XAVIER Luna, 2003- Central Bank Independence and Price Stability: Evidence from 23 OECD – Countries.** The Swedish Research Institute of Trade (HUI), Umea University, Stockholm, Sweden, P. 23.

درس الباحثان استقلالية المصرف المركزي واستقرار الأسعار وذلك بتطبيق طريقة الانحدار اللامعلمي Non- Parametric Regression على اقتصاديات 23 دولة من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) لمقارنة عملية الانتقال من المستوى المرتفع إلى المستوى المنخفض من التضخم بالتطبيق على تواريخ إصلاحات استقلالية المصارف المركزية لهذه الدول، ووجد الباحثان أن استقرار الأسعار في أغلبية الدول كان منجزاً قبل إعطاء الاستقلالية للمصرف المركزي، وهذا يضع مصداقية هدف التضخم المنخفض بأنه يمكن أن ينجز بدون إصلاحات مؤسساتية تمنح المصرف المركزي الكثير من الاستقلالية عن صناعات السياسة والسياسيين.

6- **THORARINN G. Petursson, 2000- New Focuses In Central Banking Increased Independence, Transparency and Accountability, Monetary Bulletin.** Central Bank of Island, Island, P.P. 49-62.

درس الباحث مقاييس جديدة للمصارف المركزية: الاستقلالية، والشفافية، والمسؤولية، وناقش موقع المصرف المركزي لأيسلندا من هذه التغيرات الرئيسية التي حدثت في الكثير من بلدان العالم، حيث وجد

الباحث في دراسة دولية غطت قوانين 94 مصرفاً مركزياً في العديد من بلدان العالم ووجد أنّ استقلالية المصرف المركزي لأيسلندا هو الوحيد بين الدول الصناعية ما عدا النرويج حيث إنّ استقلالية المصرف المركزي الذي لم يدمج رسمياً في القانون واستقلالية المصرف المركزي الأيسلندي مشابه لاستقلال المصارف المركزية في البلدان النامية، ووجد الباحث أنّه لا بد من تعديل قانون المصرف المركزي الأيسلندي من أجل إعطائه مزيداً من الاستقلالية والشفافية والمسؤولية، وأن يكون الهدف الرئيس الأول للمصرف المركزي هو تحقيق الاستقرار في الأسعار، وبالتالي تكون أيسلندا قد غيرت نظامها المالي لتكون على خط الدول المجاورة لها.

خطة البحث وتقسيماته Structure of the Dissertation:

بالاعتماد على المناهج سابقة الذكر، فُسمّ هذا البحث إلى ثلاثة فصول، وذلك في محاولة للإلمام بجوانب الموضوع كافة:

الفصل الأول: المصرف المركزي ومحدداته.

المبحث الأول: المصارف المركزية (المفهوم، النشأة، الدور الاقتصادي، الخصائص، تحليل الميزانية).

المبحث الثاني: سلوك المصرف المركزي ومحدداته.

الفصل الثاني: استقلالية المصرف المركزي وإدارة السياسة النقدية.

المبحث الأول: مقاييس استقلالية المصرف المركزي والفعالية الاقتصادية.

المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية المصرف المركزي.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لاستقلالية مصرف سورية المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية.

المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في سورية بعد الاستقلال.

المبحث الثاني: واقع استقلالية مصرف سورية المركزي.

المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية في سورية وعلاقتها باستقلالية المصرف المركزي.

الفصل الأول

المصرف المركزي ومحدداته

- **المبحث الأول:** المصارف المركزية (المفهوم، النشأة، الدور الاقتصادي، الخصائص، تحليل الميزانية)
- **المبحث الثاني:** سلوك المصرف المركزي ومحدداته

الفصل الأول

المصرف المركزي ومحدداته

يعدُّ المصرف المركزي العمودَ الفقريَّ للجهاز المصرفي في الاقتصاديات كافة، ويشكل أحد أهم أدوات الاستقرار المالي والنقدي كونه يتحكم بإصدار الأوراق النقدية وينظّمها؛ فهو المسؤول بالدرجة الأولى عن إدارة الأزمات التي يمرّ فيها الاقتصاد، وذلك يتطلبُ توضيحَ الإطار المفاهيمي الشامل للمصرف المركزي، من خلال مبحثين:

المبحث الأول عن نشأة المصارف المركزية ودورها في الاقتصاد، حيث سيتم توضيح كيفية نشوء تلك المصارف وإصدارها للنقود، ومن ثمّ سيتم عرض المكانة الهامة للمصارف المركزية وسط مختلف المؤسسات الحكومية، والأدوار التي تقوم بها مثل الإدارة والإشراف والاستقرار المالي، والوظائف الأساسية للمصارف المركزية مثل إصدار الأوراق والإقراض وتخصيص الائتمان وإدارة السياسة النقدية... الخ. وفي نهاية المبحث سيتم التطرق إلى خصائص المصارف المركزية مثل قدرتها على إصدار النقود وتنشيطها، وتحقيق المصلحة العامة للدولة، وقدرتها على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية... الخ.

المبحث الثاني عن سلوك المصارف المركزية ومحدداته، حيث ستتم دراسة الأهداف الرئيسية للمصارف المركزية، مثل الحفاظ على استقرار الأسعار، والحفاظ على النظام المالي. كما ستتم دراسة استراتيجيات المصارف المركزية التي تنفذها من خلال أدواتها مثل سياسة السوق المفتوحة، وسياسة سعر الخصم. إضافة إلى دراسة السلوك الرشيد للمصارف المركزية من خلال دراسة أثر قواعد الأدوات النقدية عليها مثل قاعدة مالكوم، وقاعدة رد فعل السياسة النقدية الاسمية. وفي نهاية المبحث ستتم دراسة محددات المصارف المركزية، والتعاون بينها وإصلاحها.

المبحث الأول

المصارف المركزية

(المفهوم، النشأة، الدور الاقتصادي، الخصائص، تحليل الميزانية)

يسعى هذا المبحث إلى دراسة نشأة المصارف المركزية ودورها في الاقتصاد من خلال البحث في مفهوم المصرف المركزي (Central Bank) ونشأة المصارف المركزية ودورها ووظائفها، والمقارنة بين وظائف المصارف المركزية في كلٍّ من الدول المتقدمة والدول النامية، وخصائص المصارف المركزية، وتحليل ميزانيتها وخسائرها.

1. مفهوم المصرف المركزي:

يؤدي المصرف المركزي حالياً الكثير من الأعمال ذات الطبيعة المختلفة مما يجعل من الصعب الاتفاق على تعريف دقيق جامع للمصرف المركزي، حيث إن أي تعريف له مشتقٌ من وظائفه، وهذا التعريف يختلف من وقت لآخر ومن دولة لأخرى؛ فبمرور الزمن تطورت وظائف المصرف المركزي حتى أصبح من الصعب إعطاء تعريف ثابت للمصرف المركزي الذي يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي في الاقتصاديات كافةً، باختلاف أنواعها ودرجة تقدّمها، ويعد من أهم المؤسسات المالية، بصفته الدّعمة الأساسية للنظام النقدي والمالي في كل أقطار العالم.

وكلمة مصرف في اللغة العربية، تقابل كلمة (Bank) في اللغة الإنكليزية التي اقترضتها من الكلمة الإيطالية (Banco) ومعناها الطاولة أو المنضدة، فقد كان يهود (المباردي) في ايطاليا يضعون أنواع العملات المختلفة التي يتعاملون بها على طاولات أو مناضد كلّ منها ذات وجه زجاجي، وكانوا إذا توقف أحدهم عن الوفاء بالتزاماته وسداد ديونه حكم عليه بتحطيم زجاج طاولته علناً أمام الجمهور، إمعاناً في تحفيره، وكان يطلق على عملية التحطيم تلك (Bancarotta) ومنها اشتقَّ الأصلُ الدّوليُّ للكلمات التي تدل على إفلاس التاجر في معظم اللغات الأوروبية⁽¹⁾.

لم تكن تسمية (المصرف المركزي) معروفة قبل بداية القرن العشرين، لكن ظهرت أهم وظائفه في المصارف التجارية الكبرى التي كان لها سبق الظهور تاريخياً، وأصبحت بحكم التطور مركز النظام النقدي والمصرفي لتنفرد بامتياز الإصدار النقدي ثم تتحوّل إلى ما عرف باسم المصارف المركزية⁽²⁾. فقد عرّضت فيرا سميث (Vera Smith) التعريف الأول للصيرفة المركزية بأنّها "نظام صرفي يتولى فيه بنك واحد باحتكار كامل، أو جزئي، في إصدار الأوراق النقدية"⁽³⁾. وكذلك عرّف مانكيو (Mankiw) المصرف المركزي بأنّه "مؤسسة صُمِّمتُ للأشراف على النظام المصرفي وتنظيم كمية النقود في الاقتصاد"⁽⁴⁾.

(1) هاني حسين بني، 2002 - اقتصاديات النقود والبنوك: الأسس والمبادئ. دار الهندي للنشر، عمان/الأردن، ص 187.

(2) غزلان محمد عزت، 2002 - اقتصاديات النقود والمصارف. دار النهضة العربية، بيروت/لبنان، ص 157.

(3) شرف سمير، 2008 - 2009 - الاقتصاد المالي والنقدي. منشورات جامعة تشرين، سورية، ص 501.

(4) MONKIW N Gregory, 2005 - Principles of Macroeconomics. 3rd.ed, Worth Publisher, New York, United States of America, P.325.

وعرّفه غارتنر (Gärtner) بأنه "جهاز حكومي مسؤول عن إدارة كمية النقود في الاقتصاد"⁽¹⁾. أما كيش وإيلكين (Elkin و Kisch) فقد اعتبرا أنّ الوظيفة الأساسية للمصارف المركزية هي أنّها مسؤولة عن تحقيق استقرار النظام النقدي⁽²⁾. ورأى هيفرنان (Heffernan) أنّ المصرف المركزي الحديث هو "المؤسسة الحكومية التي لا تتنافس مع المصارف العاملة في قطاع الخدمات المصرفية الخاصة"⁽³⁾، بينما يرى ضياء مجيد أنّ المصرف المركزي هو "عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة ومسؤول عن إدارة النظام النقدي في الدولة"⁽⁴⁾.

أما أكرم حداد وهذلول مشهور فإنهما رأيا أنّ المصرف المركزي يقف على قمة الجهاز المصرفي في الدول النامية والمتقدمة، ويُعدّ المظلة التي تضم المصارف التجارية (Commercial Banks) ومصارف الاستثمار (Investment Banks) والمصارف المتخصصة (Specialized Banks) بالإضافة إلى شركات الوساطة المالية العاملة في السوق المالي⁽⁵⁾. في حين أنّ كلاً من عبد الرزاق حساني وأكرم محمود حوراني ذهبا إلى أنّه "المصرف الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي المصرفي بحيث يحدد أكبر منفعة للاقتصاد الوطني، من خلال قيامه بوظائف متعددة، كإصدار العملة، والقيام بالعمليات المالية الخاصة بالحكومة، واحتفاظه بالاحتياطات النقدية للمصارف التجارية، وإدارة احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، وقيامه بخدمة المصارف التجارية من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية، وقيامه بدور المقرض للبنوك التجارية، وإنجاز أعمال المقاصة بين المصارف التجارية، والقيام بالتنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية"⁽⁶⁾، بينما عرّفه تادرس صبحي قريصة بأنّه المؤسسة الرئيسية في النظام المصرفي، ليس هدفه الرئيس تحقيق أقصى ربح ممكن، بل خدمة المصلحة الاقتصادية العامة⁽⁷⁾.

وبذلك يُعدّ المصرف المركزي من أهم المؤسسات النقدية في الاقتصاد، ويأتي على رأس النظام المصرفي، وتُعتبر نشاطاته غايةً في الأهمية، كما أنّ وجوده ضروري لتنفيذ السياسة النقدية للحكومة، بل يؤدي دوراً مهماً في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة، فضلاً عن تمتّعه بالسيادة والاستقلال، من مبدأ تحقيق سلامة واستقرار النظام النقدي والمصرفي في الدولة، وتطبيق السياسات النقدية والمصرفية التي

(1) GÄRTNER Manfred, 2006 – **Macroeconomics**. 2^{ed}.ed, ft, Prentice Hall, Essex CM202 je, England, United Kingdom, P.17.

(2) دي كوك أ. ج، 1987 - **الصيرفة المركزية**. ترجمة: عبد الواحد مخزومي، دار الطليعة، بيروت/ لبنان، ص 308. ويمكن مراجعة المرجع التالي:

- KIRSCH .C.H and ELKIN. W.A.1930 -**Central Banking**. 4^{ed}.ed, Macmillan, New York, United States of America, P.74.

(3) HEFFERNAN Shelagh, 2005 - **Modern Banking, England**. ISBN. 0-470-09500-8, P. 29.

(4) مجيد ضياء، 1998 - **الاقتصاد النقدي: المؤسسة النقدية- البنوك التجارية- البنوك المركزية**. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية/ مصر، ص 244.

(5) حداد أكرم وهذلول مشهور، 2008 - **النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري**. دار وائل للنشر، عمان/ الأردن، ص 140.

(6) حساني عبد الرزاق حسن والحوراني أكرم محمود، 2008- 2009 - **النقود والمصارف**. منشورات جامعة دمشق، ص 114.

(7) قريصة صبحي تادرس، 1984 - **النقود والبنوك**. دار النهضة العربية، بيروت/ لبنان، ص 155.

تدعم نمو الناتج القومي والعمالة، والحد من التضخم، ومن ثم تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، لا تحقيق الربح الخاص كما هو في المصارف التجارية.

2. نشأة المصارف المركزية ودورها ووظائفها:

2-1. نشأة المصارف المركزية:

اكتسب المصرف المركزي أهمية عظمى في مراحل تاريخية مختلفة، ولعلّ هذه الأهمية هي التي جعلت بعض الباحثين يذهبون إلى أن المصرف المركزي أحد أهم ثلاثة اختراعات مهمة منذ بدء الخليقة: النار، والعجلات، والمصارف المركزية⁽¹⁾، وبغض النظر عن مدى اتفاق بعض مع هذه المقولة إلا أنّها تدل بشكل واضح على الأهمية الكبيرة التي حظي بها المصرف المركزي.

يعدّ مصرف "Sverige Riksbank" في السويد أقدم المصارف المركزية في العالم، وقد أنشئ في عام 1650 بوصفه مصرفاً تجارياً، ثم أعيد تنظيمه ليكون مصرفاً للحكومة في عام 1668 وأصبح أول مصرف يصدر أوراقاً نقدية بتعريفها الحالي، وكذلك مصرف إنكلترا الذي أنشئ في عام 1694 ومارس مهامّ المصرف المركزي منذ تأسيسه، وعلى الرغم من أن مصارف أخرى كانت تشاركه إصدار النقود إلا أنّه كان المصرف الرئيس الذي يتولى عملية الإصدار النقدي⁽²⁾، وقد انفرد مصرف إنكلترا بمهمة إصدار النقود الورقية عام 1844⁽³⁾، وفي الواقع عرفت إنكلترا الصيرفة عن طريق الصدفة عندما وجدت المصارف التجارية أنّه من الملائم لها تصفية حسابات الصكوك المسحوبة على بعضها، عن طريق المقاصة بواسطة بنك إنكلترا. ويمثل تاريخ بنك إنكلترا تاريخ تطور قواعد وأساليب الصيرفة المركزية⁽⁴⁾.

والواقع أنّ تسمية هذه المؤسسة (المصرف المركزي) اليوم، هي تسمية حديثة، حيث كان في القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى يُطلق عليه اسم (بنك الإصدار) ولا تزال هذه التسمية السائدة في بعض الدول مثل فرنسا⁽⁵⁾. وقد أدت زيادة عدد المصارف المركزية والوظائف التي تؤديها، إلى اعتبار الأعمال المصرفية المركزية ظاهرة القرن العشرين، وبالرغم من أنّ المصارف المركزية الأقدم تعود إلى القرن السابع عشر، إلا أن أغلبية المصارف المركزية أسست في السنوات الخمسين الأخيرة، حيث كان هناك 17 مصرفاً مركزياً في بدايات القرن العشرين، و22 مصرفاً بحلول 1920، و42 بحلول العام 1940،

(1) شجاع صافي، 2007 - المصرف المركزي والسياسة النقدية "دور المصرف المركزي في رسم السياسة النقدية في سورية". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، ص 1.

(2) الحلاق سعيد سامي والعجلوني محمد محمود، 2011 - النقود والبنوك والمصارف المركزية. دار اليازوري العلمية للطباعة والنشر، عمان/الأردن، ص 139.

(3) MATTHEWS Kent and THOMPSON John, 2005 - *The Economics of Banking*. England, ISBN- 0-470-09008-1, P. 206.

(4) نوار سامية، [د ت] - أثر استقلالية البنك المركزي في تطبيق السياسة النقدية. الجزائر، ص 28.

(5) هانكي ستيف إتش، 2007 - البنوك المركزية. ترجمة: أحمد إبراهيم، موقع مصباح الحرية، ص 2، الرابط الإلكتروني:

www.misbahalhurriyya.org/commentary/show/317.html

و76 بحلول عام 1960، و110 بحلول عام 1970، و136 بحلول العام 1980، وأكثر من 170 مصرفاً مركزياً في منتصف التسعينيات⁽¹⁾.

كان للذعر المالي الذي حدث سنة 1907 في الولايات المتحدة أثره في لفت الانتباه إلى ضعف النظام المصرفي اللامركزي؛ حيث تم تشكيل لجنة خاصة لإجراء دراسات للأنظمة النقدية والمصرفية في الدول الأخرى، نتج عنها أن تأسس عام 1914 نظامُ الصيرفة المركزية للولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾. إلا أن الحدثَ الأهمَّ في هذا المجال ما قدّمه المؤتمر المالي العالمي الذي انعقد في بروكسل عام 1920، وقد جاء في التقرير الختامي للمؤتمر أن على كل الدول التي لم يُنشأ فيها مصرف مركزي حتى الآن أن تبدأ العمل على إنشاء مصرف مركزي بأسرع وقت ممكن، لا من أجل تحقيق الاستقرار في نظامها النقدي والمصرفي فحسب، بل لتحقيق التعاون الدولي أيضاً⁽³⁾.

بعد الحرب العالمية الثانية حدثَ تحوُّلٌ كبير في المصارف المركزية في العالم النامي، وكانت هذه التغيرات بموازاة تلك التي عرفها العالم المتقدم، بيدَ أن المصارف المركزية في الدول النامية كانت تركز على عوامل التنمية الاقتصادية، وقد وصف المؤرخ النقدي المشهور آرثر آي بلومفيلد (Bloomfield Arthur I) في المجلس الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك عام 1957 المصارفَ المركزيةَ بوصفها عاملاً من عوامل التنمية الاقتصادية في الدول النامية قائلاً: "خلال العقد الماضي كان هناك انتشار ملحوظ وتطور في الوسائل المصرفية المركزية في الدول النامية من العالم، وتزايد اللجوء إلى استخدام السياسة النقدية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومنذ عام 1945 والمصارف المركزية في تزايد مستمر فقد أنشئ حديثاً ما لا يقل عن 25 مصرفاً مركزياً في الدول النامية، وإنَّ رغبة الدول النامية في إنشاء المصارف المركزية هو لاتباع سياسة نقدية تحقق الاستقرار النقدي، ولتحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية وللتخفيف من حدة التقلبات في الاقتصاد"⁽⁴⁾ دلالة على أنَّ انتشار المصارف المركزية بهذه الصورة يعود إلى الحاجة لهذه المصارف بوصفها توفر الاحتياطيات الدولية، والحاجة إلى إدارتها من قبل مؤسسة نقدية، وإلى مراقبة العملة والائتمان المصرفي، وبوصفها مؤسسة تحقق التعاون مع الأنظمة المصرفية في الدول الأخرى.

ولم يعرف اصطلاح (المصرف المركزي) بهذا الإطلاق سابقاً؛ حيث كان يسمى باسم الدولة القائمة فيها، مثل مصرف إنكلترا، ومصرف فرنسا. ولا تزال بعض الدول تسمي المصرف المركزي فيها باسمه القديم، عندما كان مصرفاً تجارياً⁽⁵⁾.

(1) HICKS Raymond, 2004 - **The Politics of Central Bank Reform: The Role Institution, Partisanship, and International Economics**. Doctor of Philosophy, Amory University, United States of America, P.6.

(2) بوذياب سلمان، 1996 - اقتصاديات النقود والبنوك دراسة في :- النقود والبنوك - قيمة النقود ونظرية الكمية - المشاكل الاقتصادية المعاصرة. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت/ لبنان، ص 85.

(3) دي كوك أ. ج، مرجع سابق، ص 19.

(4) EPSTIEIN Gerald, 2006 - **Central Bank As Agents Of Economic Development**. UNU-WIDER, Research Paper, N°: 2006-54, Katajanokaituri 6 B, 00160 Helsinki, Finland, P.13.

(5) شامية أحمد زهير، 2000 - اقتصاديات النقود والمصارف. منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد، سورية، ص 205.

أوردَ سكيلوس (Skilos) جدولاً بيّن فيه تاريخ إنشاء مصارف مركزية مختلفة في العالم، والدافع الرئيس الذي كان وراء إنشاء هذه المصارف، موضحاً في الجدول رقم (1)•، ففي البداية كان الدافع تمويل الحرب أولاً، وإدارة الدين العام، وتعزيز سلطة إصدار النقد، واستعادة الثقة والاستقرار في النظام النقدي، وأخذت مؤخراً وظيفة المُفرض الأخير.

2-2. أهمية المصارف المركزية في الاقتصاد الوطني:

اختلفت الرؤى حول دور المصارف المركزية في بداية القرن التاسع عشر، حيث ظهرت مدرستان فكريتان⁽¹⁾:

- مدرسة العُملَة: ربطت هذه المدرسة، بصرامة، استقرار قيمة العُملَة بإيداعات المصرف الذهبية.
 - المدرسة المصرفية: رأت هذه المدرسة أن استقرار العُملَة يتوقف على كل التزامات المصرف لا على إيداعات الذهب فحسب.
- والجدول رقم (2) يبيّن التطور الطبيعي لكل من المدرستين⁽²⁾.

كما ظهر خلاف فكري حول دور المصارف المركزية ساهم فيه كبير الاقتصاديين النمساوي فريدريك فون هايك (Fredric Fon Haik) منذ عام 1973، حذّر من أنه في حال استمرار نزعة الصناعة المصرفية المركزية، فإن ذلك سيؤدي إلى فوضى في العُملَة وانتشار الأزمات المصرفية. لقد كانت هواجسه مبررة. فلقد أحاطت أزمات العُملَة والأزمات المصرفية النظام المالي الدولي بقوة وتواتر متزايدين، على الرغم من عدم توقع حدوث ذلك في الوقت الراهن. والواقع أن حرية حركة رؤوس الأموال النسبية قد أنتجت، ولمعظم دول الأسواق الناشئة ذات المصارف المركزية، تدفقات الأموال الساخنة وأزمات متكررة لأسعار الصرف والأزمات المصرفية المحلية⁽³⁾.

تحتل المصارف المركزية في مختلف دول العالم مكانة هامة بين مختلف المؤسسات الحكومية التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ برامجها وسياساتها المختلفة. ويرجع ذلك إلى الدور الذي تأمل الحكومات أن تؤديه هذه المصارف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة من خلال إدارتها للسياسة النقدية، ومراقبة أعمال الائتمان بصفة عامة. ومن أجل هذا تخلص الدول تلك المصارف عادةً بصلاحيات معينة تميزها عن سائر المصارف التجارية. كما تفوضها في استخدام أدوات وقرارات سيادية مختلفة لتمكنها من أداء الوظائف والمهام الموكلة إليها وتحقيق الأهداف المرجوة منها بأكبر كفاية ممكنة⁽⁴⁾.

• انظر: الجداول في (الملحق).

(1) MATTHEWS Kent and THOMPSON John, op.cit, P.206.

(2) DE Soto Jesús Huerta, 2006 – **Money, Bank Credit, and Economic Cycles**. Translated By Melinda A. Stroup, Ludwig von Mises Institute, 2^{ed}.ed , Auburn, Alabama, 63832- 4258, Second Spanish edition 2002, Uniñ Editorial, Madrid, France, P.645.

(3) هانكي ستيف إتش، مرجع سابق، ص 2.

(4) فهمي حسين كامل، 2006 - أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، بحث رقم 63، ص 9.

يتجسد الدور المباشر للمصارف المركزية في خلق المؤسسات المالية والنقدية القادرة على حشد المتغيرات وتوجيهها نحو تمويل مشاريع التنمية⁽¹⁾.

وقد أدت المصارف المركزية منذ كينز أربعة أدوار تقليدية⁽²⁾:

الدور الأول - إدارة السياسة النقدية: كانت السلطات تلجأ إلى استخدام المقرض الأخير (LOLR) (Lender of last resort) قبل الثورة الكينزية لإدارة الاقتصاد، والمصارف المركزية لم تكن تفكر في السياسة النقدية في حين كانت تستخدم أدواتها، لكن أدت الأدوات الثلاثة التالية.

الدور الثاني - الحفاظ على الاستقرار المالي: أو في المصطلحات القديمة منع و/ أو تخفيف الهلع، والسلطات لجأت إلى (LOLR).

الدور الثالث - الإشراف وتنظيم المصارف: ظهر في الآونة الأخيرة اتجاه يدعو إلى إنجاز عملية الإشراف داخل المصرف المركزي، لكن العديد من الدول بدلاً من ذلك، وضعت السلطة التنظيمية في وكالات مستقلة خارج المصرف المركزي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية كان المصرف الاحتياطي الفيدرالي منذ فترة طويلة إحدى الوكالات المصرفية الاتحادية الأربع.

الدور الرابع - حماية أنظمة الدفع والتسوية: استخدمت السلطات النقدية وظيفة المقرض الأخير (LOLR) لحماية أنظمة الدفع والتسوية كما أثبتت الاحتياطي الفيدرالي بشكل مثير مباشرة بعد 2001/ 9/11.

تضاف إليها ثلاثة أدوار أخرى على الأقل، وهي⁽³⁾:

الأول - الدور التوزيعي لسياسة المصرف المركزي: سياسات المصارف المركزية يمكن أن تأخذ تقاضاً من حيث التأثير في الفئات والمجموعات المختلفة، من العمال والرأسماليين، والمدنيين والدائنين، والمالية والصناعة، وأولئك الذين يشتغلون في السلع المتداولة وغير المتداولة، وربط هذا إلى الاقتصاد السياسي للمصارف المركزية؛ فعلى سبيل المثال: قد يعارض المصرفيون السياسة النقدية التوسعية لأنها قد تخفض نسب الفائدة الحقيقية وترفع التضخم، أما العمال والصناعيون فقد يفضلون سياسة أكثر مرونة.

الثاني - الدور السياسي للمصارف المركزية: ركز هذا الدور في المقام الأول استقلالية المصرف المركزي عن الحكومة، مع التركيز على أثر استقلالية المصرف المركزي على التضخم، ولكن دور المصرف المركزي هو أكثر من ذلك بكثير ومتعدد الأوجه، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت المصارف المركزية تلعب دوراً سياسياً هاماً في المساعدة على ترسيخ أسس السيادة الوطنية والوحدة، بينما في الآونة الأخيرة، أصبحت المصارف المركزية مستقلة نسبياً عن الحكومة، وتمثل في كثير من الأحيان وتعزز المصالح والدوائر الانتخابية والإيديولوجيات في المجالين العام والخاص، وبالتالي تؤثر في

(1) العصارشا والحلبي رياض، 2010 - النقود والبنوك. دار صفا للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، الطبعة الأولى، ص 109.
(2) BLINDER Alan S, 2010 - How Central Should The Central Bank Be?. Princeton University, CEPS Working Paper N°:198, Journal of Economic Literature, United States of America, P.P. 2.3.
(3) EPSTEIN Gerald, op.cit, P.P.3-4.

مضمون النقاش السياسي العام حول السياسة الاقتصادية.

الثالث - دور التخصيص: سياسة المصرف المركزي من الممكن أن تؤثر عمداً أو عن غير عمد في الربحية والحصول على الائتمان من الصناعات المختلفة.

اختلفت النظرة إلى دور المصارف المركزية في الدول المتقدمة اختلافاً كبيراً عنها في الدول النامية، ويرجع اختلاف تلك النظرة إلى الجذور التاريخية لنشأة المصارف المركزية في كلٍّ من المجموعتين؛ فقد نشأت المصارف المركزية في معظم الدول المتقدمة نتيجة الحاجة إلى مؤسسات تتولى الإشراف على المصارف العاملة وإدارة القطاع المالي، وكانت إحدى المؤسسات التي تتكامل مع المؤسسات الأخرى في منظومة اقتصادية قائمة على أسس مستقرة نسبياً، وبيئة محيطة ملائمة لعمل الفكر الاقتصادي الرأسمالي الحر وقوى السوق بكفاءة، بينما كانت نشأة المصارف المركزية في معظم الدول النامية نتيجة للاستقلال العسكري والسياسي، وأصبحت مظهراً من مظاهر الاستقلال ومكماً له في المجال الاقتصادي⁽¹⁾.

ما يرجح الأهمية الكبرى للمصارف المركزية هو أن تطور الأعمال المصرفية الحديثة، ونمو التجارة لكل بلد، وما يصاحب ذلك من مزايا ترتبط بوجود احتياطات نقدية من العملات الأجنبية الخاضعة لإشراف مركزي، مما يستدعي قيام المصرف المركزي بمراقبة الكتلة النقدية والائتمان المصرفي تنفيذاً لسياسات الدولة الاقتصادية بشكل عام، والنقدية بشكل خاص⁽²⁾.

منذ أوائل الثمانينيات حدث تغيير ملحوظ في دور المصارف المركزية، وقد تمحور هذا الدور من جديد حول إرساء سياسة نقدية سليمة ذات فاعلية عالية في تحقيق الاستقرار النقدي بالدرجة الأولى. وضمن هذا الإطار، انصرفت المصارف المركزية في بعض الدول المتقدمة التي فصلت وظيفة الإشراف والتنظيم عن مصارفها المركزية، إلى التركيز على استهداف معدل التضخم بوصفه هدفاً رئيساً لسياستها النقدية وذلك في ضوء تحرير أسواق رأس المال في العالم. أما المصارف المركزية التي تتولى مهام التنظيم والرقابة على المصارف، فتعتبر مسؤولة عن توفير البيئة المصرفية المناسبة وعن ضمان سلامة الأوضاع المصرفية إلى جانب رسم وتنفيذ السياسة النقدية. وبالنتيجة، فقد أصبحت السياسة النقدية، ورغم مرورها بتحويلات عديدة، تركز على الاستقرار النقدي؛ أي الاستقرار الداخلي (استقرار المستوى العام للأسعار) والاستقرار الخارجي (استقرار سعر الصرف)، هذا فضلاً عن توفير المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي⁽³⁾.

من الناحية التاريخية، استهدفت بعض المصارف المركزية (التنمية) صراحةً أو ضمناً، ووصف جرود إيبستين (Gerald Epstein) المصارف المركزية بأنها عاملٌ من عوامل التنمية الاقتصادية، حيث النشاط

(1) ديوب علاء، 2010 - دور البنوك المركزية العربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية المعاصرة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، ص 67.

(2) منصور ريم، 2002/2001 - دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على عمليات القطع الأجنبي وانعكاساتها على حساباته. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، ص أ.

(3) طوقان أمية، 2005 - دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية. مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية". دمشق، ص ص 2-3.

الاقتصادي فيها يتعلق بالاستقرار النقدي والمالي⁽¹⁾. وبالتالي فإن قرارات المصارف المركزية لها القدرة على التأثير في عامة الناس، حيث لا يكون للتغيرات في أسعار الفائدة من قبل المصرف المركزي تأثير في سوق الأوراق المالية فحسب، بل لها تأثير في النمو الاقتصادي في المستقبل أيضاً، إلا أن زيادة أسعار الفائدة تقلل من حجم الاستثمارات في الاقتصاد، مما تسبب إبطاءً في النمو الاقتصادي⁽²⁾.

يختلف وضع المصارف المركزية من دولة إلى أخرى بحسب تراثها التاريخي وأوضاعها الدستورية؛ فالمصرف المركزي في ألمانيا بوندسبنك (Bundesbank) يقتصر دوره على حماية قيمة النقد، وليس له دور في الإشراف على المصارف، حيث تقوم به مؤسسة أخرى. ويتمتع المصرف المركزي باستقلال تام عن السلطة التنفيذية، ويختار أعضائه عن طريق المقاطعات. وفي إنكلترا يرتبط مصرف إنكلترا بالسلطة التنفيذية، وينفذ السياسات التي تضعها الحكومة. أمّا في الولايات المتحدة فإن النظام الدستوري يأخذ بالنظام الرئاسي والفصل بين السلطات، وجرى الاتفاق على أن تكون السياسة النقدية مسؤولية مشتركة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية⁽³⁾.

في القرن الحادي والعشرين، كانت المصارف المركزية، على ما يبدو، عند مفترق الطرق من المقرض الأخير، ومشاركة نشطة في تثبيت التقلبات الاقتصادية، وفي النهاية صارت وصيةً على استقرار الأسعار، ويتوقع الكثير من الأدوار للسلطات النقدية مستقبلاً؛ حيث اعتبرت السياسة الضريبية أداة السياسة الاقتصادية الرئيسية، لكن مع صعود السياسة النقدية خصوصاً في نهاية الثمانينيات أصبح لها دور كبير في معظم العالم الصناعي، مع آثار عميقة لدور المصرف المركزي⁽⁴⁾.

2-3. الوظائف الأساسية للمصارف المركزية وتطورها:

نظام المصارف المركزية كأى نظام آخر وليد التطور، فوظائفها نمت وارتقت مع الزمن، حيث نشأت المصارف المركزية العريقة في بادئ الأمر بصفتها مصارف تجارية بحتة، ثم أضافت إلى ذلك وظائف أخرى؛ فمصرف إنكلترا مثلاً نشأ بصفته مصرفاً تجارياً عادياً، لكن الحكومة ميّزته منذ البداية، حيث أودعت لديه حساباتها، وفوق هذا منحه امتياز إصدار أوراق البنكنوت (Bank Note) ومع مرور الزمن اكتسب المصرف احترام وثقة المصارف الأخرى، حيث أودعت لديه أرصدة نقدية لاستخدامها في تسوية حساباتها⁽⁵⁾. كما أن عملية إصدار العملة الورقية كانت مباحة لجميع المصارف كسائر أعمالها الأخرى. وقد لاقى هذا النظام المصرفي نجاحاً في الكثير من الدول، وخاصةً في اسكتلندا حيث ظل معمولاً به من عام 1716 حتى عام 1845 دون أن يحدث أي خلل في نظام المعاملات، مما أدى إلى انتعاش الحالة

(1) GRAY Simon, 2006 – **Central Banking In Low Income Countries**. Central For Central Banking Studies, Bank Of England, Handbook In Central Banking, Lecture Series, N^o:5. London, United Kingdom, P.9.

(2) HICKS Raymond, op.cit, P.53.

(3) محمد يوسف كمال، 1996 - **المصرفية الإسلامية- السياسة النقدية**. دار النشر للجامعات، الطبعة الثانية، الإسكندرية/ مصر، ص 13.

(4) SKILOS Pierre L. 2002 - **The Changing Face of Central Banking**. Cambridge University Press 1sted, Cambridge, United Kingdom, P.1.

(5) قريصة صبحي تادرس، مرجع سابق، ص 143.

الاقتصادية في تلك الفترة⁽¹⁾.

لكن إذا كانت ظاهرة المصارف المركزية لم تكتمل إلا في بداية القرن العشرين، فإنّ هذا لا يعني أنّها لم تكن موجودة قبل ذلك؛ فعلى الرغم من أنّ وظيفة المقرض الأخير قد تبلورت نظرياً وعملياً، وتخلّى المصرف المركزي عن العمل التجاري في بداية القرن العشرين، فإنّ المصرف المركزي ليس المقرض الأخير فحسب، بل قام بوظائف أخرى ساعدته على أن يصبح المقرض الأخير؛ أي أنّ هذه الوظيفة لم تنشأ فجأة من تصورات معينة⁽²⁾. ولقد تغيرت وظائف المصارف المركزية على مر الزمن، وعلى الرغم من أنّه كان الهدف منها الحفاظ على القيمة الداخلية والخارجية للعملة إلا أن سياسة المصرف المركزي، إضافة إلى ذلك، صارت تؤثر في النمو الاقتصادي ووضع الدولة في الاقتصاد الدولي⁽³⁾.

يقول دي كوك (Di Kok): لقد أصبحت الصيرفة المركزية فرعاً منفصلاً تماماً من الصيرفة، متميزة عن وظائف وعمليات المصارف التجارية، ومصارف التجار، والمصارف الزراعية، ومصارف الادخار، ومصارف تمويل عمليات البيع بالأقساط، ومصارف الاستثمار، لقد طورت المصارف المركزية سياقاً خاصاً للقواعد التي تسيّر عليها ولممارستها العملية التي يمكن أن توصف بـ (فن الصيرفة المركزية)، ولكنها في عالم دائم التغيّر، ما زالت في مرحلة التطور والارتقاء وخاضعة لتعدّلات بين فترة وأخرى⁽⁴⁾.

رافق تطوّر المصارف المركزية تطوّر التجارة والمعاملات التجارية والنمو في المعاملات المصرفية، ونتيجة لهذا، ظهر تفوق أحد المصارف التجارية في الاقتصاد، وهذا التفوق جعله يمثل نقطة المركز بين جميع المصارف، مما أدى إلى خلق ما يسمى في عصرنا (المصرف المركزي)، حيث صار لكل دولة مصرفاً مركزي واحد، تدور حوله سلسلة من المصارف التجارية والمتخصصة⁽⁵⁾. ثم أُضيفت إلى وظائفها وظائف جديدة حتى شملت جميع وظائف المصرف المركزي الحديث.

معظم الاقتصاديين حددوا الوظائف التالية للمصارف المركزية واعتبروها ضرورة تاريخية لعمليات المصارف المركزية:

1. توحيد وإصدار الأوراق النقدية في البلاد.
2. العمل بصفته مصرف المصارف التجارية.
3. العمل بصفته مصرف للحكومة.
4. بمثابة المقرض الأخير للقطاع المصرفي والنظام المالي ككل.
5. إجراء السياسة النقدية لإدارة البورصات الأجنبية ومستوى الأسعار.

(1) جوني سوران محمود، 2007 - كفاءة وفعالية رقابة البنك المركزي على حسابات فروع وأفاق تطويرها. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، ص 7.

(2) طلاس مسلم عبد، 2008 - دور المصرف المركزي في الأداء الاقتصادي في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق في سورية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، ص 5.

(3) HICKS Raymond, op.cit, P.6.

(4) مجيد ضياء، 2002 - اقتصاديات النقود والبنوك. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية/ مصر، ص 245.

(5) شامية أحمد زهير وحسين مصطفى، 2008 - مدخل إلى اقتصاديات النقود والمصارف. الطبعة الأولى، منشورات جامعة حلب، ص 290.

6. إجراء السياسة النقدية لإدارة مستوى النشاط الاقتصادي العام.
 7. تخصيص الائتمان لتعزيز الأهداف الوطنية⁽¹⁾.
 8. إدارة احتياطات الدولة من العملات الأجنبية ومراقبة أحوال التجارة الخارجية، بغرض تحقيق استقرار أسعار الصرف الأجنبي⁽²⁾.
 9. قيادة وإدارة السياسة النقدية من خلال اتخاذ الإجراءات التي تؤثر في سلوك المصارف، وبذلك فهو يؤثر في العرض النقدي⁽³⁾.
- كما يقوم المصرف المركزي بمجموعة من الوظائف الأساسية تتمثل في ما يلي:

2-3-1. الإصدار النقدي وتنظيمه Money Issuing:

تعدّ هذه الوظيفة هي الأقدم تاريخياً، وهي السبب الرئيس في نشوء المصارف المركزية، ففي المراحل المتأخرة من تطور المصارف التجارية حُصرت مهمة إصدار النقود النائبة* بمصرف واحد كان يمارس عمله بوصفه مصرف إصدارٍ وبوصفه مصرفاً تجارياً، ونتيجة لتوسع عملية الإصدار وزيادة مهمته كوكيل للحكومة، تمّ تحويله إلى مصرف حكومي مهمته الرئيسية إصدار النقد⁽⁴⁾. والهدف الأساسي من التركيز على إصدار الأوراق النقدية في مصرف واحد هو لزيادة ثقة الجمهور بالنقود المصدرة، إضافة إلى تمكين الحكومة من السيطرة على حجم النقود المصدرة وبالتالي التأثير في قدرة المصارف التجارية على خلق نقود الودائع، حيث ترتبط قدرة المصارف التجارية على خلق الودائع بحجم الأرصدة السائلة لديها⁽⁵⁾. وقد كان همُّ تأمين التمويل لخزانة الملك هو السبب وراء تأسيس أول مصرف مركزي في العالم (مصرف إصدار) وهو مصرف سويد رِجِسْبَنك (Rijisbank) عام 1668، حيث كان أول مصرف إصدار في التاريخ، وقد هدف إلى تأمين التمويل اللازم للدولة مقابل امتياز إصدار النقد⁽⁶⁾. وقد كان في القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى يطلق على المصارف اسم (مصرف الإصدار)، ولا تزال هذه التسمية هي السائدة في بعض الدول مثل فرنسا⁽⁷⁾.

وعلى أية حال، فقد أنشأت مختلف الدول مصارف مركزية حديثة، ومنحتها حق الإصدار النقدي، وحصرت هذا الحق في هذه المؤسسة الحيوية الهامة. وأصدرت القرارات والقوانين والتشريعات المختلفة، التي تضمن استقلالية هذه المؤسسة النقدية، وتحافظ على شخصيتها في تعاملها مع المصارف الأخرى

(1) EPSTIEIN Gerald, op.cit, P.3.

(2) غزلان محمد عزت، مرجع سابق، ص 169.
 (3) النافقة أحمد أبو الفتوح، 1995 -نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية: مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية/ مصر، ص 71.

* - النقود النائبة (التمثيلية): وهي عبارة عن صكوك ورقية تنوب عن العملة المعدنية في التعامل وقابلة للتحويل عند الطلب إلى هذه العملة المعدنية.

(4) حداد أكرم وهذلول مشهور، مرجع سابق، ص 141.

(5) الحلاق سعيد سامي والعجلوني محمد محمود، مرجع سابق، ص 143.

(6) شجاع صافي، مرجع سابق، ص 6.

(7) شهاب مجدي محمود، 2000 - اقتصاديات النقود والمال: النظرية والمؤسسات النقدية، بورصة الأوراق المالية في مصر، تطور النظام المصرفي المصري. دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية/ مصر، ص 217.

ومع الحكومة، وفي سعيها إلى السيطرة والتحكم في النقد والائتمان في الاقتصاد القومي⁽¹⁾. وحصر عملية إصدار النقود الورقية في المصارف المركزية يحقق الكثير من المزايا، أهمها ما يلي⁽²⁾:

1. توحيد نوع النقود السائدة في المجتمع.
2. السيطرة على عرض النقود، والتحكم في كميتها، بما يتناسب والأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة.

3. حَصْرُ حقِّ الإصدار في المصرف المركزي أعطى مزيداً من الثقة والأمان في النقد المصدر. فقد أظهرت التجارب، أن وجود جهة واحدة للإصدار، له أثر نفسي إيجابي لدى الأفراد، في قبول النقد وتداوله، على العكس ما إذا كانت هناك جهات عديدة تتولى إصدار الأوراق النقدية⁽³⁾.

4. إعطاء المصرف المركزي رقابةً وإشرافاً أكبر على حجم الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية من خلال تأثير المصرف المركزي في القاعدة النقدية⁽⁴⁾.

5. مَنَحُ إصدار النقد إلى مؤسسة معينة هو مصدر ربح يتأتى لها... وقد بينت التجارب أن تجديد منح امتياز إصدار النقد الذي كانت تمنحه لبعض المؤسسات كان يتم عادةً مقابل قروض مُجْزِيَةٍ تُمنَح للحكومات مقابل قروض مقبولة جداً، وهذا يبين مقدار الفائدة التي كانت تحصل عليها المصارف من عملية الإصدار⁽⁵⁾.

6. رغم وجود مصرف إصدار واحد، فإن الدولة تضع قيوداً على نشاطه في هذا الشأن بحيث تضمن عدم الإسراف في الكميات المصدرة بما يهدد باختلال التوازن الداخلي والخارجي. ومن الطبيعي أن تختلف هذه القيود باختلاف النظام الاقتصادي لكل دولة.

2-3-2. مصرف الحكومة Gov Bank ومستشارها المالي والنقدي:

يقوم المصرف المركزي في أي دولة بالاحتفاظ بحسابات المؤسسات والمصالح الحكومية، حيث يتلقى إيرادات الحكومة من مصادرها المختلفة من ضرائب ورسوم، وما يستحق لها من عائد على استثمارها، كما تقوم الحكومة بتسديد التزاماتها على شكل مرتبات وأجور الموظفين وفوائد الديون العامة، وغيرها من المصروفات الحكومية، وذلك من خلال حساباتها لدى المصرف المركزي⁽⁶⁾.

من دراسة التاريخ النقدي يُلاحظ أنَّ المصارف التجارية التي تطورت إلى مصارف مركزية كانت تحتل مكانة خاصة في علاقاتها مع الحكومة؛ فمثلاً مصرف إنكلترا الذي نشأ في بادئ أمره كشركة تقوم بالعمليات المصرفية كان الدافع الرئيس لإنشائه هو إقراض الحكومة البريطانية التي كانت في حاجة إلى

(1) شامية أحمد زهير، مرجع سابق، ص ص 208-209.

(2) هاني حسين بني، مرجع سابق، ص 191.

(3) شامية أحمد زهير، مرجع سابق، ص 309.

(4) الجنابي هيل عجمي الجميل وارسلان رمزي ياسين يسع، 2009 - النقود والمصارف والنظرية النقدية. دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان/الأردن، ص 180.

(5) كمال شرف، 1993 - النقود والمصارف. جامعة دمشق، ص 296.

(6) ناصف إيمان عطية، 2008 - مبادئ الاقتصاد الكلي. منشورات جامعة الإسكندرية، مصر، ص 210.

نقود عند تأسيسه في عام 1694 ومقابل ذلك منحتة الحكومة امتياز إصدار النقود الورقية. فهذا النوع الذي ميزته الحكومات من غيره من المصارف اكتسب أهمية دون غيره من المصارف عندما أودعت هذه الحكومات حساباتها لديه، وقام بالخدمات المصرفية وقدم القروض والسلفيات لديها⁽¹⁾.

وتتمثل أهم الخدمات التي يؤديها المصرف المركزي للحكومة في ما يلي⁽²⁾:

1. أنه يحتفظ بحسابات ودائع الحكومة، حيث يتلقى الإيرادات الحكومية من مصادرها المختلفة، كما يقوم بتسديد كافة التزامات الحكومة.

2. يقدم القروض للحكومة عند الحاجة، كما يقوم بإدارة الدين العام للحكومة، ويقوم بإصدار القروض العامة نيابة عن الحكومة ودفوع فوائد وأقساط هذه القروض.

3. أنه المستشار المالي للحكومة، حيث يحدد أفضل الظروف والأوقات التي تعرض فيه الحكومة أدون الخزنة وسنداتها للبيع في السوق النقدي والسوق المالي بغرض الاقتراض.

4. يفرض المصرف المركزي الدولة عند الضرورة، وعادة ما تقترض الحكومة لتغطية عجز مؤقت أو موسمي في ميزانيتها، أو في حالة الحرب والظروف الاستثنائية، ويتم الاقتراض عن طريق الإصدار النقدي الجديد، حيث تقدم الحكومة السندات والأذون للمصرف، ويقوم المصرف بمنحها الائتمان عن طريق إصدار نقود ورقية جديدة⁽³⁾.

5. إلى جانب ذلك يقوم المصرف المركزي بعدد من الوظائف لصالح الحكومة وأهمها ما يتعلق بحفظ احتياطي الدولة من الرصيد الذهبي، وذلك بالإضافة إلى الجزء الأكبر من الاحتياطي النقدي الأجنبي في دول كثيرة، وما يختص بمدّ الحكومة بما يلزمها من نقد أجنبي لمواجهة مدفوعاتها الخارجية أو لشراء ما تحتاجه من الخارج أو لغير ذلك من المدفوعات⁽⁴⁾.

6. عملياً تأثرت علاقة المصرف المركزي بالحكومة بمدى سيادة المبادئ الاقتصادية المجنّدة لزيادة أو لتقليص تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية، وبالتالي تزايد أو تقلص تدخل الحكومة في شؤون النقد والائتمان، ومن ناحية أخرى أدت الظروف الاقتصادية إلى نمو ارتباط المصرف المركزي بالخزانة العامة ووزارة المالية في البلاد النامية، مما أخضع السياسة النقدية لمتطلبات السياسة المالية⁽⁵⁾.

والحكومات قد تختار وضع الإيداعات في المصرف المركزي بدلاً من المصارف التجارية، وذلك لأسباب عدة، منها: حياد تنافسي لا يريد إعطاء تصريح إلى مصرف خاص واحد. وخطر ائتمان، وذلك

(1) قريصة صبحي تادرس ونعمة الله احمد رمضان، [د ت] - اقتصاديات النقود والبنوك. دار الجامعة، الاسكندرية/ مصر، ص 163.

(2) شرف سمير، مرجع سابق، ص ص 504-505.

(3) ناشد سوزي عدلي، [د ت] - مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي. منشورات الحلبي الحقوقية، ص 265.

(4) عوض الله زينب والفولي أسامة محمد، 2003 - أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي. منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية/ مصر، ص 146.

(5) غزلان محمد عزت، مرجع سابق، ص ص 176-177.

معرفة الحكومات بأن المصرف المركزي لن ينهار. فعندما واجهت الاقتصاديات الآسيوية تدفقات رأس المال الكبيرة قبل أزمة 1997، تمّ إيداع الأموال الحكومية الفائضة في المصرف المركزي ساعد لتعقيم جزء السهم المتصاعد للاحتياطيات الدولية⁽¹⁾.

والمتمأل في تطور علاقة المصارف المركزية بالحكومات يجدها قد تأثرت بعاملين رئيسيين⁽²⁾:
الأول: هو مدى سيادة المبادئ الاقتصادية التي تحبذ زيادة تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية فكلما قويت هذه المبادئ الاقتصادية في دولة من الدول انعكست في تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية بدرجة أكبر من ذي قبل، وبالطبع يشمل هذا التدخل شؤون النقد والائتمان.

الثاني: هو تلك الظروف الاقتصادية الطارئة التي أرغمت المصارف المركزية في البلاد المختلفة على التماشي في ركاب الخزنة العامة لتنفيذ سياسة مالية معينة، وهنا خضعت السياسة النقدية لمقتضيات السياسة المالية.

وبذلك نلاحظ أنّ المصارف المركزية تتدخل في العمليات المالية والنقدية ذات المساس المباشر باستقرار الدولة اقتصادياً وتدعيم مستوى النشاط الاقتصادي ككل، لذلك فهي اليوم جزء لا يتجزأ ولا يمكن الاستغناء عنها في نظام مالي ونقدي كفاء.

2-3-3. مصرف المصارف Bank of the Banks:

يُعدُّ المصرف المركزي مصرفَ المصارف، وهذه الوظيفة مشتقة من سمة مبدأ الازدواج في النظام المصرفي ومن العلاقة الخاصة بين المصرف المركزي والمصارف التجارية، حيث إنّه يقدم العديد من الخدمات للمصارف ويقوم بالإشراف عليها لضمان الاستقرار المصرفي⁽³⁾. ولكي يحافظ المصرف المركزي على نفوذه بين المصارف، يُشترط أن يمتنع عن منافسة المصارف في أنشطتها المصرفية بحيث لا تكون له مصلحة خاصة تتعارض مع مصالح المصارف الأخرى⁽⁴⁾. وتتمثل أهم الخدمات التي يؤديها المصرف المركزي بصفته (مصرف المصارف) في ما يلي:

1. تحتفظ المصارف التجارية باحتياطياتها القانونية لدى المصرف المركزي⁽⁵⁾.
2. تحتاج المصارف إلى موارد نقدية إضافية، ومن وظائف المصرف المركزي توفير هذه الموارد للمصارف عن طريق إعادة خصم ما تقدمه المصارف التجارية من أوراق تجارية وسندات أو عن طريق الإقراض المباشر، وبالتالي فإنّ المصرف المركزي مقرض المصارف⁽⁶⁾.

(1) HAWKINS John, 2003 - **Central Bank Balance Sheets And Fiscal Operations**. In Book, Fiscal Issues And Central Banking In Emerging Economies: an Overview. In Book, Bank For International Settlements, 2003 – Fiscal Issues And Central Banking In Emerging Economies. BIS Papers N^o: 20, Basel/ Switzerland, P.P.79-80.

(2) قريصة صبحي تادرس، مرجع سابق، ص 154.

(3) الدوري زكريا والسامرائي يسرى، 2006 - البنوك المركزية والسياسات النقدية. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، ص 57.

(4) غزلان محمد عزت، مرجع سابق، ص 169.

(5) ناصف إيمان عطية، مرجع سابق، ص 211.

(6) غزلان محمد عزت، مرجع سابق، ص 178.

3. خدمة تبادل المعلومات الائتمانية الخاصة بعملاء المصرف⁽¹⁾.

4. إجراء عمليات المقاصة فيما بين حسابات المصارف التجارية على نحو مشابه لما تقوم به المصارف بالنسبة إلى تسوية أرصدة الحسابات بين عملائها⁽²⁾. حيث يتولى المصرف المركزي تسوية الديون ما بين طرفي مصارف تجارية، كل منهما مدين أو دائن للطرف الآخر، عن طريق استعمال الأرصدة أو الاحتياطات النقدية، التي يحتفظ بها لهذه المصارف، وذلك بنقل الحساب في دفاتره، بين حسابات المصارف التجارية ذات العلاقة. وتعطي هذه الوظيفة الحق للمصرف المركزي بمنح تراخيص المصارف التجارية والاستثمارية والمتخصصة وإلغاء تراخيصها إذا ما خالفت القوانين أو إذا ما هددت سلامة الجهاز المصرفي⁽³⁾.

أما في الدول النامية فإن المصارف المركزية تتشدد في تطبيق هذه الوظيفة، وذلك لصغر اقتصادياتها وتأثيرها المباشر بالخارج.

2-3-4. الرقابة على الائتمان المصرفي:

يُعدّ المصرف المركزي رقيباً وموجهاً للائتمان المصرفي، وهو بذلك يقوم بوظائف هامة، حتى يتمكن من ضمان سلامة الائتمان المصرفي في الدولة، وبالتالي توجيه السياسة النقدية بصورة صحيحة. والرقابة على الائتمان تعني، بصفة أساسية، الرقابة على حجم النقود الكتابية، نقود الودائع، وذلك منعاً للتضخم، أو تجنباً للانكماش⁽⁴⁾. كما يؤثر سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة على الحجم الكلي للائتمان المتاح للجهاز المصرفي؛ إذ يستخدمها المصرف المركزي للتأثير في القاعدة النقدية، أما التغير في الاحتياطي القانوني فيؤثر في المستوى المتوقع للودائع المصرفية والنقود والائتمان المصرفي، ولكنه لا يؤثر في القاعدة النقدية، وتظل جملة الاحتياطات كما هي⁽⁵⁾.

يستطيع المصرف المركزي عن طريق الأدوات والوسائل الفنية الأساسية النقدية، أن يؤثر في حجم الائتمان والنقود بصورة غير مباشرة عن طريق استخدام عدة وسائل منها:

2-3-4-1. سياسة سعر الخصم Discount Rate Policy:

عُرِّفت سياسة سعر الخصم بأنها سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي من المصارف التجارية، نظيرة إعادة خصم ما لديها من أصول تجارية كأذونات الخزينة، والكمبيالات... الخ، أو ما يقدم لها من قروض وسلف مكفولة بمثل هذه الأوراق⁽⁶⁾. حيث تقوم المصارف التجارية عادة بخصم الأوراق المالية، بينما تقوم المصارف المركزية بإعادة خصم هذه الأوراق. فإذا أراد المصرف التجاري زيادة

(1) هاني حسين بني، مرجع سابق، ص 191.

(2) حساني عبد الرزاق حسن والهوراني أكرم محمود، مرجع سابق، ص 115.

(3) حداد أكرم وهذلول مشهور، مرجع سابق، ص 143.

(4) شامية أحمد زهير، مرجع سابق، ص 213.

(5) البكري أنس وصافي وليد، 2002 - النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق. دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، ص

181.

(6) شامية أحمد زهير وحسين مصطفى، مرجع سابق، ص 299.

أرصده السائلة (النقدية) فإنّه يلجأ إلى المصرف المركزي طالباً إعادة خصم بعض الأوراق التجارية والسندات التي في حوزته وفق الشروط المحددة لعمليات الخصم من قبل المصرف المركزي ويقوم المصرف المركزي بخصمها على أساس سعر الفائدة المحددة من قبله وهو ما يطلق عليه (سعر الخصم)⁽¹⁾.

2-3-4-1-1 أثر سياسة سعر الخصم:

إنّ تحديد سعر الخصم لدى المصرف المركزي، والتغيير في هذا السعر يؤثر في حجم الائتمان فعندما يزيد المصرف المركزي من هذا السعر فإنّه يهدف بذلك إلى تقييد حجم الائتمان، وعندما ينقص من هذا السعر فهو يرغب في زيادة حجم الائتمان، وهذه النتيجة حصلنا عليها طبقاً للتأثيرات التي يحدثها التغيير في هذا السعر على كمية وسائل الدفع من جهة، وعلى أسعار الفائدة في الاقتصاد الوطني من جهة أخرى⁽²⁾.

وعبّر هنري ثورتون (Thornton) عن سعر الخصم عام 1802 قائلاً: "لمعرفة الرغبة في الحصول على القروض في أي وقت، لا بد من معرفة حجم الربح المتوقع الذي يمكن أن يتحقق على القروض في الظروف السائدة"⁽³⁾. ويعتمد هذا على عاملين⁽⁴⁾:

الأول: سعر الفائدة المطلوب دفعه على المبلغ المقترض.

الثاني: الربح التجاري أو أي منفعة أخرى يمكن الحصول عليها من استخدام رأس المال المقترض.

ومن العاملين السابقين نرى أنّ سياسة سعر الخصم هي عبارة عن مقارنة بين سعر الفائدة التي يأخذها المصرف مع معدل الربح الجاري.

وقد استخدم كثير من الدول سياسة سعر الخصم وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى لتمويل نفقات الحرب كما استطاعت المصارف المركزية، بعد العودة إلى نظام الذهب، استخدامه في المحافظة على مستوى الائتمان وسعر الصرف الأجنبي⁽⁵⁾. كما يلجأ المصرف المركزي أيضاً إلى سياسة تعدد أسعار الخصم، وذلك ليمارس دوراً أكثر فاعلية في توزيع الائتمان على القطاعات والأنشطة الاقتصادية، حيث يتم وضع أسعار تفضيلية لبعضها دون الآخر⁽⁶⁾.

(1) عياد جمعة محمود، 2006 - علاقة البنك المركزي الأردني بالبنوك الإسلامية في الأردن. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28 العدد (2)، ص 51.

(2) البكري أنس وصافي وليد، مرجع سابق، ص 182.183.

(3) مجيد ضياء، 2002 - اقتصاديات النقود والبنوك. مرجع سابق، ص 261.

ويمكن مراجعة المرجع التالي:

-THORTON Henry, an Enquiry into the Nature and Effects of the Paper Credit of G. B. P.267 in Vaish, P.391.

(4) شرف سمير، مرجع سابق، ص 453-454.

(5) العصار شيا والحلبي رياض، مرجع سابق، ص 155.

(6) حساني عبد الرزاق، 2002 - النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي واقع السياسة النقدية وآفاقها في سورية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، ص 84-85.

2-1-4-3-2. فعالية تقنية سياسة سعر الخصم:

إنَّ فعالية تقنية سياسة سعر الخصم لا يمكن أن تظهر إلا في غياب مصادر أخرى للسيولة والائتمان من غير المصرف المركزي، حيث إنَّ حالة وجود احتياطات نقدية لدى المشروعات (للتتمويل الذاتي)، أو أنَّها حصلت على قروض من مصدر خارجي، فالرفع من سعر الخصم لا يكون له تأثير في مقدرة السوق النقدية على تقديم القروض وزيادة حجم الائتمان نظراً للزيادة الحاصلة في عرض النقود، كما أنَّ رفع سعر الخصم من طرف المصرف المركزي لا يمكن أن يؤثر في التوسع في منح الائتمان من طرف المصارف التجارية ما دام أصحاب المشروعات مستعدين للاقتراض. والمصرف التجاري يدرك أنَّ أصحاب المشروعات مستعدون للاقتراض، ويدرك أن هؤلاء هم الذين يتحملون الزيادة المفروضة في سعر الخصم واستمرارهم في الطلب على الائتمان بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة⁽¹⁾.

تتوقف فعالية هذه السياسة على عدة أمور أهمها⁽²⁾:

- مدى اتساع السوق النقدية وخاصةً سوق الخصم.

- مدى اعتماد المصارف التجارية على المصرف المركزي في الحصول على الموارد النقدية الإضافية.

- أن يكون لسعر الخصم تأثير مباشر في سعر الفائدة وبالتالي في الأسعار والأجور والإنتاج. وقد تقلصت أهمية هذه الأداة لدى معظم المصارف المركزية في العالم مع التطورات الاقتصادية المعاصرة وزيادة تعقيداتها وتزايد الأعباء الضريبية، وتطورت الأدوات الأخرى للسياسة النقدية مثل عمليات السوق المفتوحة، التي أدت إلى انخفاض أهمية سياسة سعر الخصم. وإنما يتم اللجوء إليها لمساندة بقية أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

2-4-3-2. سياسة السوق المفتوحة Open Market Operations:

أهم الوسائل التي يلجأ إليها المصرف المركزي في التأثير في حجم الائتمان تتلخص في قيامه بالتدخل في سوق الأوراق المالية بائعاً أو مشترياً كميات كبيرة من الأوراق المالية من جميع الأنواع ولا سيما السندات الحكومية ومن مختلف الآجال، وتتم عمليات هذه السياسة خارج نطاق المصرف المركزي وفي السوق المالي بعكس سياسة الخصم التي تتم داخل المصرف، لذا عرفت بعمليات السوق المفتوحة⁽³⁾. لذلك يمكن القيام بهذه العمليات في الدول التي يوجد بها دَينٌ حكومي محلي كبير نسبياً، وهو في متناول عدد كبير من العامة، وحيث تكون أصول المصرف المركزي بنسبة كبيرة أيضاً على شكل أصول مالية⁽⁴⁾. وعمليات السوق المفتوحة بالأساس استخدام بريطاني، تكيفت معها الدول الأخرى تبعاً عبر

(1) رايس حدة، 2009 - دور البنوك المركزية في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية (في ظل نظام لا ربوي) معالجة كاملة لمشكلة السيولة في البنوك الإسلامية. الناشر إيتراك، القاهرة/ مصر، ص 139.

(2) قريصة صبحي تادرس، مرجع سابق، ص 163.

(3) الحلاق سعيد سامي والعجلوني محمد محمود، مرجع سابق، ص 157.

(4) حساني عبد الرزاق، 2002 - مرجع سابق، ص 81.

الزمن، حتى أصبحت وسيلة عامة لتنظيم السيولة النقدية. وتبقى السوق مفتوحةً أو مغلقةً بحسب مشاركة المصرف المركزي أو عدم مشاركته⁽¹⁾.

2-3-4-2-1. أثر سياسة السوق المفتوحة:

تعتبر سياسة السوق المفتوحة من أهم أدوات السياسة النقدية وتشكل دعامة قوية للمصرف المركزي للتحكم في كمية النقود وحجم الائتمان الممنوح، إلا أن هناك شروطاً أساسية لضمان فاعلية عمليات السوق المفتوحة وهي⁽²⁾:

1. مدى توافر السندات الحكومية (كمّاً ونوعاً).
2. مدى توافر سوق نقدية نشطة لتداول هذه الأوراق.
3. مدى استجابة المصارف التجارية لرغبة المصرف المركزي.
4. احتياطات المصارف التجارية وكمية النقد في التداول يجب أن تتغير وفقاً لعمليات السوق المفتوحة⁽³⁾.

وتختلف سياسة السوق المفتوحة عن سعر إعادة الخصم في النواحي التالية⁽⁴⁾:

1. يُحدّد سعر الخصم بصورة رسمية من قبل المصرف المركزي، وهذا السعر يجب أن يكون مستقراً فترةً زمنيةً معيّنة بحيث يسمح للمصارف التجارية بتوقُّع التغيرات الحاصلة فيه وإمكانية تقدير التكلفة التي تتحملها إذا لجأت لاستخدامه في الحصول على قروض من المصرف المركزي من خلال خصم الأوراق المالية.
2. تبادر المصارف التجارية في طلب القروض من المصرف المركزي في حال إعادة الخصم، ولكن في عمليات السوق المفتوحة، فيكون المصرف المركزي هو المبادر في طلب السيولة وعرضها من خلال بيع وشراء الأوراق المالية.
3. تمثل عمليات إعادة الخصم اتجاهاً واحداً لتجهيز المصارف التجارية بالسيولة اللازمة بهدف مساعدتها في منح الائتمان المصرفي، بينما في عمليات السوق المفتوحة لا يُزوّد المصرف المركزي السوق النقدية بالسيولة، بل يمتص جزءاً من السيولة، في حالة بيع الأوراق المالية في هذه السوق.
4. تعتبر عمليات السوق المفتوحة شاملة في أثرها مقارنةً بسعر إعادة الخصم، لأنها تشمل كافة المصارف التجارية، في حين يشمل سعر إعادة الخصم المصرف التجاري الذي يرغب في خصم أوراقه المالية، ويعاني من نقص في سيولته⁽⁵⁾.

(1) شامية أحمد زهير وحسين مصطفى، مرجع سابق، ص 311.

(2) حداد أكرم وهذلول مشهور، مرجع سابق، ص 189.

(3) الجنابي هيل عجمي الجميل وارسلان رمزي ياسين يسع، مرجع سابق، ص 264.

(4) المرجع السابق، ص ص 266-267.

(5) الدوري زكريا والسامرائي يسرى، مرجع سابق، ص 207.

إنَّ أداتيَّ سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة تُعدّان من أوائل أدوات السياسة النقدية التي استخدمتها المصارف المركزية، إلا أنَّ ثمة اختلافاً في الفكر الاقتصادي بين أفضلية استخدام أداة سعر الخصم أو أداة عمليات السوق المفتوحة. وقد اعتقد هاوترى (Hawtra) أنَّ المصرف المركزي يجب أن يستخدم كلاً من الأدوات (سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة) لتحقيق أهداف السياسة النقدية، حيث رأى أنَّ الأدوات تكملان بعضهما بعضاً، أمَّا كينز فرأى أنَّ الأداة الفعالة من أدوات السياسة النقدية هي أداة عمليات السوق المفتوحة، لأنها تؤثر تأثيراً مباشراً في كمية النقود المتداولة، ومن ثم حجم الائتمان الذي تمنحه للمصارف، بينما أداة سعر الخصم تعتبر أداة غير مباشرة، لذا ذهب إلى أن المصارف المركزية إذا طبقت أداة عمليات السوق المفتوحة بطريقة سليمة تتلاءم مع الظروف الاقتصادية فإنَّ المصارف المركزية لن تكون في حاجة إلى استخدام أدوات سياسة نقدية أخرى مساعدة لأداة عمليات السوق المفتوحة⁽¹⁾.

وأضاف كينز أنَّ عمليات السوق المفتوحة يجب ألا تكون هي السياسة الاقتصادية الوحيدة، بل لا بدَّ أن تكون هناك سياسة مالية ملائمة للظروف الاقتصادية، وأن يكون هناك اتساق بين السياسة المالية من ناحية وأداة عمليات السوق المفتوحة من ناحية أخرى.

2-2-4-3-2. فعالية سياسة السوق المفتوحة:

يتوقف نجاح سياسة السوق المفتوحة، بشكل أساسي، على حجم السوق وطبيعته النقدية؛ حيث ينبغي أن تكون السوق شاملة ومتسعة لإمكانيات النقود والائتمان في اقتصاد معيّن، كما ينبغي أن تتوفر السندات والأوراق المالية والتجارية اللازمة للتداول في السوق، والقابلة للتداول بين المصرف المركزي والقطاع المصرفي وغير المصرفي، من مبدأ أنَّ فاعلية سياسة السوق تتحقق بتلاقي إرادتين: إرادة المصرف المركزي من جهة، وإرادة المصارف التجارية والمشاريع من جهة ثانية، بهدف تشكيل ما يسمى بالدورة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي في بلد معيّن⁽²⁾.

ولعمليات السوق المفتوحة مزايا تميزها عن غيرها من أدوات السياسة النقدية الأخرى، من أهمها⁽³⁾:

1. تحدث عمليات السوق المفتوحة بمبادرة من المصرف المركزي الذي يسيطر سيطرة كاملة على حجمها، إلا أنَّ هذه السيطرة غير موجودة في عمليات الخصم، حيث يستطيع المصرف المركزي أن يشجع المصارف على أخذ قروض خصم أو كبحها عن ذلك بتغيير معدل الخصم، لكن لا يستطيع السيطرة مباشرة على حجم قروض الخصم.

2. عمليات السوق المفتوحة مرنة ودقيقة، ويمكن استخدامها إلى أي حد مهما كان، ذلك أنَّه مهما كان حجم التغيير المطلوب في الاحتياطيّات أو القاعدة النقدية، يمكن لعمليات السوق

(1) المرجع السابق، ص 209.

(2) بوندياب سلمان، مرجع سابق، ص 104.

(3) MISHKIN Fredric S, 2004 –The Economics Of Money, Banking, And Financial Markets. The Addison-Wesley Series In Economics, Seven The Edition, United States of America, P.400.

المفتوحة تحقيق ذلك مع شراء أو بيع الأوراق المالية بحجم كبير أو صغير .

3. يمكن أن نعكس اتجاه عمليات السوق المفتوحة بسهولة (من حقن السيولة إلى سحبها أو العكس). فإذا حدث خطأ في إدارة عمليات السوق المفتوحة، فإنَّ المصرف المركزي، إذا رأى أنَّ معدل فائدة الأداة (معدل الفائدة القصير الأجل) منخفضٌ جداً لقيامه بمشتريات زائدة، يُمكن أن يصححه مباشرة بمبيعات سوق مفتوحة.

4. يمكن تطبيق عمليات السوق المفتوحة بسرعة، وهي لا تتطوي على تأخيرات إدارية، عندما يقرر المصرف المركزي أنَّه يجب تغيير القاعدة النقدية أو الاحتياطات، فإنَّه فقط يضع أمراً لدى المتعاملين (السامسة)، وتنفذ الصفقة حالاً.

تزداد فعالية سياسة عمليات السوق المفتوحة، إذا ما اقتزنت في الوقت نفسه، بسياسة سعر الخصم وسعر الفائدة في الاتجاه نفسه⁽¹⁾، ولتحقيق الغاية النهائية نفسها. فكل سياسة منهما تكمل السياسة الأخرى، وتزيد من فعاليتها، في الوصول إلى الغرض الذي ترغب الدولة في تحقيقه⁽²⁾.

2-3-4-3. سياسة نسبة الاحتياطي القانوني Legal Reserve Ratios:

عُدَّت هذه الآلية بدعةً أمريكية، طبقتها على المصارف التجارية المنتمية للنظام الاتحادي في عام 1913، ولم تستخدم فرنسا هذه الآلية، إلا في عام 1967⁽³⁾. وتتضمن قيام المصرف المركزي والهيئات الموجهة للائتمان، بإلزام المصارف التجارية بوضع نسبة معينة من إجمالي ودائعها على شكل سائل لدى المصرف المركزي، وإنَّ هذه النسبة تكون عرضة للتغيير من وقت لآخر تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة في الدولة، وتستهدف هذه الوسيلة تمكين المصرف المركزي من توسيع أو تقليص قدرة المصارف التجارية على تقديم القروض إلى عملائها⁽⁴⁾.

وقد يتَّبِع المصرف المركزي سياسة موازية لسياسة تغييرات نسبة الاحتياطي القانوني، وهي سياسة الرصيد الدائن، وهذه عبارة عن جزء من ودائع المصارف التجارية تودع لدى المصرف المركزي سواءً كان ذلك بحكم القانون أم بحكم العرف.

2-3-4-3-1. أثر سياسة نسبة الاحتياطي القانوني:

يؤثر تغيير نسبة الاحتياطي القانوني في المضاعف النقدي، وبالتالي في ما تستطيع المصارف التجارية إقراضه للأفراد والمؤسسات والمشاريع، أي أنَّه يؤثر مباشرة في عرض النقد⁽⁵⁾؛ فإذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني تساوي 20% مثلاً فإنَّ الليرة المودعة في المصرف التجاري يمكن أن يستخدمها

(1) طالب عبد الحميد، 2005 -الضرورات الرئيسية لإصلاح السياسة الاقتصادية وتفعيل دورها في عملية التنمية في سورية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلب، ص 40.

كما يمكن مراجعة المرجع الرئيسي:

- جامع أحمد، 1976 - النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي. الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 514.

(2) شامية أحمد زهير، مرجع سابق، ص ص 328-329.

(3) شامية أحمد زهير وحسين مصطفى، مرجع سابق، ص 313.

(4) مجيد ضياء، 2002 - اقتصاديات النقود والبنوك. مرجع سابق، ص 269.

(5) الحلاق سعيد سامي والعجلوني محمد محمود، مرجع سابق، ص 160.

المصرف لإقراض خمس ليرات، أما ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني إلى 25% مثلاً فإنه سيجعل المصرف قادراً على استخدامه لإقراض أربع ليرات فقط، وذلك يقلل من عرض النقود (سياسة انكماشية)، فكما ارتفعت نسبة الاحتياطي القانوني انخفض حجم التداول في السوق الاقتصادي الوطني، وقلّ معه مستوى النشاط الاقتصادي والدورة الاقتصادية.

لا يمكن للمصرف المركزي التصرف بحرية في سياسة الاحتياطي القانوني، لأنها تؤثر في سياسة المصارف التجارية، وعادة لا تتغير نسبة الاحتياطي النقدي إلا نادراً، فهي تتميز بالجمود، لأنّ التغيير والتبديل يؤثران في جميع المصارف دون استثناء، دون الأخذ بعين الاعتبار حالة كل مصرف⁽¹⁾. فهذه الوسيلة من أقوى الوسائل النقدية للمصرف المركزي، المستخدمة في الدول النامية اقتصادياً، وهي تستخدم في حال استحالة استخدام سوق العمليات المفتوحة لضيق أسواق النقد والمال، حيث إنّ استخدام تغيير سعر إعادة الخصم محدود، تبعاً لضيق أسواق الخصم في هذه الدول⁽²⁾. لكن نسبة الاحتياطي القانوني قد تكون غير فعالة في التأثير في حجم الائتمان المصرفي للأسباب التالية⁽³⁾:

1. في أوقات الكساد الاقتصادي لا تؤثر هذه الأداة في حجم الائتمان المصرفي، فتخفيض هذه النسبة يحسّن من سيولة المصارف التجارية، وقد لا يزيد من طلب الوحدات الاقتصادية على الائتمان، نظراً للتوقعات المتشائمة حول الأرباح، كما لا يشجع المصارف أيضاً على التوسع في منح الائتمان نظراً لارتفاع درجة المخاطر التي تواجه قروض المصارف التجارية.
 2. لا يلجأ المصرف المركزي إلى تغيير هذه النسبة بشكل متكرر، وعلى فترات قصيرة، لأنّ ذلك يحدث اضطراباً في عمل المصارف، ويخلق حالة من عدم التأكد لدى المصارف التجارية.
 3. إنّ احتفاظ المصارف التجارية باحتياطيات كبيرة يضعف أثر هذه الأداة في التأثير في حجم الائتمان المصرفي، بحيث تستطيع المصارف مواجهة كل من الزيادة في الاحتياطي القانوني والطلب على الائتمان.
 4. تعامل أداة نسبة الاحتياطي القانوني المصارف كلاً على حدة، بغض النظر عن حجم هذه المصارف، ودرجة تعرضها للعسر المالي، كما لا تُقرض هذه الأداة على مؤسسات مالية غير مصرفية، مثل شركات التأمين والمصارف المتخصصة وشركات الاستثمار.
 5. قد يؤثر رفع الاحتياطي القانوني، بصورة سلبية، في أسعار السندات، إذ قد تلجأ المصارف في سبيل إيفائها لمتطلب الاحتياطي القانوني إلى بيع السندات فتخفّض أسعارها، ولتجنب ذلك يُقترح أن تصحب هذه السياسة القيام بشراء السندات في السوق المفتوحة.
- تعدّ سياسة الاحتياطي القانوني سياسة فعالة كسلاح بيد المصرف المركزي، وخاصةً عندما تكون

(1) شامية أحمد زهير وحسين مصطفى، مرجع سابق، ص 301.

(2) البكري أنس وصافي وليد، مرجع سابق، ص 102.

(3) الجنابي هيل عجمي الجميل وارسلان رمزي ياسين يسع، مرجع سابق، ص ص 268-269.

هناك ظروف تجعل من أدوات السياسة الكمية الأخرى غير فعالة. ولكن بالرغم من ذلك لا يمكن أن تكون سياسة الاحتياطي فعالة إذا كانت السوق النقدية في الدولة ضيقة* وغير متطورة، وبالتالي يمكن القول: إن هذه السياسة لا يمكن أن تكون بديلاً فعالاً عن السياسة المفتوحة**، وإنما يكون الجمع بين أدوات السياسة النقدية مطلوباً لتحقيق رقابة فعالة على حجم الائتمان المصرفي⁽¹⁾.

وقد اتبعت أمريكا هذه السياسة في عامي 1937-1938 حيث رفع مجلس البنوك الفدرالي الأمريكي النسبة في عام 1937 إلى الحد الأقصى المسموح به في القانون، وبعد أن اتجه النشاط الاقتصادي إلى الانحسار خفض هذه النسبة في نهاية عام 1938⁽²⁾.

وتستخرج نسبة الاحتياطي القانوني وفق الصيغة الآتية⁽³⁾:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة لدى المصرف المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

2-3-4-3-2. فعالية سياسة نسبة الاحتياطي القانوني:

تعتبر هذه الأداة ذات تأثير فاعل في احتياطي المصارف التجارية مقارنةً بالأدوات الأخرى، حيث يشمل تأثيرها كل المصارف التجارية، سواء الصغيرة أو الكبيرة، إذ يخضع الكل للنسب المحددة من طرف المصرف المركزي بغض النظر عن حجم ودائعها. كما أنّ عملية تغيير معدل الاحتياطي ليست سوى خلق تقلبات موازية في السوق النقدية، إذ يمكن ألا يكون لهذه الوسيلة النتيجة المأمولة، فعادةً ما تحتفظ المصارف التجارية في مختلف البلاد باحتياطيات فائضة كبيرة، ومن ثمة فإنّ رفع نسبة الاحتياطي القانوني ما لم يكن كبيراً جداً، لن يخفض النسبة الفعلية للأرصدة النقدية إلى الودائع دون الحد الأدنى الذي يشترطه القانون، وبالتالي لن يؤثر في عمليات الإقراض، وهو ما يستدعي القول: إنّ وسيلة الاحتياطي القانوني يجب استعمالها بجانب وسائل أخرى مكملة⁽⁴⁾.

وتتجلى فاعلية سياسة نسبة الاحتياطي القانوني في فترات التضخم أكثر منها في فترات الركود، فقد لا تجد المصارف التجارية نفسها مجبرةً على التوسع في منح الائتمان نتيجة تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، فضلاً عن أنّ التوسع في حجم الائتمان يرتبط بزيادة الطلب على الائتمان من المستثمرين ورجال الأعمال، وهذا قد لا يتحقق في أثناء الركود. بينما في فترات التضخم فإنّ زيادة نسبة الاحتياطي

* - السياسة النقدية الضيقة: هي قيام المصارف المركزية ببيع وشراء السندات الحكومية.
** - السياسة النقدية المفتوحة: هي قيام المصارف المركزية ببيع وشراء الأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية فضلاً عن شراء وبيع السندات الحكومية وأذونات الخزينة.

(1) محمد عبد الحسين جاسم، 2009 - أثر نسبة الاحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية - دراسة تحليلية في البنك العربي الأردني. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، المجلد السادس، العدد الثالث والعشرين، كربلاء/ العراق، ص 283. كما يمكن مراجعة المرجع:

-خليل سامي، 1982 - النقود والبنوك. شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ص 616.

(2) العصار رشا والحلبي رياض، مرجع سابق، ص 157.

(3) محمد عبد الحسين جاسم، مرجع سابق، ص 287. كما يمكن مراجعة: - الدليمي عوض فاضل إسماعيل، 1990 - النقود والبنوك. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ص 607.

(4) مدوخ ماجدة، 2003 - فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة/ الجزائر، ص 19.

القانوني تُقيد مقدرة المصارف التجارية على زيادة حجم الائتمان⁽¹⁾.

والنسبة المئوية للاحتياطي القانوني تعدّ أداة فعالة في التحكم بعرض النقود مقارنة بالأداتين السابقتين لسببين هما⁽²⁾:

1. لا يرتبط تأثيرها في كمية النقود المتداولة بقرار المصارف التجارية كما هو الحال بالنسبة إلى سعر الخصم.

2. لا يرتبط استخدامها بوجود أسواق مالية متطورة أو برغبة الجمهور في بيع وشراء السندات والأوراق المالية الأخرى، كما هو الحال بالنسبة إلى عمليات السوق المفتوحة.

لذا فإن أهميتها بوصفها أداة للسياسة النقدية تختلف من دولة إلى أخرى، تبعاً لهذين السببين. ورغم هذا فإن نسبة الاحتياطي القانوني من أنجح أدوات السياسة النقدية في الدول النامية، وخاصة في بعض الدول العربية نظراً لضيق حجم السوق المالي، ما يجعل تأثير معدل إعادة الخصم أو عمليات السوق المفتوحة أقل من تأثير نسبة الاحتياطي القانوني. ويضاف إلى الأدوات والوسائل الفنية السابقة أداة سياسة تغيير نسبة السيولة القانونية (Legal Liquidity Ratio) ويقصد بها النسبة التي يفرضها المصرف المركزي على الودائع الموجودة في المصارف التجارية، وتحفظ بها على شكل نقد جاهز لمقابلة طلبات السحب الطارئة المقدمة من أصحاب الودائع، إذا رغبوا في سحب ودائعهم كلّها أو بعضها⁽³⁾. وتعكس هذه النسبة قدرة المصرف التجاري على مواجهة طلبات السحب من قبل المودعين مما يتوافر لديه من أرصدة نقدية وشبه نقدية، وارتفاع هذه النسبة يزيد من قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية⁽⁴⁾.

2-3-5. تنظيم الرقابة على الصرف الأجنبي:

تقتضي الرقابة على الصرف الأجنبي من المصرف المركزي اعتماد إجراءات مباشرة، مثل ضرورة موافقة السلطة النقدية على كل عملية من عمليات تحويل العملة الوطنية إلى عملة أجنبية أو العكس، أو اعتماد الإجراءات التي تؤثر في سعر صرف العملة الوطنية بما يتوافق مع مصلحة الاقتصاد الوطني... والواقع أنّ المصرف المركزي يقوم بدور هام في تنظيم هذه العملية، فهو الذي يحتفظ باحتياطيات الدولة من العملات الأجنبية ويحدد أسعار وشروط تعامل المصارف الأخرى في النقد الأجنبي بيعاً وشراءً⁽⁵⁾. إنّ المبادلات والمعاملات التجارية التي تتم بين الدول التي يتطلب وضعها المالي استخدام عملات معينة لتنفيذ هذه المبادلات تسمى "بالعملات القابلة للتحويل" وتعتمد معظم دول العالم إلى الاحتفاظ

(1) طالب عبد الحميد، 2005 - مرجع سابق، ص 41.

(2) علي عبد المنعم السيد والعيسى نزار سعد الدين، 2004 - النقود والمصارف والأسواق المالية. الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان/الأردن، ص 369.

(3) هاني حسين بني، مرجع سابق، ص 115.

(4) محمد عبد الحسين جاسم، مرجع سابق، ص 287.

(5) شجاع صافي، مرجع سابق، ص 19.

بأرصدة من هذه العملات لتكون قادرة على تسديد التزاماتها تجاه الدول الأخرى⁽¹⁾. والحكومة هي التي تحدد سعر صرف عملتها مقابل العملات الأخرى، حيث تكون من مهام المصرف المركزي الدفاع عن هذا السعر، والعمل على استقراره من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة له.

2-3-6. المصرف المركزي هو المقرض الأخير:

يقوم المصرف المركزي بمنح الائتمان والقروض للمصارف التجارية إذا ما احتاجت إلى ذلك، فإذا قامت ظروف تؤثر في السمعة المالية لهذه المصارف، أو تهدد قدرتها على الاستجابة لطلبات السحب، أو واجهتها أزمة سيولة، فإن المصرف المركزي يتدخل ويوفر السيولة اللازمة⁽²⁾.

وكان بيجو (Pigou) هو الذي صاغ تعبير (المقرض الأخير)، وبعد الاعتراف النهائي من قبل إنكلترا به، تمّ تبني هذه الوظيفة من قبل مصارف إصدار مشابهة في دول أخرى، وصارت أمراً حتمياً للصيرفة المركزية⁽³⁾. وهكذا قُبلت تلقائياً من قبل العديد من المصارف المركزية التي أنشئت في القرن العشرين.

من الممكن أن يقترض المصرف التجاري من المصرف المركزي عند الضرورة، ويحدث لجوء المصرف التجاري إلى المصرف المركزي إذا ما اعترضته مشكلة في السيولة، حيث تحتفظ المصارف لديها باحتياطي نقدي وبأصول أخرى على درجات مختلفة من السيولة، مثل إذون الخزانة والأوراق المخصومة والقروض قصيرة الأجل، فإذا لم يكف الاحتياطي النقدي لمقابلة الطلبات غير المتوقعة من العملاء، فإنّ المصرف التجاري يلجأ إلى المصرف المركزي ويقترض منه، بضمان الأصول المذكورة أو يخصم أذون الخزانة أو يعيد خصم الأوراق التجارية، وفي جميع الأحوال فإنّ الاقتراض من المصرف المركزي بضمان هذه الأصول أو غيرها أفضل للمصرف التجاري من تصفية بعض أصوله، تلك التصفية التي لا تتم عادة إلا بخسارة⁽⁴⁾. كما أنّه في الحالات التي تتعرض فيها المصارف التجارية إلى أزمة سيولة عامة؛ أي عندما تكون سوق النقد في حاجة إلى أرصدة نقدية إضافية، ليس هناك إلا المصرف المركزي كملاذ وحيد للاقتراض في حالة الأزمات العامة، ومن ثم يطلق عليه المقرض الأخير⁽⁵⁾.

قيام المصرف المركزي بمساعدة المصارف التجارية في أزمته، وإمدادها بالنفود، لمواجهة الطلبات الاستثنائية، لا يعني أن يكون للمصارف التجارية الحق في طلب مثل هذا الائتمان الاستثنائي من المصرف المركزي بلا حدود ومهما كانت الظروف، وذلك أنّه ليس من حق المصرف التجاري، أن يلجأ إلى المصرف المركزي طالباً الائتمان، إذا كان ما يعانيه من نقص في السيولة لا يرجع إلى أزمة مالية ذات طبيعة شاملة، وإنما يرجع فقط إلى سوء إدارة المصرف في توجيه العمليات المصرفية، والسياسة الائتمانية، مما يعرض مركز المودعين للخطر ويخلق الأزمة⁽⁶⁾.

(1) الحلاق سعيد سامي والعجلوني محمد محمود، مرجع سابق، ص 175.

(2) ناشد سوزي عدلي، مرجع سابق، ص 268.

(3) مجيد ضياء، 1998 -الاقتصاد النقدي، المؤسسة النقدية- البنوك التجارية- البنوك المركزية. مرجع سابق، ص 255.

(4) شهاب مجدي محمود، مرجع سابق، ص 210.

(5) قريصة صبحي تادرس ونعمة الله احمد رمضان، مرجع سابق، ص 193.

(6) شامية أحمد زهير، مرجع سابق، ص 320.

يرى بعضهم أنّ هذه الوظيفة هي من أهم وظائف المصارف المركزية في العصر الحديث، ولا بد من الإشارة إلى أدوات أخرى يستخدمها المصرف المركزي في إنجاز مهامه وهي⁽¹⁾: الضغوط الأدبية التي يمكن أن يمارسها المصرف المركزي مع مديري المصارف لتوجيههم نحو سياسة نقدية معينة، والعمليات النقدية المباشرة عن طريق بيع وشراء أصول وممتلكات وتداول العملات المحلية والأجنبية، وتحديد هوامش الاقتراض وأسعار الفائدة لدى الوسطاء الماليين على مختلف أنواعهم.

❖ مقارنة بين وظائف المصارف المركزية في الدول المتقدمة والدول النامية:

المصارف المركزية في معظم الدول الغنية أو الفقيرة تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي، وتعود المصارف المركزية الجيدة بالنفع على السكان جميعاً، حتى في الدول النامية، حيث يعني الاستخدام السائد من النقد أنّ سعر الفائدة له صلة مباشرة تُذكر لجميع السكان⁽²⁾.

ثمة وظائف عديدة توضع عادةً من قبل المصارف المركزية، فدراسة مصرف إنكلترا المركزي في عام 1995 تظهر خمس وظائف رئيسية، هي⁽³⁾:

1. السياسة النقدية (مثلاً تحديد أسعار الفائدة أو سعر الصرف).
2. استقرار القطاع المالي (مثلاً الإشراف المصرفي).
3. إدارة الدين الحكومي ونظام الدفع (مثلاً بوصفه مصرف المصارف).
4. شبكة من الفروع (بما في ذلك العمليات المصرفية).

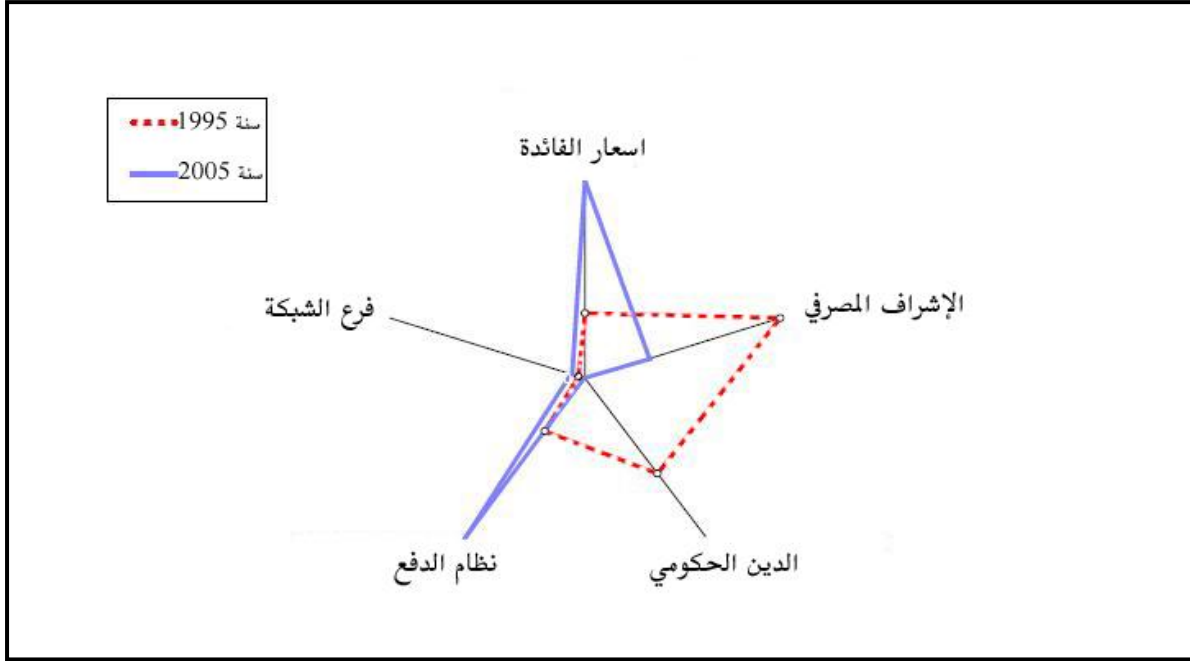
والشكل البياني التالي رقم (1) يشير إلى الوظائف السابقة لمصرف إنكلترا، التي تولاهما بين عامي 1995 و2005، ففي عام 1995 يشير مركز الرسم إلى تدخل صغير أو لا تدخل، بينما في عام 2005 يشير مركز الرسم إلى تدخل ومشاركة كاملة. وهناك اختلافات كبيرة تتدفق من القرار الذي اتخذته حكومة حزب العمال في وقت مبكر بعد انتخابات 1997 لنقل كل من الإشراف المصرفي وإدارة الدين الحكومي إلى كيانات مستقلة (هيئة الخدمات المالية، مكتب إدارة الديون في المملكة المتحدة، وكالة من وزارة المالية على التوالي) ولإعطاء الاستقلالية للمصرف في تنفيذ السياسة النقدية.

(1) الشعار محمد نضال، 2009 - تساؤلات اقتصادية ((أجوبة على أهم 300 سؤال في الاقتصاد التقليدي والإسلامي)). الطبعة الرابعة، حلب/ سورية، ص 180.

(2) GRAY Simon, op.cit, P.5.

(3) Ibid, P.8.

الشكل البياني رقم (1)
وظائف مصرف إنكلترا المركزي 1995-2005



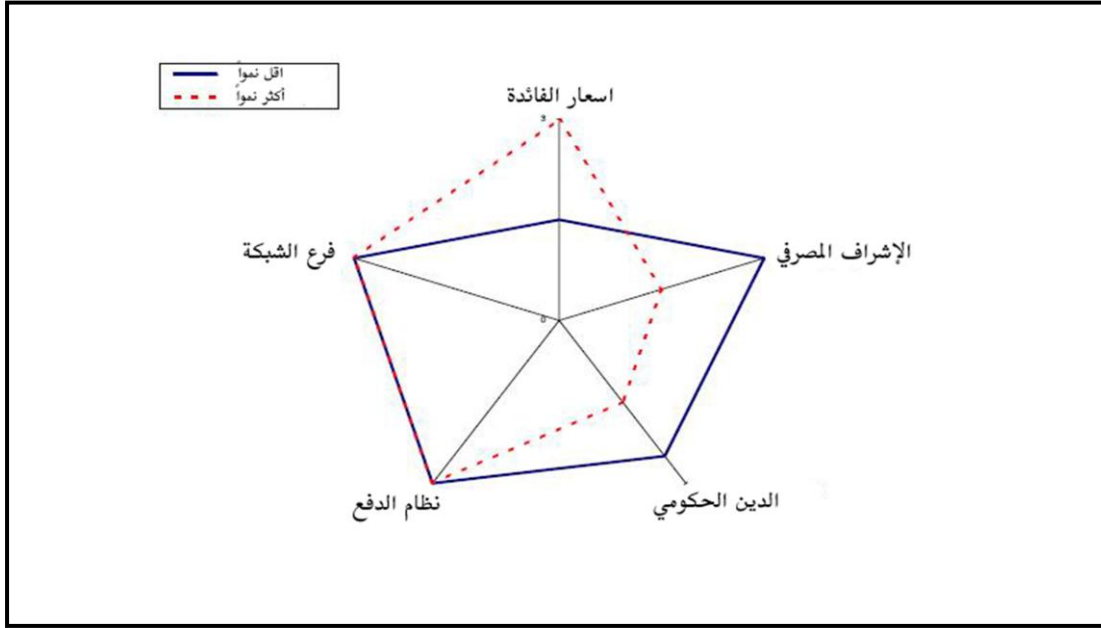
Source: GRAY Simon, 2006 – **Central Banking In Low Income Countries**. Central For Central Banking Studies, Bank Of England, Handbook In Central Banking, Lecture Series, N^o:5. London, United Kingdom, P.8.

فلا بُدَّ للمصارف المركزية في أغلب الأحيان أن تشغل خمساً أو أكثر من الوظائف المذكورة، والمصارف المركزية تعزز موقفها على مر الزمن في المجالات الأساسية للسياسة النقدية ونظم الدفع، وبالتالي يجب تحويل مسؤوليات أخرى إلى مؤسسات مختلفة.

معظم المصارف المركزية، في الدول النامية، لها تشكيلة واسعة من المسؤوليات؛ ففي البداية، كانت المصارف المركزية، في معظم الدول النامية، تأخذ بالوظائف الخمس على الخط غير المنقط في الشكل البياني التالي رقم (2) حيث ترتفع أسعار الفائدة في الدول الأكثر نمواً، وهنا قد يكون تدخل وزارة المالية هاماً (سواء كان صريحاً أو ضمنياً) في إدارة الدين الحكومي. وربما في بعض الاقتصاديات الأكثر نمواً يمكن نقل وظيفة الإشراف المصرفي وإدارة الديون الحكومية إلى مؤسسات مستقلة، كما يؤدي إعطاء الاستقلالية للمصرف المركزي إلى رفع أسعار الفائدة، وبالتالي يلاحظ تحولاً في الخط المنقط باتجاه الأعلى⁽¹⁾، كما في الشكل البياني رقم (2):

(1) Ibid, P.9.

الشكل البياني رقم (2)
الدول النامية: وظائف المصارف المركزية



Source: Ibid, P.9

وبالتالي ما هو مهم لصنّاع السياسة ليس دائماً نفس القضايا كما يراها الرجل أو المرأة في الشارع، فالوظائف الأساسية المطلوبة من المصرف المركزي هو توفير عملة موثوق بها لأغراض المعاملات، وخصوصاً في الاقتصاديات النامية، وعلى درجة من الاستقرار في أسعار الصرف من النظام المصرفي على نطاق واسع، وتوفير شبكة من مواقع آمنة لتخزين النقود، ونظام مدفوعات بسيط غير نقدي⁽¹⁾.

3. خصائص المصارف المركزية:

أورد بروز (Broz) جدولاً بيّن فيه خصائص المصارف المركزية الأولى المبكرة، حيث كان الدافع الأساسي لمتشئي المصارف المركزية الحديثة تحسين قدرات الحكومات كمقرض الأخير، فجميع المصارف المركزية في الجدول رقم (3) كانت موجودة قبل عام 1850 مثل المصرف المركزي السويدي، ومصرف إنكلترا، ومصرف فرنسا، ومصرف فنلندا، ومصرف هولندا، ومصرف البرتغال حيث أسست هذه المصارف في أواسط الحرب، بينما بدأ المصرفان الأول والثاني من مصارف الولايات المتحدة الأمريكية، والمصرف الوطني الاسترالي، والمصرف الوطني النرويجي، والمصرف الوطني الدانمركي مع انتهاء الحرب، وتم فرض الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية لتغطية نفقات حرب الاستقلال عام 1812، كما فعل المسؤولون في النمسا والنرويج والدانمرك خلال الحرب النابليونية، حيث كانت المصارف

(1) GRAY Simon, op.cit. P.10.

المركزية موجودة لإقراض الحكومة، وإصدار أوراق نقدية قابلة للتحويل إلى النقد، كوسيلة لاستعادة الاعتماد الائتماني الحكومي والاستقرار النقدي⁽¹⁾.

على الرغم من الأحكام القانونية للمصارف المركزية التي تختلف في مختلف الدول، فإن المصارف المركزية الحديثة تشترك في عدد من الخصائص، وبذلك تُحدّد العناصر الرئيسية في الإطار المؤسسي للمصارف المركزية الحديثة على النحو التالي. فلديها أهداف وأدوات سياسة واضحة من جهة. ومن جهة أخرى تتسم بالشفافية والمساءلة⁽²⁾.

يقوم المصرف المركزي على أوجه عدة من التمايز توضح الطبيعة الخاصة له، وتعكس أهميته بصفته مصرفاً مركزياً، وله خصائص عدة تميزه عن باقي المؤسسات، حيث يمكن استخلاصها من تعاريفه المختلفة، وهذه الخصائص تحدد إطار طبيعة المصرف المركزي بالمقارنة مع مختلف المؤسسات الأخرى سواء مصرفية أو غير مصرفية، وتتلخص الخصائص العامة للمصارف المركزية في ما يلي:

3-1. هو مصرف أو مؤسسة نقدية قادرة على إصدار وتثبيت النقود القانونية؛ أي ذلك النوع من أدوات الدفع التي تتمتع بالقدرة النهائية والإجبارية على الوفاء بالالتزامات، وهو كذلك المهيمن على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد الوطني⁽³⁾.

3-2. لا يتوخى المصرف المركزي الربح، بل وُجِدَ لتحقيق الصالح العام للدولة، أمّا إن حصل على الربح فسيكون ذلك من قبيل الأعمال العارضة لا الأساسية التي وجد المصرف لأجلها⁽⁴⁾. وغالباً ما تكون المصارف المركزية مملوكة من قِبَل الدولة.

3-3. يمثل المصرف المركزي المؤسسة المحتركة لعملية إصدار النقد، ولم يعد للمصارف التجارية أي دور في الإصدار في جميع دول العالم.

3-4. لا توجد مصادر متعددة مستقلة مصدرة للنقود بل هناك وحدة مركزية واحدة تشرف على الائتمان مع إمكان وجود فروع للمصرف المركزي لتسهيل مهامه ولتكون أكثر دقةً وتنظيماً⁽⁵⁾.

3-5. لا يقدم خدمات مصرفية للأفراد أو لمنظمات الأعمال⁽⁶⁾.

3-6. يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والعكس بالعكس؛ أي القدرة على خلق النقود القانونية، والهيمنة على شؤون النقد والائتمان (التسليف) في الاقتصاد الوطني. فهو ليس

(1) BROZ J. Lawrence 1998 - **The Origins of Central Banking: Solutions to the Free-Rider Problem.** International Organization, Vol. 52, No.2, Spring, The IO Foundation and the Massachusetts Institute of Technology, United States of America, P.P.239.

(2) MAIER Philipp, Santor Eric, 2008 – **Reforming The IMF: Lessons From Modern Central Banking.** Bank Of Canda, Discussion Paper 2008- 6, P.P 3- 4.

(3) عوض الله زينب والفولي أسامة محمد، مرجع سابق، ص 139.

(4) الدوري زكريا والسامرائي يسرى، مرجع سابق، ص 26.

(5) رايس حدة، مرجع سابق، ص 116.

(6) حسين القاضي...[وآخرون]، 2003 - **كفاءة وفعالية رقابة البنك المركزي على حسابات فروع وأفاق تطويرها.** مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (5)، ص 33.

مؤسسة نقدية عادية⁽¹⁾.

4. تحليل ميزانية المصرف المركزي:

تشبه عمليات المصرف المركزي عمليات المصارف التجارية، باستثناء عملاء المصرف المركزي المتمثلين بالحكومة والمصارف التجارية، وتنقسم ميزانية المصرف المركزي إلى جانبين: الأصول والخصوم، وجانب الأصول يمثل استخدام أموال المصرف، أما جانب الخصوم فإنه يمثل موارد المصرف. وتتكون الأصول من جميع حقوق المصرف المركزي على الحكومة والمصارف التجارية بالإضافة إلى الأصول الثابتة، أما الخصوم فتتألف من حقوق الدائنين على المصرف المركزي وهي تمثل مصادر أموال المصرف⁽²⁾.

تتألف ميزانية المصرف المركزي من جانبين هما⁽³⁾:

4-1. (الأصول Assets):

يتكون جانب الأصول من شهادات الذهب وحقوق السحب الخاصة والنقود المتاحة لدى المصرف المركزي للتعامل والقروض التي يفرضها المصرف المركزي لغيره من المصارف والمؤسسات، وكذلك الأوراق المالية الحكومية والحوالات والنقود تحت التحصيل.

4-2. (الخصوم Liabilities):

يتكون جانب الخصوم من الأوراق النقدية والودائع المصرفية وودائع الحكومة وودائع المصارف الأجنبية، وأية بنود نقدية تحصل فيما بعد، كما يوضحها الجدول رقم (4).

5. خسائر ميزانية المصرف المركزي:

إنَّ تمكُّنَ المصرف المركزي من مقابلة أهدافه النقدية سيعتمد على قدرته على إبقاء كمية كافية من الرأسمال للتعامل مع خسائر محتملة، أو لتفادي التدخل في النشاطات شبه المالية* (Quasi-Fiscal) التي تؤدي إلى خسائر المصرف المركزي. وهناك مثالان رئيسان من النشاطات شبه المالية التي تؤدي إلى الخسائر أو تستنفد رأسمال المصرف المركزي. المثال الأول: تدخل المصرف المركزي في أسواق العملات الأجنبية. والمثال الثاني: تدخل المصرف المركزي في إعادة النظم المالية إثر الأزمات⁽⁴⁾. فقد

(1) بوفياي سلمان، مرجع سابق، ص 93.

(2) الجنابي هيل عجمي الجميل وارسلان رمزي ياسين يسع، مرجع سابق، ص 190.

(3) الحلاق سعيد سامي والعجلوني محمد محمود، مرجع سابق، ص 140.

* - النشاطات الشبه المالية: يقصد بها الأنشطة التي من المفترض أن تقوم بها السلطة المالية لا المصرف المركزي باعتباره السلطة النقدية. وتتضمن هذه الأنشطة على وجه الخصوص: تخصيص الائتمان المدعم إلى بعض القطاعات كالزراعة وقطاع التصدير، والقيام بالتأمين على الودائع، ومساندة المؤسسات المالية، وأحياناً غير المالية، غير القدرة على الوفاء بالتزاماتها، فضلاً عن توفير الصرف الأجنبي بسعر أقل من سعر السوق لمتطلبات خدمة الدين الخارجي وشراء الواردات الأساسية.

(4) MORENO Ramon, 2003 – Fiscal Issues And Central Banking In Emerging Economies: an Overview. In Book, Bank For International Settlements. 2003 – Fiscal Issues And Central Banking In Emerging Economies. BIS Papers N°: 20, Basel/ Switzerland, P.8.

- يمكن مراجعة المرجع: كمال منى، 2010 – الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية. جامعة كوين ماري، لندن، UK، ص 45.

كانت المنزلة المالية لمصرف اليابان موضع نقاشٍ حادٍّ في السنوات الأخيرة، خصوصاً بسبب الميزانية، حيث ارتبطت سياستها بالانكماش المطوّل. وقد وجدت المصارف المركزية في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية والوسطى نفسها في أزمة مالية كبيرة، وذلك بسبب التأثير المتأخر للعمليات شبه المالية والائتمان الناجمة عن حدوث أزمة مصرفية⁽¹⁾. والجدول رقم (5) يبين تأثير هذه العمليات شبه المالية لفترة طويلة في بعض الدول، حيث بلغ متوسط خسائر المصرف المركزي 3% من الناتج المحلي الإجمالي في الأوروغواي في أواخر الثمانينيات، وحققت المصارف في تشيلي وغواتيمالا الخسائر لما يقرب عقدين من الزمن على التوالي، وأيضاً حققت أورغواي وفنزويلا خسائر مدّة 12 سنة من أصل 13 سنوات متتالية، وجامايكا حققت الخسائر مدة 9 سنوات، وفي جمهورية الدومينيكا ارتفعت الخسائر في عامي 2003-2005.

تتوقع المصارف المركزية في أغلب الأحيان أن تعيد بناء ميزانيتها العمومية من مواردها الخاصة في أعقاب الأزمات، وهذا قد يستغرق وقتاً طويلاً أو يخلق الحوافز لفرض ضريبة على النظام المالي، على سبيل المثال من خلال رفع متطلبات الاحتياطي. والمحاسبة المصرفية للخسائر ليست شفافة، والتدخل لإعادة تمويل المصرف المركزي قد ينطوي على اتخاذ المزيد من الخسائر الواضحة وإخضاع إدارتها للنقاش السياسي⁽²⁾.

تحوّل الأرباح في ميزانية المصرف المركزي إلى الحكومات، لكن الخسائر تجتمع بالتخفيضات من رأس المال والاحتياطيات، وهذا ما يخلق مشكلة للمصارف المركزية، وبالتالي لا بد من تحويل الأرباح الاستثنائية إلى احتياطيات قبل التوزيع على الحكومة⁽³⁾. ففي أندونيسيا يمنع تحويل الأرباح إلى الحكومة حتى يتبين للمصرف المركزي بأن رأسماله قد وصل إلى 10% من التزاماته النقدية، كما يتمتع المصرف الاحتياطي الهندي أيضاً عن تحويل الأرباح إلى الحكومة حتى يتبين أنّ احتياطياته 8% من الأصول⁽⁴⁾. ويمكن الاستدلال على المسؤولية غير المباشرة لخصوم المصرف المركزي من الأحكام الواردة في قانون المصارف المركزية التي تنظم الكيفية التي ستعالج خسائر المصارف المركزية أو عدم كفاية رأس المال، حيث تحدد العديد من قوانين المصارف المركزية الأحكام والإجراءات اللازمة وعلى مستويات مختلفة من الدقة، فقانون المصرف المركزي لإيسلندا يؤكد "إنّ جميع التزامات المصرف المركزي مضمونة من قبل وزارة المالية"، وفي السلفادور تمول وزارة المالية خسائر المصرف المركزي حيث "كل الالتزامات المترتبة على المصرف الاحتياطي المركزي السلفادوري يجب أن تدفع من قبل وزارة المالية، الأمر الذي قد يعوض لهم ضد الالتزامات القائمة لصالحه"، وفي الكويت ينص قانون المصرف المركزي على أن الحكومة تقوم

(1) STELLA Peter, AKE Lonnberg, 2008 - **Issues In Central Bank Finance And Independence**. Federal Reserve Bank of Atlanta, Working Papers Series 13, United States of America, P.14.

(2) MORENO Ramon, op.cit, P.9.

(3) HAWKINS John, op.cit, P.78.

(4) Ibid, P.72.

بتغطية الخسائر" إذا لم يتمكن الصندوق الاحتياطي العام في أي سنة من تغطية خسائر المصرف المركزي، أو لا يمكن أن تستخدم لتغطية الخسائر"، وفي العديد من الدول لا يكون المصرف المركزي مسؤولاً عن التزامات الدولة، وكذلك ليست الدولة مسؤولة عن التزامات المصرف المركزي، ومن هذه الدول أستراليا ولاتفيا ولتوانيا وروسيا وغيرها من دول الاتحاد السوفييتي السابق، ففي لتوانيا ينص القانون على أن "دولة ليتوانيا ليست مسؤولة عن الالتزامات المترتبة على المصرف المركزي ومصرف ليتوانيا ليس مسؤولاً عن التزامات الدولة في ليتوانيا"، وبالمثل فإنّ قانون المصرف الوطني في طاجيكستان ينص على أن "جمهورية طاجيكستان لن تكون مسؤولة عن التزامات المصرف الوطني لطاجيكستان، ما عدا تلك المقترضة بموافقة منظمة النفط بجمهورية طاجيكستان ورئيس جمهورية طاجيكستان"، وفي دول أخرى يدعو القانون خصوصاً إلى توفير الأوراق المالية بشكل محدد و/ أو مختلف جداً وذو طبيعة أكثر غموضاً، ففي ملاوي "أي خسائر تخفيض سنعطى بكمبيالات من الحكومة وفق الشروط والمواصفات التي يتم الاتفاق عليها بين الوزير والمصرف"، فعند حدوث الضائقة المالية الحكومية سوف تسند الحكومة المصرف المركزي في الوقت المناسب لضمان الوفاء بالتزاماتها السياسية⁽¹⁾.

(1) STELLA Peter, AKE Lonnberg, op.cit, P.P.18-21.

المبحث الثاني

سلوك المصرف المركزي ومحدداته

سيُدرس في هذا المبحث سلوكُ المصرف المركزي ومحدداته، من خلال البحث في أهداف وإستراتيجية المصرف المركزي. والبحث في سلوك المصرف المركزي من خلال قاعدة ماكلوم (McCallum)، وقاعدة رد فعل السياسة النقدية الاسمية (NFR) Rule Nominal Monetary Policy Feedback، وقاعدة تايلور (Taylor)، وقواعد السياسة النقدية عند ويليامسون (Williamson)، وقواعد مقابل حرية الاختيار "التقديرية"، والبحث في محددات المصرف المركزي من خلال نظرية الريع ونظرية السلوك البيروقراطي ونظرية الدورات الاقتصادية السياسية ونظرية التوقعات الرشيدة ونظرية عدم التناسق الزمني ولعبة الإستراتيجية بين المصرف المركزي ومفاوضي الأجر، والفائدة والتضخم، والفائدة والاستثمارات الدولية، والتعاون بين المصارف المركزية، وإصلاح المصرف المركزي.

1. أهداف المصرف المركزي:

الهدف الرئيس لسياسة المصرف المركزي، حتى في النظام الرأسمالي، ليس تحقيق أقصى ربح ممكن، بل خدمة الصالح الاقتصادي العام⁽¹⁾. والحفاظ على توازن العرض والطلب على النقود⁽²⁾. وتسعى المصارف المركزية عبر العالم إلى تحقيق الأهداف التالية⁽³⁾:

- الاستخدام الأمثل للمصادر.
- المحافظة على استقرار الأسعار.
- المحافظة على النمو الاقتصادي.
- قابلية تحويل عملة دولها إلى عملات الدول الأخرى.
- العمل على تحقيق مستوى عالٍ من الاستخدام (العمالة)⁽⁴⁾.
- العمل على إيجاد نظام مالي يستند إلى قواعد السوق ويتمتع بالاستقرار والتنافسية والحفاظ على هذا النظام⁽⁵⁾.

وبالرغم من وحدة هدف المصارف المركزية، وهو تحقيق النمو الاقتصادي، فإن دورها في الدول ذات الدخل المنخفض، إذا ما قورن بدورها في المناطق الأكثر تقدماً، هو أوسع وأكثر شمولاً، فهو لا يشمل على الرقابة الحكيمة على النقد والائتمان فحسب، بل يتعدى ذلك إلى تطوير الأنظمة المصرفية والنقدية والمالية إلى حدّ يتلاءم ومتطلبات النمو واستمراره من حيث الزمان والمكان⁽⁶⁾.

(1) شهاب مجدي محمود، مرجع سابق، ص 217.

(2) شرف سمير، مرجع سابق، ص 502.

(3) حداد أكرم وهذلول مشهور، مرجع سابق، ص 140.

(4) رشدي شيحة مصطفى، 1998 - الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات. دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية/ مصر، ص 39.

(5) البنك المركزي العراقي، قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004. بغداد/ العراق، ص 7.

(6) علي عبد المنعم السيد والعيسى نزار سعد الدين، مرجع سابق، ص 411.

أما الموظفون في المصرف الاحتياطي الفيدرالي، والمصارف المركزية الأخرى، عندما يناقشون أهداف المصرف المركزي، فإنهم يذكرون بشكل مستمر ستة أهداف تتمثل في ما يلي⁽¹⁾:

- بطالة منخفضة.

- نمو اقتصادي.

- استقرار الأسعار.

- استقرار أسعار الفائدة.

- استقرار الأسواق المالية.

- استقرار في أسواق العملات الأجنبية.

إلا أن الإطار العام الذي تؤدي فيه هذه المصارف مسؤولياتها يختلف من بلد لآخر نوعاً ما لأنه يتأثر بعوامل مختلفة منها⁽²⁾:

- مرحلة النمو الاقتصادي العام للبلد.

- حجم الموارد المالية المتاحة.

- مدى اتساع وتطور سوق النقد وسوق المال.

- تركيبة الهيكل الائتماني السائد في البلد.

- نوع النظام النقدي الذي يعمل المصرف المركزي في ظلّه.

- طبيعة العلاقات المالية الدولية للبلد بصورة عامة.

إنّ نجاح المصارف المركزية في تحقيق هدف الاستقرار النقدي، تحدده مجموعة من العوامل والشروط الذاتية أو المؤسسية التي تتعلق بهياكل هذه المصارف وتطورها ونوعية مواردها البشرية وغير ذلك من العوامل الخاصة بهذه المصارف. كما يتطلب ذلك توافر مجموعة من الشروط الموضوعية، وأبرزها درجة استقلالية المصارف المركزية ومصادقية سياساتها وإجراءاتها وتوافر قدر كبير من الشفافية في عمل هذه المصارف وخضوعها للمساءلة إزاء مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المنوطة بها⁽³⁾.

2. إستراتيجية المصرف المركزي:

إنّ مشكلة المصرف المركزي هي رغبته في تحقيق أهداف معينة، مثل استقرار الأسعار مع ارتفاع العمالة، لكنه لا يؤثر تأثيراً مباشراً في الأهداف⁽⁴⁾. وللمصرف المركزي مجموعة من أدوات الاستخدام (عمليات السوق المفتوحة، التغيرات في سعر الخصم، التغيرات في معدلات الاحتياطي القانوني) والتي يمكن أن تؤثر في الأهداف بشكل غير مباشر، بعد فترة من الزمن (عادةً أكثر من سنة)، إذ ينتظر

(1) MISHKIN Fredric S, 2004 -op.cit, P.411.

(2) حامض خالد وحسن صبري، 2006 - استقلالية المصرف المركزي. مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد(43)، ص ص 125-126.

(3) طوقان أمية، مرجع سابق، دمشق، ص 3.

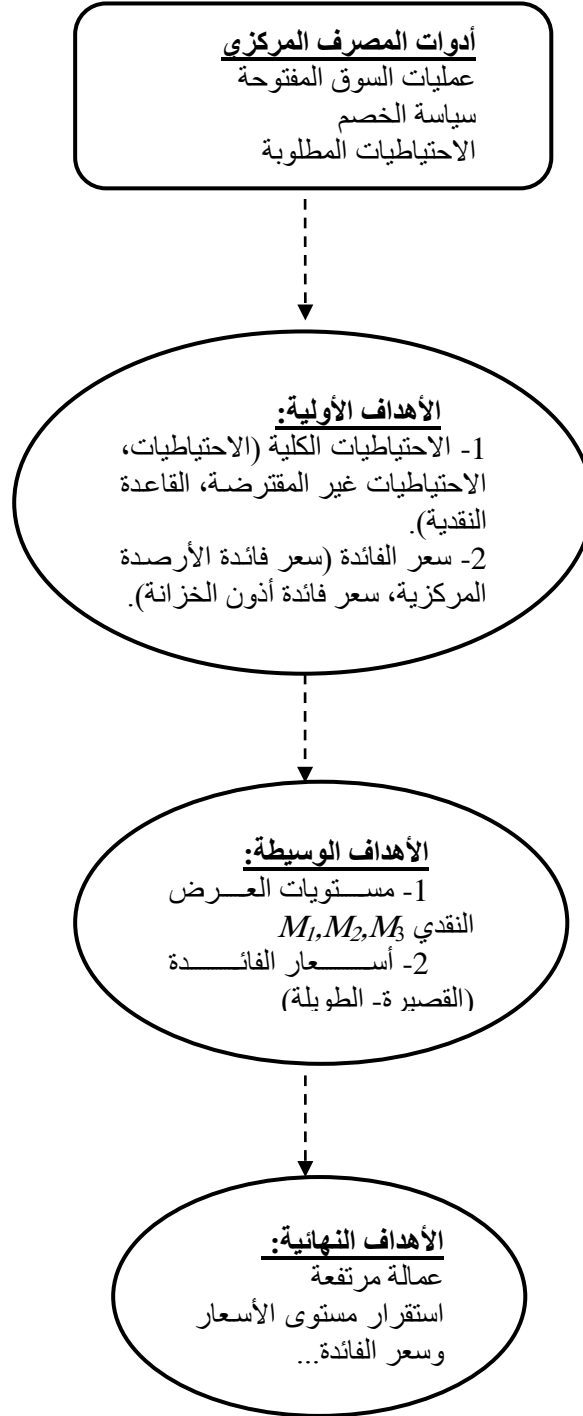
(4) MISHKIN Fredric S, 2004 -op.cit, P.414.

المصرف المركزي لمعرفة ما هو مستوى الأسعار والعمالة، وتتم معرفة ذلك بعد عام واحد، وإن كانت السياسة المتبعة خاطئة فإنَّ تصحيح السياسة سيأتي متأخراً. وبالتالي فإنَّ جميع المصارف المركزية تتابع إستراتيجيات معينة تتناسب مع السياسة النقدية، وذلك عن طريق إجراء يستهدف المتغيرات التي تقع بين أدواتها وأهدافها. وهذه الإستراتيجية هي كما يلي: بعد اتخاذ قرار بشأن أهدافها للعمل وتحديد مستوى الأسعار، يختار المصرف المركزي مجموعة من المتغيرات تسمى الأهداف الوسيطة، مثل المجاميع النقدية ($M3, M2, M1$) أو أسعار الفائدة (القصيرة والطويلة)، والتي لها تأثير مباشر في العمالة وفي مستوى الأسعار، وحتى هذه الأهداف الوسيطة لم تتأثر مباشرةً بأدوات السياسة النقدية، لذلك فإنَّه يختار مجموعة أخرى من المتغيرات تسمى الأهداف الأولية (الاحتياطيات، والاحتياطيات غير المقترضة*، والقاعدة النقدية)، أو سعر الفائدة (سعر الفائدة للأرصدة المركزية، وسعر الفائدة لأذون الخزانة) والتي هي أكثر استجابةً لأدوات سياستها.

يتابع المصرف المركزي هذه الإستراتيجية للوصول إلى الهدف مباشرةً، وعلى وجه التحديد، وذلك باستخدام الأهداف الوسيطة والأولية، حيث يمكن للمصرف المركزي أن يُقَيِّم بسرعةٍ ما إذا كانت سياسته تسير في الاتجاه الصحيح أم لا، بدلاً من الانتظار لكي يرى النتيجة النهائية على العمالة أو مستوى الأسعار، ويمكن تبيان إستراتيجية المصرف المركزي من خلال الشكل رقم (3)⁽¹⁾:

* - الاحتياطيات: هي الاحتياطيات الكلية مطروح منها الاحتياطيات المقترضة، وهذه الأخيرة عبارة عن كمية القروض المخصومة.
- الاحتياطيات غير المقترضة: يطلق عليها أيضاً "النقدُ قويُّ الأثر" (BM)، وتتكون من مجموع العملة الموجودة لدى الجمهور غير المصرفي، والعملة في خزائن المصارف التجارية وودائع المصارف التجارية والقطاع الخاص والهيئات الرسمية لدى السلطة النقدية.
(1) مدوخ ماجدة، مرجع سابق، ص 12.

الشكل رقم (3)
إستراتيجية المصرف المركزي



المصدر: نافقة أحمد أبو الفتوح، 2001- نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية - مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية. مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية/ مصر، ص 248.

ويمكن توضيح إستراتيجية السياسة النقدية بشكل أكبر من خلال تشبيهه بإرسال مركبة فضائية إلى القمر، حيث تستخدم الوكالة الفضائية ناسا إستراتيجية استخدام الأهداف عندما تحاول إرسال المركبة إلى القمر، فهي تتحقق في البداية من معرفة ما إذا كانت السفينة الفضائية موضوعة بشكل صحيح لأنها تترك الغلاف الجوي (يمكن أن نعتبر ناسا "هدفاً أولياً")، وإذا كانت السفينة الفضائية ناسا قد غيرت مسارها في هذه المرحلة، فإن مهندسي ناسا سيُعدّلون مسارها (أداة السياسة) لاستعادتها إلى الهدف، وكالة ناسا قد تتحقق من وضع مركبة الفضاء مرة أخرى عندما تقع في منتصف المسافة إلى القمر (ناسا "هدف وسيط")، ويمكن إجراء أي عملية تصحيحية أخرى إذا كانت ضرورية⁽¹⁾.

يستوجب السلوك العقلاني للمصرف المركزي، في إدارة السياسة النقدية، الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة معايير أساسية من أجل اختيار الأهداف الوسيطة، وتتلخص هذه المعايير في: "قابلية القياس، والمقدرة على التحكم بها، والمقدرة على التنبؤ بأثرها على الهدف النهائي"⁽²⁾.

وقد أشاعت ثلاث إستراتيجيات للمصرف المركزي في العالم بشكل عام، وهي:

- إستراتيجية استهداف سعر الصرف.

- إستراتيجية استهداف التضخم.

- إستراتيجية استهداف المجاميع النقدية.

3. سلوك المصرف المركزي:

سلوك المصرف المركزي (السلطة النقدية)، هو استجابة السلطة النقدية للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الدولة، مثل سلوك أيّة منظمة أو أيّة فعالية، يتحدد بالأهداف التي تسعى إليها والقيود والقواعد التي تحكم سلوكها، ويصوغ الباحثون هذا السلوك عادةً على شكل معادلة رياضية تشمل كل المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تتفاعل معها السلطة النقدية، وتسمى دالة رد فعل السلطة النقدية.

كما أنّ هناك ثلاثة جوانب تستحق الإشارة إليها حول الهياكل الحاكمة للمصرف المركزي والتي تؤثر في سلوك المصرف المركزي، وهي⁽³⁾:

أولاً- المصارف المركزية مملوكة للدولة بشكل كبير، هذا ليس تطوراً جديداً، ولكن يمكن إلى حد كبير أن تكون جذورها عائدة إلى أعقاب أزمة الكساد الكبير وبداية مرحلة ما بعد عام 1940، والتي سائد فيها الرأي القائل: إنّ من الضروري التدخل الحكومي في الاقتصاد.

ثانياً- فترة الحكم المثالية لحاكم المصرف المركزي تميل لتتوافق أو تتجاوز مدة ولاية السلطات السياسية، وعلى الرغم من ذلك فإنّ شروط المنصب لحكام المصارف المركزية أو الرؤساء تختلف على

(1) MISHKIN Fredric S, 2004 -op.cit, P.415.

(2) حساني عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 76.
كما يمكن مراجعة المصدر الرئيسي.

- MISHKIN Frederic S, 1995 -Bank Of International Settlements. BIS, 1995, P.7.And 1997, P. 481.

(3) SKILOS Pierre L, op.cit, P.8.

نطاق واسع، وإنَّ إعطاء فترة طويلة لحاكم المصرف المركزي يؤدي إلى التغلب على احتمالات الدورات الاقتصادية السياسية أو الحزبية.

ثالثاً- هناك اتجاه باعفاء المصارف المركزية من مسؤولية الإشراف المصرفي، وإنَّ تطور هذه السياسات يعكس التوتر بين الحاجة إلى تفادي تضارب محتمل في المصالح بين المصرف المركزي والمصارف التي تشرف عليها مقابل الحاجة إلى ضمان الاستقرار المالي.

إنَّ التهديد باستخدام حق النقض التشريعي ضد سياسات المصرف المركزي يؤثر في سلوكها، فيحتفظ المجلس التشريعي بالقدرة دائماً لنقض سياسة المصرف، وتشارك الحكومة والمشرع في السياسة نفسها، حيث يتبع المشرع التوجيهات السياسية للحكومة. والسلطات التشريعية يجب أن تسمح للمصرف المركزي بأخذ قراراتها، وفي حال النقض البيروقراطي للسلطة التشريعية تتحمل المسؤولية مع الحكومة، وبالتالي فإنَّ التهديد باستخدام حق النقض التشريعي يؤثر في سلوك المصرف المركزي ويجب ألا تكون هناك أي سلطة على المصرف المركزي⁽¹⁾. وإنَّ إجراء التعيينات في المؤسسات والاختلافات في سلوك سياسة التعيينات الحكومية وغير الحكومية تؤثر تأثيراً مباشراً في سلوك المصرف المركزي⁽²⁾.

تؤثر قواعد الأدوات Instrument Rules في سلوك المصرف المركزي، حيث تحدّد كيفية استجابة بعض أدوات السياسة النقدية، ونمطياً معدل الفائدة أو الكمية الكلية النقدية لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية. وتنقسم من إحدى الزوايا إلى:

1- قواعد أدوات صريحة: وهي القواعد التي تكون فيها المتغيرات في دالة رد الفعل محددة مسبقاً وفي لحظة تحديد الأداة.

2- قواعد أدوات ضمنية: وهي القواعد التي تكون فيها متغيرات دالة رد الفعل غير محددة مسبقاً⁽³⁾. ومن أشهر قواعد الأدوات القواعد الخمس التالية:

الأولى - قاعدة ماكلوم McCallum Rule⁽⁴⁾:

عمل ماكلوم في عام 1968 على قواعد النظام النقدي بالتركيز على التغذية المرتدة الاسمية والقاعدة هي:

$$\Delta h_t = \alpha - \Delta v_t^a + \delta(x_{t-1}^* - x_{t-1})$$

حيث h يمثل القاعدة النقدية (أداة السياسة النقدية)، α تعبير ثابت يعبر عن نمو الناتج المحلي الاسمي في الحالة المستقرة، x يعبر عن اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الاسمي، Δv^a المتوسط

(1) BERNHARD William T, 1996 – **Legislatures, Governments, and Bureaucratic Structure: Explaining Central Bank Independence**. Degree Of Philosophy, Duke University, UMI Number: 9626693, United States of America, P.95.

(2) Ibid, P.29.

(3) GÄRTNER Manfred , 2006 - **The Political Economy of Monetary Policy Conduct and Central Bank Design**. Department of Economics University of St. Gallen, W/ P No 25, P.22.

(4) MEHROTRA Aaron and Sanc Hez-Fung Jose R, 2009 –**Assessing McCallum and Taylor Rules in a Cross- Section of Emerging Market Economies**. Bank of Finland, Bofit, Discussion Papers 23, Helsinki/Finland, P.P.10-11.

المتحرك لمعدل نمو سرعة تداول النقود الأساسية، x_t^* القيمة المستهدفة x خلال الفترة t ، Δ معامل الفرق، δ معامل التغذية المرتدة للمعلومات يعبر عن مقدار سرعة المصرف المركزي في تعديل انحرافات الناتج عن الهدف (مستوى المرغوب).

وقاعدة ماكلوم قابلة للتطبيق بشرط أن نقود الأساس تحت السيطرة الكاملة للمصرف المركزي، وإن المتغيرات الواردة في الطرف الأيمن من المعادلة المذكورة معروفة بشكل جيد لصانع السياسة النقدية في الفترة t .

الثانية- قاعدة رد فعل السياسة النقدية الاسمية Nominal Monetary Policy Feedback

(NFR) Rule⁽¹⁾:

ومعادلة قاعدة رد فعل السياسة النقدية هي:

$$\Delta Z_t = \delta_0 + \Delta(z - y)_{\{t|t-1\}} + \delta_1 (y - y^*)_t$$

حيث z أداة السياسة أو هدف وسيط يفترض أن تكون خاضعة للرقابة على يد السلطات النقدية، $y - y^*$ الهدف الاسمي وقيمه المرجعية، δ_0 معدل النمو الأساسي للهدف الاسمي، δ_1 معامل التغذية المرتدة الذي يشير إلى مدى استجابة السلطات النقدية للفجوة بين المستوى المرغوب من المتغير الاسمي ومستواه الفعلي، $\Delta(z - y)_{\{t|t-1\}}$ يشير إلى العلاقة المتوقعة بين الهدف الاسمي والأداة، Δ معامل الفرق. وإن الميزة الرئيسة لقاعدة رد فعل السياسة النقدية الاسمية (NFR) هو أنها لا تعتمد على متغيرات النشاط الاقتصادي الكلي الحقيقية، مثل هذه المتغيرات وبشكل خاص حالة الدول النامية غير متاحة على أساس ربعي أو شهري، وكثيراً ما تقاس بشكل خاطئ.

الثالثة- قاعدة تايلور Taylor Rule:

يحتاج المصرف المركزي إلى إطار سياسة نقدية يقلل فرص وقوع أخطاء كبيرة إما باتجاه فائض الطلب الكبير والتضخم العالي أو باتجاه فائض العرض والكساد الكبير⁽²⁾. وبحسب هذه القاعدة يحرك المصرف المركزي معدل الفائدة القصير الأجل (أداة السياسة النقدية) عن مستوى هدف محدد، مع انحرافات التضخم والناتج عن مستويات معينة، وتأخذ القاعدة الشكل التالي⁽³⁾:

$$i_t = \pi_t + r_t^* + 0.5(\pi_t - \pi_t^*) + 0.5(y_t - y_t^*)$$

حيث i_t معدل الفائدة الاسمية قصيرة الأجل، π_t معدل التضخم، r_t^* الفائدة الحقيقية التي ترتبط بنسب العمالة الكاملة، $\pi_t - \pi_t^*$ الاختلاف الفعلي بين مستوى التضخم والهدف، $y_t - y_t^*$ الانحرافات النسبية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن الهدف.

(1) Ibid, P.11.

(2) DAVID A. Dodge, O.C, 2008 –Central Banking at a Time of Crisis and Beyond: A Productioners Perspective. C.D Howe Institute, Toronto, P.4.

(3) TAYLOR John B. 1993 - Discretion Versus Policy Rules in Practice. Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy 39, P.P.195-214.

- البروفسور جون تايلور شغل منصب وكيل وزارة الخزانة للشؤون الدولية في عهد الرئيس جورج بوش الأب.

ومبدأ تايلور يعني أنّ سعر الفائدة الاسمية يتحرك أكثر من واحد مقابل واحد من التضخّم، وهذا أحد الجوانب الأساسية التي تؤدي إلى الاستقرار في النماذج النظرية (مبدأ تايلور ينص على أنّه لا يكفي بالنسبة إلى الاحتياطي الفيدرالي رفع سعر الفائدة الاسمي عندما يهدده التضخّم، بل يجب رفع معدل الفائدة الاسمي بأكثر من معدل التضخّم، بحيث يغطي التكلفة الحقيقية للزيادة المقترضة)⁽¹⁾. فقاعدة تايلور تحمّن ارتداد أفعال السياسة النقدية إلى فجوات الناتج والتضخّم، وهو يعتبر تأخراً على سعر فائدة المصرف المركزي لحساب تجانس الأدوات، ونموذج تايلور شكّل ردّ فعل السياسة النقدية المستقبلية لكل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة⁽²⁾.

ومن الناحية العملية فإنّ هدف تحقيق استقرار المصرف المركزي هو الحفاظ على الطلب المتزايد تقريباً بحيث يتوافق مع نمو الناتج المحتمل، مع مراعاة الاختلافات في مستويات الطلب المحتملة التي قد تتطور من خلال تعديل سياسة سعر الفائدة للحفاظ على الفجوة صغيرة في الناتج والتضخّم. أمّا من الناحية النظرية فيتمّ تحقيق النمو المستدام والحد الأقصى للرقابة. وبالتالي فإنّ نموذج التشغيل الأساسي للمصرف المركزي يكون بسيطاً عندما⁽³⁾:

1. تكون فجوة الناتج إيجابية (فائض الطلب) والتضخّم يهدّد بأن يكون فوق الهدف على المدى المتوسط، ورفع معدل السياسة للحد من الضغط على الطلب في المستقبل من خلال زيادة سعر الائتمان للأسر والشركات.

2. فجوة الناتج سالبة (فائض العرض) والتضخّم يهدّد بأن يكون ما دون الهدف على المدى المتوسط، وخفض معدل السياسات لتخفيض سعر الائتمان للأسر والشركات، وبالتالي زيادة الطلب.

وقد وصف حكام المصارف المركزية طويلاً ما يقومون به بأنّه "يميل معاكساً للريح" في محاولة لإبطاء الاقتصاد عندما تتوسع بسرعة كبيرة، ويحفز الاقتصاد في أوقات التباطؤ⁽⁴⁾.

الرابعة- قواعد السياسة النقدية عند ويليامسون (Williamson : 1995)⁽⁵⁾:

تمّ تحديد ثلاث قواعد للسياسة النقدية التي تشير إلى استجابة من السلطة النقدية للتغيرات في الاحتياطات الأجنبية من قبل ويليامسون: الأولى- تثبيت المكون المحلي لـ M_0 بحيث تتغير في استجابة مباشرة لحيازات المصرف المركزي من الاحتياطات الأجنبية، وهذا هو قاعدة مجلس العملة الهامشية أو Marginal Currency Board Rule (MCR) . الثانية- الحفاظ على نسبة الاحتياطات الأجنبية إلى إجمالي موجودات المصرف المركزي ثابتة، وإذا هبطت الاحتياطات من النقد الأجنبي

(1) LOVELL Michael C, 2004 –Economics With Calculus. World Scientific. Library of Congress Cataloging-in-Publication Data Printed In Singapora 596224. United States of America, P.543.

(2) MEHROTRA Aaron and Sanc Hez-Fung Jose R, op.cit, P.12

(3) DAVID A. Dodge, O.C, op.cit, P.6.

(4) LOVELL Michael C, op.cit. P.543.

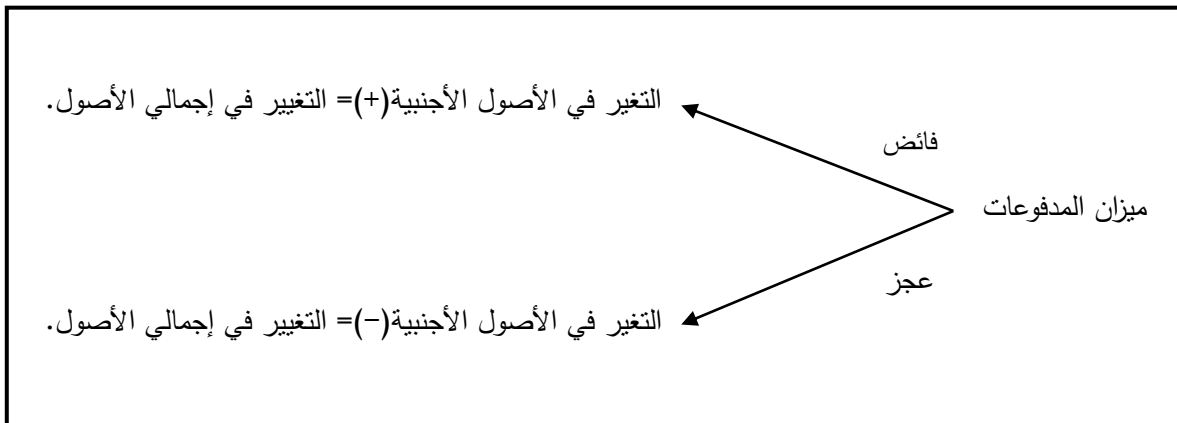
(5) YOONG "WANG" Swee, 1999 – Dos Central Bank Independence Benefit Developing Countries. Degree of Doctor Philosophy, Southern Illinois University at Carbondale, UMI, Number: 9961114, United States of America, P.P.27-30.

تخفض الأصول المحلية (عادة الديون الحكومية المحلية) بنفس النسبة، وهذه هي قاعدة معيار الذهب أو (GSR) Gold Standard Rule. الثالثة- هي عزل M_0 عن الاحتياطيات الأجنبية عن طريق استخدام السياسة المالية.

في ظل قاعدة MCR الاختلالات في ميزان المدفوعات للبلد Balance of Payments (BOP) تؤثر مباشرة وفي نفس المقدار في نقود الأساس أو القاعدة النقدية ولها أثر أكبر على عرض النقود، بينما في ظل قاعدة GSR فإن الاختلالات في ميزان المدفوعات سيكون لها أثر مباشر لكن أكبر من M_0 وأكبر بكثير على عرض النقود، لكن في ظل القاعدة النقدية الأساسية الخارجية (EMR) Exogenous Monetary Base Rule ليس للاختلالات في ميزان المدفوعات أثر اكيد على نقود الأساس أو عرض النقود. والشكل رقم (4) يوضح قاعدة مجلس العملة الهامشية للمصرف المركزي.

الشكل رقم (4)

قاعدة مجلس العملة الهامشية للمصرف المركزي



-Source: YOONG "WANG" Swee, 1999 – **Dos Central Bank Independence Benefit Developing Countries**. Degree of Doctor Philosophy, Southern Illinois University at Carbondale, UMI, Number: 9961114, United States of America, P.30.

الخامسة- قواعد مقابل حرية الاختيار (التقديرية) Rules Vs. Discretion:

إنَّ تعبير القواعد أو حرية الاختيار يُشير إلى جدل استمر طويلاً حول السياسة الاقتصادية. والسؤال الموجه إلى صانعي السياسة هو أيُّجب على المصرف المركزي أن يعدل سياسته على أساس تقييمه للأوضاع الاقتصادية الحالية أم يجب أن يتبعوا مجموعة من قواعد معلنة التي تنص على الكيفية التي ينبغي أن تتصرف وفقاً؟ وإذا حكم المصرف المركزي بالقواعد، أيُّ قواعد يجب أن تعلن؟⁽¹⁾ فإذا اتبعوا قواعد معلنة غير خاضعة للتغيرات التقديرية اليومية أو السنوية، أيُّجب أن تكون القواعد محددة أم تفاعلية والقواعد المحددة، غير تفاعلية تبين مسار الأدوات أو الأهداف الوسيطة التي تسيطر عليها السياسة. وتُغير القاعدة التفاعلية قيم متغيرات السيطرة وفقاً لصيغة تغذية مرتدة تستخدم أحدث المعلومات حول

(1) LOVELL Michael C, op.cit. P.542.

الاقتصاد. وتشكل مسألة القواعد أو الاختيار لب النظرية الاقتصادية حول المصارف المركزية والسياسة النقدية⁽¹⁾.

يمكن أن تستعمل الحكومات الخالية من القواعد سياسات استثنائية، وستكون غير قادرة على إقناع وكلاء عقلايين بأنهم سيتمسكون بسياسات التضخم المنخفضة، ويعرف الوكلاء أنّ الحكومة عند عدم استطاعتها تخفيض معدل التضخم سيكون لديها حافز للغش وتخلق مفاجأة للتضخم. وعادة تلجأ الحكومات قبل الانتخابات إلى زيادة الإنتاج وتقليل البطالة، ويزداد التضخم كلما اقتربت الانتخابات، حيث يمكن ملاحظة ذلك من قبل الناخبين بعد الانتخابات، والحكومات اليمينية تميل إلى نسب بطالة أعلى باستمرار، ونسب أقل في التضخم من الحكومات اليسارية⁽²⁾.

الحل الأمثل للإدارة الاقتصادية هو توافر سياسات استثنائية، وهو في الحقيقة مفيد في ظل حالة من العالم المتغير. وقواعد السياسة لا تعطي دائماً نتائج متقدمة بالمقارنة مع السياسة التقديرية، إذ يستعمل صناع السياسة سياسات استثنائية لغرض تحقيق أقصى قدر من الرعاية الاجتماعية، وقد تشجع على النتائج المرجوة، أو تؤدي إلى نتائج أفضل من تلك التي للقواعد السياسية⁽³⁾. لذلك يمكن الاتفاق مع ألان ه. ميلتزر (Allan H. Meltzer) في وصف عمل المصرف المركزي والحكومة في السياسة النقدية، بأن: كل سياسة هي اختيار لقاعدة، إلا أنّ سياسة حرية التصرف [التقديرية] الصرفة وحدها هي عشوائية صرف أو سياسة مصادفة. لذلك فإنّ الاختيار العقلاني للسياسة هو اختيار بين قواعد⁽⁴⁾. أي أنّه من الضروري أن تتحرك السياسة النقدية بموجب قواعد معينة، قد لا تكون معلنة، وفي بعض الأحيان قد لا تكون مدركة، لكن لا يمكن أن يكون هناك سلوك له تأثيرات بمستوى السياسة النقدية بدون قواعد، بغض النظر عن مرونتها أو تشددها.

4. محددات المصرف المركزي:

في معظم الدول هناك ضوابط معينة تحكم سلوك السلطات النقدية (المصرف المركزي) في إصدار الكميات النقدية المتاحة للتداول، كما أنّ السياسة النقدية المتبعة في تحديد كمية النقود التي تطرح للتداول

(1) طالاس مسلم عبد، مرجع سابق، ص 40.

(2) SNOWDON Brian, VANE Howard R, 2005 – **Modern Macroeconomics its Origins, Development and Current State**. Edward Elgar Publishing Limited Glensanda House, Montpellier Parade Cheltenham, Glos GL 501 UA, UK, British Library, United Kingdom, P.P.546-547.

(3) YUASA Toshiyuki, 2000 – **Political Markets and the Effectiveness of De Jure Central Bank Independence: a Formal and Empirical Study**. UMI, Number: 9976502, University of Houston, Degree of Doctor of Philosophy, United States of America, P.44.

(4) فرهود محمد سعيد... [وآخرون]، 2008 - محددات سلوك السلطة النقدية في سورية 1995-2005. مجلة بحوث جامعة حلب، العدد (السادس والخمسون)، ص 15. كما يمكن مراجعة المرجع الرئيسي:

- MELTZER Allan H. 1983 - **Monetary Reform In an Uncertain Environment**. Cato Journal, Vol 3, No 1 Spring, P.95.

تخضع لاعتبارات عديدة منها⁽¹⁾:

1. تأثير الكمية النقدية على مستوى الائتمان.
2. حجم العمالة في الدولة.
3. مقدار المواد الإنتاجية المعطلة.
4. تعاقب فترات التضخم والانكماش.

وهناك العديد من النظريات التي تبحث في سلوك السلطة النقدية (المصرف المركزي) من منظور الهدف. لكن أهمها خمس نظريات وهي:

4-1. نظرية الربيع Seigniorage:

بحسب هذه النظرية، يسعى المصرف المركزي إلى تأمين الموارد المالية للحكومة من خلال إيجاد الربيع (العائد) من طبع النقود أو إرغام المصارف على الاحتفاظ بأموالها لدى المصرف المركزي بدون عائد⁽²⁾. وعرف كيسن بانكي (Kisun Banki) الربيع بأنه "الإيرادات أو الأرباح المتأتية من خلق النقود، ويعكس الربيع تفاعل طلب القطاع الخاص على النقود مع احتكار القطاع العام لعرض النقود"⁽³⁾. كما عرف جون هاوكينس (John Hawkins) الربيع بأنه "الربح الذي يعود على المصارف المركزية من وجودها في موقع خاص أو من دفع الفائدة المنخفضة في اثنين من التزاماتها الرئيسية: العملات وودائع المصارف بالمصرف المركزي"، وقد أدى انخفاض العائد في عدد من الاقتصاديات الناشئة إلى انخفاض معدلات التضخم. والمصارف المركزية في الوقت الحاضر تستهدف خفض معدلات التضخم وقبول عائد منخفض⁽⁴⁾. والجدول رقم (6) يوضح ريع العملة على الناتج المحلي الإجمالي في عدد من دول العالم. وبشكل عام كما تزيد السلطات النقدية في دولة ما من ربح الربيع النقدي من خلال زيادة المعروض من القاعدة النقدية نسبة إلى خصومها، هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. لذلك هناك علاقة إيجابية بين الربيع ومستوى التضخم⁽⁵⁾.

4-2. نظرية السلوك البيروقراطي Bureaucracy:

إن إحدى وجهات نظر السلوك البيروقراطي الحكومي هي أن البيروقراطيات تخدم المصلحة العامة (من وجهة نظر المصلحة العامة)، لكن بعض الاقتصاديين طوروا نظرية السلوك البيروقراطي التي تشير إلى أن هدف البيروقراطية هو تعظيم رفايتها الخاصة. ورفاهية البيروقراطية تتعلق بالسلطة والهيبة. ولذلك تقترح هذه النظرية أن العامل الهام المؤثر على سلوك المصارف المركزية هو السعي لزيادة سلطتها

(1) العصارشا والحلي رياض، مرجع سابق، ص 55.

(2) GROS Daniel, 2004 –Financial Aspects of Central Bank Independence and Price Stability the Case of Turkey. Eu-Turkey Working Papers, N^o:12. P.5.

(3) BANG Kisun, 1998 –Central Bank Independence, Budget Deficits, Seigniorage and Inflation. Degree Doctor of Philosophy, University of Missouri- Columbia, United States of America, Number: 9924863, P.29.

(4) HAWKINS John, op.cit, P.75.

(5) BANG Kisun, op.cit, P.29.

وهيبتها. ولذلك فإن المصرف المركزي يتجنب الدخول في صراع مع تكتلات أصحاب المصالح والسياسيين الأقوياء لأن ذلك يمكن أن يهدد استقلاله وهيئته، ونظراً للاختلافات الكثيرة حول تعريف المصلحة العامة فإن المصلحة الخاصة قد تسيطر على سلوك المصرف المركزي، وبالتالي تكون نظرية السلوك البيروقراطي دليلاً مفيداً للتنبؤ بسلوكه⁽¹⁾.

في الحقيقة فإن بعض الدارسين يدعون أن البيروقراطية هي مؤسسة صنع قرار مستقلة، وقد حدد بعضهم ثلاثة أسباب لهذا الادعاء: **أولها - لامبالاة الرؤساء:** لدى كل من المجلس التشريعي والحكومة موارد محددة. ومن أجل ضمان إعادة انتخابها، فإن عليها أن تركز أو تخصص مواردها في مجالات تحقق عائداً مرتفعاً من منظور إعادة الانتخاب. ولذلك تترك عملية صنع القرار للهيئات البيروقراطية. **ثانيها - معلومات غير متماثلة:** تمتلك البيروقراطية معلومات أكبر حول المسألة المعنية وسلوكها والمقارنة مع رؤسائهم من السياسيين. **ثالثاً - تعدد الرؤساء:** يسمح للبيروقراطية بتوسيع مجال نشاطها من خلال الحركة بين الرؤساء⁽²⁾.

3-4. نظرية الدورات الاقتصادية السياسية **Political Business Cycles**⁽³⁾:

يتدخل المصرف المركزي في السياسة من خلال سعيه لإعادة انتخاب الرئيس أو الحكومة القادمة، أو لتحقيق مكاسب للحزب الحاكم من خلال التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي، فيحقق في البداية قبل الاستحقاق الانتخابي حالة من الازدهار وينتج عنها ركود في مرحلة ما بعد الاستحقاق الانتخابي، وهذا ما يؤدي إلى خلق دورة من الاقتصاد تسمى بدورة الاقتصاد السياسي **Political Business Cycles**. في الدورات الاقتصادية السياسية يختلف المنتخبون فيما بينهم من حيث تفضيلاتهم للتضخم أو البطالة. أما في الدورات الانتخابية فإن الهدف الوحيد للأطراف هو الفوز في الانتخابات لا تفضيلات الاقتصاد بحد ذاته. وتمت دراسة الدورات السياسية الحزبية من قبل (Alesina, Roubini, Cohen: 1997) و (Drazen: 2000, 2001, 2009) وسيتم التركيز على بعض النقاط الرئيسية في ما يلي:

1-3-4. الدورات الحزبية:

في هذه النماذج الأحزاب المختلفة تمتلك أهداف مختلفة في السياسة الميكرو اقتصادية ويرى هيبس (Hibbs: 1987)، أنه بعد الحرب كان الحزبان الرئيسان في الولايات المتحدة يختلفان بشكل منتظم في تشديدهما على التكلفة النسبية لكل من التضخم والبطالة⁽⁴⁾. والجدول رقم (7) يبين تأثير الحزبية على النتائج الاقتصادية الكلية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1948-2001⁽⁵⁾.

(1) MISHKIN Fredric S, 2004 -op.cit, P.P.351-352.

(2) BERNHARD William T, 1996 – **Legislatures, Governments, and Bureaucratic Structure: Explaining Central Bank Independence**. Degree Of Philosophy, Duke University, UMI Number: 9626693, United States of America, P.27.

(3) ALESINA Alberto f, STELLA Andrea, 2010 – **The Political of Monetary Policy**. NBER, 1050 Massachusetts Avenue, Cambridge, MA 02138, P.26.

(4) Ibid, P.P.26-27.

(5) Ibid, P.532.

فالحزب الجمهوري كان حساساً أكثر لتكلفة التضخم، بينما الحزب الديمقراطي كان حساساً أكثر لتكلفة البطالة. حيث يهتمُّ الحزب اليساري (L) أكثر نسبياً بشأن النمو، في حين يهتمُّ الحزب اليميني (R) أكثر نسبياً بالتضخم. ويلجأ الحزب الفائز في الانتخابات إلى كبح جماح التضخم، ولكن قبل الانتخابات يلجأ إلى خلق الوظائف وزيادة الأجور، ذلك بتقليل معدلات البطالة. وإذا لم يستطع الحزب اليميني تقليل نسب التضخم العالية فإن ذلك دليل على انتصار حزب اليسار، وبالتالي حدوث ارتفاع مفاجئ في النتيجة الانتخابية، وانخفاض احتمال انتخاب في حكومة يمينية⁽¹⁾.

4-3-2. دورات انتهازية.

ليس للسياسيين، في الدورات الانتهازية، أهدافاً خاصةً بهم سوى الرغبة في الفوز بالانتخابات، والبقاء في المنصب أطول فترة ممكنة، وليس بينهم اختلافات في أهداف السياسة. حيث حلَّ نوردهاوس (Nordhaus: 1975) الاقتصاد ورأى أنَّ تحديد التضخم يتمُّ من قِبَل صاحب المنصب الذي يواجه الانتخابات وهو على استعداد لتشويه سياسة الاقتصاد الكلي لتحقيق الفوز. في هذه الحالة يفضل الناخبون النمو، ولديهم كراهية للتضخم والبطالة، وبذلك تكون توقعات التضخم تكيفية لا عقلانية، وفي حال كون صاحب المنصب مُتَرَبِّحاً، فإنه يحفِّز الاقتصاد قبل الانتخابات ليرفع معدلات النمو، ويكافئ الناخبين الحاليين على المدى القصير بتفعيل النشاط الاقتصادي، دون أن يدركوا أنَّ هذه السياسة تُنتج، بعد الانتخابات، معدلاً عالياً من التضخم مقارنة بالنمو الأمثل، وبالتالي سيحدث ركود اقتصادي لا يلبث الناخبون أن ينسوه قريباً فيما بعد، عند إجراء انتخابات جديدة. حيث يقتصر تذكُّرهم على فترة الازدهار الانتخابي⁽²⁾.

4-4. نظرية عدم التناسق الزمني Time Inconsistency:

حسب نظرية عدم التناسق الزمني يحاول المصرف المركزي التأثير في الاقتصاد ونقله إلى تركيبة أفضل من التضخم والبطالة، من خلال استخدام السياسة الاختيارية. وعلى أساس ذلك يتوقع الأفراد معدلاً مرتفعاً للتضخم لأنهم يعلمون أنهم إذا توقعوا معدلاً منخفضاً للتضخم فإنه سيكون لدى السلطة النقدية ميل لخفض البطالة من خلال معدل التضخم العالي المفاجئ⁽³⁾. وتعني مشكلة عدم التناسق الزمني أنَّ السيطرة التقديرية للسياسة النقدية على التضخم سيؤدي إلى تحيز تضخمي في المجتمع، فالسيطرة السياسية للسياسة النقدية ليست مفيدة بالضرورة⁽⁴⁾.

وتجنَّب توقيت التضارب (مشكلة التناسق الزمني) من المشكلات الرئيسية التي تواجه صانعي السياسة النقدية، وهذه المشكلة وضعت من قبل (Barro and Calvo: 1978) و (Kydland and Prescott)، و (Gordon: 1983)، وقد نشأت نتيجة توافر محفزات لصانعي السياسة في محاولة لاستغلال المقايضة

(1) Ibid, P.27.

(2) Ibid, P.28.

(3) طلاس مسلم عبد، مرجع سابق، ص 34.

(4) HICKS Raymond, op.cit, P.53.

على المدى القصير بين العمالة والتضخم بغية تحقيق أهداف العمالة على المدى القريب، حتى ولو كانت النتيجة سيئة على المدى الطويل⁽¹⁾.

ويشير ماكلوم في عام 1995 إلى أنّ مشكلة عدم التناسق الزمني في حد ذاته لا تعني أنّ المصرف المركزي سيواصل السياسة النقدية التوسعية التي تؤدي إلى التضخم، وعن طريق الاعتراف بالمشكلة يمكن ملاحظة توقعات باتجاه المستقبل في الأجور وتحديد السعر، وذلك يخلق الفرصة لمتابعة سياسة نقدية توسعية. ويمكن أن تقرر المصارف المركزية عدم لعب تلك اللعبة، وإنّ الوقوع في فخ مشكلة عدم التناسق الزمني بالغ السلبية، وإنّ كان حكام المصارف المركزية عرفوا المشكلة، لكن ستظل هناك ضغوط على المصرف المركزي على مواصلة السياسة النقدية التوسعية بشكل مفرط من قبل السياسيين، وإنّ استمرار السياسة النقدية التوسعية وارتفاع التضخم نتيجة عدم التناسق الزمني مصدره ليس في المصرف المركزي، ولكن تكمن بالأحرى في العملية السياسية⁽²⁾.

أشار فريدريك ميشكين (Frederic S. Mishkin) إلى أنّ وجود مشكلة عدم التناسق الزمني لا يعني أنّ المصرف المركزي سيتبّع بالضرورة سياسة تضخمية، حيث يعي رجال المصرف المركزي المشكلات التي تنتج عن ذلك، وقال: من خلال تجربتي الأولى بصفتي مصرفياً مركزياً، يمكن أن أشهد أنّ رجال المصارف المركزية يعلمون جيداً مشكلة عدم التناسق الزمني وهم معارضون بشدة للسقوط في فخ عدم التناسق الزمني⁽³⁾. فلمنع ارتفاع معدلات التضخم والسعي لتحقيق السياسة النقدية المثالية، لا بد من تصميم مؤسسات السياسة النقدية بشكل يمكن من خلالها تجنب الوقوع في فخ عدم التناسق الزمني. وفقاً لذلك يمكن عرض نموذج لعدم التناسق الزمني في ما يلي:

❖ لعبة الإستراتيجية بين المصرف المركزي ومفاوضي الأجر:

مفادُ الاتجاهات الرئيسية التي تشكك في فعالية السياسات التقديرية هو أنّ السياسة الاقتصادية قد تتحرف عن أهدافها العامة بسبب الأهداف السياسية للحكومات. ويتلخص ذلك في أنّ الحكومات تتبّع سياسات نقدية منضبطة في بداية حكمها، وتتجه إلى ذروة السياسة التوسعية قبل انقضاء هذه الفترة وذلك من أجل زيادة فرص النجاح في إعادة انتخابها. وهكذا فإنّ القاعدة النقدية تفرض على الحكومات ضوابط تمنعها من استخدام السياسة الاقتصادية لأغراض انتخابية أو غير اقتصادية⁽⁴⁾. والشكل رقم (5) يوضح نظرية اللعبة بين السلطات النقدية ومفاوضي الأجر:

(1) MISHKIN Frederic S, 1998 – Central Banking in a Democratic Society: Implications for Transition Countries. Columbia University W/P, No 5, P.3.

(2) MISHKIN Fredric S, 1998 – op.cit, P.3.

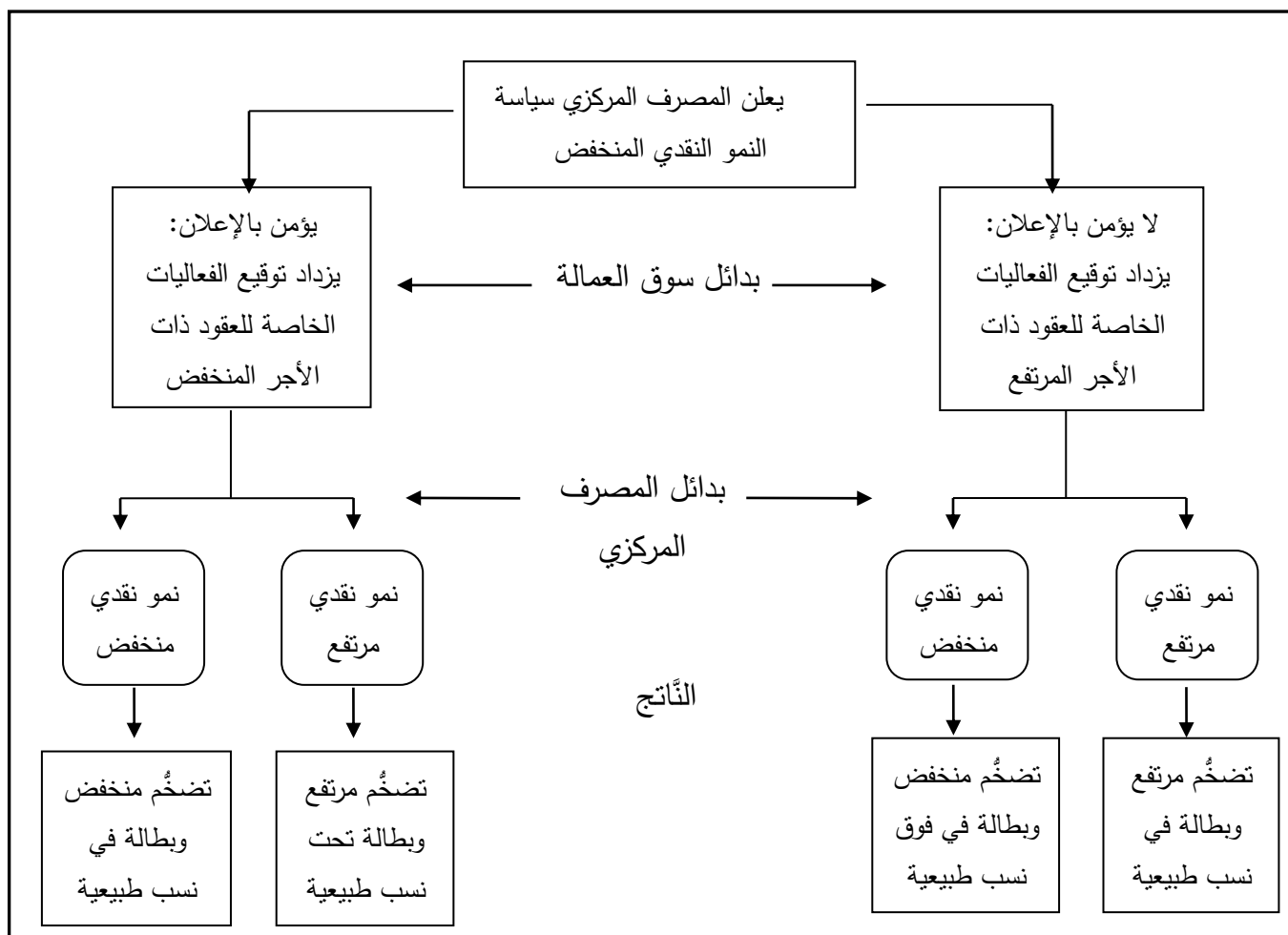
* عضو مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

(3) Ibid, P.3.

(4) حساني عبد الرزاق، مرجع سابق، ص ص 91-92.

الشكل رقم (5)

نظرية اللعبة بين السلطات النقدية ومفاوضي الأجر



-Source: SNOWDON Brian, VANE Howard R, op.cit. P.255.

من الشكل السابق يلاحظ أنَّ هذه النظرية تستند على عدد من الحجج منها:

- مشكلات الفجوات الزمنية وعدم تناسقها.
- مشكلات عدم اليقين (المتعلق بحجم السياسة المالية والنقدية).
- نتائج التضخم والبطالة.
- عدم الثقة بالعملية السياسية.

وفي هذه النظرية يقوم صانع السياسة بلعب دور ديناميكي فعال كي تصبح السياسة النقدية سياسة مرنة تؤدي الى الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة. الأمر الذي يترتب عليه خلق مصداقية بالهدف المعين والمتمثل بخفض معدلات التضخم.

5. نظرية التوقعات الرشيدة Rational Expectations:

يرجع فضل صياغة مفهوم نظرية التوقعات الرشيدة إلى الاقتصادي الأمريكي جون موث (J.Muth) سنة 1961، والذي قام بدراسة وتحليل السلوك الرشيد، كما طورها كل من لوكاس (Lucas)، سارجو

(Sargent)، ولاس (wallace) عام 1972⁽¹⁾. وبالتالي فإنَّ السبعينات من القرن العشرين هي فترة عودة للنيوكلاسيكية وخصوصاً ما سمي بثورة التوقعات الرشيدة التي تمكَّن من خلالها الأفراد من توقع سلوك السلطة النقدية في المستقبل، والتي نظرت للدورات الاقتصادية السياسية ومشكلة عدم التناسق الزمني، وما يترتب على ذلك من ميل تضخمي في تعامل الحكومة مع السياسة النقدية⁽²⁾، فمعظم الاقتصاديين يفكرون بشأن سلوك السياسات النقدية والمالية وآثارها في النشاط الاقتصادي، ومن هذه الثورة تمَّ تحصيل نتيجة واحدة، هي أنَّ خبراء الاقتصاد الآن أكثرُ بَيِّنَةً بأهمية التوقعات لصنع القرار الاقتصادي. وعلى الرغم من أنَّ التوقعات الرشيدة لا تزال مثيرةً للجدل فإنَّ معظم الاقتصاديين يقبلون بالمبدأ التالي الذي يعرف بانتقاد لوكاس (Lucas Critique): إنَّ التوقعات الرشيدة تشكل التوقُّع الذي سيتغير عندما يتغير سلوك المتغيرات المتوقعة بصفته نتيجة⁽³⁾.

وعلى الرغم من أن هناك العديد من العناوين حول ما لا يعرفه الاقتصاديون، فإن لوكاس شدد على مسألة كيفية صياغة الأفراد للتوقعات عن المستقبل. فالتوقعات تلعب دوراً حاسماً في الاقتصاد لأنها تؤثر في سلوك المستهلكين والمستثمرين وغيرهم من أصحاب الفعاليات الاقتصادية. وتعتمد توقعات الأفراد على أمور كثيرة، بما فيها السياسات الاقتصادية التي تتبعها كلُّ من الحكومة والمصارف المركزية. لذلك فإن تقديرات أثر تغير سياسة نقدية معينة يتطلب معرفة كيفية استجابة توقعات الأفراد لتغير السياسة النقدية. ويرى لوكاس أن الطرق التقليدية لتقويم السياسة النقدية لا تأخذ بالاعتبار بشكل كامل أثر السياسة النقدية في التوقعات⁽⁴⁾. كما افترض لوكاس أنَّ لدى الاقتصاديين توقعات رشيدة، وهذه التوقعات مستندة إلى كل المعلومات المتوفرة في الزمن T ويعرفون النُّموذج الذي يستخدمونه لتشكيل هذه التوقعات. وفي أعقاب ثورة التوقعات الرشيدة تم التشكيك في قدرة صناع السياسة للتأثير في أي نشاط اقتصادي حقيقي وذلك باستعمال سياسات إدارة الطلب الكلي⁽⁵⁾.

وقد أبرزت ثورة التوقعات الرشيدة أهمية المصادقية في نجاح السياسات المقاومة للتضخم، وبالتالي يجب القبول بالسياسات التي تخلق قدرًا أقلَّ ما يمكن من الشك، وبذلك يتم الترويج لبيئة اقتصادية أكثر استقراراً⁽⁶⁾.

من منطلق النظرية السابقة يلاحظ أنَّ العمال والمستهلكون والموردون يتخذون قراراتهم بناءً على كل المعلومات المتوفرة والخبرات السابقة التي تمكنهم من تكوين قراءة رشيدة للأوضاع المستقبلية. وبالتالي

(1) ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص 60.
(2) طالاس مسلم عبد، مرجع سابق، ص 153.

(3) MISHKIN Fredric S, 2004 -op.cit, P.676.

(4) BOUMANS Marcel, 2007 – **Measurement in Economics**. A Hand Book, Printed and Bound in United States of America, AP, Academic Press is Imprint of Elsevier, P.244.

(5) SNOWDON Brian, VANE Howard R, op.cit, P.P.538-539.

(6) MISHKIN Fredric S, 2004 - op.cit, U.S.A, P.677.

بلوغ الحد الأقصى للمنفعة الرشيدة واستخلاص النظرية الاقتصادية منها وجهاً لوجه، أي أن الاقتصاد الكلي حينها سيبنى على أساس اقتصاد صحيح.

6. التعاون بين المصارف المركزية:

كان للأزمات المالية التي حدثت في مطلع القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية انعكاساتها في لفت الانتباه إلى ضعف النظام المصرفي اللامركزي، حيث تم تشكيل لجنة خاصة لإجراء دراسات مستفيضة لأنظمة النقدية والمصرفية في الدول الأخرى، وكان من نتائجها أن تأسس عام 1914 نظام الصيرفة المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

أمّا بدايات التعاون بين المصارف المركزية فإنها ترجع إلى عام 1920 بين مصرف إنكلترا والاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، حيث رأى الحكام المصرفيين أهمية التعاون بين مصرفيهما من خلال المصرفيين لا من خلال حكومتيهما، أو من خلال المؤتمرات الدولية، وكان التعاون بينهما يتمثل في تقديم بعض التسهيلات الائتمانية، وكان حاكم كلٍّ من المصرفين قد وسع دائرة التعاون لتشمل بعض المصارف المركزية في الدول الأوروبية، وذلك بغرض دعم التعاون النقدي بين تلك الدول في أعقاب الحرب العالمية الأولى التي أدت إلى اضطرابات في أسعار الصرف والقيمة الشرائية للنقود في كثير من الدول الأوروبية⁽²⁾.

بداية التعاون الرسمي بين المصارف المركزية كانت في عام 1930، حيث تمَّ إنشاء بنك التسويات الدولية ("BIS" Bank For International Settlements) الذي يعتبر بمثابة مصرف المصارف المركزية⁽³⁾. والتعاون بين المصارف المركزية في العالم مرئيٌّ في أوقات الأزمات، على الرغم من أنه لا يقتصر على تلك الأوقات فحسب؛ فالتعاون واضح بشكل خاص من خلال بنك التسويات الدولية (BIS)، وهي المنظمة الدولية التي تعزز التعاون بين النظام النقدي والمالي الدوليين، وقد تأسس هذا البنك في 17 أيار 1930 بصفته أقدَمَ مؤسسة في العالم المالي الدولي، وبنك التسويات الدولية مؤسسة لتعزيز المناقشة وتحليل السياسات بين المصارف المركزية وداخل المجتمع المالي الدولي، ومركز للبحوث الاقتصادية والنقدية⁽⁴⁾.

تطور التعاون بين المصارف المركزية على المستوى الدولي من خلال اتفاقيات لجنة بازل التي أنشئت عام 1974، ولعل من أهم تطورات تلك الاتفاقية الإشراف على المصارف التي تمارس عملها على المستوى الدولي ومقررات لجنة بازل فيما يتعلق بملاءة رأسمال المصارف⁽⁵⁾. ولمزيد من التعاون يجتمع

(1) شجاع صافي، مرجع سابق، ص 7.

(2) الدوري زكريا والسامرائي يسرى، مرجع سابق، ص 162.

(3) بنك التسويات الدولية: مؤسسة مالية يتمثل دورها الرئيسي في تشجيع التعاون بين المصارف المركزية والقيام بوظيفة مصرف المصارف المركزية.

(4) PICKER Anne Dolganos, 2007 – **International Economic Indicators and Central Banks**. Wiley Finance, 1807, Johan Wiley and Sons, Inc. United States of America, P.13.

(5) الدوري زكريا والسامرائي يسرى، مرجع سابق، ص 167.

وزراء المالية وحكام المصارف المركزية في الدول الصناعية الكبرى الخمس (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، المملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا) بشكل دوري لمناقشة مشتركة في القضايا الاقتصادية والمالية منذ بداية عام 1975، وقد انضم إليها كلٌّ من (كندا وإيطاليا) في بداية عام 1976، وتوسعت الاجتماعات لتشمل رؤساء الدول على أساس سنوي في كل من حزيران أو تموز⁽¹⁾. كما شهدت العقود الثلاثة الأخيرة العديد من التطورات الاقتصادية والمالية، أدت إلى مزيد من التنسيق والتعاون بين مختلف دول العالم في المجالات الاقتصادية والمالية.

7. إصلاح المصرف المركزي:

إنَّ مسيرة الإصلاح هو جزء من مسيرة المصرف المركزي، ولم تتوقف هذه المسيرة وكان دوماً يتم إصلاح المصرف المركزي، لكن واجهت العديد من الدول النامية صعوبات أثرت سلباً في أدائها الاقتصادي الذي انعكس على جهازها المصرفي، ومن أهم هذه الصعوبات⁽²⁾:

1. تدخل الحكومة في برامج الائتمان التي سلبت جزءاً كبيراً من مقدرة المصارف المركزية في إدارة الائتمان وأثرت في كيفية توزيع التسهيلات الائتمانية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بحيث لم تؤدِّ إلى التوزيع الأمثل.

2. اقتراض الحكومات من مصارفها المركزية بشكل متزايد أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، كما أنَّ تحديد مستويات أسعار الفائدة التي كانت في الغالب منخفضة أدى إلى أن تكون أسعار الفائدة الحقيقية (سعر الفائدة الاسمي - معدل التضخم) سالبة إلى عدم تشجيع الأفراد على إيداع أموالهم في المؤسسات المالية، وحدثت هجرة خارجية للأموال بحثاً عن عائد حقيقي مرتفع وقد أدى ذلك بالتالي إلى انخفاض حجم الأموال المتاحة للتنمية الاقتصادية.

3. اتصاف الأسواق المالية ومنها الجهاز المصرفي بأنها أسواق غير منظمة وغير متطورة، وهذا يؤدي إلى أنَّ الأسواق المالية غير المنظمة وغير المتطورة لا تستجيب بالدرجة المطلوبة لأية تغيرات في السياسة النقدية، وهذا يعني أنَّ السياسة النقدية في تلك الدول سوف تكون عديمة الفعالية أو منخفضة الفعالية على أكثر تقدير.

4. سوء الإدارة: حيث أظهرت نتائج دراسات عديدة، ومنها دراسة أعدها مكتب الرقابة على النقد في الولايات المتحدة أنَّ انخفاض درجة كفاءة إدارة المصرف المركزي وفاعليته كانت السبب الرئيس في معظم الأحوال في تعثر المصارف أو فشلها.

5. نتيجة لهذه الصعوبات في ظل تلك الظروف لجأت العديد من حكومات الدول النامية إلى إصلاح أنظمتها المالية وتحريرها من القيود المفروضة، وذلك ضمن برامجها الخاصة بالإصلاح الاقتصادي. وبالنسبة إلى إصلاح المصارف المركزية فهو يتمثل في إعطاء المصارف المركزية

(1) PICKER Anne Dolganos, op.cit, P.14.

(2) الدوري زكريا والسامرائي يسرى، مرجع سابق، ص 143.

حرية أكبر في قراراتها وإدارة سياستها النقدية والائتمانية وتعديل التشريعات بما يعمل على فعالية السياسة النقدية والائتمانية باعتبارها سياسة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة للدولة. هذا بالإضافة إلى إعطاء المصارف المركزية سلطة أكبر في مجال الإشراف على المصارف التجارية للتأكد من سلامة وضعها المالي الذي يعتبر من العناصر الرئيسية في الاستقرار الاقتصادي⁽¹⁾.

6. تميل الأنظمة الديمقراطية لتشمل مستويات عالية من الشفافية والمساءلة في مجال إصلاحات المصرف المركزي، وعلى العكس يلاحظ ضعف الشفافية والمساءلة في أحكام الإصلاحات يسود في الدول ذات الأنظمة البيروقراطية القوية والتشريعية الضعيفة نسبياً⁽²⁾.
ثمة ثلاثة عوامل توضح القرار لإصلاح المصرف المركزي، وهي⁽³⁾: التحيز، والنظم السياسية، والتعرض إلى الاقتصاد الدولي.

والجدول رقم (8) يوضح قائمة بإصلاح المصرف المركزي في بعض الدول بين الفترتين 1973-1998.

ولزيادة فعالية المصرف المركزي يمكن اتباع ما يلي⁽⁴⁾:

1. اتباع الإصلاح التدريجي في جميع المجالات المصرفية، سواء من حيث كفاءة المراكز المالية للوحدات التي تخضع لإشراف المصرف المركزي أو للسياسات التي يتبعها.
2. احتساب المخصصات اللازمة لمواجهة الديون السيئة، وتصحيح الهياكل المالية للمؤسسات المالية.
3. مراجعة السياسات المصرفية في الائتمان بالمصارف للوصول إلى أسس سليمة لحماية العمل المصرفي مستقبلاً.
4. التنسيق مع الحكومة لتأتي سياسات الدولة مكتملة بعضها لبعض سواء في المجال النقدي أو المالي.

يمكن لعملية الإصلاح في المصرف المركزي أن تساعد على خلق أساس مستقر للاقتصاد الذي يمكن أن يتطور لصالح الجميع، كما يمكن أن يكون هذا الاستقرار مهماً بشكل خاص لمؤسسات مالية أقل تطوراً في المجتمع، والتي غالباً ما لا تملك خياراً فعالاً ولا وسائل لحماية نفسها ضد عدم الاستقرار النقدي والمالي⁽⁵⁾.

خضع المصرف المركزي في فرنسا ("BdF" Banque de France) للإصلاح فقد تأسس في البداية

(1) المرجع السابق، ص 144.

(2) MCLVER David Allan, 2002 – **Under the Aegis Of Central Banks: Capital Mobility, Partisan Politics and Central Bank Reform in Britain and France**. Degree Of Doctor Of Philosophy, University Of Toronto, United States of America, P.2.

(3) HICKS Raymond, op.cit, P.6.

(4) محاضرة أقيمت في المعهد التجاري-بنات، أغراض وأعمال البنوك المركزية. دولة الكويت، 24 / 3 / 1986، ص 18.

(5) GRAY Simon, op.cit, P.6.

كشركة مساهمة خاصة في عام 1800، ، كما سمح قانون المصرف بإقالة الحاكم في حال وجود خلاف في السياسة وكانت بداية الاستقلالية منذ عام 1806 ، وفي عام 1928 حظر تقديم الدعم إلى وزارة المالية، وإعد التعيينات وتركيب المجلس في عام 1936، وبعد عام 1946 زاد الاقتصاد تبعيةً، وبدأ الاعتماد على وزارة المالية، حيث تمتع بالاستقلالية منذ عام 1800 إلى عام 1946، كما حدث إصلاحات في عام 1973 وتعزز المصرفية، وتم إنهاء أزمة العملة في فرنسا، وجرى إصلاح كامل للمصرف المركزي في عام 1993، والجدول رقم (9) يشير إلى إصلاحات مصرف فرنسا المركزي مع تناقص استقلالية المصرف المركزي فقط بعد عام 1946⁽¹⁾.

كما خضع المصرف المركزي في إنكلترا للإصلاح فقد تأسس في البداية كشركة مساهمة خاصة عام 1694، وإصدر قانون المصرف المركزي في عام 1844، كما إصدار قانون المالية في عام 1932، ونقل ملكية المصرف لصالح وزارة المالية عام 1946، ووضع مسؤولية السياسة النقدية مع وزارة المالية، وفي عام 1979 أصبحت مسؤولية المصرف المركزي محصورة بالمراقبة الاحترازية، وتم إنهاء أزمة العملة، وجرى إصلاح كامل للمصرف المركزي في إنكلترا عام 1997، وتمتع باستقلالية كاملة منذ البدء بعمله في عام 1694 حتى اندلاع الحرب في عام 1914، وذلك من تمويل الحرب، وإلزام المصرف والمالية للعمل مباشرةً ضمن إجماع حول أهداف الحرب⁽²⁾. والجدول رقم (10) يشير إلى إصلاحات مصرف إنكلترا المركزي بين عامي 1694-1997.

(1) MCLVER David Allan, op.cit,P.P.45-67.

(2) Ibid, P.128.

الفصل الثاني

استقلالية المصرف المركزي وإدارة السياسة النقدية

- **المبحث الأول:** مقاييس استقلالية المصرف المركزي والفعالية الاقتصادية
- **المبحث الثاني:** فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية المصرف المركزي

الفصل الثاني

استقلالية المصرف المركزي وإدارة السياسة النقدية

تُعتبر استقلالية المصارف المركزية من أهم الموضوعات التي تشغل بال الحكومات في الساحة الاقتصادية، وذلك نتيجة التطورات الاقتصادية والنقدية الدولية والمحلية المتلاحقة التي شهدتها معظم دول العالم، لذلك سُدرس هذا الموضوع من خلال مبحثين: الأول بعنوان مقاييس استقلالية المصرف المركزي والفعالية الاقتصادية، حيث سُدرس فيه مفهوم وتعريف وتطور وأهمية استقلالية المصارف المركزية والأشكال المختلفة للاستقلالية (السياسية والقانونية والمالية والوظيفية والمؤسسية والتنظيمية)، وأسباب الدعوة إلى استقلالية المصارف المركزية، ومستويات الاستقلالية التي تحتاجها المصارف المركزية، وكذلك سُدرس أهم معايير الاستقلالية كالمعايير السياسية والمعايير الاقتصادية، كما ستنم دراسة بعض المعايير التي تقاس من خلالها استقلالية المصارف المركزية كمؤشر (Bade & Parkin: 1977), (Dumiter Flori: 2009), (Jácome: 2000), (Alesina's Political Response: 1988-1989), (Petursson G Thorarinn: 1992), (Eijffinger & Schaling: 1993), (GMT: 1991), (Monetary Commitment- MOC-: 2001), (Gisolo Enrico: 2009)، وستتم دراسة محددات استقلالية المصارف المركزية، والشّفاقيّة Transparency، والمصدّاقية Credibility، والمساءلة Accountability، كما ستنم دراسة استقلالية مجلس إدارة المصرف المركزي.

إمّا المبحث الثاني فإنّه يبحث في فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية المصرف المركزي، حيث سيتم التطرق فيه إلى عمليات صياغة السياسة النقدية، ونموذج لعملية صياغة السياسة النقدية، وتأثير السياسة في اختيار السياسة، وسيتم توضيح العلاقة بين الاستقلالية والتضخّم، والاستقلالية والنّاتج المحلي الإجمالي، وسيتم البحث في بدائل استقلالية المصرف المركزي.

المبحث الأول

مقاييس استقلالية المصرف المركزي والفعالية الاقتصادية

يسعى هذا المبحث إلى دراسة مقاييس استقلالية المصرف المركزي والفعالية الاقتصادية، من خلال البحث في مفهوم استقلالية المصرف المركزي وتطوره، وتعريف استقلالية المصرف المركزي وعناصر الاستقلالية، ووجهة النظر التقليدية لاستقلالية المصرف المركزي ومستويات الاستقلالية التي يحتاجها المصرف المركزي، وأهم معايير ومقاييس ومحددات استقلالية المصرف المركزي وإصلاحه، والشفافية والمصادقية والمساءلة التي يتمتع بها المصرف المركزي، واستقلالية مجلس إدارة المصرف المركزي.

1. مفهوم استقلالية المصرف المركزي وتطوره:

يُعد موضوع استقلالية المصرف المركزي من المواضيع التي تحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لا سيما المالية والمصرفية لأهمية دور المصرف المركزي في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولذلك مُنح العديد من المصارف المركزية أبعاداً وأفاقاً أوسع وأعمق لفهم طبيعة الدور الذي يمارسه المصرف المركزي في النشاط الاقتصادي للدولة من خلال ما يمتلكه من صلاحيات وإمكانات فعلية تمكنه من ممارسة مهامه ووظائفه لكي يحقق أهداف السياسة النقدية، لذلك نجد أن العديد من الدول قد عدّلت أو شرعت قوانين جديدة ضمنها تدابير وأسساً تضمن استقلالية مصارفها المركزية.

وعلى الرغم من نداءات خبراء الاقتصاد ومحافظي المصارف المركزية، فإن الاستقلال النسبي للمصارف المركزية لم يستمر (لأنها شكلت مصدر قلق سياسي نتيجة الحروب)، إذ تمثلت تلك النداءات بـ:

- تأميم المصارف المركزية.
- استقلالية المصارف المركزية عن الحكومة.
- القيام باصلاحات مصرفية خاصة بالمصرف المركزي (الربط بين سياسات اسعار الصرف وسياسات المصرف المركزي).
- زيادة وظائف المصارف المركزية.
- عزل المصارف المركزية عن الضغوط السياسية.

حيث شهد العقدان الثالث والرابع من القرن العشرين تغييراً واسع النطاق في مستويات التحول القانوني لاستقلالية المصارف المركزية، حيث أصبحت المصارف أكثر اعتماداً على الحكومة بين فترة الكساد الأعظم والأربعينيات من القرن العشرين. وفي السبعينيات من القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية أكثر وضوحاً وظهرت السياسة النقدية مثل تاتشر وريغان (Thatcher and Regan) وذلك في محاولة لإعادة الاستقرار في الأسعار ولكن في منتصف الثمانينيات ركزت الأدبيات الاقتصادية على استعمال مصطلح استقلالية المصرف المركزي للسيطرة على التضخم واتباع صناعات السياسة ذلك بسرعة، ففي

السنوات الخمس عشرة الأخيرة أصلح عددٌ كبير من الدول مصارفها المركزية لإعطائها المزيد من الاستقلالية عن الحكومة⁽¹⁾.

إنّ موضوع استقلالية المصارف المركزية من أهم وأكثر الموضوعات المطروحة في الساحة المصرفية منذ عدة سنوات حتى الوقت الراهن. ويرجع السبب في أهمية هذا الموضوع إلى التطورات الاقتصادية والنقدية الدولية والمحلية التي شهدتها معظم دول العالم⁽²⁾.

لا تعني استقلالية المصرف المركزي الاستقلال الكامل، وإنما الاستقلالية والحرية في استخدام أدوات السياسة النقدية التي تسمح بإعطائه حرية أكثر في تطبيق خياراته في التعامل مع السياسة النقدية وبشكل أساسي عدم التزام المصرف المركزي بتمويل عجز الموازنة العامة للدولة⁽³⁾.

وقد يُفهم من الوهلة الأولى من تعبير "الاستقلالية" أنه يعني الاستقلال التام للمصارف المركزية عن الحكومة من ناحية إدارة السياسة النقدية والائتمانية أو الهيكل التنظيمي... الخ، غير أن هذا التعبير لا يعني الانفصال التام بين الحكومة والمصرف المركزي، نظراً لأن هذا الأخير ما هو إلا مؤسسة حكومية تعمل في الإطار المؤسسي للدولة، ولكنه يعني أن تكون هذه السياسة متسقة إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة⁽⁴⁾. وبالتالي فإن مفهوم استقلالية المصارف المركزية كمؤسسات مستقلة قديمة وراسخة، يشير إلى عزل السلطة النقدية عن الضغوط السياسية، فيفترض أن يكون لدى المصارف المركزية المستقلة القدرة على ضبط ومتابعة جدول أعمالها النقدية الخاصة بها بشكل عقلائي⁽⁵⁾.

2. تعريف استقلالية المصرف المركزي:

يُعرف هيكس (HICKS) استقلالية المصرف المركزي بأنه يُشير إلى مصرف مركزي خال نسبياً من أي تدخل سياسي⁽⁶⁾. بينما يُشير كل من إليسنا وستيلا (Alesina and Stella) إلى استقلالية المصرف المركزي بأنه "لا يمكن استخدام السياسة النقدية (على الأقل بشكل مباشر) من قبل صناع السياسة، لتوليد الدورات الاقتصادية السياسية، لا من نوع الانتهازية ولا من نوع الحزبية"⁽⁷⁾. وقد عادت فكرة الاستقلالية للظهور في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، بتسميتها المتداولة حالياً "استقلالية المصرف

(1) HICKS Raymond, op.cit, P.P.13-15.

(2) الدوري زكريا والسامرائي يسرى، مرجع سابق، ص 115.

(3) حسن صبري حسين، 2006 - التضخم المستهدف في الدول النامية وإمكانية تطبيقه في الاقتصاد السوري. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلب، ص 15.

(4) كمال منى، 2010 - الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية. جامعة كوين ماري، لندن، UK، ص ص 37.38. كما يمكن مراجعة المرجع:

- حشاد نبيل، 1994 - استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة. اتحاد المصارف العربية، ص 87.

- قد يتم استخدام مصطلحي "Autonomy" و "Independence" بالتبادل في عديد من الأدبيات الاقتصادية للتعبير عن استقلالية المصرف المركزي، ولكن يمكن التفرقة بين هذين المفهومين بحيث يعبر لفظ "Autonomy" عن الاستقلالية العملية (غير الشرعية)، بينما يعبر مفهوم "Independence" عن غياب التدخل السياسي والمؤسسي في أداء المصرف المركزي لوظيفته في تصميم وتنفيذ السياسة النقدية، لذلك تهتم الدراسة بالمفهوم الثاني للاستقلالية.

(5) M.A. Burak Sungu, 2009 - Three Essays on Central Bank Independence, Dependence and Economic Interaction. Degree Doctor of Philosophy, Ohio State University, USA, UMI, Number: 3384753, P.10.

(6) HICKS Raymond, op.cit, P.P.7.8.

(7) ALESINA Alberto f, STELLA Andrea op.cit, P.30.

المركزي"، والتي تعني حسب وايت (White) أن "موظفي المصرف المركزي يجب أن يكونوا منعزلين إلى حد كبير عن تحكم السياسيين المنتخبين، على أمل أن ذلك سيجعلهم أكثر قدرة على مقاومة الطلبات للتمويل التضخمي التي تتميز بقصر النظر، أو الحافز النقدي لسنة الانتخابات، أو معدلات الفائدة المنخفضة"⁽¹⁾. أمّا رئيس وزراء فرنسا ليونيل جوسبين (Lionel Jospin: 2000) فقد رأى أنّ الاستقلالية تعني تجاهل الضغوط، أيّاً كان مصدرها، وتذهب باستقلالية المصرف المركزي إلى ما بعد الاستقلالية عن السلطة السياسية والتنفيذية والتشريعية، وذلك بالاستقلالية عن المصالح الاقتصادية الخاصة أو الجماعية، حيث تقرض في كثير من الأحيان عن طريق أسواق المال، وأخيراً، حرية العمل بالقياس إلى السياسة النقدية للمصارف المركزية الأخرى⁽²⁾. كما عرّفها وولش (Walsh: 2005) بأنها "تحرُّر صناع السياسة النقديين من التأثير السياسي أو الحكومي المباشر أثناء التصرف في السياسة النقدية"⁽³⁾. كما عرّفها بَنَت (Patat: 2003) بأنها "الابتعاد عن الظروف الاستثنائية التي لها تأثير في قرارات المصرف المركزي، بحيث لا يستطيع أحد أن يتدخل في القرارات التي اتخذها المصرف المركزي في ممارسة وظائفه"⁽⁴⁾. وتجدر الإشارة إلى أنّ الدول التي لديها مزيد من الحرية الاقتصادية (ولا سيما مع زيادة أمن حقوق الملكية الخاصة) يميلون إلى اختيار الهياكل المصرفية المركزية ذات الاستقلالية العظمى⁽⁵⁾.

3. عناصر الاستقلالية:

يمكن تقسيم الاستقلالية إلى مجموعة من العناصر هي:

3-1. الاستقلال السياسي:

يُعرف الاستقلال السياسي بأنه القدرة لدى المصرف المركزي على اختيار الأهداف النهائية للسياسة النقدية⁽⁶⁾. وإنّ منح الاستقلال السياسي للمصرف المركزي يعمل على تقليل التأثير السياسي، والبيئة السياسية حول المصرف المركزي، هو عامل مهم بالنسبة للسلطة النقدية في تسيير أمور الإدارة النقدية الفعالة⁽⁷⁾.

ويعزل السياسة النقدية عن التأثيرات السياسية، يُنتج مصرف مركزي مستقل وسياسة نقدية أكثر

(1) WHITE Lawrence H. 1999 - *The Theory of Monetary Institutional*. 1^{ed}, Blackwell Publishers LTD Oxford, UK, P.217.

(2) MBOWNI T T, 2000 - *Central Bank Independence*. Speech At the Reuters Form Lecture, Held in Johannesburg. USA, ON.11- October.P.1.

(3) BANDURA Romina, ...[and other], 2006 - *Central Bank Independence and Accountability: A Literature Review*. Office of Development Studies, United National Development Programme. New York, USA, P.2.

(4) LUCOTTE Yannika, 2009 - *Central Bank Independence Budget Deficits In Developing Countries: New Evidence From Panel Data Analysis*. Laboratoire d'Economie d'Orléans, UMR CNRS 6221 Faculté de Droit, d'Economie et de Gestion, d'Orléans, France, P.4.

(5) BANAIAN King, 2008 - *Measuring Central Bank Independence: Ordering, Ranking, or Scoring*. "Paolo Baffi", Central Research Paper Series, NO.2008-11, Università Commerciale Luigi Bocconi, P.3.

(6) Arnone Marco, ...[and other], 2006 - *The Measurement of Central Bank Autonomy: Survey of Models, Indicators, and Empirical Evidence*. IMF W/ P No : 06/ 227, P.10.

(7) YUASA Toshiyuki, op.cit,P.23.

استقراراً، كما يمكن التنبؤ بها، مما يؤدي إلى نتائج تضحّم منخفضة، ولسوء الحظ فإن هذه الحجج تُشير ضمناً إلى أن السياسيين المنتخبين يجب أن يتخلوا عن مسؤولية السياسة النقدية إلى البيروقراطيين غير المنتخبين لضمان نتائج نقدية ناجحة، والسياسيون يملكون القدرة على التأثير في السياسة النقدية حتى في الدول التي لديها مصرف مركزي مستقل⁽¹⁾.

3-2. الاستقلال القانوني:

يمثل المصرف المركزي المصدر الرئيس لتحديد سلطات ومسؤوليات المصرف المركزي، وإنّ أي قصور في تحديد أو وضوح السلطات والمسؤوليات في قانون المصرف المركزي سيزترتب عليه قصور في أداء الوظائف المناطة به. واستقلال المصرف المركزي يعتمد بشكل رئيس على التطبيق الفعلي لا على الإطار القانوني⁽²⁾. والاستقلال القانوني للمصرف المركزي لا ينفع ما لم تقدم الحكومة مجموعة جديدة من الحوافز للانخراط في السلوك التقديري لدوافع سياسية⁽³⁾. وإنّ تعزيز الاستقلال القانوني للمصرف المركزي له تأثير في التفاعل بين السلطتين المالية والنقدية⁽⁴⁾.

3-3. الاستقلال المالي:

الاستقلال المالي يُشكل عنصراً رئيساً من عناصر الاستقلال العام (الشامل) للمصرف المركزي⁽⁵⁾. وطبقاً لتايلور وكوينتين (Taylor & Quintyn: 2002) فإن الحرية الموازية (الإنفاقية) للمصرف المركزي أحد مكونات الاستقلال المالي، وذلك اتجاه الحكومة والمصارف التي تشرف عليها، وقد أكدنا بأن فعالية الوظيفة الإشرافية تتوقف على هذه الحرية، فقط يمكن للمصرف المركزي المستقل أن يكون معرضاً للمسألة⁽⁶⁾.

ويتعلق الاستقلال المالي بحرية المصرف المركزي في الإشراف على الإنفاق الحكومي، بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق تمويل المصرف للائتمان، وإن الوصول المباشر أو الآلي للحكومة إلى القروض المصرفية المركزية يعني بشكل طبيعي أن تخضع السياسة النقدية للسياسة المالية⁽⁷⁾.

3-4. الاستقلال الوظيفي:

يُشير الاستقلال الوظيفي إلى الحرية الفعلية التي يتمتع بها المصرف المركزي، ليس في تحديد الأهداف التي تستوجب متابعتها فحسب، بل في إدارة السياسة النقدية التي تتضمن اختيار الأدوات⁽⁸⁾.

(1) BERNHARD William T, op.cit, P.P.24.25.

(2) شعبان محمد علي أحمد، 2006 – انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، ص 315.

(3) YUASA Toshiyuki, op.cit, P.34.

(4) Ibid, P.48.

(5) AMTENBRINK Fabian, 2005 – Securing Financial Independence in the Legal Basis of Central Bank. CCBS, Bank of England, London, England, P.13.

(6) FRISELL Lers,.....[and Other], 2008 – Governing the Governors: A Clinical Study of Central Banks. Sveriges Riksbank, WP Series.NO,22, Stockholm, Sweden, P.28.

(7) RAI SHailendra Kumar, 2008 – Central Banking System- A Bench Marking Study of India and Sweden. Jonkoping International Business School Sweden, Stockholm, Sweden, P.12.

(8) LUCOTTE Yannika, op.cit, P.5.

وهي تحدّد، بالنظر إلى المسؤوليات، مهامّ المصرف المركزي وأهدافه، وكذلك بالنظر إلى مدى استقلاليتها المالية. فكلّما كانت أهداف السياسة النقدية عديدة أو غير واضحة أو غير موجودة أصلاً قلّت درجة استقلالية المصرف المركزي⁽¹⁾.

فالاستقلال الوظيفي يرتبط باستقلال الهدف؛ أي بالمرونة الممنوحة للمصرف المركزي في صياغة وثيقة الاستقلال (تنفيذ السياسة النقدية)⁽²⁾؛ ما يعني بتّ جميع الأمور المتعلقة بالسياسة النقدية واستقرار الأسعار⁽³⁾.

3-5. الاستقلال المؤسّساتي:

يعني استقلال التعليمات والأوامر عن الحكومة والبرلمان⁽⁴⁾. وللاستقلال المؤسّساتي علاقة مع استقلال سياسة المصرف المركزي التي ترتبط بالمرونة الممنوحة للمصارف المركزية في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية من أجل تحقيق الأهداف المحددة لها⁽⁵⁾. كما تتوقف درجة الاستقلال المؤسّساتي على ما يلي⁽⁶⁾:

أولاً: الانتداب السياسي والقانوني الواضح للمصرف المركزي.

ثانياً: تعليمات السلطات الحكومية التي يتلقاها المصرف المركزي.

3-6. الاستقلال التنظيمي:

وهو تعيين الأشخاص المكلفين بصياغة القرار من الأعضاء الذين يستقلون في آرائهم عن أي رأي خارج المصرف المركزي⁽⁷⁾. ويُشير الاستقلال التنظيمي إلى المدى الذي تنأى فيه الحكومة بنفسها عن التعيين، وإلى فترة حكم مسؤولي المصرف المركزي، وإلى إقالة كبار المسؤولين في المصرف المركزي ومجلس الإدارة، ويشمل أيضاً مدى وطبيعة تمثيل الحكومة في مجلس إدارة المصرف المركزي. فقانون المصرف المركزي السويدي مثلاً يضمن درجة عالية من الاستقلالية الشخصية لأعضاء المجلس التنفيذي للمصرف المركزي السويدي بعد كل انتخابات عامة، والبرلمان السويدي يعيّن أحد عشر عضواً للمجلس العام (Sverige Riksbank) لمدة أربع سنوات، وهو بدوره يعيّن ستة أعضاء في المجلس التنفيذي مدة ست سنوات كاملة، ويقرر المجلس راتباً لأعضاء المجلس التنفيذي وشروطاً أخرى للعمالة⁽⁸⁾.

(1) سامية نوار، [دت] - أثر استقلالية البنك المركزي في تطبيق السياسة النقدية. الجزائر، ص 90.

(2) RAI SHailendra Kumar, op.cit, P.10.

(3) MBOWNI T T, op.cit, P.8.

(4) زين منصور، 2005 - استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية. ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات -، جامعة الشلف، الجزائر، ص 424.

(5) RAI SHailendra Kumar, op.cit, P.9.

(6) Ibid, P.7.

(7) زين منصور، مرجع سابق، ص 425.

(8) RAI SHailendra Kumar, op.cit, P.P.9.7.

- كما يمكن تعريف الاستقلالية الشخصية **Personal Independence**: بأنها الاستقلالية التي تتطلب أن يتمتع الجهاز المنوط به اتخاذ القرارات بالمصرف المركزي بعدم التأثير بالضغط الرسمية وغير الرسمية من قبل الحكومة.

-PETER Bofinger, 2001 - **Monetary Policy: Goals, Institutions, Strategies, and Instruments**. Oxford University press, UK, P.210.

4. وجهة النظر التقليدية لاستقلالية المصرف المركزي:

منذ عام 1970 قال هيرشمان (Hirschman): إن "المصرف المركزي واستقلالته هي منتجات الحكومة وبالتالي فإنه من الصعب تحقيق الاستقلال المطلق للمصرف المركزي، ونظراً لطبيعة هذه العلاقة يمكن لقوى أخرى غير قوى السوق أن تؤثر في آليات السوق وبالتالي تؤثر في الاستقلالية"⁽¹⁾.

4-1. الدور المتزايد لاستقلالية المصرف المركزي:

هناك نمطان من تاريخ الأعمال المصرفية المركزية نُوقشا، حيث ظهرت مجموعتان من الإصلاحات على نطاق واسع في مستوى استقلالية المصرف المركزي⁽²⁾. الأولى: وقعت بين عامي 1930 و1940 عندما أقامت دول عديدة مصارفها المركزية بجعلها أقل استقلالاً ذاتياً من الحكومة. الثانية: بدأت في التسعينيات من القرن العشرين عندما قررت دول عديدة زيادة استقلالية مصارفها المركزية. ولا تزال مستويات الاستقلالية للمصارف المركزية في زيادة مستمرة، ولا سيما في أوروبا الغربية، وحدث هذا في ظل التخفيضات الجذرية في الحواجز أمام تنقل رؤوس الأموال والتجارة والتغيرات الرئيسية في نظم أسعار الصرف بعد نهاية نظام بريتون وودز⁽³⁾. كما تساعد استقلالية المصرف المركزي على تخفيف مشكلة التشوّهات السياسية في صنع سياسة الاقتصاد الكلي، وتنفادي مشكلة التناسق الزمني وتخفيض معدل التضخم⁽⁴⁾.

تعني الاستقلالية السيطرة على الأدوات التي تؤثر في عملية التضخم، بما في ذلك على وجه الخصوص منع أي تمويل مباشر من العجز للحكومة⁽⁵⁾. وقد وجد في الأدبيات الاقتصادية الأخيرة أن لمستوى استقلالية المصرف المركزي آثار القدرة على تحقيق أهداف حزبية، حيث الأحزاب اليسارية تأخذ وقتاً أكثر صعوبة عندما تنجز أهدافها الاقتصادية بوجود مصرف مركزي مستقل، فهم يفضلون مصرفاً مركزياً تابعاً وسياسة نقدية توسعية أكثر من الأحزاب المحافظة، وتفضل الأحزاب المحافظة مصرفاً مركزياً أكثر استقلالية من أجل تقييد أيدي الأحزاب اليسارية، ولذلك سيتم تحديد أفضلية طرف على مدى استقلالية المصرف المركزي في جزء منه، وأيديولوجية الحزب ووضع الدولة في الاقتصاد الدولي يؤثران أيضاً في تفضيل طرف على مدى استقلالية المصرف المركزي، فعند سيطرة حكومات المحافظين تزداد الاستثمارات الدولية، بينما في حال سيطرة الحكومات اليسارية تنقلص الاستثمارات الدولية ويتوقف تدفق رؤوس الأموال إلى الدولة⁽⁶⁾.

الاستقلالية التي تسعى إليها المصارف المركزية حالياً، ترتكز أساساً على إعطائها حرية التصرف في

(1) YUASA Toshiyuki, op.cit, P.27.

(2) HICKS Raymond, op.cit P.10.

(3) GRAFSTRÖM Cassandra, 2009 –Accounting for Economic Institutions: How Independent Central Banks Affect Democratic Accountability. University of Michigan, Germany, P.8.

(4) SNOWDON Brian, VANE Howard R, op.cit, P.P.261.262.

(5) MBOWNI T T, op.cit.P.1.

(6) HICKS Raymond, op.cit P.54.

إدارة السياسة النقدية، بعيداً عن تدخل السلطة التنفيذية، وبما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز في الميزانية العامة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم، بالإضافة إلى الاستقلالية التي يتمتع بها المسؤولون الرئيسون في المصرف المركزي خاصة ما يتعلق بتعيينهم وعدم فصلهم إلا بعد فترة محددة بموجب القانون، كما أن لهذه الاستقلالية الشخصية دوراً هاماً في استقلالية المصرف المركزي⁽¹⁾.

وتُعرّف أهميّة استقلالية المصرف المركزي بأنها حرية المصرف المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية دونما خضوع للاعتبارات أو التداخلات السياسية، ولا تعني الاستقلالية بأي حال من الأحوال الانفصال التام بين المصرف المركزي والحكومة، أو انفراد المصرف المركزي بتحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث يمكن الاتفاق على هذه الأهداف بين المصرف المركزي والحكومة، بمعنى الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطة وفي انتهاز الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف مع ضرورة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الانسجام والتناغم بين السياسة النقدية والمالية⁽²⁾، كما تعززت استقلالية المصرف المركزي بصفته جزءاً من العولمة المالية⁽³⁾.

ولا تتعارض استقلالية المصرف المركزي مع الثقافة الديمقراطية، لأن تبنيها يُعدّ جزءاً من العملية السياسية، وهو خيار عقلائي من قبل الناخبين، يؤكد على ذلك إلستر (Elster: 1993) قائلاً: "إن حماية السياسة النقدية، والسياسة الخارجية، من المجال السياسي هي بحد ذاتها عمل سياسي". كما أن مبدأ الاستقلالية لا يفسد الديمقراطية، بل، على العكس، هو يضمن استمراريتها بعيداً عن طرائق المشهد السياسي⁽⁴⁾. وبالتالي تتمتع المصارف المركزية في أغلب الدول الصناعية باستقلالية قد تكون شبه تامة عن القرار السياسي الذي يتغير هدفه وفحواه بتغير الحكومات والأنظمة السياسية المعمول بها.

ويشير كلٌّ من هايو وفويت (Hayo and Voigt: 2008) إلى أن هناك تفاعلاً بين استقلالية المصرف المركزي واستقلالية القضاء من وجهة نظرهم، وأن استقلالية القضاء تؤثر في التضخم على الأقل بطريقتين مختلفتين: الأولى - مباشرة عن طريق خفض تكاليف المعاملات وبالتالي زيادة النمو والإنتاج، وهذا يخفف الحافز لاستخدام السياسة النقدية. الثانية - بشكل غير مباشر من خلال دعم الدفاع عن استقلالية المصرف المركزي ضد مصالح السلطة التنفيذية أو التشريعية في الدولة. وإن ثقافة سيادة القانون ستعزز دستورية المصرف المركزي المستقل، ويمكن للمصرف المركزي الدفاع عن حقوقه كما

(1) شملول حسينة، 2001 - أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 80.

(2) رهيف السهلاني بلسم حسين، 2008 - استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى البنك المركزي العراقي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق، ص أ.

(3) BANDURA Romina,.....[and other], op.cit, P.4.

(4) ETIENN Farvague, 2010 -Back to the Roots: on the Origins of the Fed's Independence. MPRA, Paper NO, P.P.19.20. <http://mpr.ub.uni-muenchen.de/24199/>.

دونت في القوانين ذات الصلة من خلال المناشدة الدستورية المستقلة بالسلطة القضائية⁽¹⁾.

4-2. أسباب الدعوة لاستقلالية المصرف المركزي (الاستقلالية بين التأييد والمعارضة):

إنّ الدعوة إلى استقلالية المصرف المركزي تؤدي دوراً هاماً في حفز ورفع معدلات الادخار والاستثمار والإنتاج، وبالتالي رفع معدلات النمو والعمالة ومستوى المعيشة بصفة عامة، والتحكم في معدلات التضخم للحفاظ على استقرار الأسعار وقيمة العملة وقوتها الشرائية، وقد لاقت فكرة استقلالية المصارف المركزية تأييداً كبيراً وخصوصاً من قبل السلطات المسؤولة في المصارف المركزية، إلا أن هناك بعض الآراء المعارضة لاستقلالية المصارف المركزية. وفيما يلي بعض الآراء المؤيدة والآراء المعارضة:

4-2-1. الآراء المؤيدة:

الحجة التي تطرح بشأن استقلالية المصارف المركزية هي أن مصداقية السياسة النقدية، وبالتالي قدرتها على تحقيق استقرار طويل الأجل للأسعار مع حد أدنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقية والإبقاء عليه، سوف تتحسن إذا كانت صياغة السياسة النقدية في أيدي مسؤولين بعيدين عن السياسة⁽²⁾. وقد وُضِعَ الأساس الفكري لهذا الرأي في وقت حديث نسبياً، وكان مرتبطاً بمسألة (عدم الاستقرار الزمني) للسياسة النقدية. ويرى أصحاب هذا الرأي أيضاً أن عدم استقلالية المصرف المركزي عن الحكومة يؤدي إلى ظهور ما يسمى "بالدورات الاقتصادية السياسية" بمعنى أنه قبل الانتخابات مباشرة يُستخدم المصرف المركزي دورات اقتصادية سياسية لتحقيق سياسات نقدية توسعية بهدف تخفيض مستوى البطالة، وتخفيض أسعار الفائدة. ولكن بعد الانتخابات تظهر الآثار الاقتصادية السيئة لهذه السياسات التي تتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار، وظهور التضخم في النشاط الاقتصادي، مما يتطلب ضرورة اتباع سياسات نقدية انكماشية لتفادي الآثار السيئة للسياسات التوسعية قبل الانتخابات⁽³⁾. والحجة التقليدية لمصلحة مصرف مركزي مستقل قوي هو أن سلطة انفاق النقود يجب فصلها عن سلطة خلق النقود. وتشهد الحوادث العديدة في التاريخ الاقتصادي العالمي على سوء استخدام الحكومة لسلطة خلق النقود⁽⁴⁾. وفيما يلي مجموعة من الحجج النظرية المؤيدة لاستقلالية المصرف المركزي⁽⁵⁾:

1. نظرية الاختيار العام: وفقاً لهذه النظرية العامة بحسب بوشنان ووكنر

(Buchanan and Wagner: 1977) تتعرض المصارف المركزية لضغوط سياسية قوية للتصرف بموجب تفضيلات الحكومة وأهدافها، فباعتبار أن السياسة النقدية الانكماشية تضر بالموقف المالي للحكومة فإنها تفضل التوسع النقدي على الانكماش (النقود السهلة)، الأمر الذي ينتج عنه معدلات تضخم عالية، لذلك تمارس الحكومة ضغطاً سياسياً على المصرف المركزي لتخفيف من الموقف النقدي (من أجل

(1) SIKLOS Pierre. L....[and other], 2010 –Challenges in Central Banking "the Current Institutional Environment and Forces Affecting Monetary Policy". Cambridge University Press, Cambridge, UK, P.207.

(2) الدوري زكريا والسامرائي يسرى، مرجع سابق، ص 119.

(3) سامية نوار، مرجع سابق، ص 85.

(4) MBOWNI T T, op.cit, P.1.

(5) BANDURA Romina,.....[and other], op.cit, P.P.5.6.

التوسع النقدي) باعتبار السياسة النقدية الانكماشية تضر بالموقف المالي للحكومة من خلال خفض العائد من الربيع، ورفع عبء الفوائد على الدين يمكن أن تخفض عائدات الضريبة بسبب نتائجها الانكماشية الآنية على الاقتصاد.

2. العجز الشبه المالي: الاستقلالية تقلل من إغراءات تحمل العجز في الموازنة العامة للدولة، وبالتالي تجنّب المصرف المركزي من طبع النقود وعرضها.

3. مشكلة عدم التناسق الزمني: وفق مؤلفي هذه النظرية يحاول المصرف المركزي استخدام السياسة الاختيارية، للتأثير في الاقتصاد ونقله إلى تركيبة أفضل من التضخم والبطالة حسب نظرية عدم التناسق الزمني. ويتوقع الأفراد على أساس ذلك معدلاً مرتفعاً للتضخم لأنهم يعلمون أنهم إذا توقعوا معدلاً منخفضاً للتضخم فإنه سيكون لدى السلطة النقدية ميل لخفض البطالة من خلال معدل التضخم العالي المفاجئ. والحل لهذه المشكلة هو منح المصرف المركزي استقلالية في السياسة النقدية أكثر من أي نوع من التدخل السياسي.

4. الحاجة إلى الخبراء (تكنوقراط) The Need For Technocrats: نظراً للطبيعة المعقدة لتوجيه سياسات الاقتصاد الكلي، فإن الخبراء المصرفيين المركزيين هم الأكثر ملاءمة لاتخاذ قرارات توجيه السياسة الاقتصادية. ووجد على سبيل المثال أن 18% فقط من الأمريكيين يفهمون طبيعة السياسة النقدية.

5. فرضية المصادقية الخارجية: وفقاً لفرضية المصادقية الخارجية فإن منح المصرف المركزي الاستقلالية في المقام الأول هو من أجل الإشارة إلى مصادقية السياسة النقدية للمؤسسات المالية الدولية، والمثال على ذلك حال دول ما بعد الشيوعية.

وهناك شرطان فريدان بخصوص تبني مصارف مركزية مستقلة⁽¹⁾:

1. يفتقر صنّاع السياسة إلى المعلومات لتقييم عملية التبني المؤسسي، وهم محدودون في قدرتهم على توليد مجموعة المعلومات المطلوبة، وبذلك فهم يضطرون إلى إدارة خارجية والتعلم من التجارب السابقة التي تبينها.

2. العمل على مكافأة الهياكل التي تحاول مجازاة المؤسسات المماثلة المستقلة للدول الأخرى، كنتيجة قرار مستقل.

أعطى هذان الشرطان لصنّاع السياسة قرارهم على أساس اعتماد الآليات الثلاثة التالية:

1. هم قد يتعلمون من التجارب السابقة للآخرين، ويحاكون الأشكال المؤسسية التي ينظر إليها على أنها ناجحة.

2. أنّها قد تقرر أن يلعب لعبة "حفظ المتابعة مع الجيران" واتباع الاتجاهات الدولية العالمية.

(1)M.A. Burak Sungu, op.cit, P.80.

3. أنها قد تدخل في منافسة مكانية مع منافسيها من خلال تَبَنِّ تدرجيٍّ للهياكل المؤسسية الأكثر كفاءة.

وبالتالي تدور أهم مبررات الدعوة للاستقلالية حول محاور رئيسة هي⁽¹⁾:
- حصيلة الدراسات النظرية التي أثبتت التحيز التضخمي للحرية المطلقة للحكومات في صنع السياسة النقدية.

- الحصيلة التطبيقية بخصوص العلاقة بين استقلالية المصارف المركزية وبين انخفاض معدلات التضخم. ويدعم نتائج تلك الدراسات ذلك النجاح الكبير الذي حققه الاقتصاد الألماني (ومعه المصرف المركزي الألماني Bundesbank) وكذلك الاقتصاد السويسري (ومعه المصرف المركزي السويسري Swiss National Bank) على مدى العقود الأربعة الماضية، بالإضافة إلى النتائج الإيجابية للتجربة الحديثة في نيوزيلندا بعد منح مصرفها المركزي استقلاليته في عام 1989.

- الارتباط بين استقلالية المصرف المركزي وبين اعتبار استقرار الأسعار بمثابة الهدف الأول والرئيس للسياسة النقدية.

- العلاقة بين الحكومة والمصرف المركزي واحد من أسباب إدارة المصرف المركزي للسياسة النقدية بشكل غير فعال، والحل لهذه المشكلة هو منح المصرف المركزي استقلالية لينبثق سياسة نقدية قوية⁽²⁾.

- يمكن للدول منح الاستقلالية للسلطة النقدية من أجل زيادة قدرتها على المنافسة في أسواق رأس المال الدولية⁽³⁾.

4-2-2. الآراء المعارضة:

يرى بعض الاقتصاديين أن ثمة مزايا لوجود سلطة نقدية مستقلة يمكن أن يقال إنها أجدر بالثقة في ممارسة حرية التقدير في السياسة النقدية، ولكن هذا الرأي لا يحظى بموافقة عامة. إذ إن فكرة قيام مسؤولي المصارف المركزية غير المنتخبين بتحديد عنصر أساسي في السياسة الاقتصادية ينظر إليها أحياناً على أنها تتنافى مع مبادئ الديمقراطية، ويتجاهل هذا الرأي حقيقة أن أي مصرف مركزي لا يكون مستقلاً تماماً عن الحكومة، إذ يوجد دائماً عدد من القنوات الرسمية وغير الرسمية تستطيع الحكومة من خلالها التأثير في السياسة النقدية، كما تستطيع الحكومات دائماً في الحالات القصوى تغيير النظم الأساسية للمصارف المركزية. ومن الاعتراضات الأخرى التي تطرح أحياناً التكاليف المحتملة للخلافات التي قد تحدث بين سياسة مستقلة للنقد ومجالات السياسة الأخرى. وخاصةً سياسة الضرائب وأسعار الصرف. ومن أوجه القلق الأساسية بشأن أهمية الاستقلالية للمصارف المركزية أنها قد لا تقوم بالفعل بتحسين الأداء في مجال التضخم في الأجل الطويل، فما دام للمصارف المركزية بواعثها وأهدافها

(1) حامض خالد وحسن صبري، مرجع سابق، ص 126.

(2) YUASA Toshiyuki, op.cit, P.23.

(3) M.A. Burak Sangu, op.cit, P.P.15.

الداخلية الخاصة، فإنها قد تتعارض مع انتهاج سياسة نقدية غير تضخمية⁽¹⁾. ورغم أن استقلالية المصرف المركزي أصبحت واقعاً فعلياً في العديد من الدول إلا أن الحوار لا يزال دائراً حول مبررات هذه الاستقلالية، خاصةً في المملكة المتحدة التي يعد مصرفها المركزي (Bank of England) من أهم وأعرق المصارف المركزية في العالم، ويعتبر حتى الآن مجرد تابع للخزانة (Explicitly Subservient to the Treasury). ويضاف إلى الآراء المؤيدة والآراء المعارضة بدائل لاستقلالية المصرف المركزي وهي⁽²⁾:

- أسعار صرف ثابتة ومجلس العملة واتحاد نقدي:

يمكن أن يشك المرء في ضرورة استقلالية المصرف المركزي إذا قارنها أحدً مع الأدوات البديلة لتحقيق معدلات التضخم المنخفضة والمستقرة، وغالباً ما تستخدم أسعار الصرف الثابتة كإستراتيجية للسياسة النقدية من خلال تفويض السياسة النقدية لتخفيض معدلات التضخم، ويمكن للحكومات أن تأخذ هذا القرار مع أو من دون الحصول على موافقة المصرف المركزي، ويجب أن يستند على تبادل مصداقية السياسة النقدية، وثم يأتي في شكل اتحاد نقدي كامل أو كصورة مجلس للعملة.

- تقليص التضخم واستهدافه:

من المتوقع أن يفقد حاكم المصرف المركزي في بعض الدول وظيفته كعقوبة في حال عدم تمكنه من تخفيض معدل التضخم، ولكن في نيوزيلندا هناك درجة كبيرة من حرية التصرف لتقليص معدلات التضخم، والمهم أنه يمكن التغلب على مسألة المصداقية النقدية والتحيز التضخمي من دون اللجوء إلى استقلالية المصرف المركزي، وقد يكون من الممكن تحقيق أفضل مفاضلة بين المصداقية والقدرة على تحقيق الاستقرار عن طريق الصدمات الخارجية واعتماداً على معدل التضخم المستهدف.

- مؤسسات سوق العمل:

حيث يوجد تفاعل إستراتيجي بين العمال والمصرف المركزي، يجب ضبط أجور النقابات العمالية في حال كانت لديهم مصلحة في انخفاض معدلات التضخم، وإن اتحاد النقابات العمالية تطالب بانضباط الأجور للحد من رغبتهم في تجنب ارتفاع معدلات التضخم، وهذا ما يظهر في أمريكا.

5. مستويات الاستقلالية التي يحتاجها المصرف المركزي:

إذا تمتع المصرف المركزي بحرية في إدارة السياسة النقدية فإنه يتمتع بالاستقلالية، دون تحديد دقيق للأهداف، كما يمكن أن تكون له استقلالية إذا لم تكن الأهداف الخاصة بالأسعار محددة رقمياً. أمّا استقلالية المصرف في تحقيق الأدوات فإنها يمكن أن تتحقق عندما تكون له السلطة والحرية في وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه، والعكس يجعله غير مستقل وكذلك عندما يلتزم

(1) الدوري زكريا والسامرائي يسرى، مرجع سابق، ص 120.

(2) HAYO Bernd and HEFEKER Carsten, 2007 –Dos Central Bank Independence Cause Low Inflation: A Skeptical View. European Journal of Political Economy, P.P.14.17.

تمويلَ عجز الموازنة العامة للدولة⁽¹⁾.

ويقسّم بعض الاقتصاديين الاستقلال الوظيفي إلى مستويات، والفروق بين هذه المستويات من الاستقلالية حَفِيَّة، ويتطلب التوضيح خاصةً بالنسبة إلى المستويين الأول والثاني⁽²⁾:

5-1. استقلال الهدف Goal Independence: يعطي للسلطة النقدية اختيار هدف أساسي واحد بين عدة أهداف واردة في قانون المصرف المركزي، وذلك لتحديد الهدف الأساسي إذا كان غير محدد في القانون بشكل واضح.

5-2. استقلال الأداة Instrument Independence: يعني أن الحكومة أو السلطة التشريعية تحدد السياسة النقدية وأهدافها، وأن السلطة النقدية تحتفظ باستقلالية كافية لتنفيذ هذه السياسة باستخدام الأدوات المناسبة. ويصبح المصرف المركزي الذي لا بد أن يكون حراً في كيفية استخدام أدواته (استقلال الأدوات) مسؤولاً عن تحقيق هذا الهدف، وأن يوفر بصفة منتظمة معلومات عامة عن إستراتيجيته وقراراته. ويساعد هذا الالتزام على الشفافية في الحد من عدم اليقين بشأن المسار المقبل للسياسة النقدية، بينما يزيد من مصداقية المصرف المركزي وخضوعه للمساءلة⁽³⁾.

5-3. الاستقلال الشامل⁽⁴⁾: المقصود به (استقلال الهدف واستقلال الأدوات) ويتعلق بقضايا المساءلة والشفافية، فمن الواضح أن المساءلة هي أصعب على التنفيذ عندما يختار المصرف المركزي أهدافه ويبرر فقدان هدف واحد (على سبيل المثال: استقرار الأسعار)، مع ضرورة تحقيق أهداف أخرى (سعر الصرف الأجنبي، ميزان المدفوعات، العمالة، الاستقرار في القطاع المالي..). والإجماع الخارجي في الكتابات الأكاديمية هو أنه لا ينبغي أن يُسمح للمصرف المركزي بتحديد أهداف سياسته الخاصة، ومع ذلك ينبغي دعم هدف محدد خارجياً من قبل الاستقلال ذي الدور الفعال للمصرف المركزي. فمن المهم وضع خيار واحد لهذا الهدف وقد يكون إما اختياراً صريحاً وواضحاً لهدف استقرار الأسعار (بما في ذلك لأسعار استخدامها) أو هدفاً لمعدل التضخم المتوسط على مدى سنة أو سنتين (مع وجود تذبذب +/- 1% مع تحديد الرقم القياسي لأسعار استخدامها) معتمداً من قبل استقلالية الأدوات الكاملة (بما في ذلك سياسة سعر الصرف). وينبغي أن يتحمل المصرف المركزي المسؤولية الكاملة للوصول إلى تحقيق الهدف، بدلاً من ذلك قد يتم فرض هدف سعر صرف للعملة الأجنبية على المصرف المركزي، وفي هذه الحالة يجب ألا يستهدف معدل التضخم أو مستوى سعر التضخم. وقد أشار فيشر (Fisher: 1995)

(1) قويدر عياش وعبد الله إبراهيمي، 2005 - أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية- بين النظرية والتطبيق. ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- واقع وتحديات. جامعة الأغواط، الجزائر، ص 58.

(2) LUCOTTE Yannika, op.cit, P.P.5.6.

كما يمكن مراجعة المرجع التالي للمزيد:

- LUPORINI Vi Viane, 1998 - **Central Bank Independence and the Federal Domestic Debt: A Study of the Brazilian Case 1966-1996.** UMI, Number: 9908345, Degree of Doctor of Philosophy, USA, the City University of New York, P.P.96.97.

(3) بابكر مصطفى، 2006 - الأنظمة النقدية واستهداف الإقلال من التضخم. المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 13.

(4) SCHWÖDIAUER Grehard...[and other], 2006 - **Central Bank Independence Accountability and Transparency: the Case of Ukraine.** FEMM Working Paper Series, NO.30.P.7.

إلى أن أهم ما يمكن استنتاجه - من كل الأدبيات النظرية والتطبيقية التي تناولت استقلالية المصرف المركزي بالتحليل - يتمثل في ضرورة الاستقلالية في تحديد أدوات السياسة النقدية، وألا يتمتع بالاستقلالية في تحديد الأهداف⁽¹⁾.

فالهدف الرئيس من استقلالية المصرف المركزي هو إعطاء المصارف المركزية القوة الحيادية اللازمة للمحافظة على التوازن الاقتصادي في الدولة والمساهمة في تقديم البيئة الاقتصادية الملائمة لتحقيق درجات عالية من النمو الاقتصادي وذلك من خلال سيطرتها على الجانب النقدي من الاقتصاد⁽²⁾. وثمة توافق في الآراء بين الاقتصاديين حالياً على الهدف الرئيس للسياسة النقدية، وهو الحفاظ على استقرار الأسعار، وعلى القوة الشرائية للعملة المحلية؛ ويعني هذا في الواقع العملي أن معدل التضخم ينبغي أن يظل منخفضاً وثابتاً، فيتراوح مثلاً بين (1% إلى 4%) سنوياً وأن تلتزم الحكومة عدم تطبيق سياسات تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي⁽³⁾.

6. أهم معايير الاستقلالية:

تكاد معظم الدراسات التي أجريت في موضوع استقلالية المصارف المركزية أن تتفق حول مجموعة من المعايير، وإن كانت قد اختلفت في ترتيب هذه المعايير والوزن النسبي الممكن إعطاؤه لكل منها، الأمر الذي أدى في النهاية إلى وجود بعض الاختلافات البسيطة في نتائج هذه الدراسات. وتجتمع أهم هذه المعايير حول خمسة محاور رئيسية هي⁽⁴⁾:

أولاً: مدى سلطة وحرية المصرف المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية، ومدى حدود التدخل الحكومي في ذلك، ومن هو صاحب القرار النهائي في حال وجود خلاف بين المصرف المركزي والحكومة بشأن هذه السياسة؟.

ثانياً: مدى التزام المصرف المركزي بنمو العجز في الإنفاق الحكومي، وكذلك مدى التزامه شراء أدوات دين حكومية بشكل مباشر (سوق الإصدار الأولي)، ومدى التزامه منح تسهيلات ائتمانية للحكومة وهيئاتها ومؤسساتها.

ثالثاً: مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي المصارف المركزية وأعضاء مجالس إدارتها، ومدى ولايتهم، ومعدل استقرارهم في وظائفهم ومدى تمثيل الحكومة في هذه المجالس، ومعرفة إمكان أو عدم إمكان اقتصار هذا التمثيل على مجرد الحضور والاستماع والاشتراك في المناقشات، أو امتداده إلى حق التصويت والمشاركة في اتخاذ القرارات والاعتراض عليها، وإيقافها عند اللزوم إلى حين عرضها على وزير المالية مثلاً أو على مجلس الوزراء. يضاف إلى ذلك سلطة الحكومة بشأن ميزانية المصرف

(1) FISCHER Stanly, 1995 -Central Bank Independence Revisited. The American Economic Review, VOL, 85, NO, 2, January. P.202.

(2) الشعار محمد نضال، مرجع سابق، ص 183.

(3) باسم، 2008 -السياسة النقدية. محاضرة أقيمت في ورشة عمل حول القضايا البرمجة المالية، معهد صندوق النقد الدولي، الرباط، المغرب.

(4) عوض الله زينب والفولي أسامة محمد، مرجع سابق، ص 286.287.

المركزي.

رابعاً: المكانة الخاصة بهدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة بصفتها هدفاً للسياسة النقدية، وما إذا كان هو الهدف الوحيد، أم هو الهدف الأول والرئيس مع الأهداف الأخرى أياً كانت درجة إلحاحها، (ومدى قدرة المصرف المركزي على تنفيذ ذلك)، أم أنه يتساوى في الأهمية مع بقية الأهداف. خامساً: مدى خضوع المصرف المركزي للمحاسبة والمساءلة⁽¹⁾.

ويبين كلٌّ من فراسر وجونسون (Fraser: 1994, Johnson: 2006) التباين بين المعايير السياسية والاقتصادية لاستقلالية المصرف المركزي⁽²⁾:

6-1. المعايير السياسية لاستقلالية المصرف المركزي:

- الهدف الرئيس لسياسة المصرف المركزي.
- التركيب الحاكم للمصرف المركزي (بما في ذلك التعيين، مدة الخدمة، إقالة الحاكم والمجلس).
- مكان اتخاذ القرارات.
- المساءلة للمصرف المركزي.

6-2. المعايير الاقتصادية لاستقلالية المصرف المركزي:

- الاستقلال المالي.
- تمويل الحكومة.
- استقلال الأدوات.

وبالطبع تتفاوت تجارب الدول المختلفة في درجة الاستقلالية التي تمنحها - أو تريد منحها - لمصارفها المركزية.

إنَّ الشروط المرغوب في تنفيذها لاستقلالية المصرف المركزي هي ما يلي⁽³⁾:

1. استقرار الاقتصاد الكلي.
2. السياسة المالية الكافية للحد من الحاجة للتمويل من قبل المصرف المركزي.
3. الاعتراف من قبل السياسيين بشرعية استقلالية المصرف المركزي ووضع قيود على دور الحكومة.
4. الاعتراف والتفهم من جانب المجتمع عامة بأهمية ومنح أهداف الاستقلالية للمصرف المركزي.
7. مقاييس استقلالية المصرف المركزي:

هناك مشكلة أكثر أهمية مع المؤشرات القانونية هي أن المستوى الفعلي للاستقلال سوف يختلف مع اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية، والمصارف المركزية لا تعمل في فراغ سياسي، والسياسيون لديهم حافز للضغط على المصارف لتخفيف السياسة النقدية، وخصوصاً قبل الانتخابات، بل أيضاً في

(1) حسن صبري حسين، مرجع سابق، ص 116.

(2) BANDURA Romina, ... [and other], op.cit, P.P.3.4.

(3) RIBEIRO Fausto de Andrad and Handorf willian, 2002 - Central Bank: Independence, Governance and Accountability. The GORGE WASHINGTON University, IBI, Minerva program- Fall 2002, USA, P.8.

أوقات أخرى الضغط السياسي على المصرف المركزي سينحسر ويتدفق بمرور الوقت، كما سيردُّ على رغبة المصرف للضغط أحياناً، وسوف تضطر أكثر المصارف المركزية المستقلة إلى الرد على السياسيين، لأن السياسيين يحتفظون بالمساومة ولهم قدرة أكبر على تغيير الوضع القائم في المصرف المركزي، وسوف يستسلم أحياناً المصرف المركزي إلى الحكومة ولكن في أوقات أخرى قد يستطيع المصرف المركزي تجاهل سياسات الحكومة (1).

لإجراء قياس استقلالية المصرف المركزي يتم التركيز على خاصيتين قانونيتين: أولاً: عملية تعيين مجلس إدارة المصرف المركزي. ثانياً: إذا كان أو لم يكن المصرف المركزي يحافظ على استقلال السياسة النقدية، أو ما إذا كانت الحكومة نقضت العقد (2).

ولغرض قياس استقلالية المصرف المركزي خلال 20 سنة الماضية وضع عدة مؤلفين مقاييس مختلفة للاستقلالية، فمعظم مقاييس استقلالية المصرف المركزي التي تستخدم هذه الأيام تتضمن إما إحصاء النقاط التي تعطي ميزات مؤسسية أو بعض المقاييس التي تحددها قراءة الخبراء، ويمكن أن نقسمها أربعة أنواع مختلفة من المقاييس الرئيسية، هي (3):

1. المقاييس التي تعتبر خصائص قانونية ومؤسسية للمصرف المركزي:

"(Bade & Parkin: 1977), (Alesina:1988), (Grilli, Masciandaro and Tabellini –GMT–: 1991), (Cukierman:1992)".

2. مقاييس وضعت باستخدام متغيرات تأثير معينة بكل دولة (متغير الأثر):

(Eijffinger et al: 1996)

3. المقاييس التي تبحث في الإطار المؤسسي للمصرف المركزي استناداً إلى الاستبيانات:

"(Cukierman: 1992), (Cukierman, Webb and Neyapti –CWN–: 1992), (Fry, Julius, Maha-Deva, Rogers and Sterne -FJMRS–: 2000)"

4. المقاييس التي تستخدم مدة الخدمة المتوسطة لحاكم المصرف المركزي بصفته وكيل استقلالية

المصرف المركزي:

"(Cukierman:1992), (CWN: 1992), (De Haan and Kooi –DHK–: 2000), (Sturm and De Haan–SDH–: 2001)"

كل هذه المقاييس المختلفة تميل إلى معطيات متشابهة، وإن مستويات عالية من استقلالية المصرف المركزي ترتبط عكساً مع مستوى التضخم.

(1) HICKS Raymond, op.cit, P.9.

(2) BANAIAN King, 2008 –Measuring Central Bank Independence: Ordering, Ranking, or Scoring. "Paolo Baffi", Central Research Paper Series, NO.2008-11, Università Commerciale Luigi Bocconi, P.4.

(3) KRAUSE Stefan, MENDEZ Fabio, 2008 –Institutions, Arrangements and Preferences for Inflation Stability: Evidence and Lessons From a Panel Data Analysis. Journal of Macroeconomics, 30(2008), 282-307, USA, P.P.288-289.

7-1. مؤشّر باد وباركين (Bade & Parkin):

إنّ أولى محاولة لبناء مؤشّر لاستقلالية المصرف المركزي، هي تلك التي قام بها باد وباركين عام 1977 وكانت الدّراسة بعنوان (قوانين المصرف المركزي والسياسة النقدية)⁽¹⁾. وقد بحثنا أولاً العلاقة بين الخصائص العامة للسياسة النقدية والقوانين التي تحدد سلطات المصارف المركزية. وقد شملت الدّراسة 12/ دولة صناعية هي: (استراليا، بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، أمريكا، سويسرا والمملكة المتحدة) خلال الفترة 1951-1975 وقد صنفت المصارف بدرجات تتراوح بين الحد الأدنى (1) درجة والحد الأعلى (4) درجة وفيه تمت دراسة العلاقة بين درجة الاستقلالية والأداء الاقتصادي وفق معيارين كما هو موضح في الجدول رقم (11)⁽²⁾.

وقد وضع باد وباركين ثمانية تصنيفات بتأثير ثلاث اختيارات ثنائية على قانون المصرف المركزي⁽³⁾:

- من له السلطة النهائية للسياسة النقدية؟.

- هل يتم تعيين أغلبية أعضاء مجلس إدارة المصرف المركزي بشكل مستقل عن الحكومة؟.
- هل هناك مسؤول حكومي في مجلس إدارة المصرف المركزي أم لا؟ وإن كان بالإيجاب، فهل له حق التصويت؟.

7-2. مؤشّر إلسينا (Alesina's Political Response: 1988-1989)⁽⁴⁾:

مؤشّر استجابة السياسة النقدية لـ إلسينا (Alesina's: 1988-1989) يمتد لعمل وعرض باد وباركين في عام 1985 حيث ربطها بنظرية الدورات الاقتصادية السياسية ونظرية التوقعات الرشيدة ووجد أن هناك علاقة عكسية بين المعدلات المتوسطة للتضخّم ودرجة استقلالية المصرف المركزي، حيث درس إلسينا استقلالية المصرف المركزي باستخدام مؤشّر باد وباركين لعام 1985 لربط مستوى عدم الاستقرار السياسي لبلد ما بنتائج الاقتصادية الكلية وذلك بفضل ماسكيندارو وتابيليني: Masciandaro and Tabellini (1988) وفاير (Fair:1980)، ووسعت عينة الدّراسة لتشمل خمس دول جديدة أخرى (نيوزيلندا، إسبانيا، الدانمرك، النرويج وفنلندا).

وتوصل إلسينا وباد وباركين إلى أن المصرف المركزي المستقل قادر على زيادة استجابة السياسة النقدية التي تحدثها الدورات الانتخابية ذات المصدر السياسي عموماً، وأن زيادة استقلالية المصرف المركزي تؤدي إلى الحد من التحيز التضخمي، والدول التي تكون درجة استقلالية المصرف المركزي فيها أعلى ما يمكن هي (اليابان، الولايات المتحدة، ألمانيا وسويسرا) وهي الدول التي تكون فيها معدلات

(1) الدوري زكريا والسامرائي يسرى، مرجع سابق، ص 133.

(2) ABOAGYE Hermann H.Sintim, 2001 –**Macroeconomic Risk and Central Bank Independence: Improved Estimates on the Influence of Central Bank Independence on Inflation Variability and Taxes.** Degree of Philosophy in the Financial Economics Program, USA, University of New Orleans, UMI, Number, 3033927, P.25.

(3) BANAIAN King, op.cit, P.4.

(4) Arnone Marco,...[and other], op.cit op.cit, P.P.10.11.

التضخم أقل ما يمكن، في حين أن المصارف المركزية الأقل استقلالية ترتبط بمعدلات تضخم مرتفعة.
3-7. مؤشّر جاكوم (Jácome: 2000)⁽¹⁾:

المعايير المقدمة لقياس استقلالية المصارف المركزية تستند بحسب جاكوم إلى الاستقلال السياسي والاقتصادي للمصارف المركزية وينبغي أن تتسم بالميزات التالية:

1. من ناحية الاستقلال السياسي: بالإضافة إلى مشاركة الحكومة واشتراك القطاع الخاص، على مجلس إدارة المصرف المركزي الاعتراف بحقيقة أن مشاركة هؤلاء الأعضاء في السياستين المالية والنقدية، وأن قرارات سعر الصرف يمكن أن تنتج تضارب المصالح التي قد تؤدي إلى نتيجة تختلف عن هدف المصرف المركزي على المدى الطويل.

2. إدراج دور المصرف المركزي: حيث أن (LOLR) بوصفه عنصراً من عناصر استقلالية المصرف المركزي الاقتصادية وعنصر استقلال المصرف الذي يوجد عموماً في أغلب الدراسات فإن:

- المصارف المركزية تُعيّن دور (LOLR)، ولَدَيْهَا أيضاً المسؤولية القانونية للإشراف على النظام المالي.

- المصارف المركزية شاركت من خلال الآليات المختلفة لتقليل من وتيرة الأزمات، وذلك نظراً لارتفاع وتيرة الأزمات المالية في أمريكا اللاتينية خلال السنوات الأخيرة.
- المصارف المركزية دعمت المؤسسات وموّلت العجز المالي بصورة غير مباشرة وحققت الحماية من أي أزمة مصرفية.

3. الاستقلال الاقتصادي: إن الاستقلال الاقتصادي للمصرف المركزي مرتبط بالمشاركة الحكومية في صياغة سياسات سعر الصرف حيث لا تتجاوز صلاحيات الحكومة العامة نطاق اختيار وتعديل نظام سعر الصرف، ما لم ينص القانون خلاف ذلك.

4. الاستقلال المالي: إنّ تحكم المصرف المركزي في مكونات ميزانيته العمومية وسلامة رأسماله يدعم استقلاله المالي، الأمر الذي يسهم في زيادة فعالية السياسة النقدية.

5. متطلبات المساءلة: استقلالية المصرف المركزي تتضمن متطلبات المساءلة للمصرف المركزي، بما في ذلك الشفافية في تسجيل عملياتها والكشف عن بياناتها. وتتراوح قيمة المؤشّر بين 0 إلى 19 نقطة، وكلّما زادت قيمة المؤشّر دلّت على زيادة درجة الاستقلالية والمساءلة للمصرف المركزي، وذلك كما يوضحه الجدول رقم (12).

(1) RIBEIRO Fausto de Andrad and Handorf willian, op.cit, P.26.

7-4. مؤشّر دميتير فلورين (Dumiter Florin)⁽¹⁾:

إنّ مؤشّر فلورين لقياس استقلالية المصرف المركزي واستهداف التضخّم يناقش ما يلي:
أولاً: استقلالية المصرف المركزي القانوني والسياسي. فالنتيجة الكلية لدرجة الاستقلال القانوني والسياسي تساوي 90 نقطة.

ثانياً: حكم المصرف المركزي وإدارة السياسة النقدية. فالنتيجة الكلية لحكم المصرف المركزي وإدارة السياسة النقدية تساوي 150 نقطة.

ثالثاً: شفافية ومساءلة المصرف المركزي. فالنتيجة الكلية لشفافية ومساءلة المصرف المركزي تساوي 140 نقطة.

فالنتيجة الكلية لاستقلالية المصرف المركزي واستهداف التضخّم تساوي 380 نقطة، وكلّما ازداد عدد النقاط دلّ ذلك على زيادة درجة استقلالية المصرف المركزي في استهداف التضخّم وذلك كما يوضحه الجدول رقم (13).

7-5. مؤشّر GMT:

في دراسة أجراها (Grilli, Masciandaro and Tabellini) عام 1991، تمت المقارنة بين النظم النقدية لدول (OECD) في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية 1950-1989، بالتركيز على الخصائص السياسية والاقتصادية، وأثبتوا أن المصرف المركزي المستقل يعني مستوى تضخم أقل ونقلاً أقل في معدله⁽²⁾. أي بوجود علاقة عكسية بين درجة استقلالية المصرف المركزي وبين معدلات التضخّم.

بالإضافة إلى أهميّة الوضع القانوني للسلطة النقدية في تحديد استقلاليتها الفعلية، هناك عوامل أخرى كالممارسة والعرف "وشخصية" الحاكم تلعب دوراً في تحديد مستوى استقلالية السلطة النقدية⁽³⁾. ففي هذا النوع من المقاييس يستخدم المؤلفون خيار نعم أو لا لاختيار الميزة المؤسسية، والأمثلة على ذلك:

- هل يعين حاكم المصرف المركزي من قبل رئيس الدولة؟.
- هل لدى الحكومة ممثلها المباشر في مجلس الإدارة كوزير المالية في المصرف المركزي؟.
- هل قانون المصرف المركزي يحدد هدفاً وحيداً وهو الاستقرار في الأسعار لسياسة المصرف المركزي؟⁽⁴⁾.

(1) DUMITER Florin Cornel, 2009 –**Central bank Independence and Inflation Targeting, the Case of Romania**. The Romanian Economic Journal, Year XII, no, 33. P.P.47.52.

(2) ARNONE Marco,....[and other], op.cit, P.11.

- COBHAM David,....[and other], 2005 –**Informal Central Bank Independence an Analysis for Three European Countries**. Scottish Economic, P.P.3.4.

(3) حسن صبري حسين، مرجع سابق، ص 123.

-كما يمكن مراجعة المرجع الرئيسي:

-ALEX Cukierman, 1992 –**Measuring the Independence of Central Banks and its Effect on Policy Outcomes**. The World Bank Economic Review, vol. 6, NO.3, P.355.

(4) BANAIAN King, op.cit, P.6.

والجدولان رقم (14) و(15) يبينان الأسئلة المطروحة لتحديد الاستقلالية والنقاط المخصصة لكل من الاستقلال السياسي والاقتصادي.

6-7. مؤشّر إيجفنكر وشالينك (Eijffinger and Schaling: 1993)⁽¹⁾:

بهدف تحديد درجة الاستقلال السياسي للمصرف المركزي مع القدرة على تحديد الأهداف النهائية بطريقة مستقلة اختار كلٌّ من إيجفنكر وشالينك ثلاثة مجالات هي:

- الإجراءات لتعيين مجالس المصارف المركزية.
 - العلاقة بين المصرف المركزي والحكومة في صياغة السياسة النقدية.
 - أهداف السياسة النقدية للمصرف المركزي التي تتطلب المتابعة.
- وتم وضع المؤشّر على أساس هذه المجالات باستخدام ثلاثة معايير، والمؤشّر الكلي هو مجموع القيم التي تم الحصول عليها لكل متغير مضافاً إليه نقطة واحدة:

1. تم منح المصرف المركزي مع السلطة النهائية للسياسة النقدية رصيد نقطتين، وإذا كانت هذه السلطة تتقاسم مع الحكومة يتم منح المصرف المركزي نقطة واحدة، وأخيراً إذا لم يكن لدى الحكومة هذه السلطة فيتم منح المصرف المركزي صفر نقطة.

2. يحق للمسؤولين الحكوميين حق التصويت في مجلس المصرف المركزي.

3. سواء تم تعيين أكثر من نصف هؤلاء المسؤولين في المجلس تحت سيطرة السلطة التنفيذية فإن كلاً من مؤشّر باد وباركين ومؤشّر GMT يختار مؤشّر إيجفنكر وشالينك لاستخدام الأوزان المثقلة عند تجميع نقاط المؤشّرات. وعندما يكون للمصرف المركزي سلطة كلية في تصميم أهدافه فإنه يحصل على نقطتين وبالتالي فإن المعيار المعني وزنه هو أرباع اثنين من المؤشّر العام.

وهكذا فإن كلاً من إيجفنكر وشالينك اختلفا عن GMT الذي يمنح درجة مساوية للمصرف المركزي الذي هو قادر على تحديد أهدافه النهائية (خاصية سادسة في GMT) وهدفها الأساسي هو عدم الاستقرار النقدي (خاصية سابعة في GMT) وهذا المصرف المركزي غير قادر على تحديد أهدافه النهائية، ولكن هدفه الأساسي هو تحقيق الاستقرار النقدي⁽²⁾.

7-7. مؤشّر كوكيرمان (Cukierman):

ألكس كوكيرمان Alex Cukierman هو أول من أشار إلى أنّه يمكن أن يكون هناك فجوة كبيرة بين الاستقلال الرسمي والاستقلال الحقيقي للمصارف المركزية. وبالتأكيد يتأثر استقلال المصرف المركزي بدرجة الاستقلال النظري، لكن هناك مجموعة من العوامل الأخرى مثل الترتيبات غير الرسمية أو

(1) ARNONE Marco,....[and other], op.cit.P.P.17.18.

(2) طوقان د.أمية، يقصد بالاستقرار النقدي: الاستقرار الداخلي أي استقرار المستوى العام للأسعار، والاستقرار الخارجي أي استقرار سعر الصرف، فضلاً عن توفير المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي.

الممارسات الفعلية وشخصية الكادر الأساسي في المصرف المركزي ووزير المالية تؤثر في استقلالية المصرف المركزي. وأشار كوكيرمان إلى مصاعب كبيرة في نمذجة هذه العوامل من أجل إجراء قياس تجريبي للاستقلال⁽¹⁾.

مؤشر كوكيرمان من أكثر مؤشرات الاستقلال القانوني شمولاً، فإن هذا المؤشر شامل من حيث عناصره، وسهل نسبياً. ومؤشر كوكيرمان مؤلف من 16 متغير تقدم صورة مفصلة للهيكل القانوني الذي تعمل في ظلّه مختلف المصارف المركزية، وتم تجميعها في الفئات الأربع، حيث إن الرقم بين قوسين يشير إلى عدد من المتغيرات في كل مجموعة: استقلالية الحاكم (4)، صياغة السياسة النقدية (3)، أهداف السياسة النقدية (1)، القيود المفروضة على الإقراض الحكومي (8)⁽²⁾.

ويستند مؤشر كوكيرمان إلى أربعة خصائص قانونية للمصرف المركزي⁽³⁾:

1. ينظر إلى المصرف المركزي بأنه أكثر استقلالية إذا كان الحاكم معيناً من قبل مجلس الإدارة للمصرف المركزي بدلاً من الحكومة، ولا يخضع للطرد، ويستقر الحاكم في منصبه فترة طويلة.

2. يكون مستوى الاستقلال أعلى عندما يتم اتخاذ القرارات دون تدخل الحكومة.

3. يكون المصرف المركزي أكثر استقلالاً إذا نص قانونها على أن استقرار الأسعار هو الهدف الوحيد أو الأساسي للسياسة النقدية.

4. يزداد الاستقلال عندما تتوافر قيود تحدّ من قدرة الحكومة على الاقتراض من المصرف المركزي.

قدم كوكيرمان بشكل أساسي في دراسته عام 1992 مؤشرين لاستقلالية المصرف المركزي هما:

7-1-7. المؤشر القانوني غير المثقل LVAU والمثقل LVAW:

وقد حُسبَ لسبعين دولةً، وهو مؤشر قانوني صارم (طريقة الحساب في الجدول رقم 16)، وعلى الرغم من أنه يمنح فقط تقويماً جزئياً للاستقلال الفعلي، لكنه مؤشر مفيد وشامل. أشار كوكيرمان إلى أنه من بين سبعة دول ذات النقاط العليا، هناك أربعة هي من OECD، بينما من بين السبعة الدنيا، ستة دول نامية. وأشار إلى أن هناك تركيزاً أكبر على OECD في قمة 10% من التوزيع، بينما أدنى 10% تهيمن عليها الدول الأقل تطوراً. وتجب ملاحظة أن التصنيف الذي تم الحصول عليه مع LVAU يشبه التصنيف الذي تم الحصول عليه بواسطة LVAW.

(1) طالاس مسلم عبد، مرجع سابق، ص 165.

(2) LUCOTTE Yannika, op.cit, P 7.

(3) KLOMP Jeron G, HAAN Jakob, 2008 –Inflation and Central Bank Independence: A Meta Regression Analysis. "Paolo Baffi", Central Research Paper Series NO.2008-08, Università Commerciale Luigi Bocconi, P.4.

7-7-2. مؤشّر سرعة تغيير المحافظ TOR:

ويُعرّف مؤشّر TOR بأنه متوسط فترة الحكم لحكام المصارف المركزية، ويتم حسابها بقسمة عدد من حاكمي المصارف المركزية خلال فترة معينة على عدد سنوات هذه الفترة⁽¹⁾.

عدد من محافظي المصارف المركزية خلال فترة معينة

سرعة تغير المحافظ TOR =

عدد سنوات هذه الفترة

ومؤشّر TOR من اهتمامات حكام المصارف المركزية، وقد وضع كوكيرمان معدلاً له 0.24-0.2 عندما ينتخب الحاكم من 4 إلى 5 سنوات، وكلّما انخفض معدل مؤشّر TOR دلّ على أن المصرف المركزي أكثر عزلة عن الضغوط الحكومية، وفي نفس الوقت يشير إلى استقلال أعظم للمصرف المركزي في تحديد أهداف السياسة النقدية⁽²⁾.

اعتُبر هذا المؤشّر ممثلاً للاستقلال الفعلي وقد حسب لـ (58) دولة، وحاول كوكيرمان فيه تحديد الانحرافات الفعلية عن القانون. وهو مؤشّر بسيط وسهل الحساب، ويسري في ظروف عديدة. رغم ذلك، يحذر كوكيرمان أن TOR المنخفض قد يفهم خطأ كإشارة للاستقلالية في حالة المصرف المركزي التابع للحكومة، وفي النتيجة، يميل لعدم تغيير موقعه فترة طويلة. على أية حال، يبقى TOR مفيداً كمؤشّر معتمد على فرضية أنه كلّما كان TOR أعلى دلّ على انخفاض استقلالية المصرف المركزي. بشكل خاص في حالة ارتفاع المؤشّر، فإن فترة بقاء الحاكم قد تكون أقصر من فترة الحكومة، مما يعني منع المصرف المركزي من تبني المنظور الطويل الأجل للسياسة النقدية.

ولاحظ كوكيرمان أنه من غير المحتمل أن يكون لمؤشّر TOR معنى عملي للدول الأكثر تطوراً. لكن في الدول النامية، حيث الممارسات التي تنحرف عن المقاييس القانونية أكثر شيوعاً بالمقارنة مع الدول الصناعية، فإن TOR قد يكون تعبيراً جيداً عن الاستقلالية. وقيمه تتراوح بين حد أدنى 0.03 (الذي يناظر متوسط فترة البقاء في المنصب 33 سنة) إلى الحد الأعظمي (الذي يناظر فترة 13 شهراً)⁽³⁾.

والنتائج الرئيسة لكوكيرمان فيما يتعلق بمقاييس استقلالية المصرف المركزي هي كالتالي:

- الاستقلال النظري (كما يعبر عنه LVAU-LVAW) مرتبط بالاستقلال الفعلي في الدول المتطورة بشدة أكبر بالمقارنة مع الدول النامية، وهذا يثبت الالتزام الأكبر بالقانون في هذه الدول. وهو مرتبط عكساً بالتضخم، والارتباط معنوي في الدول المتقدمة فقط.

(1) LUCOTTE Yannika, op.cit, P.9.

(2) C'ORIC' Tomislav, CVRLJE Dajana, 2009 –Central Bank Independence the Case of Croatia. University of Zogreb, Zogreb- Croatia, Paper, NO.09-09. P.11.

(3) طالاس مسلم عبد، مرجع سابق ص 167.

- مقياس TOR يعبر بشكل جيد عن الاستقلال الفعلي للدول الأقل تطوراً. ويتجزئة العينة إلى مجموعتين فرعيتين بحسب الدخل، فإن كوكيرمان وجد أن المؤشر له معامل سلبي لكنه ليس معنوياً في الدول الصناعية، وهو معنوي في الدول النامية. ويتضمن مفهوم الاستقلال الفعلي العديد من السمات مثل مؤشر سرعة تغيير الحاكم، وشخصيته وهيئته، وكذلك تصميم السياسات النقدية والمالية⁽¹⁾.
 قد لا تعكس الإجراءات القانونية لاستقلالية المصرف المركزي العلاقة الحقيقية بين المصرف المركزي والحكومة، ولاسيما في الدول التي تكون فيها سيادة القانون هي أقل قوة، وجزءاً لا يتجزأ من الثقافة السياسية، ويمكن أن يكون هناك فجوات واسعة بين المؤسسية والقانونية الرسمية⁽²⁾.
 فمن الصعب قياس درجة استقلالية المصرف المركزي القانونية، ناهيك عن درجة الاستقلال الفعلي عن الحكومة⁽³⁾. وحسب M.A. Burak Sungu ارتفع متوسط قيمة مؤشر كوكيرمان للاستقلالية بين عامي 1950-2000 من 0.354 نقطة إلى 0.541 نقطة، وكانت عملية التحويل مرتفعة أكثر بين عامي 1990-2000 حيث ارتفع متوسط قيمة مؤشر الاستقلالية بنسبة 0.171 نقطة مقارنةً بـ 0.010 نقطة على العقود الأربعة السابقة⁽⁴⁾.

7-8. مؤشر بيترسون (Petursson G Thorarinn):

ينشأ مؤشر بيترسون في تحديد استقلالية المصرف المركزي (CBI) من تحليل خمسة معايير، ويستند الوزن النسبي لكل معيار على أهميته لتحقيق CBI، ووفقاً لمؤشر بيترسون مقياس استقلالية المصرف المركزي محدد بـ 0.7 إلى 65 نقطة⁽⁵⁾ وذلك كما يوضحه الجدول رقم (17).

7-9. مؤشر الالتزام النقدي (Monetary Commitment (MOC)⁽⁶⁾:

تعتمد سمعة المصرف المركزي على الأداء الإشرافي والنقدي من جانب، وعلى الموقع المؤسسي العام من جانب آخر، مع التركيز على القواعد القانونية، ويعتمد الموقع المؤسسي العام على ميزات النظام النقدي، وذلك بحسب فريتج (Freytag: 2001). وتتغير نوعية النظام النقدي بقدر درجة التزامه على استقرار الأسعار. وعلينا أن نميز بين نوعين من المفاهيم ذات الصلة بهذا الالتزام:
 - الالتزام النقدي.

- استقلالية المصرف المركزي (CBI).

(1) LUCOTTE Yannika, op.cit, P.9.

(2) KLOMP Jeron 0.51G, HAAN Jakob, op.cit, P.4.

(3) EIJJFNGER Sylvester. C.W and HAAN Jakob De, 1996 –**The Political Economy of Central – Bank Independence**. Special Papers In International Economics, Princeton University, New jersey, USA, No,19, P.22.

(4) M.A. Burak Sungu, op.cit, P.14.

(5) C'ORIC' Tomislav, CVRLJE Dajana, op.cit, P.11.

(6) FREYTAG Andreas, MASCIANDARO Danato, 2005 –**Financial Supervision Fragmentation and Central Bank Independence: The Two Sides of the Same Coin?**. Methodological Considerations, BNL Quarterly Review, P.P.16.17.

والجدول رقم (18) يوضح مؤشّر الالتزام النقدي بحسب فريتيج، وقيمة المؤشّر محددة بالمتراجحة التالية: (1 < MOC < 0) وكلّما ارتفعت قيمة مؤشّر الالتزام النقدي دلّت على ارتفاع سمعة المصرف المركزي، والمؤشّر هو متوسط مرجح لتحديد جميع العوامل النقدية والالتزام القانوني، والترميز العددي للمؤشّر ينحصر بين الصفر والواحد، كما يمكن استخدام استقلالية المصرف المركزي لتقييم تأثير البيروقراطية التي يحددها اهتمام صانعي السياسة في دور المصرف المركزي داخل منظمة الدولة، ويمكن لمفهوم الاستقلال النقاط الموقف البيروقراطي للمصرف المركزي حيال الحكومة فضلاً عن البرلمان، والتركيز مجدداً على دور القواعد، ويمكن استخدام دور المصرف المركزي لتقييم تأثير البيروقراطية التي يحددها اهتمام صانعي السياسة في دور المصرف المركزي في تحديد بنية الإشراف، وذلك كما يوضحه الجدول رقم (18):

7-10. مؤشّر غيسولو إنريكو (Gisolo Enrico: 2009)⁽¹⁾:

يدرس هذا المؤشّر استقلالية المصرف المركزي من خلال النقاط الخمس التالية:

1. أهداف المصرف المركزي.
2. صياغة السياسة النقدية.
3. الاستقلال السياسي.
4. الاستقلال الاقتصادي.
5. المساءلة.

حيث إن كل نقطة من النقاط الخمس السابقة تقدم عدداً مختلفاً من البيانات، فأهداف المصرف المركزي والمساءلة تقدم نقطتين، وتقدم صياغة السياسة النقدية والاستقلال الاقتصادي أربع نقاط، ويقدم الاستقلال السياسي سبع نقاط، كما أن هذا المؤشّر محدد بـ 3 إلى 5 درجات، وأن كل واحدة تتراوح نتيجتها من (-1) أدنى درجة من استقلالية المصرف المركزي، إلى (1) أعلى درجة من استقلالية المصرف المركزي، وتوصل إنريكو إلى نتيجة رأى من خلالها العلاقة بين استقلالية المصرف المركزي القانوني والتضخّم المنخفض، وتعتمد العلاقة بشكل كبير على تنفيذ القانون في تلك الدول وذلك كما يوضحه الجدول رقم (19).

أمّا الجدول رقم (20) فإنه يوضّح تنقيلات لتطبيقات مؤشّر إنريكو لاستقلالية المصرف المركزي.

8. محددات استقلالية المصرف المركزي وإصلاحه:

محددات استقلالية المصرف المركزي حسب إيجفنكر وهان (EIJFFNGER Sylvester. C.W and HAAN Jakob De) هي: (مستوى البطالة، الدّين الحكومي، عدم الاستقرار السياسي، مراقبة جهاز

(1) COBHAM David, DIBEH Gassan, 2009 –**Monetary Policy and Central Banking in the Middle East and North Africa** . The Routledge Political Economy of the Middle East and North Africa Series, New York, USA, P.P.30.65.

المؤسسات المالية، المعارضة المالية للتضخم، المعارضة العامة (العلنية) للتضخم⁽¹⁾. كما أن محددات الاستقلال الرسمي للمصرف المركزي بحسب دافيد وأخرين وكوبهام (COBHAM David....[and other]) هي ما يلي⁽²⁾: (قبول تقسيم المسؤوليات مع السياسة النقدية التي تعبر عن دورها للمصرف المركزي، الضعف السياسي للحكومة، الخبرة الفنية للمصرف المركزي بالنسبة إلى وزارة المالية، درجة من التوافق على نطاق وأهميَّة السياسة النقدية، مكافحة التضخم قبل التزام الحكومة، آليات المساءلة، الاستقلال الشخصي للمصرف المركزي والتزام استقرار الأسعار). حيث يعتقد عموماً أن إصلاحات استقلالية المصرف المركزي سوف تخفض من مستويات التحيز التضخمي وتجعل قاعدة السياسة النقدية أكثر مصداقية⁽³⁾.

9. الشفافية Transparency:

إنَّ عملية انسياب المعلومات المتماثلة بين الوحدات الاقتصادية والمصرف المركزي تُعرف بالشفافية. ويمكن القول إن الشفافية تعمل على تقليل طول فترة عدم التأكد لأنها تؤكد للقطاع الخاص جدية المصرف المركزي في تحقيق هدف محدد ومعلن. وتؤكد الدراسات العلمية في هذا المجال الأثر الإيجابي للشفافية على مستوى أداء الاقتصاد الكلي في الدول المتقدمة. ويذهب بعض الاقتصاديين إلى وصف الشفافية بأنها أحد أركان المجتمعات الديمقراطية، والتي تعمل على المشاركة والتفاعل بين السلطة والوحدات الاقتصادية وعدم تركز السلطة والقوة الاقتصادية بيد فرد أو قطب واحد فقط. وأصبح مفهوم الشفافية خلال العقد الماضي سريع الانتقال على ألسن المسؤولين الاقتصاديين في معظم دول العالم خصوصاً النامية⁽⁴⁾.

يتميز هذا الأسلوب بوجود درجة عالية من الشفافية في عمل المصرف المركزي، وذلك من خلال التقارير التي تكشف كيفية اتخاذ المصرف المركزي لقراراته وشرح سياسته للجمهور، أي المعلومات (متغيرات الاقتصاد الكلي) والتحليلات التي كانت تستخدم لاتخاذ القرار، والكشف أيضاً عن المعلومات حول أنماط التصويت، أو على إجماع أعضاء اللجنة بشأن التحليل⁽⁵⁾. وبحسب فاوست وسيفنسون، فإنَّ شفافية عمل المصرف المركزي تسمح للجمهور بفهم السياسة النقدية، وزيادة درجة الثقة بالمصرف المركزي بمتابعة أهداف السياسة النقدية وإعلانها، وبالتالي تحسين مصداقية أهدافه مع الأخذ بعين الاعتبار العناصر الثلاثة التالية والتي تزيد من فعالية السياسة النقدية وهي⁽⁶⁾:

(1) EIJFFNGER Sylvester. C.W and HAAN Jakob De, op.cit, P.41.

(2) COBHAM David,...[and other], op.cit, P.8.

(3) DAUNFELDT Sven-Olov,...[and Other], 2009 –Why Do Politicians Implement Central Bank Independence Referrs?. The Ratio Institute, Stockholm, Sweden, P.4.

(4) ودنر بنجامين، 2008 –الشفافية وخسائر المصارف المركزية في الدول النامية. مجلة أبحاث في الاقتصاد التابعة لمجموعة (Elsevier)، الربع الأول لعام 2008، ترجمة أسامة السويدان، الإمارات العربية المتحدة، جامعة الشارقة، صحيفة الخليج، مقالات في الاقتصاد العالمي، 2012-7-7.

(5) MAIER Philipp, Santor Eric, op.cit, P.4.

(6) حسن صبري حسين، مرجع سابق، ص 9. كما يمكن مراجعة المرجع الرئيسي:

1. إعلان أهداف السياسة النقدية للجمهور .
 2. استقلالية المصرف المركزي في اختيار الأدوات اللازمة لمتابعة تحقيق هذه الأهداف.
 3. مسؤولية المصرف المركزي أمام الجمهور في تحقيق أهداف السياسة النقدية هذه. ومن الممارسات الجيدة لشفافية السياسة النقدية للمصارف المركزية⁽¹⁾:
 1. وضوح أدوار ومسؤوليات وأهداف المصارف المركزية فيما يتعلق بالسياسة النقدية.
 2. عملية مفتوحة لصياغة السياسة النقدية والإبلاغ عنها.
 3. إتاحة المعلومات عن السياسة النقدية للجمهور .
 4. مساءلة وتأكيدات نزاهة المصرف المركزي.
- تتضمن شفافية السياسة النقدية على الكشف عن المعلومات، من قبل المصرف المركزي، ذات العلاقة بإدارة السياسة النقدية، ويتطلب تماثل المعلومات بين المصرف المركزي والوحدات المحاسبية الاقتصادية الخاصة. وتعتبر الشفافية تكملة لمساءلة المصرف المركزي، وهي لا تساعد على تحسين كفاءة المصرف المركزي فحسب، بل تمنع المصرف المركزي من الانحراف عن تفضيلات المجتمع أيضاً، وزيادة الشفافية تساعد على التقليل من عدم اليقين في الأسواق المالية، وبالتالي تحسين احتمالات النمو على المدى الطويل، كما تؤدي زيادة درجة شفافية المصرف المركزي إلى التمسك بالهدف المعلن وأهداف السياسة النقدية، وهكذا تزيد مصداقيته، وتحمل شفافية السياسة النقدية أهمية خاصة لتطوير الدول التي يكون فيها سوء فهم وانعدام المعرفة حول السياسة النقدية، ويمكن أن تثقف الشفافية الجمهور حول ما يمكن القيام به، وبالتالي تجنب انتقادات لا لزوم لها على حكام المصارف المركزية، ويمكن للسياسة النقدية والشفافية أن تتيحاً للجمهور مقارنة أداء المصارف المركزية مع أفضل الممارسات الدولية وبالتالي خلق ضغط شعبي لاعتماد مثل هذه الممارسات كلما قصر المصرف المركزي في أدائه المقبول دولياً⁽²⁾.
- والشكل رقم (6) يبين مثلث الشفافية في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي موضحة في رأس المثلث بالصدق، وفي الزاويتين السفليتين للمثلث هي كفاءة المعلومات (اتصال داخلي) والوضوح (اتصال خارجي)⁽³⁾.

-LARS E.O.Svensson, 1999 –**Inflation Targeting as Monetary Policy Rule**. Institute for International Studies, Stockholm, P.631.

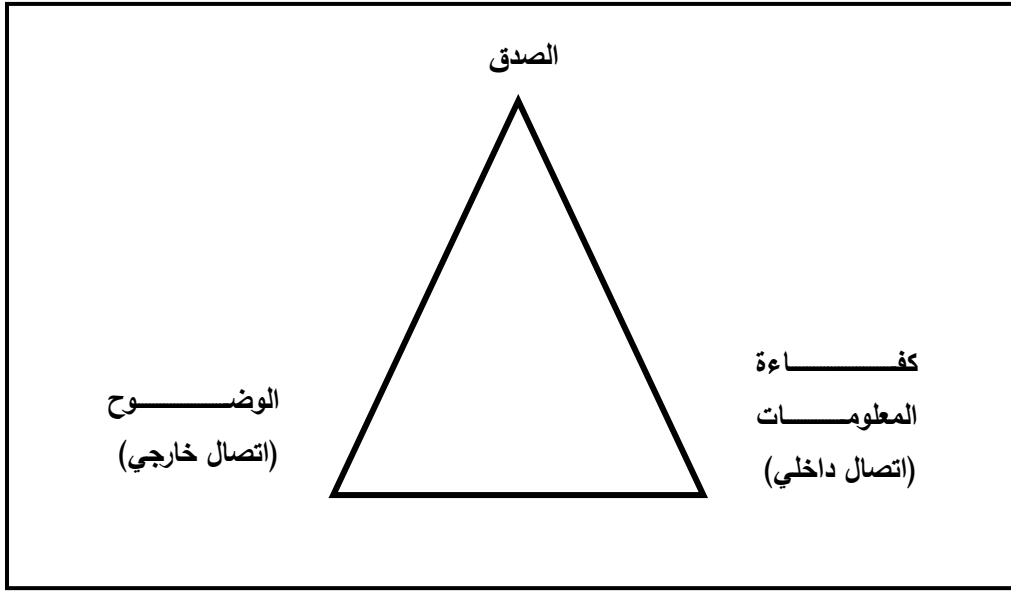
(1) صندوق النقد الدولي، 2000 – وثيقة مساندة لميثاق الممارسات الجيدة لشفافية السياسة النقدية والمالية، الجزء الثاني، SM/00/103(A), Revision 2, Part II of III، إدارة شؤون النقد والصرف صندوق النقد الدولي، ص ص 85.1.

(2) MALIK Wasim Shahid, DIN Musleh-ud, 2008 –**Monetary Policy Transparency in Pakistan: An Independence Analysis**. PIDE, Working Papers 2008: 44, Pakistan Institute of Development Economics Islamabad, P.P.1.2.

(3) WINKLER Bernhard, 2000 –**Which Kind of Transparency? On the Need for Clarity in Monetary Policy-Making**. Paper, No.26, European Central Bank Frankfurt, Germany, P.20.

الشكل رقم (6)

مثلث الشفافية في إستراتيجية السياسة النقدية



- Source: **WINKLER** Bernhard, 2000 –**Which Kind of Transparency? On the Need for Clarity in Monetary Policy-Making**. Paper, No.26, European Central Bank Frankfurt, Germany, P.20.

9-1. أنواع الشفافية⁽¹⁾:

9-1-1. **الشفافية السياسية**: وتشير الشفافية السياسية إلى الانفتاح على الأهداف السياسية، ويضم هذا بياناً رسمياً من الأهداف، بما في ذلك تحديد أولويات واضحة في حال تعدد الأهداف وتقدير حجم الهدف الأساسي وإجراء ترتيبات مؤسسية واضحة.

9-1-2. **الشفافية الاقتصادية**: وتركز الشفافية الاقتصادية على المعلومات الاقتصادية التي يتم استخدامها للسياسة النقدية ويشمل هذا بيانات اقتصادية، ونموذجاً للاقتصاد، ويعمل المصرف المركزي على بناء التوقعات أو تقييم أثر قراراته الداخلية التي يعتمد عليها المصرف المركزي.

9-1-3. **الشفافية الإجرائية**: تشير الشفافية الإجرائية إلى الطريقة التي يتم بها اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة النقدية.

9-1-4. **سياسة الشفافية**: وتشير إلى وسائل الكشف الفوري لقرارات سياسية، جنباً إلى جنب مع تفسير للقرار، واتباع سياسة واضحة الميل أو الإشارة الواضحة إلى إجراءات السياسة المستقبلية.

9-1-5. **الشفافية التشغيلية**: تتعلق الشفافية التشغيلية بتطبيق المصرف المركزي لأعمال السياسة، وتتضمن مناقشة أخطاء التحكم في التشغيل وتحقيق الأهداف (غير المتوقعة) والاضطرابات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في انتقال السياسة النقدية، وعلاوة على ذلك تقييم نتائج الاقتصاد الكلي للسياسة النقدية

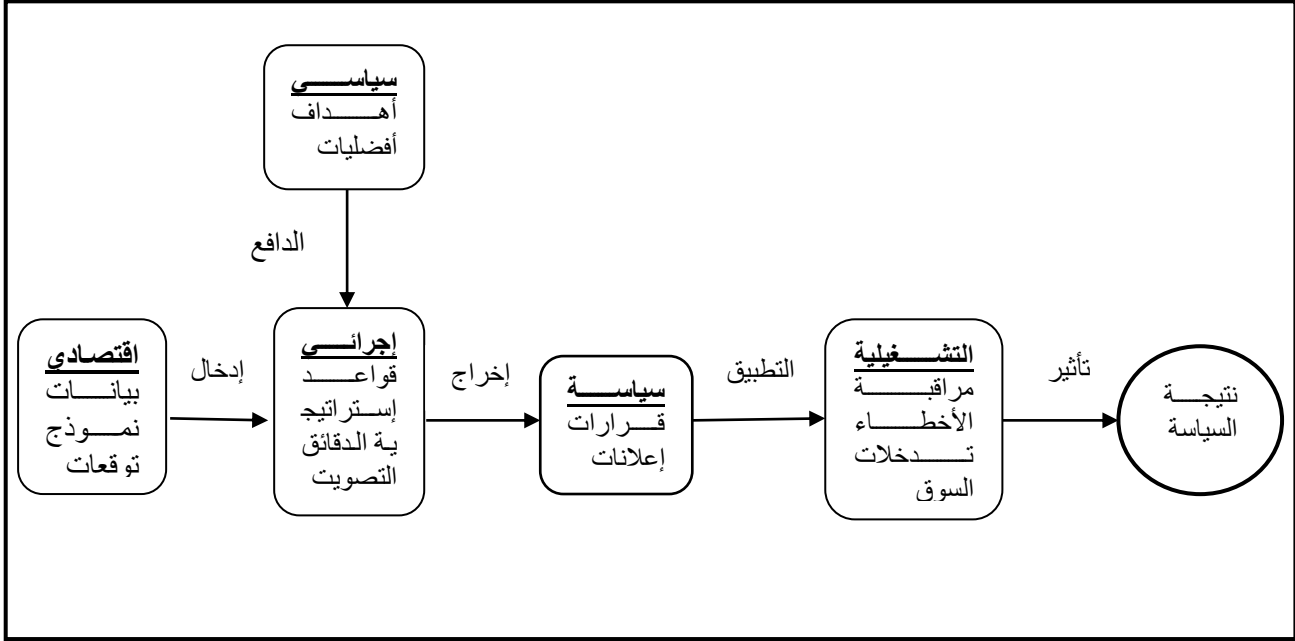
(1) **DINCER** Nergiz and **EICHENGREEN** Barry, 2009 –**Central Bank Transparency: Causes, Consequences and Updates**. NBER.W/ P.Series.1050, Massachusetts Avenue, Cambridge, UK, MA02138, P.P.22.25.

في ضوء أهدافه.

وإنَّ الشكل رقم (7) يوضح الإطار المفاهيمي للأنواع المختلفة للشفافية.

الشكل رقم (7)

الإطار المفاهيمي للأنواع المختلفة للشفافية



- Source: GERAATS Petra .M, 2001 –Why Adopt Transparency? The Publication of Central Bank Forecasts. Working Paper, No.41, European Central Bank, Frankfurt-Germany, P.8.

2-9. قياس الشفافية:

إنَّ تأثيرات شفافية السياسة النقدية تُشير بحسب ميشكين (Mishkin: 2004) إلى ضرورة ربط قدر أكبر من الشفافية مع انخفاض عدم اليقين بشأن الإجراءات السياسية في المستقبل، وبالتالي مع انخفاض في معدلات التضخم، ولزيادة الشفافية تأثير أقوى في تقلبات التضخم لأكثر المصارف المركزية⁽¹⁾. والجدول رقم (21) يبين كيفية قياس الشفافية.

10. المصدقية Credibility:

تُمثل المصدقية ركيزة أساسية تساعد على تحقيق السياسة النقدية لأهدافها، ونعني بالمصدقية التزام المصرف المركزي اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، دون تهاون. ولا تثبت المصدقية إلا عبر الزمن حيث يكرّر المصرف اتخاذ الإجراءات نفسها إذا ما واجه ظروفاً معينة مرة أخرى، ولا يتراجع عن تلك الإجراءات إلا بتحقيق الهدف. ومما لا شك فيه، أن اكتساب المصرف المركزي المصدقية يجعل الفعاليات التي تتأثر بقراراته (الجهاز المصرفي مثلاً) تسير بالاتجاه المطلوب بشكل أسرع. كما أن استقلالية المصرف المركزي تعدّ ركيزة هامة لتنفيذ سياسة نقدية أكثر فاعلية وتسرع في تحقيق الأهداف، الأمر الذي يعزّز من مصداقيته⁽²⁾. وتُعرّف المصدقية بأنها مدى ثقة المتعاملين

(1) Ibid, P.P.15.17.

(2) طوقان أمية، مرجع سابق، ص 3.

الاقتصاديين بقدرة وتصميم المصرف المركزي على تنفيذ السياسة المرسومة وبلوغ الأهداف التي كان قد أعلن عنها⁽¹⁾. وبالرغم من أن الحكومة تحتفظ بالسيطرة على السياسة النقدية، يجبر المصرف المركزي الحكومة لكي تكون أكثر صدقاً حول نتائج السياسة النقدية، ويدقق في قدرة الحكومة على معالجة السياسة النقدية لأغراضها الخاصة، وكنتيجة فإن المصرف المركزي يجب أن يكون في أغلب الأحيان قادراً على السيطرة على السياسة النقدية⁽²⁾.

ويصرح أدب استقلالية المصرف المركزي عموماً بأن إنشاء "مصدقية" من خلال مصرف مركزي مستقل سوف يكون له تأثيرات مفيدة على المفاضلة بين التضخم والبطالة في ظل سياسة نقدية ذات مصداقية⁽³⁾. والمقصود بمصدقية السياسة النقدية هي تلك العلاقة التي تكمن بين العملاء الاقتصاديين والسلطات النقدية، لتوفير معلومات واقعية على حالة الاقتصاد، خاصةً، المعلومات الخاصة بمعدل التضخم، وعليه فإن مصداقية السياسة الاقتصادية تتوقف على شروط يمكن تلخيصها في ما يلي⁽⁴⁾:

1. الشروط التقنية: وهي درجة التقدم التكنولوجي، كأن ينصب الاهتمام على نوع من

الإحصائيات المتوفرة لأصحاب القرار.

2. الشروط الإدارية: وتنتج عن قدرة أصحاب القرار على تشييد نظام قانوني في سياق

اقتصادي معين.

3. الشروط الإستراتيجية: يتعلق الأمر بالترابط الحاصل بين ممارسات العملاء الاقتصاديين

الخاص ومركز القرار السياسي.

تميل استقلالية المصرف المركزي القانوني إلى تغيير نظرة المواطنين إلى إعلانات السياسة الدورية المرتبطة بالسلطة النقدية، ويميل الجمهور إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بإعلانات السلطة النقدية عند المصرف المركزي والهيئة المستقلة لإجراء هذه الإعلانات⁽⁵⁾. وهناك ثلاثة عوامل تؤثر في مصداقية إعلانات السياسة النقدية⁽⁶⁾ هي:

1. القيود التقنية: تتضمن القيود التقنية درجة تقلب ومصدقية الإجراءات الاقتصادية،

ومعقولية أدوات السياسة وإمكانية السيطرة عليها ودقة وملائمة النظرية الاقتصادية التي يستخدمها صانعو السياسة.

2. القيود الإدارية والسياسية: تتضمن قدرة الحكومة الحالية على تمرير أي تشريع مطلوب،

باعتبار أنه في المجتمعات الديمقراطية تضطر الحكومات بتعديل برامجها سواءً تحت الضغط

(1) بخاري لحو موسى، 2009 - دور سياسة الصرف الأجنبي في رفع كفاءة السياسة النقدية - الاقتصاد الجزائري نموذجاً. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، ص 44.

(2) BERNHARD William T, op.cit, P. 93.

(3) VITOLS Sigurt, , op.cit, P.7.

(4) ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص ص 60.61.

(5) YUASA Toshiyuki, op.cit, P.34.

(6) Ibid, P.42.

الداخلي أو من الناخبين.

3. قضية المصداقية: تنشأ من القدرة المحدودة لسلطة السياسة النقدية على إيجاد السياسة النقدية

المثالية للمستقبل.

وبالتالي فإن مصداقية إعلان سياسة نقدية نزيهة تزيد من فعالية إدارة المصرف المركزي لهذه السياسة⁽¹⁾. وإنَّ الميزة الرئيسية لامتلاك مصرف مركزي مستقل هي إمكان قدرتها على أن تكون أكثر مصداقية، والمصرف المركزي المستقل سيخفض معدلات التضخم بسبب الالتزام الأكثر بالمصداقية على استقرار الأسعار⁽²⁾. هناك احتمال (وخطر) تشوش في الفهم معنى كلمة المصداقية، ويمكن توضيح ذلك بشكل جيد من خلال فكرة بلندر (Blinder) بأنه عندما كان صانع السياسة فهو لم يرى ولم يجرب إغراء خلق مفاجآت تضخمية وباختصار هناك أربعة أسباب لعدم وجود ذلك الإغراء⁽³⁾:

1. لا يعتقد المصرفيون المركزيون أنَّ التوسع النقدي غير المتوقع يمكن أن يخفض البطالة.
2. لا يعتقد المصرفيون المركزيون أن خفض البطالة إلى المستوى الأمثل يكون أفضل اجتماعياً.
3. يعتقد المصرفيون المركزيون أن المستوى التوازني للبطالة مرتفعة، لكنهم لا يرغبون في خفضه حتى إذا كان ذلك غير مكلف.

4. يعتقد المصرفيون المركزيون أن التضخم المفاجئ يزعزع التوازن الاقتصادي، وبالتالي المصداقية، ويرفع توقعات التنبؤ بالتضخم، ويخفض الرفاهية الاجتماعية في المستقبل.

11. المساءلة Accountability:

المساءلة هي "التزام بتقديم حساب أو تفسيرات لفعال الشخص المسؤول. والمسؤول هو شخص ملتزم قانوناً أو عرفاً بالاهتمام بشيء ما أو تحمل واجب ما، ويمكن أن يوثق به ويلام عند الخسارة أو الفشل"⁽⁴⁾. والمساءلة هي وسيلة لضمان أن المصرف المركزي يدير السياسة النقدية الجيدة، والمساءلة هي النظر لتقويض المسؤولية والحد من التدخل السياسي في عمليات المصرف المركزي اليومية، ولتجنب الانحراف عن السياسات الاقتصادية المثلى، ولا ينبغي أن تكون المصارف المركزية مستقلة ما لم تكن هناك مساءلة، وعلى سبيل المثال "يمكن أن تقلل المساءلة من الضغوط السياسية وأن تدعم نظاماً أكثر صرامة في عمليات الاستهداف (التضخم وسعر الصرف)"⁽⁵⁾.

(1) Ibid, P.45.

(2) HICKS Raymond, op.cit, P.20.

(3) FORDER James, 2004 – "Credibility" in Context: Do Central Bankers and Economists Interpret the Term Differently. Econ Journal Watch Volume 1,number 3, Balliol College, Oxford, UK, P.419.

(4) BLEJER Mario I. and HAMMOND Gill, 2006 -Independence and Accountability: Concepts and UK Experience. prepared for the Central Bank of Turkey conference on Inflation Targeting: Performance and Challenges. Istanbul, Turkey, P.6.

(5) WALSH.C.E, 2003 –Accountability, Transparency, and Inflation Targeting. Journal of Money Credit and Banking 35(5): 829-49, P.5.

مفهوم مسؤولية المصرف المركزي له ثلاث ميزات رئيسية⁽¹⁾:

1. القرارات حول أهداف السياسة النقدية النهائية.

2. شفافية السياسة النقدية الفعلية.

3. المصرف المركزي يُحمّل المسؤولية النهائية فيما يتعلق بالسياسة النقدية.

وبالتالي فإن المسؤولية تترك حاكم المصرف المركزي يفرض هدف تضخم واضح للسياسة النقدية

ويعمل المصرف المركزي بصفته مسؤولاً عن نجاحه في تحقيق هذا الهدف⁽²⁾.

وإنّ مساءلة وتأكيدات نزاهة المصرف المركزي تقتضي ما يلي⁽³⁾:

1. يجب على كبار المسؤولين في المصرف المركزي أن يكونوا على استعداد للمثول أمام

سلطة عامة معينة للإبلاغ عن تسيير السياسة النقدية، وشرح هدف (أو أهداف) مؤسستهم بشأن السياسة النقدية، ووصف أدائهم فيما يخص تحقيق ذلك الهدف (أو تلك الأهداف) والقيام، وفقاً لما يكون ملائماً، بتبادل الآراء حول حالة الاقتصاد والنظام المالي.

2. على المصرف المركزي أن يفسح للجمهور، وفق برنامج زمني يعلن عنه مسبقاً، عن

البيانات المالية والمراجعة الخاصة بعملياته.

3. يجب الإفصاح للجمهور، على أساس سنوي، عن المعلومات المتعلقة بنفقات وإيرادات

تشغيل المصارف المركزية.

4. يجب الإفصاح للجمهور عن المعايير الخاصة بإدارة الشؤون المالية الشخصية

للمسؤولين في المصرف المركزي والعاملين فيه، وعن قواعد منع تعارض المصالح، بما في ذلك أي التزام استئماني عام.

وهناك على الأقل ثلاثة سيناريوهات ستواجه فيه الحكومة صعوبات التزام موثوق بها لقواعد السياسة

الاقتصادية الرسمية⁽⁴⁾:

أولاً: الحكومة تتدخل في السياسة الاقتصادية لتغيير اتجاه الاقتصاد للتعامل مع الصدمات

الاقتصادية.

ثانياً: يمكن للحكومة الانخراط في سلوك الانتهازية من أجل تعظيم إمكانية النجاح في الانتخابات

المقبلة ويقترح الأدب الذي يشير إلى أنه من الصعب كبح جماح دوافع السلوك السياسية الانتهازية من قبل الحكومة بسبب ميزته النسبية في الحصول على المعلومات.

ثالثاً: دخول الحكومة في السياسة الاقتصادية، يتعارض مع قواعد السياسة الاقتصادية المقررة رسمياً

(1) HAAN Jakob De, [and other], 1998 – **Accountability of Central Banks: Aspects and Quantification**. <http://ssrn.com/abstract=1307581>, P.4.

(2) Ibid, P.9.

(3) صندوق النقد الدولي، 2000 – وثيقة مساندة لميثاق الممارسات الجيدة لشفافية السياسة النقدية والمالية. مرجع سابق، ص ص 96.85.

(4) YUASA Toshiyuki, op.cit, P.P.25.26.

من قبل المصرف المركزي إلا أن النظم السياسية الديمقراطية فعالة في إدارة السياسة النقدية الرسمية وهي ظرفية بطبيعتها.

11-1. حدود الاستقلالية ومسؤولية المصرف المركزي والحاكم:

إنَّ المبدأ الأساسي للديمقراطية هو أن الجمهور يمتلكون الحقَّ في السيطرة على تصرفات الحكومة، ومن ثم فإنَّ الناس في الديمقراطية يجب أن يكون لديهم القدرة على معاقبة صانعي السياسة عديمي الكفاءة بعدة طرق⁽¹⁾. فالمستثمرون والأسواق والرأي العام بصفة عامة أصبحوا هم الناخبين لرجال المصارف المركزية، الذين أصبحت لهم مسؤوليات جديدة أكبر من مسؤولياتهم التي كانت تجاه الحكومة⁽²⁾.

مسألة الاستقلالية والمساءلة تتوقف على طبيعة العلاقة بين الحكومة والسلطة التشريعية والسلطات السياسية من جهة والمصرف المركزي من جهة أخرى، فقد لاحظ رئيس وزراء فرنسا ليون جوسبين (Lionel Jospin: 2000) "أنَّ احترام الاستقلال لا يعني عدم وجود حوار، بل على العكس، ومع ذلك فإنه في فرنسا المصرف المركزي المستقل لا يكون مسؤولاً في السلطة التنفيذية، ولا البرلمان، ولا أي مؤسسة سياسية أخرى، ذلك كان بقرار من المشرعين"⁽³⁾. كما ويتجلى دور الحاكم في عملية اتخاذ القرار، ويساعد على التقليل من عدم اليقين حول المستوى الأمثل لأسعار الفائدة، حيث يكون لسعر الفائدة وضعٌ أسوأ في المجالس البيروقراطية التي تؤكد على استبدادية الفرد⁽⁴⁾. ودوره الرئيس في عملية اتخاذ القرار يتمثل في مساعدته على التقليل من عدم اليقين عند المستوى الأمثل لأسعار الفائدة، وعلى بناء الإجماع في المجلس الذي يحسن مصداقية السياسة النقدية⁽⁵⁾.

ويحاربُ المجلس الاحتياطي الفيدرالي في أمريكا مثلاً بقوة للحفاظ على استقلاله، والمحاولات مستمرة من قبل الكونغرس للسيطرة على ميزانيته. في الحقيقة هو مدى فعالية استثنائية من الاحتياطي الفيدرالي حيث تمكن من حشد لوبي من المصرفيين ورجال الأعمال للحفاظ على استقلاله عندما يتهدد. ويرغب الاحتياطي الفيدرالي للحفاظ على استقلاله تجنب النزاع مع الكونغرس ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁶⁾.

وفي الدول المتقدمة نادراً ما تعاقب الحكومات حكام المصارف المركزية، وبدلاً من ذلك كل من حكام المصارف المركزية ووزراء الحكومة يتمنى عادةً تجنب النزاع العام، وتتم تسوية خلافات السياسة مع القطاع الخاص، وهناك تفسيران لندرة العقوبات بحق حكام المصارف المركزية⁽⁷⁾:

(1) MISHKIN Fredric S, 1998 - op.cit, P.5.

(2) عوض الله زينب والفولي أسامة محمد، مرجع سابق، ص 283.

(3) MBOWNI T T, op.cit, P.3.

(4) KRISTEN, Petra Gerlach, 2008 –The Role of the Chairman in Setting Monetary Policy: Individualistic VS. Autocratically Collegial MPCs, Swiss National Bank and University of Basel, P.137.

(5) Ibid, P.119.

(6) MISHKIN Fredric S, 2004 -op.cit, P.351.

(7) BERNHARD William T, op.cit, P.31.

أولاً: يمكن للمرء أن يدرك أن السياسيين قد تخلو عن السياسة النقدية لحكام المصارف المركزية للمساءلة، ومُنحو تأثيراً كبيراً في عملية وضع السياسات.

ثانياً: تعكس ندرة العقوبات ارتياح السياسيين مع السياسات التي اختارها حكام المصارف المركزية. وتكون الضغوط السياسية على المصارف المركزية متنوعة في المراحل المختلفة للدورات الانتخابية وتكون أقوى قبل الانتخابات⁽¹⁾.

ويؤكد بليندر نائب الرئيس السابق للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أن الإطار التشريعي الذي يضم المجلس الاحتياطي الفيدرالي في أمريكا لا يزال يمثل المرجعية بالنسبة إلى أولئك المسؤولين في السياسة النقدية الأمريكية، وأن ذلك ديمقراطية شرعية قائلاً: "حصلنا على شرعيتنا السياسية من الرجال الذين عيّنونا، وحصلنا على ذلك من الناخبين مباشرة، وهذه هي الطريقة التي يجب أن تكون بالنسبة إليّ، والمساءلة العامة هي نتيجة طبيعية أخلاقية من استقلالية المصرف المركزي في مجتمع ديمقراطي، وحرية المصرف المركزي في التصرف يعني التزاماً لشرح قواعده للجمهور، وبالتالي الاستقلالية والمساءلة تكافلية، لا متعارضة، وتشجع المساءلة استقلالاً في بنية النظام السياسي الديمقراطي"⁽²⁾.

إنّ إعادة الانتخابات الرئاسية، خسارة لحكم المصرف المركزي لما له من تبعات بتعيينات سياسية جديدة في مجلس المصرف المركزي أو إجراء تغييرات في أعضاء المجلس⁽³⁾.

11-2. السمات المختلفة للمساءلة والشفافية:

إنّ الجدول رقم (22) يوضح السمات المختلفة للمساءلة والشفافية في المصارف المركزية المختلفة (مصرف كندا، مصرف اليابان، مصرف إنكلترا، المصرف الفيدرالي الأمريكي، المصرف المركزي الأوروبي)⁽⁴⁾. وإنّ تعدد الأهداف - أو عدم تحديدها - للمصرف المركزي لا يتوافق مع الرغبة والحرص على تأكيد المصداقية والقبول العام للسياسة النقدية المتبعة. فإدراك الناس للمخاطر الناتجة عن التحولات في السياسة النقدية بسبب التغيير في أهدافها المتعددة يضعف من درجة مصداقيتها وقبولها، رغم أن تلك المصداقية وذاك القبول يمثلان أحد الأسس الرئيسة لفكرة استقلال المصرف المركزي، وبالتالي فإن تعدد الأهداف يمكن أن يعيق من فعالية المصرف المركزي، ويحدّ من المساءلة، ويعقّد تنسيق السياسات الاقتصادية بالحكومة⁽⁵⁾.

(1) ALESINA Alberto f, STELLA Andrea, op.cit, P.30.

(2) ETIENN Farvague, op.cit, P.18.

(3) MEISEL Adolfo, BARON Juan. D, op.cit, P.18.

(4) EIJJFINGER Sylvester C.W, and HOEBERICHTS Maroc. M, 2000 -Central Bank Accountability and Transparency: Theory and Same Evidence. Discussion Paper 6/00 Economic Research Central of the Deutsche Bundesbank, Frankfort am Main, Federal Republic of Germany, P.8.

(5) SCHWÖDIAUER Grehard...[and other], op.cit, P.7.

المبحث الثاني

فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية المصرف المركزي

منذ ثلاثة عقود احتدم نقاش أكاديمي هام حول الفعالية النسبية لكل من السياسات المالية والنقدية في التوصل إلى الاستقرار الاقتصادي المنشود، ولكن تزايدت الفجوة بأن السياسة النقدية هي الآن الوسيلة الرئيسية التي تستطيع بواسطتها الدول الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي⁽¹⁾. لم يتبلور دور السياسة النقدية كإحدى الأدوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية على المستوى الكلي، إلا ابتداءً من ثلاثينيات القرن العشرين، وبدأ يتبلور معها دور المصارف المركزية، كمدير لهذه السياسة النقدية، في تحديد المستوى الكلي للنشاط الاقتصادي، وسعي الحكومة إلى السيطرة على هذه المصارف لتوجيه السياسة النقدية بما يحقق أهداف السياسة المالية والاقتصادية بصفة عامة، الأمر الذي أدى إلى حد تأميم المصارف المركزية التي كانت مملوكة ملكية خاصة في ذلك الوقت⁽²⁾.

أصبحت السياسة النقدية تكتسب أهمية متزايدة عالمياً في قيادة الأداء الاقتصادي. وهناك من يرى أن الأداء الاقتصادي المتميز عالمياً في عقد التسعينيات من القرن العشرين كان نتيجة السياسة النقدية الأفضل بنسبة 75%⁽³⁾. وبشكل عام تستخدم السياسة النقدية للتأثير في الأداء الاقتصادي من المنظور القصير الأجل، ومن خلال الأثر على الطلب الكلي بالدرجة الأولى، باعتبار أن الاقتصاد في المنظور الطويل الأجل يتأثر بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي تؤثر في جانب العرض، وتأثير السياسة النقدية على هذا الجانب ضئيل جداً⁽⁴⁾.

لا تزال السياسة النقدية إلى اليوم، بمثابة أداة رئيسة للسياسة الاقتصادية العامة لبلد ما، فالجدل المثار لا يتركز على استخدام هذه السياسة أو عدمه، بل أساليب السلطة الأكثر كفاءة لتأمين هذه الفعالية⁽⁵⁾. وتخضع السياسة النقدية لمجموعة من الضغوط من جانب الحكومة والسلطة التشريعية، حتى في الدول التي يوجد فيها مصرف مركزي مستقل رسمياً⁽⁶⁾. والسياسة النقدية هي المحدد الرئيس لأداء الاقتصاد الكلي في الدولة، وهذا الشرط يؤكد وجوب إبعاد هذه السياسة عن سيطرة المسؤولين غير المنتخبين ديمقراطياً⁽⁷⁾.

(1) كريفت إلهام ماني، سوبل راسل إس، 2006 - هل يؤدي ضعف تدخل البنك المركزي إلى المزيد من الاستقرار الاقتصادي؟ دليل من الاتحاد النقدي والأوروبي. مجلة كيتو، المجلد (26)، العدد (1)، موقع مصباح الحرية، ص ص 3.4.

www.misbahalhurriyya.org

(2) HELGE Berger, 2004 - **Optimal Central Bank Conservatism and Monopoly Trade Union**. IMF, Washington, P.599.

(3) KIM Junhan, 2003 - **Essays on Inflation and Monetary Policy**. PHD thesis, The Ohio State University, P.6.

(4) فرهود محمد سعيد... [وأخرون]، 2008 - أثر السياسة النقدية في مؤشرات الأداء الاقتصادي في سورية 1995-2005. مجلة بحوث جامعة حلب، العدد (الخامس والخمسون)، ص 3.

(5) شامية أحمد زهير وحسين مصطفى، مرجع سابق، ص 317.

(6) BERNHARD William T, op.cit, P.95.

(7) HAAN Jakob De, [and other], op.cit, P.2.

المقصود بفعالية السياسة النقدية هو مدى قدرة السياسة النقدية على التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، وهي لا ترتبط بكيفية استخدام أدوات هذه السياسة، بل ترتبط بمدى إمكانية استخدام هذه الأدوات، وتحقيق النتائج العلمية المتوقعة من استخدامها، فالسياسة النقدية وفعاليتها تبقيان متوازعتين في الدول النامية للأسباب التالية⁽¹⁾:

1. غياب السوق المالية والنقدية المتطورة.
2. تخلف العادات المصرفية للمجتمع.
3. الحداثة النسبية في نشأة المصارف والأجهزة المالية والمصرفية وفي مقدمتها المصارف المركزية.

وهذه الأسباب والعوامل المذكورة ساهمت عملياً في صعوبة استخدام أدوات السياسة النقدية في التأثير في النشاط الاقتصادي وصولاً إلى الأهداف الأساسية التي تسعى إليها السياسة النقدية. وهناك خمس خطوات يوضحها الاقتصادي سامويلسون (Sam Wilson) حول دور المصرف المركزي في التأثير في التضخم والإنتاج متمثلة في الآتي⁽²⁾:

1. التغيير في الاحتياجات من خلال التأثير في عمل المصارف بعضها مع بعض.
 2. عرض النقد من خلال تأثيره في الأسواق المالية.
 3. التغييرات في أسعار الفائدة والائتمان.
 4. تغيير الطلب الكلي نتيجة لتغيير أسعار الفائدة.
 5. مدى استجابة التغيير في الإنتاج والاستخدام والتضخم.
- وبالتالي فإن مهمة المصرف المركزي على الصعيد الداخلي هي المحافظة على تحقيق الاستقرار في أسعار الفائدة وتحقيق مستوى عالٍ من الاستخدام وخفض معدلات البطالة والمحافظة على اعتدال المستوى العام للأسعار. ويقترح الاقتصاد النقدي خمسة مبادئ أساسية يمكن أن تكون بمثابة دلائل مفيدة لنجاح سير السياسة النقدية وهي⁽³⁾:

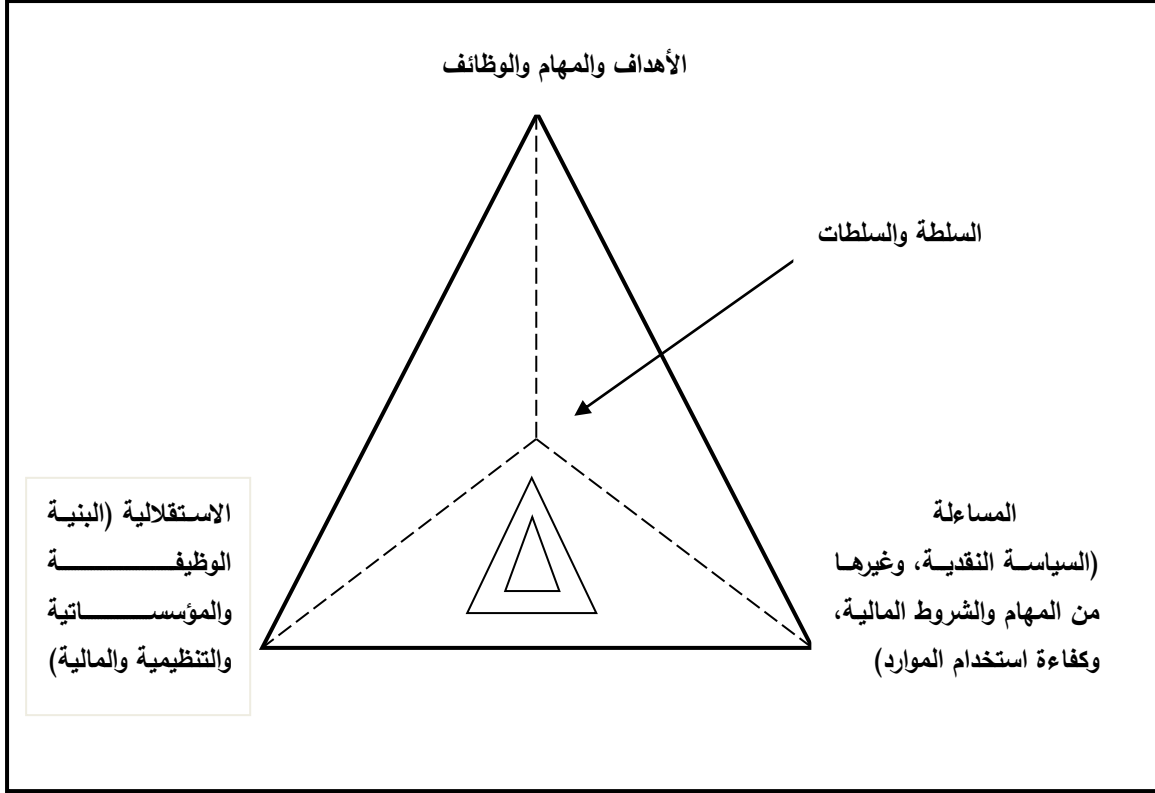
1. السياسة النقدية يجب أن تركز على استقرار الأسعار.
 2. السياسة النقدية ينبغي أن تتجنب مشكلة عدم التناسق الزمني.
 3. السياسة النقدية ينبغي أن تكون لها خطط مستقبلية.
 4. صناع السياسة النقدية ينبغي أن يتحملوا مسؤوليتهم.
 5. يجب أن يكون هناك انسجام بين السياستين المالية والنقدية.
- والشكل رقم (8) يوضح قانون المصرف المركزي:

(1) سامية نوار، مرجع سابق، ص 26.

(2) الدوري زكريا والسامرائي يسرى، مرجع سابق، ص 137.138.

(3) MISHKIN Fredric S, 1998 -op.cit, P 2.

الشكل رقم (8)
قانون المصرف المركزي



- Source: LYBEK Tonny and MORRIS Joanne, 2004 –Central Bank Governance: A Survey of Boards and Management. IMF, WP/ 04/ 226, P.38.

كل هذه العوامل (الأهداف والمهام والوظائف والسلطة والاستقلالية والمساءلة) تؤثر في معالجة العقبات الإدارية الحاكمة للمصرف المركزي الذي هو عنصر حيوي لضمان الحكم الرشيد وترسيخ استقلالية المصرف المركزي⁽¹⁾.

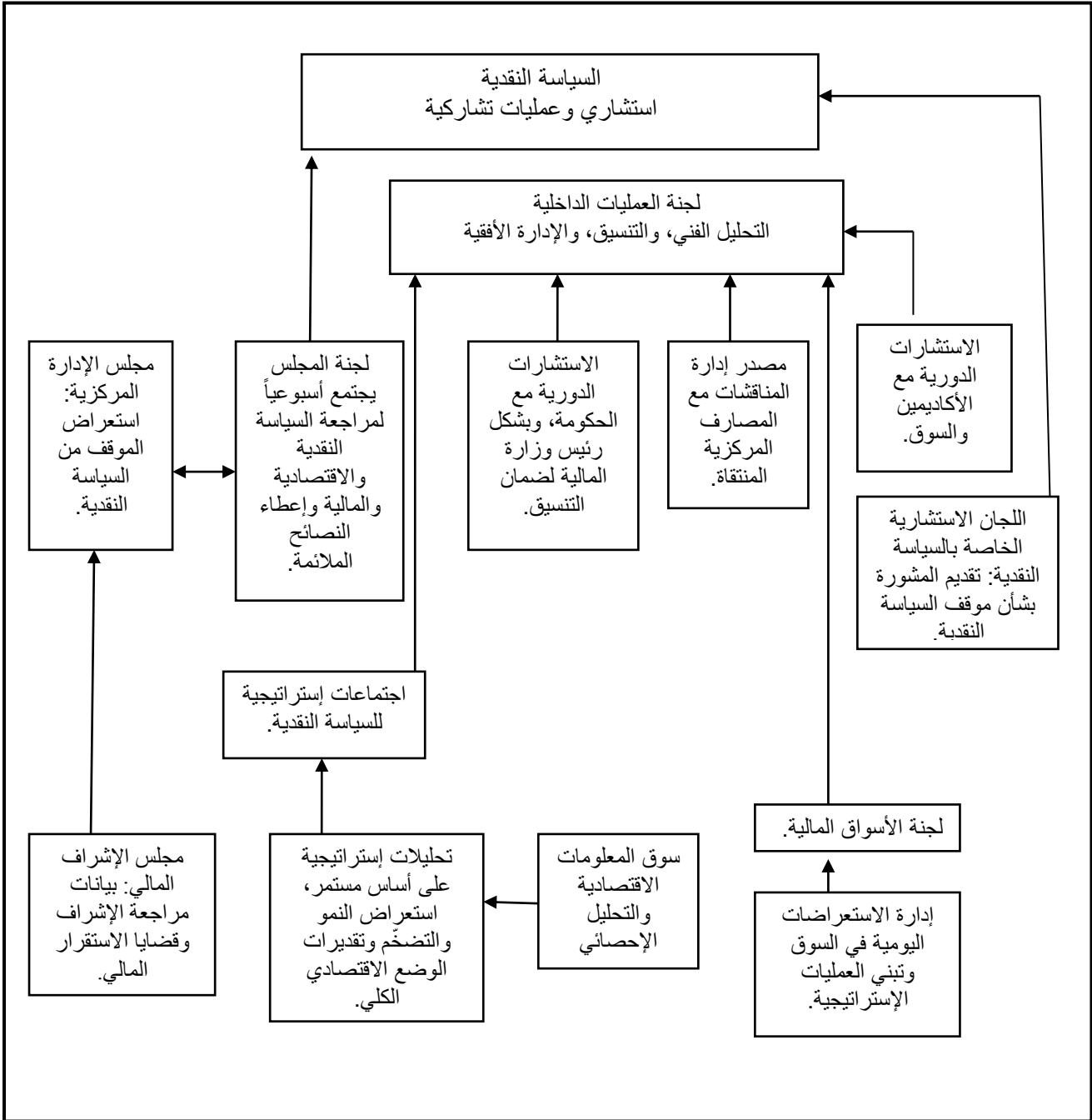
1. عمليات صياغة السياسة النقدية:

يمكن أن نأخذ الهند كنموذج لعملية صياغة السياسة النقدية، حيث كانت عمليات صياغة السياسة النقدية في الهند تقليدياً إلى حد كبير، وكانت عمليات الناتج النهائي عبارة عن إجراءات عامة. وازدادت الاستشارة في صياغة السياسة النقدية، كما تبلورت التوجهات الخارجية، وكانت العمليات الداخلية للعمل قد تمت بإعادة تصميم التركيز على التحليل الفني وتطبيق التنسيق الأفقي لإدارة السوق وزيادة التوجيه. وتضمنت العملية إجراءات متنوعة تشمل مساهمات المشاركين في السوق الداخلية والموظفين والأكاديميين والخبراء في الأسواق المالية ومجلس إدارة المصرف، والشكل رقم (9) يوضح ذلك⁽²⁾.

(1) LYBEK Tonny and MORRIS Joanne, 2004 –Central Bank Governance: A Survey of Boards and Management. IMF, WP/04/226,P.38.

(2) MOHANTY Deepak, 2010 –Implementation of Monetary Policy in India. Speech by Deepak Mohanty, Executive Director, Reserve Bank of India, Delivered at the Bankers Club, Bhubaneswar on 15th March 2010, P.7.

الشكل رقم (9)
عمليات صياغة السياسة النقدية



Source: MOHANTY Deepak, 2010 –Implementation of Monetary Policy in India. Speech by Deepak Mohanty, Executive Director, Reserve Bank of India, Delivered at the Bankers Club, Bhubaneswar on 15th March 2010, P.8.

وقد تم وضع عدة ترتيبات مؤسسية جديدة وأساليب عمل لتلبية حاجات صنع السياسة في بيئة معقدة وسريعة التغير الاقتصادي، وذلك في ذروة العملية السياسية الحاكمة بمساعدة مباشرة من قبل نواب الحاكم، بالاسترشاد بمداولات مجلس الإدارة، حيث تجلس لجنة المجلس مرة كل أسبوع لمراجعة الظروف الاقتصادية والمالية وتقديم المشورة بشأن السياسة وهناك عدد آخر من اللجان والمجموعات التي تؤدي

دوراً حاسماً فيما يتعلق بنصيحة السياسة. وهناك لجنة مشتركة للأسواق المالية والسياسة النقدية واستشاري الأقسام المشرفة على العمليات ووسائل السوق اليومية، بينما تحلل إستراتيجية السياسة النقدية الدورية الاستراتيجيات على قاعدة مستمرة⁽¹⁾.

ويظهر صناع السياسة النقدية أربع وجهات نظر من استقلالية المصرف المركزي حول العالم⁽²⁾:

1. استقرار الأسعار هو الهدف الرئيس للسياسة النقدية: نظراً لعدم التناسق الزمني وارتفاع التحيز التضخمي في الدول الديمقراطية نشأ اتفاق واسع النطاق على اعتبار تحقيق استقرار الأسعار الهدف الوحيد كجزء من التزام المصادقية.

2. تقليل الإقراض المباشر للحكومات: فقد تم الإجماع بين المصارف المركزية على التأكيد على أن أي إقراض للحكومة يجب أن يكون مؤقتاً، مقيد الكمية وخاضعاً لمعدلات الفائدة في السوق.

3. ضمان الاستقلالية التامة في تحديد معدل السياسة: وهذا يعني استقلال الأدوات، وتم الإجماع على أن معدل الفائدة على القروض قصيرة الأجل هو أفضل هدف تنفيذي من أجل السياسة النقدية.

4. ضمان عدم تدخل الحكومة في صياغة السياسات: يجب ألا يكون هناك أي نقض من قبل الحكومة في اتخاذ القرارات وهيكل المصرف المركزي، والقوانين المصرفية يجب أن تقوي موقع المصرف المركزي عندما تظهر النزاعات مع الحكومة.

فقد شكلت مجموعة من التجارب التضخمية منذ عام 1970 والنظرية الجديدة اختراقات للسياسة النقدية الحالية، ويجادل ميشكين (F.Mishkin: 2006) بأن هناك ست أفكار تُقبل الآن من قبل السلطات النقدية والحكومات تقريباً في جميع أنحاء العالم، أدت إلى تحسين الأداء النقدي⁽³⁾:

1. ليست هناك علاقة تبادلية على المدى الطويل بين الناتج (العمالة) والتضخم.

2. توقعات حاسمة لنتائج السياسة النقدية.

3. ارتفاع تكاليف معدل التضخم.

4. السياسة النقدية تخضع لمشكلات عدم التناسق الزمني.

5. استقلالية المصرف المركزي يساعد على تحسين فعالية السياسة النقدية.

6. وجود مرساة اسمية* (nominal anchor) قوية هي المفتاح لإعطاء نتائج جيدة للسياسة النقدية.

2. نموذج لعملية صياغة السياسة النقدية⁽⁴⁾:

إنَّ نموذج عملية صنع السياسة النقدية لتحديد الظروف التي يمكن أن يستنتج المشرعون وشركاؤهم في التحالف عواقب الخيارات للسياسة للحكومة، هو نموذج نظري للعبة المعلومات غير المتناظرة، واللعبة لها

(1) Ibid, P.P.8.9 .

(2) BANAIAN King, op.cit, P.18

(3) BANDURA Romina, ...[and other], op.cit, P.5.

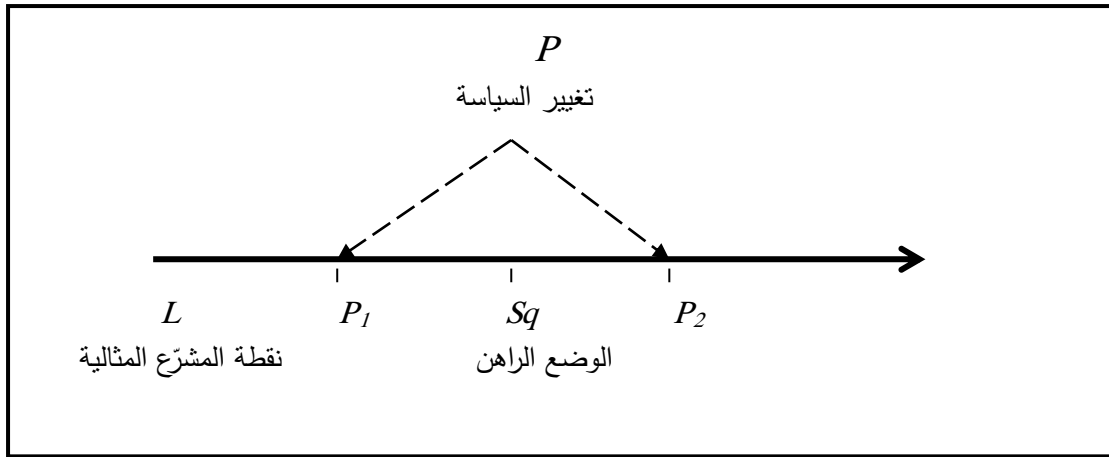
* مرساة اسمية (nominal anchor): وهي متغير اسمي مثل معدل التضخم، أو سعر الصرف، أو العرض النقدي، يستخدمه صانعو السياسة النقدية لتثبيت مستويات الأسعار.

(4) BERNHARD William T, op.cit, P.P.80.84.

ثلاثة لاعبين هم: - الحكومة (رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، وزير المالية). - البيروقراطي (المصرف المركزي). - المشرّع (وسيط من الائتلاف الذي يدعم الحكومة الإلكترونية). في هذا النموذج يظهر كل من رؤساء الحكومة والمشرعين وشركاء التحالف أو كليهما. وعدم تناسق المعلومات نابع من جهل المشرّع حول العلاقة بين مخرجات ونتائج السياسة المتبعة، بالرغم من معرفة المشرّع موقعه. وقد أشار المصرف المركزي البلجيكي ZA إلى أنه أصبح أكثر استقلالية في الثمانينيات من القرن العشرين، فازداد دور الحاكم وظهر في الصحف والقنوات الإعلامية في أغلب الأحيان وأكثر من المقابلات الشخصية. والشكل رقم (10) يوضح نتائج السياسة المحتملة لتغيير السياسة P .

الشكل رقم (10)

نتائج السياسة المحتملة لتغيير السياسة P



-Source: BERNHARD William T, 1996 -Legislatures, Governments, and Bureaucratic Structure: Explaining Central Bank Independence. Degree Of Philosophy, Duke University, UMI Number: 9626693, USA, P 81.

فالمشرّع لا يعرف نتائج الربط مع تغيير السياسة ويمكن لتغيير السياسات P أن يؤدي إلى نتيجة تؤكد على تفضيل المشرّع النتيجة P_1 أو الاقتراح يمكن أن يؤدي إلى النتيجة التي هي أسوأ للمشرّع من الوضع الراهن Sq نتيجة P_2 حسب الشكل رقم (10). الحكومة والبيروقراطيون على الجانب الآخر، لديهم معرفة كاملة عن موقع كل من الوضع الراهن والآثار المترتبة على تغيير السياسة. وقد يكون المشرعون والشركاء في الائتلاف غير قادرين على قياس آثار التغييرات في السياسة النقدية، منذ أن تؤثر السياسة النقدية في الاقتصاد بشكل غير سوي، وبأوقات التأخر الطويلة والمتغيرة لا يستطيع المشرعون والشركاء في الائتلاف أن يتوقعوا متى ستؤثر التغييرات السياسية في ناخبهم، بالإضافة إلى ذلك فإنهم قد يكونون غير قادرين على التمييز بين السياسات الرامية إلى تحقيق استقرار النمو في الأجل الطويل المستقر، أو التوسع الاقتصادي القصير الأجل. فمثلاً يمكن للحكومة أن تقترح تخفيف قيود السياسة النقدية، وخفض أسعار الفائدة، المشرعون وشركاؤهم في الائتلاف لا يعرفون فيما إذا كانت الظروف الاقتصادية تبرر انخفاض أسعار الفائدة، والتضخم تحت السيطرة واستمرار ارتفاع معدلات التضخم التي تنهي إمكانيات التوسع الاقتصادي، أو إذا كانت الحكومة قد اختارت تخفيض معدلات التضخم لخلق نسب رخاء

اقتصادي قصير الأجل بالمدى البعيد السلبي للنتائج. من ناحية أخرى اكتسبوا خبرة في السياسة النقدية، ولديهم إمكانية الوصول إلى مجموعة متنوعة من المؤشرات الاقتصادية والتوقعات والتحليلات، والسماح لهم بالتنبؤ نتيجة لتغير السياسة بشكل أكثر دقة من المشرعين أو شركاء في الائتلاف.

كل لاعب لديه تفضيلات على نتائج السياسة المحتملة الثلاث وهي: Sq الوضع الراهن، P_1, P_2 ، وبافتراض أن المشرع يفضل P_1 بالنسبة إلى Sq و P_2 ($P_1 > Sq > P_2$)، الحكومة والبيروقراطيون يفضلون أيضاً نتائج هذه السياسة، فكل من الاحتمالات الستة التالية محتملة نتيجة السياسات الثلاث الممكنة:

الحالة (1): $(P_1 > Sq > P_2)$

الحالة (2): $(Sq > P_1 > P_2)$

الحالة (3): $(Sq > P_2 > P_1)$

الحالة (4): $(P_1 > P_2 > Sq)$

الحالة (5): $(P_2 > P_1 > Sq)$

الحالة (6): $(P_2 > Sq > P_1)$

الحالة (1) تمثل اتفاق كامل مع المشرعين على النتائج، وتمثل الحالتين (2) و(5) اتفاق جزئي بين المشرع وأحد اللاعبين الآخرين، بينما في الحالتين (2) و(3) فإن كلاً من المشرع واللاعب الآخر يتشاركان في تفضيل $Sq > P_2$ وهذا يشير إلى أن الوضع الراهن أكبر من P_2 . بينما في الحالتين (4) و(5) فإنهما يشتركان في تفضيل $P_1 > Sq$ وتتفق الحالتان على أنهما أفضل حالاً من الوضع الراهن. بينما في الحالة (6) المشرع واللاعب الآخر لديهما تفضيلات معاكسة تماماً.

وبالتالي فهناك سيناريوهان محتملان لصناع السياسة، استناداً إلى هيكل البيروقراطية:

- الأول: أن الحكومة لا تملك سلطة لاحقة على البيروقراطية وهذا يعني أن الحكومة لا تملك سلطة لطرد البيروقراطي أو تنقض قرارات البيروقراطي، ويكون تسلسل اللعب على النحو التالي: الحكومة تقترح السياسة، فإما أن تنتهج سياسة جديدة P أو تُبقي على الوضع الراهن Sq بشكل آني، ويعلق البيروقراطي على اقتراح سياسة الحكومة، إما بالموافقة أو بانتقاد إجراءات السياسة المحتملة، فالإجراءات الآنية متزامنة والسياسات النقدية عملية مستمرة، بعد مراقبة الحكومة والبيروقراطيين، يصوت المشرع مقابل قبول أو رفض هذه السياسة (ذلك أن المشرعين قد يتحدون السياسة أو يختارون شريكاً في الائتلاف للانسحاب من الحكومة). في هذا النموذج من السياسة يعرض البيروقراطي تصديقاً واضحاً أو رفض اختيار الحكومة للسياسة النقدية، ويقول البيروقراطي للمشرع: بناءً على ما أعرفه عن العواقب المترتبة على التغيير في السياسة، تجب الموافقة أو عدم الموافقة على هذه السياسة. وعملياً فإن المصرفيين المركزيين ليسوا صريحين جداً (على الرغم من أنهم يمكن أن يكونوا كذلك).

- ثانياً: تمتلك الحكومة سلطة لاحقة على البيروقراطية، وبالتالي بإمكانها إقالة أو طرد البيروقراطي، وخفض ميزانيته، أو يتم نقض قرارات البيروقراطي بعد أن يصوت البرلمان (المشرع) على السياسة،

والحكومة تفرض أعباء على البيروقراطي، وهذه العقوبة هي أكبر من أي مردود سياسة ممكن أن يحصل على إنجاز، نتيجة السياسة المفضلة، بالإضافة إلى تلقي رشاوى من نتائج السياسة، والحكومة والبيروقراطي يحصلان على مكافأة من عمل المشرع، فإذا كان المشرع ينقض سياسة الحكومة فإن الحكومة تحصل على عقوبة، ويجب ألا تعاني الحكومة من خسائر في السمعة السياسية الناجمة عن استخدام حق النقض التشريعي، ففي النظام البرلماني قد يُعجل حق النقض التشريعي للتصويت في حجب الثقة عن الحكومة، وفي الحكومة الائتلافية قد يتسبب انسحاب حزب منها في انهيار الحكومة بكاملها، وبالمثل إذا صوتت المشرع ضد نصيحة البيروقراطي فإنه قد يحصل على عقوبة، فالبيروقراطيون لا يجبون أن يكون عندهم قرارات نقضت، وبالتالي فإن أي اعتراض على القرارات يمكن أن يؤدي سمعة البيروقراطي، أو إثبات عدم جدوى لها في عملية وضع السياسات.

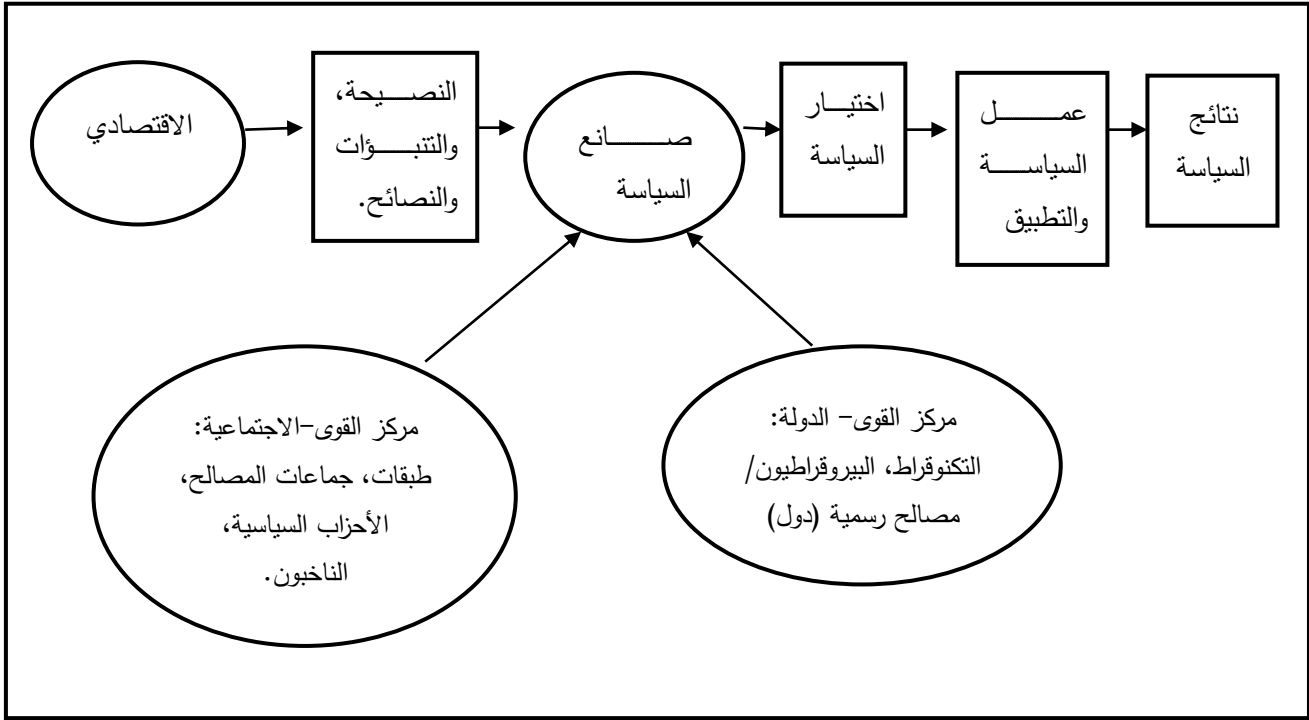
3. تأثير السياسة في اختيار السياسة النقدية⁽¹⁾:

ما كان يدور في ذهن كينز هو موضح في النموذج الخطي من عملية السياسة حيث دور الخبير الاقتصادي هو تقديم المشورة والتنبؤات والنصائح الاقتصادية، بناءً على تحليل اقتصادي سليم، وبالتالي ما على السياسيين المسؤولين عن السياسة إلا اتخاذ القرارات، وبذلك يفترض على السياسيين أن يبحثوا عن الحلول الكفوءة للمشاكل الاقتصادية الرئيسية، وسوف تتخذ تلقائياً الإجراءات اللازمة لتحقيق أقصى قدر من الرعاية الاجتماعية وذلك بعد تقديم المشورة من قبل مستشاريهم الاقتصاديين. ولم يكن يدور في ذهن كينز عرض العملية الاقتصادية كسوق لكسب أصوات الناخبين والشكل رقم (11) يبين تأثير السياسة في اختيار السياسة النقدية.

(1) SNOWDON Brian, VANE Howard R, op.cit, P.519.

الشكل رقم (11)

تأثير السياسة في اختيار السياسة النقدية



-Source: SNOWDON Brian, VANE Howard R, op.cit, P.519.

ترجع السلطات النقدية للنتائج الاقتصادية الكلية المرغوبة فيها، دون تأثير سياسي؛ أي يمكن أن تتخذ القرارات النقدية المرغوبة فيها أكثر، والتي يمكن أن تجعل الحكومة تفوض سلطات السياسة إلى المصرف المركزي بدلاً من تفويضها إلى الحكومة التي تختار السياسة النقدية على قاعدة طوارئ تحت الظروف الاقتصادية والسياسية المتغيرة باستمرار، وإن التأكيد على هذه الأسس النظرية لهذا الاتجاه العالمي يعزز قانونية استقلالية المصرف المركزي⁽¹⁾. وأكد كوكيرمان أن العلاقة بين الاستقلال وعدم الاستقرار يمكن أن تتجسد في كلا الاتجاهين، فقد يزيد عدم الاستقرار السياسي من نزعة السياسيين لاختيار مصرف مركزي مستقل لتعويض التغييرات في السياسة بشكل متكرر، ومن ناحية أخرى تبحث أنظمة غير مستقرة سياسياً عن الاستقلالية للمصرف المركزي⁽²⁾.

وقد أعد بيك (Beck: 2000) دراسة حول مؤسسات السياسة (PI) Political Institutions وذلك لتعرف تأثير التوجه السياسي لصانعي القرار الاقتصادي على تفضيلاتهم بشأن الأهداف الاقتصادية، وغطت تلك الدراسة 177 دولة خلال الفترة من 1975-2000، حيث تم افتراض أن التوجه اليساري ينطوي على تفضيلات لتخفيض معدلات البطالة، بينما التوجه اليميني ينطوي على تفضيل صانع القرار الاقتصادي

(1) YUASA Toshiyuki, op.cit, P.33.

(2) BERNHARD William T, op.cit, P. 41.

لتخفيض معدلات التضخم⁽¹⁾.

4. الاستقلالية والتضخم:

التضخم المنخفض على فترات طويلة إشارة إلى مصرف مركزي فعال. والهبوط العالمي في التضخم منذ أوائل الثمانينيات من القرن العشرين كان نتيجة الحركة الدولية نحو المصارف المركزية المستقلة أكثر⁽²⁾. حيث انخفض التضخم العالمي من 30% إلى 3% على مدى الـ 15 سنة الماضية، وقد كان ذلك نتيجة للسياسة النقدية الفعالة. وكل ذلك يعود إلى التغييرات المؤسسية التي ركزت على سلطة نقدية مستقلة⁽³⁾. ويعتقد أنصار هذا الرأي المنادي باستقلالية المصارف المركزية أنه إذا كان المصرف المركزي مستقلاً وبعيداً عن الضغوط السياسية، سواء من جانب الحكومة أو البرلمان، فإن السياسة النقدية التي سيتبعها المصرف المركزي في هذه الحالة سوف تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم وتعمل على تحقيق استقرار مستويات الأسعار.

ويُعدُّ روكوف (Rogoff: 1985) أول من اقترح تفويض السياسة النقدية إلى مصرف مركزي مستقل ومتحفظ في مواجهة التضخم كأحد الحلول المطروحة لمشكلة الميل التضخمي للسياسة النقدية التي تنشأ عن تعدد أهداف السياسة النقدية حيث تهدف إلى استقرار الناتج، وتحقيق التوظيف هذا إلى جانب هدف الاستقرار السعري على الرغم من تعارض تلك الأهداف⁽⁴⁾.

يتسبب التضخم ومعدلاته المرتفعة في تآكل استقلالية المصرف المركزي من الناحية الفعلية، مهما كانت درجة استقلاليته من الناحية القانونية، وذلك بسبب تراجع قدرته على مقاومة ضغط القطاع الحكومي بهدف رفع حجم الائتمان. كذلك فإنه مع وجود نظام الربط بين الأجور وبين معدلات التضخم، يضطر المصرف المركزي مهما كانت درجة استقلاليته من الناحية القانونية إلى أن يتكيف مع معدلات التضخم المرتفعة، وإلى أن يرفع معدل نمو الائتمان، في نفس الوقت فإن هذا الربط بين ارتفاع معدل التضخم وبين الزيادة في الأجور يقلل من تكلفة التضخم ووطأته ويقلل من ثَمَّ الحاجة لوجود مصرف مركزي مستقل⁽⁵⁾. فارتفاع معدلات التضخم بسبب التدخل السياسي يؤدي إلى سرعة دوران مسؤولي المصارف المركزية أو طرد مسؤوليها لعدم تمكنهم من الحفاظ على مستوى التضخم⁽⁶⁾.

يختلف وضع التضخم باختلاف الحزب الذي يأتي إلى السلطة، وزيادة التضخم وتقلب الناتج مرتبطان

(1) كمال منى، 2010 –التحقق من التنسيق بين السياستين المالية والنقدية على الأهداف الاقتصادية باستخدام نموذج قياسي. جامعة كوين ماري، لندن، UK، ص 7.

(2) CARLSTROM Charles T, FUERST Timothy S, 2006 –Central Bank Independence the Key To Price Stability?. Federal Reserve Bank of Cleveland, ISSN, 0428-1276, P.1.

(3) MOSTOWSKA Aleksandra, 2008 –Quest for the best: Who to Measure Central Bank Independence and Show its Relation with Inflation?. Aboa Centre for Economics, Discussion, Paper, NO.37. Turku, ISSN.1796-3133. P.3.

(4) ROGOFF Kenneth, 1985 –the Optimal Degree Commitment to an Intermediate Monetary Target. The Quarterly Journal of Economics, VOL, 100, NO.4, November, P.P.1169 -1189.

(5) سامية نوار، مرجع سابق، ص ص 99.98.

(6) KLOMP Jeron G, HAAN Jakob, 2008 –Inflation and Central Bank Independence: A Meta Regression Analysis. "Paolo Baffi", Central Research Paper Series NO.2008-08, Università Commerciale Luigi Bocconi, P.4.

بعدم اليقين الانتخابي، فالمصرف المركزي المستقل يزيل الغموض الانتخابي باستقرار التضخم، لذلك فإن فوائد السلطة النقدية المستقلة في النموذج الحزبي هي أكبر مما كانت عليه في إعداد مخطط اجتماعي⁽¹⁾. وإن السياسيين يريدون أن يتخلوا عن إدارة السياسة النقدية من أجل إعادة الترتيبات التي تركز على إعادة انتخابهم ومن هذه الترتيبات ما يتعلق بحجج تفضيلات وقت متناقضة حول استقلالية المصرف المركزي، كما تصبح السياسة النقدية أداة أكثر قوة للسياسيين لاستخدامها في معالجة النمو والعمالة قبل الانتخابات، وبالتالي يجب أن تتوقع الأسواق زيادة استخدام هذه الأداة من قبل السياسيين. وإن التضخم المتزايد له تأثير سلبي في الفرص الانتخابية لأصحاب المناصب، فهم قد يفضلون أن يأخذوا هذا الخيار بعيداً عن طريق تسليم السياسة النقدية إلى مصرف مركزي مستقل⁽²⁾.

منذ أن أصبح استهداف التضخم هو النموذج الأمثل في السياسة النقدية عام 1990 أصبحت هناك أربع سمات رئيسة لهذه السياسة النقدية الجديدة⁽³⁾:

1. هدف التضخم العددي والرسمي.

2. سعر الفائدة كأداة السياسة الوحيدة.

3. استقلالية المصرف المركزي.

4. السيطرة على التضخم.

لوحظ كذلك أن هناك دولاً تتمسك بتبعية مصارفها المركزية للحكومة ولا تميل إلى منحها الاستقلالية، وهي - بصفة عامة - الدول التي يتضخم فيها الدين العام، أو لا توجد فيها أسواق مالية متسعة ومتطورة، أو تتميز بعدم مرونة عرض الأموال فيها، أو تتميز بارتفاع قدر تأثيرها بأي تغير في حجم الإنفاق العام والدخل الحكومي. فوجود بعض - أو كل - هذه الظروف يحد بشكل بالغ من الاتجاه لمنح الاستقلالية للمصارف المركزية. وفي ظل التضخم فإن الأغنياء يزدادون ثراءً والفقراء يزدادون فقراً على فقر، والتضخم يميل أيضاً إلى إعادة توزيع غير عادل للثروة لصالح الأثرياء الذين يمكن لهم التحوط ضد التضخم على حساب الفقراء الذين لا يملكون الموارد والمهارات اللازمة لحماية أنفسهم في المعنى الحقيقي، والمصارف المركزية موجودة لحماية أولئك الذين لا يستطيعون حماية أنفسهم ضد تقلبات التضخم⁽⁴⁾.

ويفترض الاقتصاديون أن التضخم المرتفع يؤخر نمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل لأنه يعيد توزيع الثروة عن حساب الدائنين، أولئك الذين يعيشون على دخل ثابت وعلاوةً على ذلك، فإن

(1) WANDSCH Neider Kirsten, 2003 –Central Bank Independence and Policy Performance: Central –East Europe 1919-1939. UMI, Doctor of Philosophy in Economics in the Graduate College of the University of Illinois at Urbana –Champaign, P.60.

(2) GRAFSTRÖM Cassandra, op.cit, P.8.

(3) BIRKAN Ayse Özden, 2008 –Essays on Turkish Monetary Policy. Doctor of Philosophy, USA, University of Utah, UMI, Number: 3318511.P.1.

(4) Gray Simon, op.cit, P.5.

التضخم يخلق حالة من عدم اليقين بشأن مستويات الأسعار في المستقبل، ويشوه تخصيص الموارد المالية. وهو يشجع الاستثمار في الأصول الاسمية، ويقلل من اليقين المرتبط بعقود نقدية طويلة الأجل، ويزيد التكلفة الحقيقية للاقتراض من خلال تقديم علاوة مخاطر، وإن ارتفاع معدل التضخم يزيد ضعف النظام المالي لأن التضخم يجعل التكيف مع الظروف النقدية المتغيرة صعبة، وأخيراً فإن التضخم يقلل من كفاءة سوق العمل وأسواق السلع والخدمات بسبب ضعف الأسعار وتعكس القيمة النسبية للمشتريات⁽¹⁾.

وفي مجال العلاقة بين مستوى التضخم واستقلالية المصرف المركزي، هناك فرضيتان⁽²⁾:
الأولى: أن المصارف المركزية تركز بشكل أكبر على تحقيق استقرار الأسعار من السلطات السياسية، لأن السياسة النقدية عادةً ما تكون نتيجة مساومة بين المصرف المركزي والسلطات التنفيذية، وأن مصرفاً مركزياً أكثر استقلالية سيكون له تأثير فعال في السياسة النقدية، وبالتالي في تخفيض معدل التضخم.
الثانية: أن متغير الاستقلال القانوني يعطي المصرف المركزي الحق والتفويض الواضح لمتابعة استقرار الأسعار على حساب الأهداف الأخرى.

يستطيع المصرف المركزي تبعاً لمستوى معين من الاستقلالية الممنوحة له من السلطات السياسية متابعة تحقيق استقرار الأسعار وبالتالي تحقيق تخفيض في معدل التضخم. لأن الاستقلال القانوني للمصرف المركزي شرط أساسي وضروري لتحقيق معدل تضخم منخفض. ويساهم ضعف استقلالية المصرف المركزي في إضعاف قدرته على التحكم بتحقيق استقرار في الأسعار، وبالتالي زيادة في معدلات التضخم⁽³⁾. والجدول رقم (23) لإليسنا (Alesina: 1988) يوضح النتائج الخاصة بالترافق بين معدل التضخم ودرجة الاستقلالية، ومن الواضح أيضاً أنه كلما ارتفعت درجة الاستقلالية للمصرف المركزي انخفض معدل التضخم. وهناك عدد من الدراسات وجدت أن استقلالية المصرف المركزي ومعدلات التضخم المنخفضة مرتبطة بعضها مع بعض (Grilli...[and other]: 1991, Alesina: 1988, Cukierman: 1992, Brumm: 2002)، والشكل رقم (12) يوضح العلاقة بين استقلالية المصرف المركزي ومتوسط معدلات التضخم، بحسب إليسنا وسمرس (Alesina and Summers:1993)، للدول الأساسية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خلال فترة 1967-1993 ووجدنا أن هناك علاقة عكسية واضحة بين استقلالية المصرف المركزي ومعدلات التضخم في ألمانيا في حين كانت الاستقلالية بحدود 4 درجة كان معدل التضخم أقل من الواحد درجة، بينما في إيطاليا كانت درجة الاستقلالية بحدود 1.65 درجة في حين كان معدل التضخم يزيد عن 12 درجة⁽⁴⁾.

(1) Ibid, P 9.

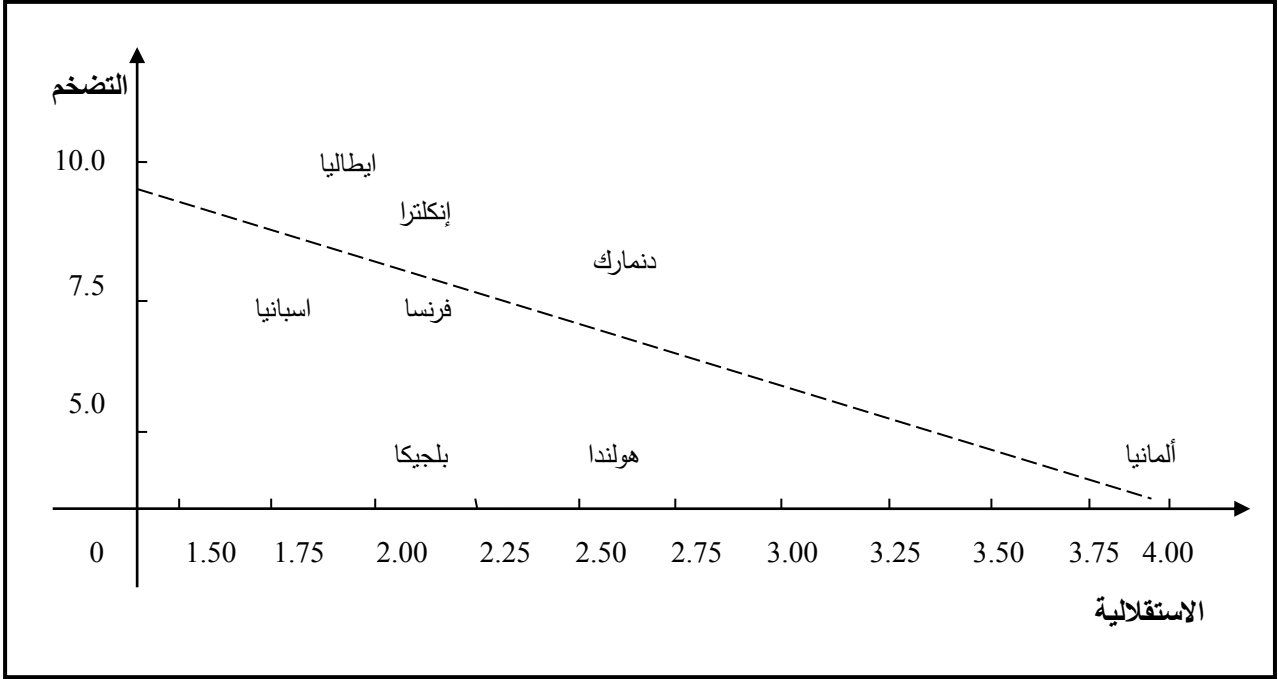
(2) HELGE Berger, op.cit, P.586.

(3) حسن صبري حسين، مرجع سابق، ص 9.

(4) SIKLOS Pierre. L....[and other], op.cit, P.197.

الشكل رقم (12)

مؤشر استقلالية المصرف المركزي والتضخم للدول الأوروبية خلال فترة 1967-1993



- Source: SIKLOS Pierre. L....[and other], 2010 –Challenges in Central Banking "the Current Institutional Environment and Forces Affecting Monetary Policy". Cambridge University Press, Cambridge, UK. P.198.

يميل المصرفيون المركزيون إلى أخذ وجهة نظر عملية أكثر لتخفيض التضخم من السياسيين المنتخبين⁽¹⁾. وإنّ التزام وجود هدف محدد ومعلن للتضخم يعني أن المصرف المركزي سيؤمن المستوى المثالي لتمويل الحكومة نظراً لأنه بمثابة نتيجة، تكون الضرائب أقل من الحالة التي لا يكون فيها التضخم مستهدفاً حيث يتم الاعتماد على مقدار أكبر من الضرائب، وبالتالي يتقلص مستوى الناتج، ويكون الوفر في الإنفاق العام أقل. ومن الجدير بالملاحظة أن معدل التضخم لا يُشتق من أي دافع لتحفيز الناتج بواسطة التضخم المفاجئ، نظراً لأن المصرف المركزي مقيد بسياسة القاعدة وبمعدل التضخم المستهدف • Inflation Targeting الذي يؤمن الحصول على حصص مثالية لمصادر التمويل الحكومي⁽²⁾. وإنّ

(1) BODEA Cristina, 2009 –Exchange Rate Regimes and Independent Central Banks: A Correlated Choice of Imperfectly Credible Institution. Michigan State University, Germany, SSRN.1486674, P.7.

• يعرف التضخم المستهدف على أنه استهدف المصرف المركزي لتحقيق استقرار معدل التضخم خلال فترة زمنية معينة وذلك بتحديد هدف رقمي للتضخم يتم السعي إلى تحقيقه وذلك من خلال زيادة مستوى الشفافية Transparency ومصداقية المصرف المركزي. انظر:

- NESSEN Marianne, 2002 -Inflation Targeting over the short, Medium and Long Term. Department of Research, Rksbank, Sweden, P.313.

ويعرفه بعضهم بأنه إعلان هدف محدد للتضخم، وبنفس الوقت المحافظة على استقرار الأسعار وعلى مستوى عالٍ من العمالة. انظر:

- MEYER Laurence H, 2002 -Inflation Targets and Inflation Targeting. Center for Strategic and international Studies, Washington, D.C, United States of America, P.147.

(2) الصوص أحمد شرف، 2006 –السياسات النقدية. موقع منتدى الأمين، الرابطة العلمية والكلبات، رابطة الاقتصاد والتجارة، 6 / 2006 /4 .WWW.alamin.sy.com

السياسيين وضعوا أولوية أقل على معدلات التضخم المنخفض من حكام المصارف المركزية، لاسيما بالقرب من الانتخابات وبالتالي فإن التضخم يكون أقل وأكثر استقراراً في الدول التي تكون فيها مصارف مركزية مستقلة من النظام السياسي، وتكون أقدر على مقاومة الضغوط السياسية للسياسات النقدية التوسعية لخفض البطالة، وعلاوة على ذلك فإن المصدقية العظمى الناتجة عن سياسات المصرف المركزي قد تكون لها مزايا إضافية مثل خفض معدلات الفائدة الحقيقية⁽¹⁾.

4-1. التضخم مقابل معضلة استقرار النظام المالي⁽²⁾:

تركز كل من الأدبيات الاقتصادية المَعْنِيَّة بالمؤسسات المتفاوضة في الأجر والمصرف المركزي على الاستقلال من أجل مشكلة المفاضلة بين التضخم والبطالة، ولعلَّ منحني فيليبس Philips Curve المشهور يوضح العلاقة المتبادلة بين مستويات من التضخم والبطالة قابلة للإنجاز فعلاً، ويمكن أن تتجزع معدلات التضخم المنخفض على حساب معدلات البطالة المرتفعة، والعكس صحيح بحسب الشكل رقم (13)، كما يمكن أن تدفع السياسة النقدية الاقتصاد من نقطة إلى أخرى على منحني فيليبس، بالنسبة إلى الاقتصاد في النقطة A ينبغي أن يكون على الشكل التخطيطي مستوى البطالة عند U_0 ومستوى التضخم عند P_0 ، وعند سياسة نقدية أشد (تتفد من خلال استهداف انخفاض معدل النمو في المخزون من المال و/ أو أسعار الفائدة الأعلى)، ويجب انخفاض معدل التضخم في الأسعار على حساب النمو الاقتصادي وبالتالي على حساب مستويات العمالة، وهذا الأمر يوضح تحولاً بعيداً عند النقطة A إلى الأسفل وإلى اليمين على المنحنى إلى النقطة T ، والذي يرتبط مع ارتفاع مستوى البطالة U_1 ومستوى أدنى من سعر التضخم P_1 . وسياسة نقدية أوسع (تتفد من خلال استهداف أكثر للنمو السريع في رصيد الأموال و/ أو أسعار الفائدة الأقل) في المقابل تتحمل مستويات أعلى من التضخم من أجل السماح بمزيد من النمو الاقتصادي السريع، وبالتالي انخفاض معدلات البطالة، ويمكن توضيح ذلك بأنه من النقطة A إلى الأعلى وإلى اليسار L ويرتبط مع ارتفاع معدل التضخم من P_2 وانخفاض في معدل البطالة U_2 .

ويركز الأدب المؤسسي على قدرة تشمل الأجور المؤسسية المتفاوضة للحد من خطورة البطالة والتضخم المتبادلة بين الدول ذات المؤسسات والأجور العمالية المتفاوضة، وبالتالي القدرة على التأثير في أجر اسمي في كافة أنحاء الاقتصاد، والاتحادات العمالية لها القدرة فعلاً على ممارسة ضبط النفس في الأجور، وقمَّع تضخمها، ويمكن توضيح ذلك في تغيير لمنحنى فيليبس باتجاه الأسفل على مستوى معين من البطالة U_2 وانخفاض مستوى التضخم إلى P_3 انظر الشكل رقم (14). ويسبب الطبيعة "المتبادلة" ضبط النفس السياسي الكامل لأجور العمالة من جانب النقابات العمالية والمصالح الخاصة، فإن التحول

(1) VITOLS Sigurt, op.cit, P.0.

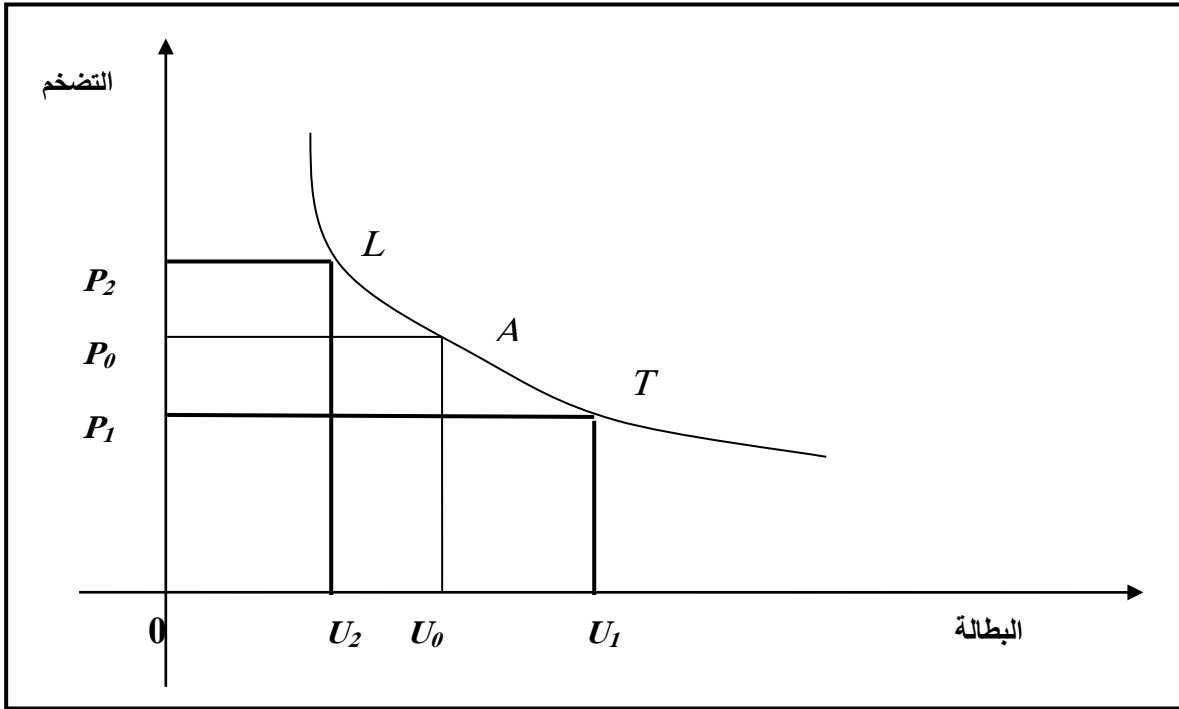
(2) Ibid., P.4.8.

- وغالباً ما تسمى العلاقة قصيرة الأجل بين التضخم والبطالة منحني فيليبس، فقد نشأ منحني فيليبس في عام 1958 نشر الاقتصادي A.W.Phillips مقال في المجلة البريطانية Economic وكان عنوان المقال (العلاقة بين البطالة ومعدل التغيير في الأجور النقدية في المملكة المتحدة 1861-1957). فقد درس فيليبس التضخم في الأجور الاسمية بدلاً من التضخم في الأسعار.

باتجاه الأسفل لمنحنى فيليبس يكون أكبر نسبياً في نهاية انخفاض نسبة البطالة من حيث الحجم. بينما استهدف الأدب العمالي في وقت سابق يؤدي إلى إقامة ارتباط بين درجة النقابة وأداء الاقتصاد الكلي. وركز أدب استقلال المصرف المركزي على تأثير درجة استقلالية المصرف المركزي من الحكومة في اختيار السياسة النقدية وأداء الاقتصادي الكلي. ووفقاً لهذا تفضل الحكومات انخفاض مستويات البطالة على حساب ارتفاع معدلات التضخم وخصوصاً قبل الانتخابات، وبينما حكام المصارف المركزية في المقابل يفضلون انخفاض مستويات التضخم. وبالتالي فإن المصارف المركزية المستقلة ستتابع هكذا سياسات نقدية أكثر تشدداً من الحكومة، وتحاول دفع الاقتصاديات أسفل وإلى اليمين على منحنى فيليبس. ويبين أدب استقلالية المصرف المركزي بأن إنشاء "مصادقية" من خلال مصرف مركزي مستقل سوف يكون له تأثيرات مفيدة في المفاضلة بين التضخم والبطالة في ظل سياسة نقدية ذات مصداقية. وعلى سبيل المثال مستثمرون سيطلبون على المدى الطويل "علاوة خطر تضخم أصغر" وبالتالي دعم النمو الاقتصادي من خلال خفض معدلات الفائدة الحقيقية ويوضح هذا الأمر تحولاً في منحنى فيليبس إلى اليسار P_1 في مستوى التضخم على مستوى أدنى من البطالة U_3 ينبغي تحقيقها. في الشكل رقم (15) فإن آثار استقلالية المصرف المركزي تكون أكبر في تخفيض مستويات التضخم؛ أي أن منحنى فيليبس سيتحول إلى اليسار أكثر نسبياً في الطرف الأدنى من نطاق التضخم.

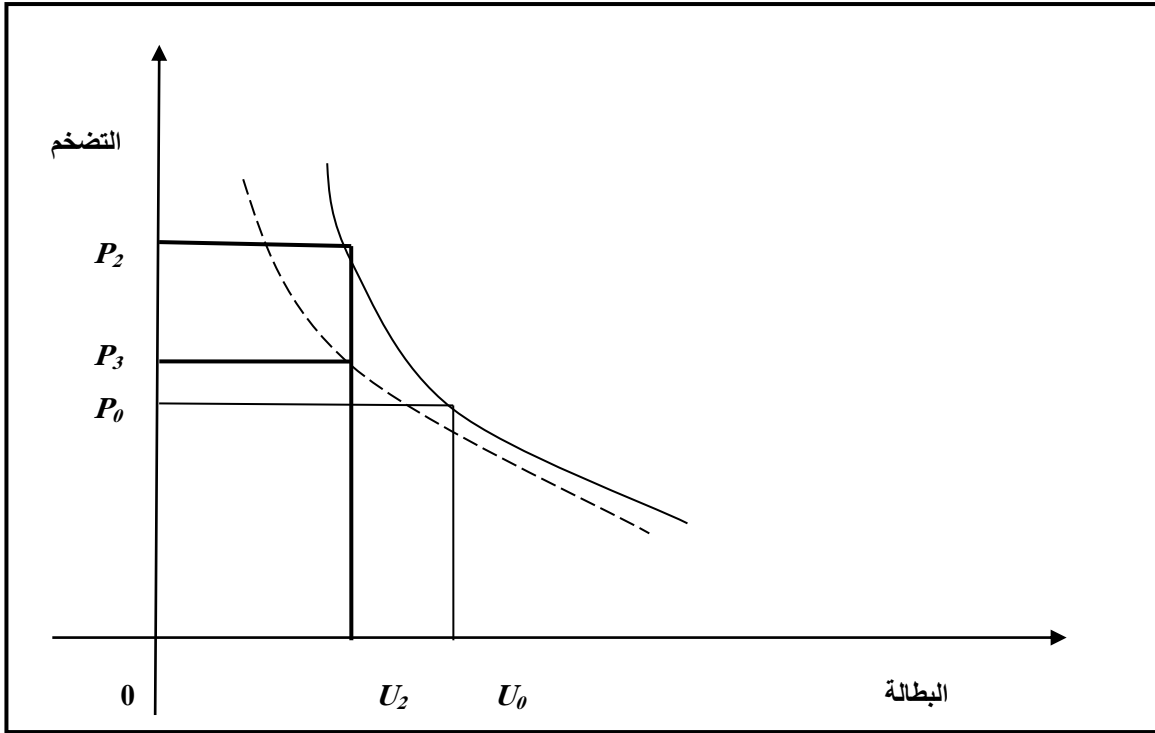
الشكل رقم (13)

منحنى فيليبس



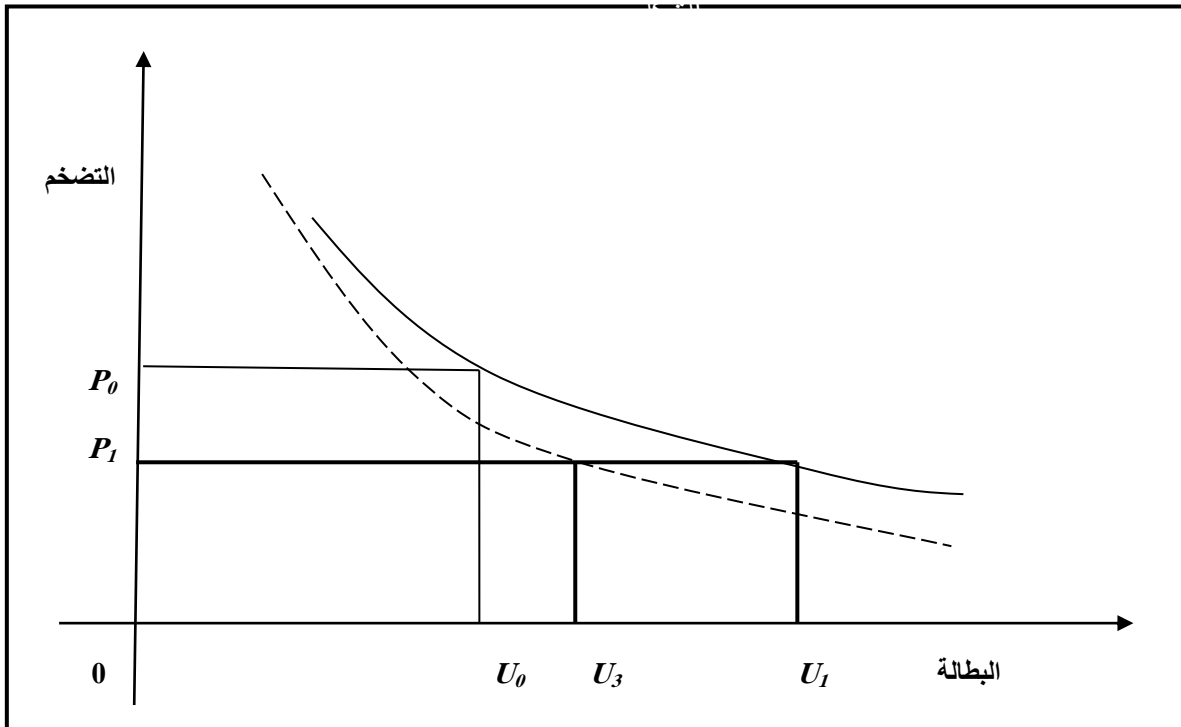
- Source: VITOLS Sigurt, 1995 –Inflation Versus Central Bank Independence? Banking Regulation and Financial Stability in the U.S. and Germany. Discussion Paper FSI 95-312 Berlin-Germany, ISSN NR.1011-9523, P.5.

الشكل رقم (14)
منحنى فيليبس (المؤسساتي)



- Source: Ibid , P.5

الشكل رقم (15)
استقلالية المصرف المركزي ومنحنى فيليبس



- Source: Ibid , P.6.

يشير منحني فيليبس إلى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، حيث أظهر أن معدلات البطالة المنخفضة تميل إلى ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع معدلات البطالة مع مرور الزمن تميل إلى انخفاض معدلات التضخم⁽¹⁾. ويرى فيليبس أنه على نحو واسع إن لم يكن عالمياً، بأنه ليس هناك مبادلة على المدى البعيد للمفاضلة بين التضخم والبطالة. وهناك ثلاث نقاط تستحق النظر أبعد من ذلك⁽²⁾:

أولاً: وجود المدى القصير للمبادلة بين التضخم والبطالة، وبشكل متكافئ بين التضخم والناتج، فالدراسات الاقتصادية في الولايات المتحدة تؤكد على وجود علاقة تبادلية ورئيسية في المصرف المركزي يفترض وجود علاقة تبادلية في سياسته للقرارات، فانخفاض معدل البطالة واستخدام القدرة العالية للإنتاج يؤديان إلى تشديد السياسة النقدية لمنع التضخم، والسياسات النقدية تقلل خلال فترات الركود زيادة الإنتاج.

ثانياً: القدرة والآثار المترتبة على التباطؤ الزمني.

ثالثاً: طبيعة المبادلة في نسب التضخم المنخفضة.

على أية حال هناك انقسام بسيط بين أهداف التضخم والبطالة، هذه الأهداف تهمل هدفاً آخر للسياسات الرئيسية للسياسة النقدية، ويعني استقرار النظام المالي بصفته كلاً، وفي معظم الدول الصناعية، كان للسلطات التنظيمية وللمصرف المركزي دور كبير في تعزيز الاستجابة للأزمات المالية الحادة. وأحد السلطات الرئيسية فوضت إلى المصارف المركزية ضمان السيولة في النظام المالي وتعديل السياسة النقدية في التصدي لخطر الأزمة المالية وذلك تجنباً لانزلاق الدولة إلى الكساد. وفي حال الصدمات الاقتصادية فإن الدول ذات المصارف المركزية المستقلة تكون أقل عرضة لمعدلات مرتفعة من التضخم⁽³⁾.

ويؤدي الالتزام العقلاني من قبل المصرف المركزي إلى الانضباط المالي وانحياز قوي لمكافحة التضخم، ويؤدي حل مشكلة عدم التناسق الزمني إلى تخفيض معدلات التضخم وذلك بعد منح المصرف المركزي المزيد من الاستقلالية وذلك لتحقيق الانضباط المالي وتنسيق السياسة التي ترتبط مع الاستقلال⁽⁴⁾.

4-2. السياسة النقدية الاستباقية دون أهداف واضحة⁽⁵⁾:

في السنوات الأخيرة حققت الولايات المتحدة الأمريكية أداءً اقتصادياً كلياً ممتازاً دون استخدام المرساة الاسمية الصريحة، مثل هدف لسعر الصرف، وهو هدف كلي نقدي أو تضخمي، وبالرغم من أن الحالة

(1) MONKIWI N Gregory, op.cit, P.447.

(2) FISCHER Stanley, 1996 –Why are Central Banks Pursuing Long-Run Price Stability. P.10.

(3) LUPORINI Vi Viane, op.cit, P.99.

(4) M.A. Burak Sungu, op.cit, P.10.

(5) MISHKIN Frederic S, 1998 - op.cit, P.P.17.18.

(الأمريكية) ليست قائمة على إستراتيجية واضحة، إلا أن وضع إستراتيجية متماسكة لإدارة السياسة النقدية موجود، ومع ذلك فإن هذه الإستراتيجية تتكون من رصد دقيق بحثاً عن علامات على التضخّم في المستقبل إلى جانب "ضربات استباقية" دورية من قبل السياسة النقدية لمكافحة التضخّم. وإن إستراتيجية السياسة النقدية الاستباقية هي سمة من سمات استهداف التضخّم، لأنه يجب أن تعدل أدوات السياسة النقدية لتأخذ في الاعتبار التأخر الطويل في آثارها من أجل ضرب أهداف التضخّم في المستقبل. ومع ذلك فإن نظام السياسة في الولايات المتحدة، التي لا تملك المرساة الاسمية من الأفضل أن يوصف بأنه مجرد نظام سياسات يختلف عن استهداف التضخّم لأنه لا يملك رسمياً المرساة الاسمية. فإن الإستراتيجية في الولايات المتحدة هي واحدة، حيث أهداف السياسة النقدية ليست محددة بشكل واضح من قبل الحكومة مع أهداف متعارضة ميزة لولاية المصرف المركزي، وبالتالي يحتفظ المصرف المركزي بدرجة معقولة من استقلال الهدف، في حين أنها أيضاً سيطرة كاملة على أدوات السياسة العامة. وإن استقلال الهدف من المجلس الاحتياطي الفيدرالي يخلق قدراً من التوتر في مجتمع ديمقراطي لأنه يسمح للنخبة لتعيين أهداف السياسة النقدية، وأن المجلس الاحتياطي الفيدرالي وخصوصاً رئيسها يتمتعون بصلاحيات كثيرة، وقد قفز المصرف الاحتياطي قفزات نوعية في الوقت الراهن بسبب النجاحات الأخيرة التي حققتها في السياسة النقدية، ويمكن لردود فعل السياسة ضد الاحتياطي الفيدرالي أن يكون له عواقب سلبية على استقلالها وقدرتها على التصرف لنجاح السياسة النقدية في المستقبل. وانعدام الشفافية والغموض في وضع السياسات لا يكاد يفضي إلى جعل المجلس الاحتياطي الفيدرالي مسؤولاً أمام الكونغرس والرأي العام، لعدم وجود معايير محددة للحكم على أداؤها. والمصرف الاحتياطي الفيدرالي في الوقت الراهن لديه علاقة إيجابية جداً بالعمل مع السلطة التنفيذية للحكومة، ومع ذلك ففي بيئة مختلفة اقتصادياً أو سياسياً يمكن للمصرف الاحتياطي الفيدرالي أن يكون أكثر عرضة لمشكلة عدم التناسق الزمني، حيث يمكن الضغط عليه للسعي على المدى القصير لتحقيق أهدافه على حساب أهداف طويلة الأمد.

5. الاستقلالية والناتج المحلي الإجمالي:

إنّ تحقيق استقرار الأسعار هو الهدف النهائي في الشؤون النقدية، وبالتالي يؤدي إلى زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)⁽¹⁾. وقد أظهرت نتائج دراسة قام بها كل من ديلونك وسمرس (De Long & Summers: 1993) أن هناك علاقة إيجابية بين درجة استقلالية المصارف المركزية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقد قام الباحثان بدراسة درجة الاستقلالية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية باستخدام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل عام خلال الفترة 1955-1990 مع اعتبار سنة 1955 هي سنة الأساس. وأظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين درجة الاستقلالية للمصارف المركزية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر تحديداً أنه كلما ازدادت درجة

(1) Gray Simon, op.cit, P 7.

استقلالية المصرف المركزي درجة واحدة ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل عام 0.4% سنوياً⁽¹⁾.

إنَّ زيادة النمو الاقتصادي قبل الانتخابات تظهر زيادة الفرص الانتخابية لأصحاب المناصب. والسياسة النقدية قد تصبح أداة قوية بشكل كبير لتحقيق هذه الغايات في العقود الأخيرة⁽²⁾. وللعلاقة بين النمو والاستقلال الفعلي تأثير إيجابي في معدل النمو. والاستثمار الخاص يكون ضعيفاً عندما يكون المصرف المركزي أقل استقلالية، وسيتم تخفيض معدل النمو على المدى الطويل⁽³⁾. وإنَّ عمليات المصرف المركزي اليومية لا يمكن أن تكون مستقلة عن عمليات الخزنة، إذا كان المصرف المركزي يريد أن يكون قادراً على إصابة أهدافه في أسعار الفائدة⁽⁴⁾. وإنَّ الأحزاب اليسارية تحبذ تخفيض نسب البطالة وتؤيد مصرفاً مركزياً تابعاً، بينما الأحزاب المحافظة تحبذ تخفيض معدلات التضخم وتؤيد مصرفاً مركزياً مستقلاً، حيث المصرف المركزي المستقل سيمنع الحكومة اليسارية من إنجاز أهدافها الحزبية التي قد تجعلها أقل شعبية بين الجماهير، وستتدفق الاستثمارات الدولية إلى الدول ذات المعدلات الضريبية الأقل والتضخم المنخفض. وإنَّ خفض معدلات البطالة على حساب ارتفاع معدلات التضخم جعل سياسة الحكومة اليسارية أقل جاذبية للمستثمرين الدوليين، وبالتالي فإن الحكومة لديها حافز لإقناع الجهات الدولية التي سوف تتبنى سياسات أكثر مصداقية، وإن التزامها سوف يميل إلى مثل هذه السياسات⁽⁵⁾.

في واقع الأمر، عن طريق عزل السياسة النقدية عن الدورات الحزبية، فإن المصرف المركزي المستقل يحقق في الوقت نفسه معدلات تضخم أقل، ويحقق الاستقرار النسبي للناتج المحلي الإجمالي، وهو عكس مصرف مركزي غير مستقل، وذلك لأن الخلاف المستحدث سياسياً في الإنتاج مزال⁽⁶⁾. وإنَّ قوة استقلال المصرف المركزي تميل لأن تكون أكبر في بيئات ذات مستويات أدنى من الاستقطاب السياسي⁽⁷⁾. ويشير إيلسن وسمرس (Alesina and Summers:1993) إلى أنه "عندما تعزز استقلالية المصرف المركزي استقرار الأسعار، فإنه لن تكون لديه قابلية للقياس للتأثير في الأداء الاقتصادي الكلي"، والجدول رقم (24) يوضح استقلالية المصرف المركزي والأداء الاقتصادي⁽⁸⁾، هذا الجدول يوضح العلاقة العكسية بين معدلات التضخم واستقلالية المصرف المركزي، وتُشير السياسة النقدية إلى أن المصرف المركزي سوف يساعد على التقليل من مشكلة الاختلالات السياسية في صنع سياسة الاقتصاد الكلي وتُعرف باسم السياسة الجديدة للاقتصاد الكلي (الاقتصاد الكلي الحديث).

وعندما تصنف المصارف المركزية من الأقل استقلالية إلى الأكثر استقلالية، فإن أداء التضخم يبين

(1) الدوري زكريا والسامرائي يسرى، مرجع سابق، ص 135.

(2) GRAFSTRÖM Cassandra, op.cit, P.8.

(3) BANDURA Romina,.....[and other], op.cit, P.9.

(4) WRAY.L.Randall, op.cit, P.3.

(5) HICKS Raymond, op.cit, P.6.

(6) ALESINA Alberto f, STELLA Andrea, op.cit, P.31.

(7) YUASA Toshiyuki, op.cit, P.97.

(8) SNOWDON Brian, VANE Howard R, op.cit, P.258.

أنه كان أفضل للدول ذات المصارف الأكثر استقلالية، وتكون معدلات البطالة غير مرتفعة أو تقلبات الناتج أعظم من الدولة التي مصارفها أقل استقلالية⁽¹⁾. وإن تفويض السياسة النقدية إلى مصرف مركزي مستقل من المفترض أن يحفز زيادة استقرار الأسعار ويحسن الوضع الاقتصادي العام⁽²⁾. وكلما ارتفعت استقلالية المصرف المركزي في تحقيق استقرار الأسعار زاد معدل الناتج المحلي الإجمالي. والجدول رقم (25) يوضح تزايد الناتج المحلي الإجمالي في تركيا من عام 1949 إلى عام 1993 بسبب تزايد استقلالية المصرف المركزي والشفافية في السياسة النقدية⁽³⁾.

يُعتبر المصرف المركزي مستقلاً من وزارة المالية عندما تكون له سيطرة على مقاليد السياسة النقدية ويكون حراً في تحديد الأهداف النقدية مثل استقرار الأسعار، والسلطة النقدية يجب أن تكون مستقلة عن السلطة المالية، وفي حال مصرف مركزي محافظ يجب على السلطة النقدية أن تكون قادرة على ضمان خياراته بشأن التضخم من خلال تفضيلات المجتمع. وإذا كان سلوك المصرف المركزي يرتبط من خلال الاتفاق يجب أن تسمح للسلطة النقدية لاتخاذ العمل ومتابعة الاتفاق دون تدخل السلطة المالية⁽⁴⁾.

إن تنسيق السياسات بين السلطات المالية والنقدية هو من العوامل الهامة التي تعزز الأداء الاقتصادي المستقر⁽⁵⁾. وبالتالي فإن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في إطار استهداف التضخم يسهم في منح الاستقلالية للمصارف المركزية، وبالتالي يؤدي إلى توفير مصادر غير تضخمية لتمويل العجز المالي من خلال تطوير الأسواق المالية المحلية وإلى صياغة الاقتصاد الكلي وتحقيق الأهداف العامة للدولة بصورة أكثر كفاءة مقارنة بعدم وجود آلية لمثل هذا التنسيق⁽⁶⁾.

إن اعتبار المصرف المركزي هو المسؤول عن إدارة السياسة النقدية، واعتبار هدف الحفاظ على استقرار الأسعار بمثابة الهدف الأول والرئيس لهذه السياسة، وبالتالي لا بد للمصرف المركزي من التمتع بالسلطة والحرية التامة في هذه الإدارة بعيداً عن أي تدخل أو ضغط من قبل الحكومة. والنموذج الموضح في الشكل رقم (16) يوضح استقلالية المصرف المركزي والحكومة، وأن المصارف المركزية ستكون في موقع أفضل لإدارة تضخمها، وتبادل نسب النمو الاقتصادي والسياسة النقدية في حال توافر استقلالية مصارفها المركزية، وتعتبر هذه النتائج المباشرة والإيجابية سمات تدور حولها قوة وضعف الحكومة والاستقلال⁽⁷⁾.

(1) MISHKIN Fredric S, 2004 -op.cit, P.354.

(2) C'ORIC' Tomislav, CVRLJE Dajana, op.cit, P.14.

(3) GÖKBUDAK Nuran, 1996 –**Central Bank Independence the Bundesbank Experience and the Central Bank of the Republic of Turkey**. The Central Bank of the Republic of turkey, Discussion Paper, No.9610, Ankara, Turkey, P.35.

(4) LUPORINI Vi Viane, op.cit, P.P.91.97.

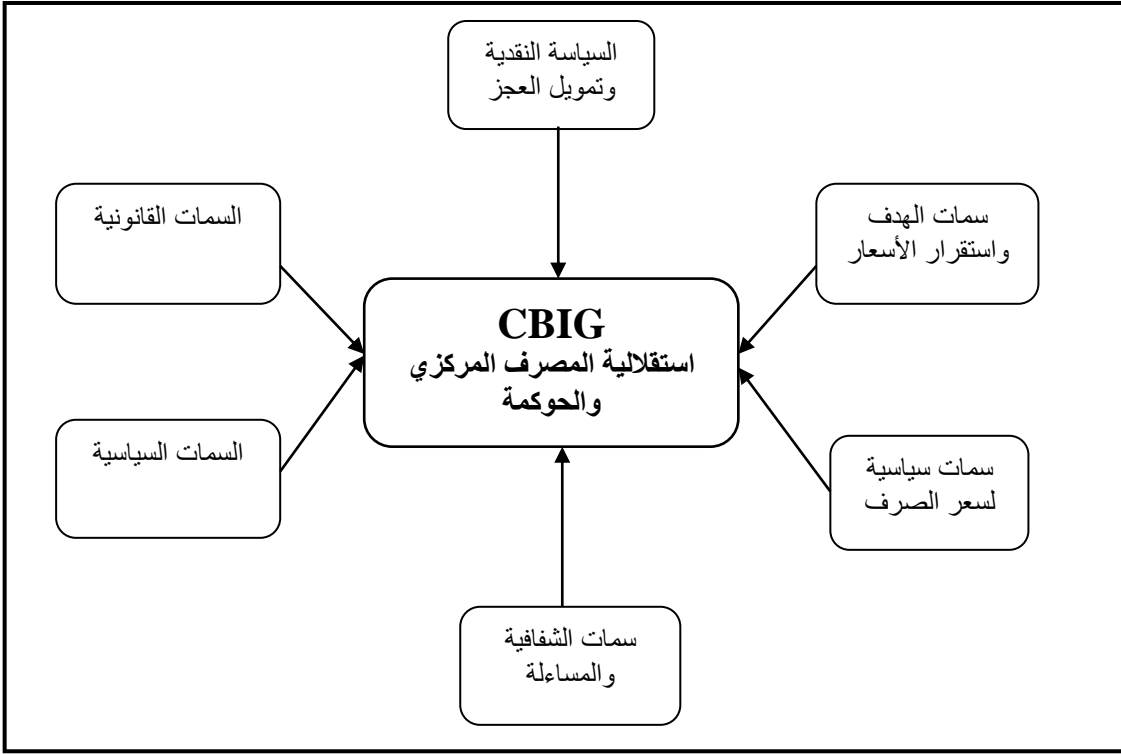
(5) YUASA Toshiyuki, op.cit, P.60.

(6) كمال منى، 2010 –التحقق من التنسيق بين السياستين المالية والنقدية على الأهداف الاقتصادية باستخدام نموذج قياسي. مرجع سابق، ص ص 5-10.

(7) AHSAN Amirul,...[and other], 2006 –**Determinants of Central Bank Independence and Governance Problems and Policy Implications**. JOAAG. Vol.1.NO.1. Monash University, Australia, P.59.

الشكل رقم (16)

نموذج استقلالية المصرف المركزي والحوكمة



- Source: AHSAN Amirul,...[and other], 2006 –Determinants of Central Bank Independence and Governance Problems and Policy Implications. JOAAG. Vol.1.NO.1. Monash University, Australia, P.59.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لاستقلالية مصرف سورية المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية

- المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في سورية بعد الاستقلال
- المبحث الثاني: واقع استقلالية مصرف سورية المركزي
- المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية في سورية وعلاقتها باستقلالية
المصرف المركزي

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لاستقلالية مصرف سورية المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية

نظراً لأهمية استقلالية المصرف المركزي في أي نظام اقتصادي في العالم، فإنَّ دراستها التطبيقية تُعتبر من الأولويات في العصر الحديث، لما للمركزي من تأثير في فعالية السياسة النقدية، ويكون هدف المصرف المركزي في ظل الاستقلالية تحقيق الاستقرار في الأسعار وهو هدف من الأهداف الأساسية للمصرف المركزي. لذلك سوف يتم التعرف في هذا الفصل إلى تطور السياسة النقدية في سورية منذ الاستقلال النقدي عن فرنسا، وقياس واقع استقلالية مصرف سورية المركزي بتطبيق مؤشرات الاستقلالية، ودراسة العلاقة بين استقلالية المصرف المركزي وكلِّ من معدلات التضخم والنَّاتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوري.

ففي المبحث الأول سيتمَّ تعرّف تطور السياسة النقدية في سورية بعد الاستقلال، وخصائص وأدوات ومظاهر اختلال السياسة النقدية في سورية، ومشاورات المادة الرابعة لعام (2009) في مجال الإصلاح النقدي.

وفي المبحث الثاني سنتمَّ دراسة واقع استقلالية مصرف سورية المركزي، وذلك بتطبيق مؤشرات الاستقلالية وهي:

"(Bade & Parkin: 1977), (Jácome: 2000), (Dumiter Flori: 2009) (Cukierman: 1992), (GMT: 1991), (Petursson G Thorarinn: 2000), (Monetary Commitment- MOC-: 2001), (Gisolo Enrico: 2009)".

على قانون النقد الأساسي لمصرف سورية المركزي، وقياس مساهمة وشفافية مصرف سورية المركزي. وفي المبحث الثالث ستتمَّ دراسة فعالية مجلس النقد والتسليف لدى مصرف سورية المركزي، والعلاقة بين استقلالية مصرف سورية المركزي وكلِّ من معدلات التضخم والنَّاتج المحلي الإجمالي، وذلك باختبار نموذج قياسي للدراسة لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

المبحث الأول

تطور السياسة النقدية في سورية بعد الاستقلال

في هذا المبحث ستنم دراسة تطور السياسة النقدية في سورية بعد الاستقلال، وذلك بالبحث في النظام النقدي السوري في ظل الاستقلال النقدي، وخصائص السياسة النقدية في سورية وأدواتها، ومظاهر اختلالها، ومداولات مشاورات المادة الرابعة لعام (2009) في مجال الإصلاح النقدي في سورية.

1. النظام النقدي السوري في ظل الاستقلال النقدي:

أُحدث مصرف سورية المركزي بموجب المرسوم التشريعي رقم (87) تاريخ 28/3/1953 الذي تضمن نظام النقد الأساسي في سورية وياشر نشاطه في الأول من آب 1956. وقد عرّف المرسوم التشريعي المذكور المصرف المركزي بأنه "مؤسسة عامة مستقلة يعمل تحت رقابة الدولة وبضمانتها، وفي حدود التوجيهات العامة التي تصدر إليه من مجلس الوزراء ويمارس لحساب الدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية وإدارة الصندوق النقدي ويتولى إدارة مكتب القطع (الصرف الأجنبي) كما أنه يلعب دور عميل الحكومة المالي". ويعمل المصرف المركزي أيضاً على تنسيق فعاليات مؤسسات النقد والتسليف في حدود صلاحياته والتوجيهات العامة التي تصدر إليه من مجلس الوزراء بما يحقق أهداف السياسات المالية والنقدية والمصرفية للدولة. كما يمارس الرقابة على الجهاز المصرفي والسهير على حسن تنفيذ أحكام نظام النقد الأساسي وما يتفرع عنه من أنظمة وتعليمات وضوابط نقدية ومصرفية. وتكتتب الدولة بكامل رأسمال المصرف وتخضع حساباته منذ العام 1967 إلى مراقبة الجهاز المركزي للرقابة المالية. ويقع المركز الرئيس في مدينة دمشق، وله (11) فرعاً موزعاً في مراكز المحافظات السورية⁽¹⁾.

1-1. التطورات التي سبقت تأسيس مصرف سورية المركزي:

في كانون الأول عام 1946 وجهت فرنسا مذكرة جديدة لسورية، ألغت بموجبها اتفاق عام 1944 وأنهت ارتباط الليرة السورية بالإسترليني، وأعدت الليرة السورية إلى حظيرة الفرنك بصورة غير مباشرة، لأن عناصر التغطية كانت بالفرنك الفرنسي لهذا بادرت الحكومتان السورية واللبنانية عام 1947 إلى التفاوض مع فرنسا لحل أزمة النقد⁽²⁾.

دخلت سورية ولبنان مفاوضات مع فرنسا، لبحث استقلال الليرة السورية- اللبنانية وتصفية الديون مع فرنسا، واستمرت هذه المفاوضات حتى كانون الثاني عام 1948، عندما أجرت فرنسا تخفيضاً على

(1) الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، www.banquecentrale.gov.sy

(2) شرف كمال وأبو عراج هاشم، 1993-1994 -النقود والمصارف. منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص 87.
- عقد اتفاق كانون الثاني 1944، بين سورية ولبنان وبريطانية وفرنسا في 25 كانون الثاني، فقد جرى اتفاق بين فرنسا وإنكلترا، تبعه اتفاق بين سورية ولبنان وفرنسا وقع في دمشق في التاسع من شهر شباط.

عملتها، فوافق لبنان على الاتفاق مع فرنسا ورفضت سورية ذلك. وكان ذلك بمثابة انفصال وحدة النقد السورية اللبنانية. وهكذا تركت سورية منطقة الفرنك في كانون الثاني عام 1948 وعدلت سعر صرف الليرة الليرة بالفرنكات، مما اضطر فرنسا إلى عقد اتفاق في 8 شباط 1949 مع سورية يؤكد انفصال الليرة السورية عن الفرنك الفرنسي⁽¹⁾.

1-2. تأسيس مجلس النقد والتسليف بصفته سلطة نقدية عليا بالمرسوم التشريعي رقم (87) لعام (1953):

أعطى نظام النقد الأساسي المحدث بالمرسوم التشريعي رقم (87) لعام 1953 المصرف المركزي الوظائف المعهودة للمصارف المركزية، وهي احتكار إصدار النقد الورقي، كونه مصرف الحكومة وعملياتها المالي، ومستشار الحكومة في الحقل النقدي والمصرفي، ومصرف المصارف، والإدارة النقدية. وتضمنت الوظيفة الأخيرة إدارة مكتب القطع الذي تمّ إنشاؤه عام 1952 وإدارة احتياطات البلاد الأجنبية فضلاً عن تقديم التمويل الإنمائي المباشر للدولة وتمويل فعاليات القطاع الخاص، بصورة غير مباشرة⁽²⁾. وقد نصت المادة الثانية من نظام النقد الأساسي على تشكيل مجلس النقد والتسليف الذي يتألف من الأعضاء التالية⁽³⁾:

- 1- حاكم مصرف سورية المركزي.
 - 2- النائب الأول لحاكم مصرف سورية المركزي.
 - 3- النائب الثاني لحاكم مصرف سورية المركزي.
 - 4- معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.
 - 5- معاون وزير المالية.
 - 6- معاون وزير الزراعة والإصلاح الزراعي.
 - 7- معاون وزير الصناعة.
 - 8- رئيس هيئة تخطيط الدولة.
 - 9- ثلاثة خبراء في شؤون النقد والتسليف والمصارف.
- وبذلك عُهد إلى مجلس النقد والتسليف إدارة مصرف سورية المركزي، وتعرضت تشكيلة المجلس منذ عام 1953 لبعض التعديلات غير المهمة، وكما هي معدلة بالمرسوم التشريعي رقم (34) تاريخ 16/2/1965 وتألف المجلس من الأعضاء التالية⁽⁴⁾:

- 1- حاكم مصرف سورية المركزي.
- 2- نائب حاكم مصرف سورية المركزي.

(1) شرف كمال، أبو عراج هاشم، المرجع السابق، ص 88.
(2) القاضي حسين، 2002 - الإصلاح الاقتصادي في سورية إلى أين؟. دار الرضا للنشر، دمشق، ص ص 82، 83.
(3) قانون النقد الأساسي رقم 87 لعام 1953، المادة الثانية.
(4) القاضي حسين، مرجع سابق، ص 83.

- 3- ممثل عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية. عضواً.
- 4- ممثل عن وزارة المالية. عضواً.
- 5- ممثل عن وزارة التخطيط. عضواً.
- 6- ممثل عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. عضواً.
- 7- ممثل عن القطاع المصرفي. عضواً.
- 8- ممثل عن القطاع الصناعي الاشتراكي. عضواً.
- 9- خبير في الشؤون النقدية والمالية. عضواً.

3-1. التحولات الاقتصادية في سورية بعد المرسوم رقم (87) لعام 1953:

احتل مصرف سورية المركزي مكانة هامة في الاقتصاد السوري في الخمسينيات وبدأ بتطبيق القوانين والنظريات الاقتصادية، وقد عكس ذلك تزايداً في حجم التطور، واستقراراً في قيمة الليرة السورية خلال الفترة 1956-1960 لكن مرحلة الوحدة بين مصر وسورية عام 1958 كانت ذات أثر سلبي في قانون النقد الأساسي لأن السلطات المصرية قامت بتجميد قانون النقد واستبدلت بمجلس النقد والتسليف مجلساً آخر وكان أكثر أعضائه من الوزراء. إلا أن مرحلة الانفصال من عام 1961 وحتى 1963 تميزت بعودة العمل بقانون النقد الأساسي وظهرت في هذه الفترة أهمية المصرف المركزي حيث قدم للمصارف التجارية قرضاً بمبلغ 312.6 مليون ل.س، حيث بلغت 35.5% من حجم التسليفات العامة في الاقتصاد⁽¹⁾. وقد ركزت السياسة النقدية السورية منذ بداية السبعينيات على متغيرين هما: المال والنقد، وذلك بهدف تطوير الاقتصاد الوطني وإشاعة العلاقات البضاعية النقدية، وقد قامت الدولة بمجموعة من الإجراءات النقدية أهمها⁽²⁾:

1. تعديل سعر الصرف بشكل مستمر لكيلا تتحمل الخزينة المركزية الأعباء الناجمة عن وجود سعرين للصرف.
2. استقرار سعر الفائدة وعدم تحريكه بشكل مستمر، وذلك بهدف زيادة الاستثمار.
3. استخدام النقد بوصفه وسيلة للتداول وأداة للدفع نظراً إلى أن الأفراد لا يفضلون التعامل المصرفي كثيراً وأن العلاقات المصرفية والوعي المصرفي ليسا متطورين في الدول النامية، لذلك اعتمدت الدول على وظيفتين أساسيتين للنقد وهذا ما دفعها بشكل مستمر إلى زيادة الإصدار، مما ساعد على تصريف المنتجات وزيادة الإنتاج بشكل مستمر.
4. زادت القروض المصرفية للقطاعات الاقتصادية، وذلك بهدف زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي وتوفير السلع والخدمات للمواطنين.

(1) كنعان علي، مرجع سابق، ص ص 24.23.
(2) كنعان علي، المرجع السابق ص ص 35.34.

5. الاستفادة من المساعدات العربية والأجنبية التي قدمتها الدول العربية والدول الاشتراكية للبلاد وقد أسهمت هذه المساعدات في تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6. إقامة التوازن بين المستوى العام للأسعار ومستوى المعيشة، وقد تحقق ذلك خلال عقد السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، نظراً إلى أن الدولة كانت تحصل على مساعدات وكانت تسهم في زيادة الإنتاج.

إن تلك الأهداف كانت تركز على زيادة الإنتاج وعلى خلق التوازن بين مستوى الأسعار ومستوى المعيشة. وقد تحققت تلك الأهداف آنذاك وازداد الإنتاج وتطور مستوى الخدمات الاجتماعية.

وتم احداث اللجنة الاقتصادية وأنيطت بها مسؤولية رسم السياسة النقدية، وهي اللجنة التي تعتبر هيئة خاصة خارج المصرف المركزي، يرأسها نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، وتضم أساساً وزراء المالية والاقتصاد والنقل والصناعة ويوكل إليها المهام التالية⁽¹⁾:

1. تحديد أسعار صرف الليرة السورية.
2. تحديد معدل الفائدة للمصرف المركزي والمصارف المتخصصة.
3. تحديد سقف الائتمان للمصارف المتخصصة وإمكانية زيادته في بعض الظروف.
4. تأجيل تسديد القروض في الظروف الاستثنائية.
5. إلزام المصرف المركزي بشراء سندات الدين العام بغض النظر عن حجمها وذلك لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

إن هذه المهام التي تشكل جوهر السياسة النقدية كانت تصدر بقرارات عن اللجنة الاقتصادية وذلك استناداً إلى الخطة الاقتصادية أو الظروف الاقتصادية في كل فترة، لكن طبيعة العمل المصرفي كانت تقتضي تجاوز هذه القرارات في بعض الأحيان، لكن هذه الحالة تطورت واستقلت المصارف بقراراتها وخاصة المصرف التجاري السوري الذي يُعدّ أكبر المصارف في سورية وأصبح يقوم بنفسه باستثمار أمواله داخلياً وخارجياً، وأصبح يحدد سقف الائتمان والودائع وبقية الأعمال المصرفية الأخرى.

كما تعتمد السياسة النقدية السورية في إجراءاتها على المقررات الحزبية والبيانات الوزارية وتوجيهات اللجنة الاقتصادية وقراراتها صاحبة الصلاحية في تطوير السياسة النقدية وتعديلها، لأن هذه اللجنة صادرت صلاحيات مجلس النقد والتسليف الذي أقره قانون النقد الأساسي عام 1953 بما يعنيه ذلك من اتباع سياسة تقليص صلاحية (مصادرة) المصرف المركزي، وبالتالي أصبحت قراراتها ملزمة لقطاع النقد والمصارف في سورية منذ عام 1965. وقد ركزت السياسة النقدية على قطاع الإنتاج المادي وتشجيع الاستثمار الحكومي والخاص في الصناعة، وقدمت كل أشكال الدعم للقطاع الحكومي الإنشائي بهدف إقامة مشاريع القاعدة الأساسية في الاقتصاد.

(1) كنعان علي، المرجع السابق ص 137.

1-3-1. الوظائف الرئيسية لمصرف سورية المركزي⁽¹⁾:

1-1-3-1. إصدار النقد الوطني:

إصدار النقد السوري امتياز ينحصر بالدولة ويمارس هذا الامتياز حصراً مصرف سورية المركزي لحساب الدولة بما يلبي احتياجات تطور الاقتصاد الوطني ونموه المضطرد ومواكبة عملية التنمية والبناء في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر الليرة السورية الوحدة القياسية للنقد السوري، وقد حدد نظام النقد الأساسي فئات الأوراق النقدية التي يجوز إصدارها وأصول سحبها وتبديلها وكذلك الحال بالنسبة إلى النقود المعدنية.

إن حصر امتياز إصدار النقد الوطني بمصرف سورية المركزي يجعله المؤسسة المالية الوحيدة القادرة على إدارة التداول النقدي بكامله من الناحية المادية.

2-1-3-1. المصرف المركزي مصرف المصارف:

يُعتبر المصرف المركزي بموجب أحكام نظام النقد الأساسي مصرفاً للمصارف حيث يقوم بإعادة الخصم للسفائح والأسناد التجارية وشرائها والتخلي عنها، ومنح القروض والسلف لنشاطات مختلف القطاعات الاقتصادية باعتباره المقرض الأخير للمصارف. وتجري هذه العمليات عن طريق المصارف إذ إنه لا يتعامل مع الأفراد بصورة مباشرة. وبالنظر إلى كون مصرف سورية المركزي مصرفاً للمصارف فإنه يستطيع مراقبة تنفيذ السياسة التسليفية وتقدير مدى تناسبها مع متطلبات الاقتصاد الوطني.

3-1-3-1. إصدار الأسناد الوطنية العامة والمساهمة في المفاوضات الدولية المالية:

يصدر مصرف سورية المركزي الأسناد الوطنية العامة لمختلف الأجل ويقوم بإجراء عمليات تبديلها وتسديدها وبصورة عامة سائر الأعمال المالية المتعلقة بالقروض التي تصدرها الدولة أو تكفلها. كما يسهم في مفاوضات الاتفاقات الدولية للمدفوعات والقطع والتقاص ويعقد جميع الاتفاقات التطبيقية الضرورية لتنفيذها، ويسهم أيضاً في مفاوضات القروض والاستقرضات الخارجية المعقودة لحساب الدولة ويمثلها في المفاوضات المذكورة في مجالات التعاون النقدي الدولي.

4-1-3-1. الاحتياطي الإجمالي للمصارف:

يُلزم مصرف سورية المركزي المصارف بتوظيف الاحتياطي الإجمالي والاحتياطي الخاص المشكل من قبلها بسندات صادرة عن الدولة أو مضمونة من قبلها، أو بتوظيف نسبة من وفرها النقدي في سندات الدين العام وتوظيف جزء من ودائعها في سندات الدولة.

(1) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الرابط: <http://ar.wikipedia.org/wik>
- كما يمكن مراجعة الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، www.banquecentrale.gov.sy

1-3-1-5. القيام بمهام مصرف الدولة والوكيل المالي لها:

يتولى المصرف المركزي بموجب أحكام نظام النقد الأساسي القيام بوظائف مصرف الدولة وأمين صندوقها ووكيلها المالي داخل الأراضي السورية وخارجها في جميع العمليات المصرفية وعمليات الصندوق والتسليف العائدة للدولة.

1-3-1-6. الدور الإشرافي لمصرف سورية المركزي:

يقوم مصرف سورية المركزي من خلال مفوضية الحكومة لدى المصارف بالإشراف على المصارف العامة والخاصة العاملة في سورية، ويعمل في ذلك على اتباع أحدث المعايير الدولية في هذا المجال.

كما يتولى مصرف سورية المركزي مهام أساسية أخرى هي:

1. إدارة مكتب القطع لحساب الدولة.
2. إجراء جميع العمليات الخاصة بالقطع الأجنبي وإدارة احتياطات الدولة من القطع الأجنبي وحفظه وتدعيم استقرار أسعار العملات الأجنبية.
3. اقتناء رأسمال مؤسسات مالية خاضعة لأحكام قانونية خاصة.
4. إجراء جميع العمليات التي من شأنها تسهيل نقل النقود، وله أن يؤسس أو أن يشترك في تأسيس وإدارة مكاتب للتصفية أو للتقاص.

1-4. أهداف السياسة النقدية في سورية كما حددها نظام النقد الأساسي رقم (87) لعام 1953:

أحدث في عام 1953 مجلس النقد والتسليف وهو يمثل السلطة النقدية، ومهمته العمل على تنظيم سياسة النقد والتسليف في البلاد وتنسيق فعاليتها لتحقيق الأهداف الآتية⁽¹⁾:

1. تنمية السوق النقدية والمالية وتنظيمها وفقاً لحاجات الاقتصاد القومي.
 2. تثبيت قيمة النقد السوري وتأمين حرية تحويله إلى العملات الأخرى.
 3. الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق زيادة الدخل القومي.
- هذه الأهداف غاية في الأهمية، وهي ليست سهلة أبداً، ونجاح المجلس في تحقيقها كان يتوقف على⁽²⁾:

1. كفاءة المجلس في صياغة السياسة النقدية والتسليفية العملية على ضوء الأسس والمبادئ التي صاغها القانون.

2. المرونة التي ستتعامل بها الحكومة مع المجلس، أي هل سنتيح له ممارسة قدر أكبر من الصلاحيات في إدارة دفعة النقد والتسليف وأسعار الصرف والفائدة والتحويل للعملات الأخرى وبيع وشراء العملات الصعبة وتغطية احتياجات القطاع الخاص وغيرها، أم أنها ستقيّد صلاحياته؟ وإذا كان التقييد

(1) حميدي أيهم محمد، 2009 - أثر التطورات النقدية على ميزان المدفوعات في سورية 2000-2006. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، ص 3.

(2) سعيغان سمير، 2003 - قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية. سلسلة دار الرضا للنشر، دمشق، ص 171.

ضرورياً في المرحلة الأولى فإلى أية حدود؟ وهل سيستمر، وكم سيطول؟ خاصة أن القانون الجديد قد أعطى وزير الاقتصاد ومجلس الوزراء صلاحيات واسعة وسلطة كبيرة على المجلس، وضيّق استقلاليتها. أما الأسس التي كان يقوم عليها مصرف سورية المركزي، فهي⁽¹⁾:

1. اعتبر المصرف المركزي بمثابة مؤسسة حكومية تكتتب الدولة بكامل رأسمالها لديه.
2. يخضع المصرف المركزي- الذي يأخذ صفة المؤسسة العامة المستقلة - للتوجيهات العامة التي تصدر إليه من مجلس الوزراء، وبالتالي فإن استقلاليتها محدودة.
3. يتأثر سير عمل المصرف المركزي بكيفية تشكيل أعضاء مجلس إدارته.
4. يتمتع وزير الاقتصاد أو ممثله في مجلس النقد والتسليف بحق توقيف نفاذ أي قرار يتخذه المجلس وبراءة مخالفاً للقانون أو للمصلحة العامة للدولة.

5. تخضع حسابات المصرف المركزي لمراقبة المفتشين الذين يعيّنهم وزير الاقتصاد.

5-1. أهداف السياسة النقدية في سورية كما حددها قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002:

يتولى مجلس النقد والتسليف مهمة العمل على تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في سورية وتنسيق فعاليتها لتحقيق الأهداف المذكورة أدناه في حدود صلاحياته وضمن التوجهات الاقتصادية العامة للدولة التي يقرها مجلس الوزراء⁽²⁾:

1. تنمية السوق النقدية والمالية وتنظيمها وفقاً لحاجات الاقتصاد الوطني.
2. المحافظة على القوة الشرائية للنقد السوري.
3. تحقيق استقرار سعر الصرف الخارجي للنقد السوري وتأمين حرية تحويله إلى العملات الأخرى.

4. توسيع إمكانيات استخدام الموارد والطاقات والعمل على إنماء الدخل الوطني.

وقد صدر المرسوم رقم (249) تاريخ 7/7/2011 القاضي بتشكيل مجلس النقد والتسليف الجديد⁽³⁾:

يتألف مجلس النقد والتسليف بحسب المرسوم الجديد من الأعضاء التالية:

- 1- حاكم مصرف سورية المركزي. رئيساً.
- 2- رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي. عضواً.
- 3- النائب الأول لحاكم مصرف سورية المركزي. عضواً.
- 4- معاون وزير المالية لشؤون الإنفاق العام. عضواً.
- 5- ثلاثة خبراء في شؤون النقد والتسليف والمصارف. أعضاء.

(1) متولي هشام، 1974 - أبحاث في الاقتصاد السوري. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ص 31.

(2) قانون النقد الأساسي- القانون رقم (2002/23)، مصرف سورية المركزي.

(3) الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، www.banquecentrale.gov.sy

بذلك عزز المرسوم الجديد دور مجلس النقد والتسليف مكلفاً إياه بمهام إضافية أكثر حساسية إذ اعتبر هذا المرسوم بأنه نقل المصرف المركزي من حالٍ إلى حالٍ صار فيها أكثر استقلالية، حيث كلف مجلس النقد والتسليف بمهمة العمل على تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في سورية وتنسيق فعاليتها لتحقيق أهداف معينة في حدود صلاحياته وضمن التوجهات الاقتصادية العامة للدولة التي يقرها مجلس الوزراء.

2. خصائص السياسة النقدية في سورية:

شكّل الإصلاح النقدي أحد أهم محاور الإصلاح خلال الأعوام الماضية فقد عمل مصرف سورية المركزي على إدارة سياسة نقدية تتسم بالفاعلية ومن هذا المنطلق فقد تركز عمله على محورين رئيسين لتطوير السياسة النقدية بما يتناسب مع التوجه الاقتصادي الجديد وإصلاح وتطوير القطاع المالي وتعزيز الرقابة المصرفية. وقامت إستراتيجية السياسة النقدية لدى مصرف سورية المركزي على تبني هدف نهائي طويل المدى يتمثل بالعمل على استقرار الأسعار ومكافحة التضخم وسعى إلى تحقيق ذلك من خلال استهداف سعر الصرف على المدى المتوسط والذي يُعتبر الهدف ذا الأولوية الأولى، وضبط معدلات نمو الكتلة النقدية بما يتناسب مع معدلات نمو الناتج المحلي في المرتبة الثانية وصولاً إلى تحقيق الهدف النهائي. حيث تم اتخاذ خطوات مهمة على صعيد تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة التسهيلات القائمة وعمليات السوق المفتوح وذلك لضمان إدارة كفوءة للسيولة في السوق لتحقيق أهداف السياسة النقدية⁽¹⁾.

وتتصف السياسة النقدية السورية بالسمات التالية⁽²⁾:

1-2. معدلات الفائدة:

في ضوء الخطة الخمسية العاشرة وضمن إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي في سورية، بدأت السياسة النقدية تأخذ ملامح واضحة في تحديد الأهداف الأولية بالاتساق مع متغيرات الاقتصاد الكلي والأدوات الملائمة لتحقيق هذه الأهداف. حيث تم إجراء تعديلات متتالية على أسعار الفائدة وبشكل تدريجي بهدف تصحيح هيكليتها بعد أن بقيت ثابتة أعواماً متتالية، حيث لم تكن هناك سياسة أسعار فائدة مطبقة على الليرة السورية من قبل مصرف سورية المركزي⁽³⁾. وتعدّ قرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بأسعار الفائدة أحد المحددات الرئيسية للسياسة النقدية، حيث يتمثل الهدف الرئيس لهذه القرارات في دعم قيمة الليرة السورية محلياً وخارجياً وتشجيع الادخار والاستثمار. أما الهدف الثاني لقرارات أسعار الفائدة فهو على صعيد الاقتصاد الكلي يتمثل بدعم الطلب على الليرة السورية مقابل الطلب على العملات

(1) ميالة أديب، الضوابط الرقابية المصرفية التي تفرضها سورية على المصارف عززت من مركزها المالي. 1/ تشرين الثاني/ 2009. بيروت، سانا. الرابط: http://www.sana.sy/index_ara.htm

(2) وهناك سمات أخرى وهي: النقد وسيلة للتبادل وأداة للدفع. -الاحتكار المصرفي.

(3) الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، www.banquecentrale.gov.sy

الأجنبية، من خلال الحفاظ على معدل فائدة أعلى على ودائع الليرة السورية كأحد محددات الطلب عليها⁽¹⁾.

إنَّ سعر الفائدة في سورية ما زال يحدد إدارياً، وبما أن القطاع المصرفي السوري لم يعيش حتى حالات تقلبات أسعار الفائدة نتيجة جمودها أكثر من 20 سنة فهو يفتقر إلى الخبرة في دراسة التنبؤات التي تنتج عن القرارات المتعلقة بتحريك أسعار الفائدة لجهة المخاطر المالية والمنعكسات الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك يتوجب على السلطات النقدية المختصة والمصارف العامة القيام بدراسات وأبحاث خلال الفترة القادمة لمعرفة الآثار الايجابية والسلبية لهذه القرارات على الاقتصاد⁽²⁾.

فقد كان سعر الفائدة في سورية مرتفعاً بالنسبة إلى سعر الفائدة سواء في الدول المجاورة أو بقية الدول وإذا أخذنا الدولار (كعملة ارتكاز) كمثال للمقارنة فقد كان معدل الفائدة عليه 1% وبالمقابل كان معدل الفائدة على الليرة السورية 7% مما سبب تدفق رؤوس الأموال بشكل كبير إلى داخل سورية وهو أمر كان يعدُّ مؤشراً إيجابياً لولا أن ثبات سعر الصرف وعدم مرونته أديا إلى عدم الاستفادة من رؤوس الأموال تلك بالشكل المطلوب⁽³⁾.

وقد أعاد قرار مجلس النقد والتسليف رقم (43) تاريخ 5/1/2004 النظر بمعدلات الفائدة الدائنة والذي أصبح ساري النفاذ منذ 6/1/2004 واعتبارها معدلات دنيا مع السماح لإدارات المصارف بتحديد معدلات أعلى منها ضمن حد أقصى قدره 1%.

تمَّ تحرير أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها المصارف بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 216/م ن/ب 4، تاريخ 16/8/2006، وبذلك فقد أصبحت المصارف قادرة على تحديد أسعار الفائدة لديها بناءً على تكلفة مصادر التمويل. ويتبع المصرف المركزي أسلوب التحديد الإداري لأسعار الفوائد على الودائع لدى المصارف، حيث يقوم مجلس النقد والتسليف بتغيير أسعار الفوائد على الإيداعات وفق متطلبات الوضع الاقتصادي. ولقد بدأ مصرف سورية المركزي بإعطاء هوامش حرية للمصارف في تحديد معدلات الفوائد لديها، وذلك بإعطاء المصارف هامش (+2%) لتحريك معدلات الفوائد وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم (298) تاريخ 18/6/2007، والسماح بهامش بمقدار 2% للمصارف لتحديد معدلات الفائدة على الودائع لأجلٍ وفَقَّ أَجَلِ الوديعة، ترافق مع إلزام المصارف بألا يقلَّ الفرق بين أدنى معدل يدفعه المصرف على هذه الودائع وأعلى معدل عن 3%.

توقفت معدلات الفائدة عن التحريك لغاية عام 2008 حيث تم إصدار القرار رقم (393) والذي حافظ على الفوائد طويلة الأجل مرتفعة، مع تخفيض الفائدة على الودائع قصيرة الأجل، وكان الهدف إعادة هيكلة الودائع لصالح الودائع طويلة الأجل لخلق وضع مصرفي أكثر استقراراً. وقد صدر قرار مجلس

(1) الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، المرجع السابق، www.banquecentrale.gov.sy

(2) حميدي أيهم محمد، مرجع سابق، ص 43.

(3) الخليل فادي ... [وآخرون]، 2006 - الأسباب الداخلية للتعديل في السياسة النقدية في سورية. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3)، ص 141.

النقد والتسليف رقم (462) تاريخ 31 / 1 / 2009، والذي خفض أسعار الفائدة على الودائع لأجل بمقدار نقطة مئوية واحدة. وفي الربع الأخير من عام 2010 تم تخفيض معدلات الفائدة مرتين (نصف نقطة كل مرة)، بهدف تسريع عجلة الاقتصاد من خلال تخفيض كلفة القروض التي تمنحها المصارف، وتخفيض السيولة الفائضة لدى المصارف والتي وصلت إلى 260 مليار ل.س لغاية أيلول 2010⁽¹⁾.

واستخدمت السلطة النقدية معدلات الفائدة كأحدى الأدوات الوسيطة للسياسة النقدية وبطريقة غير صحيحة، إذ أنه يجب أن يتدخل المصرف المركزي للتأثير في معدلات الفائدة من خلال التحكم بسعر الخصم، وليس بفرض حدود مباشرة لأسعار الفائدة التي تتعامل بها المصارف مع الجمهور ولكن ضمن الواقع المصرفي الذي بدأت فيه السلطات النقدية فعاليتها، لم تكن هذه السلطات قادرة فعلياً على استخدام سعر الخصم في ظل تكديس الأموال في المصارف، وضعف قنوات الاستثمار، وعدم وجود الأدوات المالية المناسبة.

2-2. توحيد أسعار الصرف:

لسياسة سعر الصرف في سورية دورٌ محوريٌّ في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية المتمثلة بالنمو المستدام والعدالة الاجتماعية والتشغيل والاستقرار الاقتصادي. وقد كانت مشكلة تعدد أسعار الصرف في سورية أخطر المشكلات الاقتصادية التي واجهها الاقتصاد السوري لأنّ هذا التعدد خلق الكثير من التشوهات في المبادلات التجارية والعلاقات السعرية بين الداخل والخارج وقد انعكس ذلك سلباً على توزيع الموارد الاقتصادية وخاصةً على الاستيراد والتصدير⁽²⁾.

إنّ اختيار هدف سعر الصرف باعتباره هدفاً وسيطاً للسياسة النقدية يستند إلى فعالية وقوة قناة سعر الصرف، فقد أثبت الدليل التجريبي بأن انتقال التغيرات في الأسعار العالمية وتغيرات سعر صرف الليرة السورية إلى التضخم المحلي لا يزال مرتفعاً، وهذا يعني أن أي انخفاض في سعر صرف الليرة السورية سوف ينتج عنه ارتفاع مماثل في معدل التضخم، وهذا ما يجعل من المنطقي أن تركز إستراتيجية السياسة النقدية في سورية على الحفاظ على استقرار القيمة الخارجية لليرة السورية، وهو ما دفع إلى جعل سعر الصرف الهدف الوسيط للسياسة النقدية (المثبت الاسمي) وإعطائه هذا الدور المحوري ضمن إستراتيجية السياسة النقدية⁽³⁾.

ترتكز آلية تحديد سعر صرف الليرة السورية لدى مصرف سورية المركزي على إستراتيجية متكاملة في الأجل القصير والمتوسط والطويل وذلك كما يلي:

(1) المصرف المركزي التطورات النقدية في سورية، أيلول 2010، ص 2. www.banquecentrale.gov.sy
(2) حمو جوان فداء الدين، 2011 - تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في سورية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، ص 27.

(3) الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، www.banquecentrale.gov.sy

1. على المدى القصير يتم تحديد سعر الصرف بشكل يومي بالاستناد إلى مجموعة من المؤشرات، وذلك من أجل إرسال إشارات واضحة للسوق حول توجهات مصرف سورية المركزي فيما يتعلق بسعر صرف الليرة السورية.

2. على المدى المتوسط يتم استهداف سعر صرف مستقر لليرة السورية بما يضمن تقليل تقلباتها مقابل العملات الأخرى.

3. على المدى الطويل يعمل مصرف سورية المركزي على إدارة سعر صرف حقيقي فعال قريب من مستوياته التوازنية بحيث يحقق تنافسية الاقتصاد الوطني، مع التركيز على هدف مصرف سورية المركزي في الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة باعتباره الهدف النهائي له. وبعبارة مختصرة يمكن القول: إن قيام مصرف سورية المركزي بإصدار نشرة سعر الصرف يتم بناءً على العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في سعر الصرف مع الأخذ بعين الاعتبار عدم إحداث صدمات في السوق بما يحافظ على استقرارها.

وقد استخدمت سورية ولفترة طويلة نظام سعر الصرف المتعدد، والذي استمر العمل فيه حتى نهاية عام 2006 حيث كان يتم العمل وفقاً لثلاثة أسعار صرف. الأول: سعر صرف ثابت لمعاملات القطاع العام. والثاني: سعر صرف ثابت مع هامش للتذبذب في السوق (معاملات القطاع الخاص) ويسمى سعر الصرف الحر. أمّا الثالث: فهو سعر الصرف الموازي (معوّم) والذي يُحدّد من خلال السوق غير النظامية. لقد قيّد هذا النظام المتعدد لسعر الصرف فعالية السياسة النقدية وجعل من الصعب على مصرف سورية المركزي أن يستهدف سعر صرف موحد، لذلك كان من الضروري العمل بدايةً على توحيد سعر الصرف، ومن ثم الانتقال إلى استخدام نظام لسعر الصرف يتناسب مع خصوصية الاقتصاد السوري، ويعدّ الربط بسلة عملات الحل الأنسب في حالة الدول النامية والاقتصادات الصغيرة. والهدف الأساسي من ذلك هو التخلص من المشكلة الأساسية لربط عملة بعملة واحدة وهي أن الدولة ستكون عرضة لتقلبات سعر صرف عملة الربط (غالباً الدولار)، وقد تمّ فك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأمريكي مقابل ربطها بسلة عملات تشبه في تركيبها سلة "وحدة حقوق السحب الخاصة SDRs" وذلك بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (3424) تاريخ 15/8/2007⁽¹⁾. وقد ورد في توصيات خبراء صندوق النقد الدولي حول مشاورات المادة الرابعة بخصوص الاقتصاد

(1) الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، www.banquecentrale.gov.sy

* بحلول منتصف عام 2007، تمّ فك ربط الليرة السورية مع الدولار الأمريكي، وتم ربطها بوحدة حقوق سحب خاصة SDRs (المتقلة بنسبة 44% دولار أمريكي و34% يورو و11% جنيه إسترليني و11% ين ياباني). وعلى الرغم من ذلك فإنّه لا يتم نشر سعر تعادل الليرة السورية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة أو حتى هامش الحرية حول سعر الربط. وذلك بناءً على قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (3434) تاريخ 15/8/2007، حيث تمّ التخلي عن ربط الليرة السورية بالدولار الأمريكي والذي كان معمولاً به من قبل. وتجدر الإشارة إلى أنّه لا تزال حصة الدولار الأمريكي هي الأكبر في سلة حقوق السحب الخاصة، وهو ما يتسق مع الدور الأساسي الذي يقوم به في أسواق القطع الأجنبي وتسعير ومدفوعات التجارة الدولية.

السوري لعام 2009، بالسماح بتقلب سعر الصرف في حدود نطاقه المطبق بحكم القانون حول حقوق السحب الخاصة وزيادة مرونة سعر الصرف تدريجياً على المدى المتوسط⁽¹⁾.

يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في السياسة الاقتصادية في سورية، وخاصةً منذ إعلان السلطات النقدية السورية قيامها باستهداف سعر الصرف لليرة السورية تجاه وحدات حقوق السحب الخاصة. ويتوافق ويتراقب استهداف سعر صرف فعال كهذا مع رغبة السلطات النقدية في الحفاظ على معدل تضخم منخفض ومستقر. إنَّ استخدام سعر الصرف كمؤشِّر لاستهداف معدل التضخم، يركز على الملاحظة بأنَّ أسعار الصرف هي عنصر مهم في آلية نقل الأثر في السياسة النقدية. من جهة أخرى، يمكن أن تؤثر أسعار الصرف أيضاً في التنافسية الخارجية والداخلية للدولة، وبالتالي على النمو الاقتصادي الكلي. من هنا، فإنَّ معرفة آثار تغييرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية أمر أساسي للسلطات النقدية⁽²⁾. وقد استطاعت السياسة النقدية عبر المصرف المركزي الحفاظ على استقرار سعر الصرف لليرة السورية إلى أن وصلت إلى توحيد أسعار الصرف المتعددة بداية عام 2007، حيث تم توحيد عمليات الصرف المطبقة على عمليات الدولة والقطاع العام، وعلى عمليات القطاع الخاص في نشرة أسعار صرف واحدة للعملة. ولذلك فإن توحيد سعر الصرف في سورية بشكل تدريجي ومدروس يعتبر خطوة هامة جداً شريطة أن يتوافق هذا التوحيد مع تفعيل عمل السياسة الاقتصادية العامة للدولة لاسيما السياسة النقدية، فتوحيد سعر الصرف يتطلب وجود سلطة نقدية تتمتع بأوسع الصلاحيات التي تمكنها من استخدام أدوات السياسة النقدية بحرية مطلقة للتدخل في سوق الصرف والحفاظ على استقرار سعر الصرف لليرة السورية أو تحريكه تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة⁽³⁾.

وكانت سورية قد عملت بنظام تعدد أسعار الصرف منذ تاريخ 22 / 4 / 1981 حيث أحدثت في ذلك التاريخ السوق الموازية للقطع الأجنبي. واستمر العمل بنظام تعدد أسعار الصرف طيلة السنوات الماضية إلى أن صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (5787) تاريخ 20 / 12 / 2006 بتوحيد أسعار الصرف المطبقة على عمليات الدولة والقطاع العام وعلى عمليات القطاع الخاص في نشرة أسعار صرف واحدة للعملة هي نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن مصرف سورية المركزي⁽⁴⁾.

بعد توحيد سعر الصرف واقترب سعر صرف اليرة السورية من قيمتها الحقيقية فقد تبين أنَّ هذا الثبات ضروري في الوقت الحالي لتجنب الارتفاع الاسمي الذي يقوض القدرة التنافسية للسلع السورية غير النفطية القابلة للتبادل التجاري، لكن في المستقبل لا بد من تبني نظام سعر صرف معوم وموجه

(1) مكارثر ألن ومارستون ديفيد، تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2009، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010. الرابط: <http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=22702.0>

(2) حاكم مصرف سورية المركزي، تحديد سعر الصرف يتم بناء على عوامل داخلية وخارجية، جريدة «بلدنا»: عامر عبد السلام، 05 / 10 / 2009. الرابط: <http://www.baladnaonline.net/ar/index.php>

(3) يوسف مضر معلا، 2008 - تطوير القطاع المصرفي وأثره في تسريع وتائر التنمية الاقتصادية في سورية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، ص 61.

(4) مكتب الحاكم لشؤون السياسة النقدية والدراسات، دراسة حول ربط اليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة. مصرف سورية المركزي، دمشق/ سورية، 2007، ص 4.

لليرة السورية وذلك لمجارات الانفتاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، أي اعتماد هامش نظام بين سعر الصرف الثابت والمعوم، والسماح بتقلب سعر الصرف في حدود النطاق المطبق بحكم القانون حول حقوق السحب الخاصة (SDRs) وذلك في إطار إصلاح اقتصادي شامل، وبما يتماشى مع هيكل المبادلات التجارية⁽¹⁾.

3. أدوات السياسة النقدية في سورية:

تُعدّ السياسة النقدية من السياسات الاقتصادية العامة التي تتبعها الدولة في سبيل التأثير في الإنتاج والاستثمار والدخل، فإذا أحسنت الدولة الاختيار المناسب لأدوات السياسة النقدية استطاعت أن تنقل الاقتصاد من حالة أدنى إلى حالة أعلى، من التشغيل غير الكامل إلى التشغيل الكامل، حيث تقوم إستراتيجية السياسة النقدية في مصرف سورية المركزي على تبني هدف نهائي طويل المدى يتمثل بالعمل على استقرار الأسعار، واستهداف سعر الصرف على المدى المتوسط وصولاً إلى تحقيق الهدف النهائي، إلى جانب تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة⁽²⁾. وعلى إثر ذلك تقتصر أدوات السياسة النقدية في سورية على:

3-1. نسبة الاحتياطي القانوني في سورية:

حدد مجلس النقد والتسليف نسب الأموال الجاهزة في سورية لكل مصرف من التزاماته من الودائع تحت الطلب والودائع لأجل قصير (أقل من شهر) بـ 15% موزعة على الشكل التالي:

1. أموال جاهزة في المصرف (5%).

2. حسابات جارية لدى مصرف سورية المركزي (2.5%).

3. التوظيف في أسناد الدين العام (7.5%).

لكن هذه النسب لم تعد فاعلة كأداة من أدوات السياسة النقدية في سورية لأنها أصبحت قديمة جداً، حيث ترجع إلى عام 1960، كما أن هذه النسب غير مراقبة من المصرف المركزي، وبالتالي نجد أن غياب الدور الهام الذي تمارسه نسب الاحتياطي القانوني، قد برهن عدم فعالية السياسة النقدية في سورية.

ولا يمكن اعتبار نسبة الاحتياطي القانوني كأداة نقدية حقيقية في سورية، بل هي مجرد أداة تنظيمية لا أكثر (وإن الهدف الرئيس من الاحتياطات القانونية هي حماية حقوق المودعين/ المدخرين في المصارف)، فالمصرف المركزي لم يستخدم هذه الوسيلة للتأثير في مستوى السيولة الفعلية أو حجم الائتمان الذي يمكن أن تمنحه المصارف أو قدرتها على خلق الودائع في أي فترة من الفترات إلى أن

(1) حمو جوان فداء الدين، مرجع سابق، ص 168.

(2) الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، www.banquecentrale.gov.sy

* من أدوات السياسة النقدية في سورية أيضاً: القوانين والأنظمة والتعليمات المحددة لمعدل الفائدة في سورية، حيث تم التطرق لها مسبقاً في خصائص السياسة النقدية في سورية. بالنسبة لسياسة سعر أسعار الخصم المعمول بها في سورية فهي غير فعالة، لأنها ثابتة منذ عام 1981.

تم تعديلها عام 2004 من أجل تنظيم سيولة المصارف بإلزامها بالاحتفاظ بـ 20% من أجمالي المطالب كسيولة احتياطية (معدلات السيولة القانونية)، إضافة إلى تعديل معدلات الاحتياطي القانوني إلى 5%، و5%، وفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف رقم (72/م/ن/ب ع) بتاريخ 12/9/2004، ثم صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم (389) تاريخ 5/5/2008، القاضي بتعديل نسبة الاحتياطي القانوني ليصبح 10%، بهدف ضبط السيولة الفائضة لدى المصارف. ويحتسب الاحتياطي القانوني على أساس متوسط أرصدة أرصدة حسابات الودائع في نهاية كل أسبوع.

كما صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم (502) تاريخ 10/5/2009، والذي أجاز تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني وفق شرائح تحدد بالاستناد إلى التمويل الممنوح للمشاريع الاستثمارية.

2-3. عمليات السوق المفتوحة في سورية:

اقتصر دور مصرف سورية المركزي على إصدار السندات الحكومية وتمويلها عن طريق الإصدار النقدي لتسديد عجز الموازنة الحكومية حتى نهاية عام 2000⁽¹⁾. وقد تم وبالتنسيق مع وزارة المالية وبمساعدة بعض الجهات العربية والدولية العمل على منهجة وتوضيح العلاقة بين المصرف المركزي ووزارة المالية من خلال إطلاق أدونات وسندات الخزينة بموجب المرسوم التشريعي رقم (60) لعام 2007. ويصدر المرسوم التشريعي رقم (60) تاريخ 1/10/2007 الخاص بإصدار الأوراق المالية الحكومية، تكون سورية قد خطت خطوة جديّة في إصلاح القطاع المالي والنقدي⁽²⁾ ويكون الطريق قد فتح عريضاً أمام وزارة المالية ومصرف سورية المركزي لتحقيق إدارة سليمة متناغمة بين السياستين المالية والنقدية، أمّا أهميّة صدور هذه المرسوم بالنسبة إلى المصرف المركزي فتعود إلى إيجاده أداة نقدية جديدة يمكن للمصرف استخدامها للتحكم في العرض النقدي في السوق الذي يسهم في التأثير على معدلات التضخم. وبذلك فقد أصبحت عمليات السوق المفتوحة معمول بها في سورية، وذلك بعد إطلاق سوق دمشق للأوراق المالية في آذار عام 2009. ونظراً لتطور دور السلطات النقدية في سورية فإنها بدأت بوضع حدود لتمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي، لذلك بدأت الحكومة بطرح سندات الدين العام فكانت

(1) جمعة محمد صالح، 2005 - السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1970 - 2000. دار الرضا للنشر، ط1، دمشق، سوريا، ص 126.

(2) تعتبر الأوراق المالية عصب الحياة للأسواق المالية، حيث تمثل هذه الأوراق صكاً يعطي لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد أو الحق في جزء من أصول منشأة ما، كما أنها الأكثر جاذبية. وتصنف الورقة المالية حسب آجالها إلى قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وتم تعريفها في المرسوم رقم 60 تاريخ 1/10/2007 على الشكل التالي:

- 1- فادونات الخزينة: هي أوراق دين حكومية قصيرة الأجل تاريخ استحقاقها لا يتجاوز السنة.
- 2- سندات الخزينة: هي أوراق دين حكومية متوسطة وطويلة الأجل مدة استحقاقها يزيد عن سنة ولا يتجاوز (30) سنة.
- 3- الأوراق المالية الإسلامية: هي أدوات مالية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية تصدر باسم المالك بقصد التمويل وتكون قابلة للتداول.

أول تجربة بيع 5 مليارات ل.س بسندات اشترتها المصارف وتم تداولها في سوق دمشق للأوراق المالية لاحقاً⁽¹⁾.

4. مظاهر اختلال السياسة النقدية:

كما هو معلوم فإن مهندس السياسة المالية هو الحكومة ممثلةً بوزارة المالية، بينما مهندس السياسة النقدية هو المصرف المركزي، ولكن من الممكن ألا يكون كذلك، عندما تهيمن الحكومة بشكل مباشر على السياسة النقدية، ويصبح المصرف المركزي مجرد أداة لخدمة توجهات الحكومة، التي قد تتوافق لا تتوافق مع المنهج العلمي لإدارة الأدوات النقدية⁽²⁾.

4-1. تبعية المصرف المركزي للحكومة:

إنّ اتباع الحكومة سياسة التخطيط المركزي والتدخل الاقتصادي، واقتصار عمل هيئة تخطيط الدولة على تجميع الخطط السنوية للمصارف من حيث حجم الودائع والقروض وغيرها، جعل السلطة النقدية ممثلةً بمجلس النقد والتسليف غائباً تماماً، وأصبح التعامل مع المصرف المركزي مثل غيره من مؤسسات القطاع العام، يقوم بمهام صندوق الحكومة، فيحصل الإيرادات العامة، وينفق النفقات العامة، ويغطي عجز الموازنة العامة، الذي يقرر بشكل أساسي مقدار الزيادة في عرض النقود، والذي يُعتبر سبباً رئيساً للسياسة النقدية التوسعية، التي تسبب التضخم وارتفاع الأسعار، والذي يعكس مديونية الحكومة من المصرف المركزي، حيث تقتض وزارة المالية بموجب سندات على الخزينة، وبمعدل فائدة لا يتجاوز 1%، لا تسدد، بل تصدر بها قرارات تشريعية تضاف إلى دين الدولة المجدد⁽³⁾.

وقد تحمّل المصرف المركزي في سورية القسم الأكبر من مديونية الدولة المتراكمة والسنوية، حيث بلغت حصة المصرف المركزي وسطياً خلال فترة 1980 - 2003، 89.5% من إجمالي مديونية الدولة، أما المصارف المتخصصة فقد بلغت حصتها 10.5%، ويعود ذلك إلى عدم استقلالية المصرف المركزي وتبعيته للحكومة⁽⁴⁾. وتعتبر تبعية المصرف المركزي للحكومة من أهم العوامل المسببة لمعدلات التضخم في سورية، مما قلل من أهمية دور المصرف المركزي في إدارة النقود والائتمان وجعل دوره هامشياً فيها غير فعال في ضوء الظروف الاقتصادية القائمة.

(1) حسن وليد عبد المجيد، 2010، 2011 - السياسة النقدية وأثرها في التضخم في سورية خلال الفترة 1995-2005. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، ص 166.

(2) زنبوعة زياد، 2009 - السياسات الاقتصادية في سورية في ضوء الأزمة المالية الاقتصادية الراهنة. جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، 24/3/2009، ص 18.

الرابط: <http://www.syrieneconomy.com>
(3) دليلة عارف، 1995 - الكتلة النقدية في سوريا. ندوة الثلاثاء الاقتصادي، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، سوريا.

الرابط: <http://www.syrieneconomy.com>
(4) طالب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 151.

2-4. تضحّم الكتلة النقدية:

زادت الكتلة النقدية (نقد في التداول) في الخمس عشرة سنة الماضية زيادة تفوق بكثير معدلات النمو النمو في الناتج المحلي الإجمالي السوري. ففي الفترة الواقعة ما بين 1975-1992 زادت الكتلة النقدية بمعدل 30 مرة تقريباً بينما زاد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل 18 مرة خلال ذات الفترة. وكانت الأسباب الرئيسة في الزيادة الهائلة في الكتلة النقدية تزايد مديونية الدولة لتغطية عجوزات عجوزات الموازنة العامة وعجوزات الدعم التمويني التي لا تظهر في اعتمادات الموازنة العامة وعجوزات الشركات المتخصصة بشراء المحاصيل الزراعية الرئيسة وتمويل هذه العجوزات الأخيرة من النظام المصرفي في البداية، ثم تقوم الدولة بتغطيته عن طريق إصدارها أسناد توضع في التغطية النقدية، وتضاف عجوزات الدعم التمويني تحديداً إلى دَيْن الدولة المجدد⁽¹⁾.

5. مشاورات المادة الرابعة لعام (2009) في مجال الإصلاح النقدي في سورية⁽²⁾:

لتسيير الموقف النقدي ودعم إقراض المشاريع الاستثمارية قام مصرف سورية المركزي باتخاذ عدد من التدابير تضمنت ما يلي: - خفض الاحتياطي الإلزامي بنسبة تصل إلى 5% للمصارف التي تتوسع في إقراض المشاريع الاستثمارية. - إلزام مصارف مختارة بإلغاء الجزاءات على الديون المتأخرة من آجال الاستحقاق. - خفض أسعار الفائدة المرجعية على الودائع من 7-9% إلى 6-8%. - زيادة حد الانكشاف الائتماني للمشاريع الإنمائية من 25% إلى 35% للمشروع الواحد، وقام المصرف المركزي بوضع شروط إضافية على الائتمان المرتبط بهذا التدبير الأخير من أجل توفير ضمانات وقائية لجودته وأنشأت السلطات لتسهيل المقرض الأخير. ومن المتوقع أن يظل نطاق استقلالية السياسة النقدية محدوداً على المدى المتوسط نظراً لترتيب سعر الصرف. وتعزز السلطات مواصلة جهودها لتعزيز إطار السياسة النقدية. وفي إطار أعمالها المعنية بالإصلاح تخطط السلطات لاستبدال أدوات قائمة على أساس السوق بالأدوات الإدارية المستخدمة في إدارة السياسة النقدية، وإذا ما تأخر إصدار أذون الخزانة فترة أطول، فمن الممكن أن ينظر المصرف المركزي في إمكانية إصدار شهادات إيداع خاصة به. وقد أشارت السلطات إلى أنّ نقل الاحتياطيات الدولية من المصرف التجاري السوري إلى المصرف المركزي قد اكتمل تماشياً مع توصية برنامج تقييم القطاع المالي. وقد رحب خبراء صندوق النقد الدولي بالتقدم المحرز في تنفيذ جدول الأعمال المعني بالإصلاح لتحديث المصرف المركزي، حيث يتوقع أن يؤدي ذلك إلى تعزيز قدرته

(1) حامض خالد وحسن صبري، مرجع سابق، ص 138.

-كما يمكن مراجعة المرجع الرئيسي:

-العظمة عرفان، 2000 -السياسة النقدية في سوريا. ورقة عمل قدمت إلى ندوة البنك الإسلامي للتنمية حول السياسات النقدية، نيسان، دمشق، سوريا.

(2) مكارثر ألن ومارستون ديفيد، مرجع سابق، ص ص 19.7.

على صياغة وتنفيذ السياسة النقدية. كما يشجع الخبراء السلطات على استخدام أذون الخزانة بصفتها وسيلة للسياسة النقدية من أجل سحب فائض السيولة، وما لم يتم ذلك فسيضطر المصرف المركزي إلى إصدار شهادات إيداع خاصة به، وينبغي أيضاً النظر بعين الاعتبار إلى توريق رصيد الدين الحكومي إلى المصرف المركزي.

وهناك جملة من الصعوبات التي تواجه تطبيق السياسة النقدية في سورية وهي⁽¹⁾:

1. تأخر إنجاز التعديلات اللازمة على قانون النقد الأساسي وقانون المصارف.
2. تأخر إصدار سندات وأذونات الخزينة.
3. عدم التمكن من تفعيل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (نافذة الحسم، عمليات السوق المفتوحة).
4. تبعيته للسياسة المالية وعدم اكتمال السيطرة على العرض النقدي (مصارف عامة، تمويل الدعم، التشابكات المالية).

تتوزع مهام المصرف المركزي العادية بين ثلاث مؤسسات أو أكثر: المصرف المركزي ذاته والمصرف التجاري السوري ومجلس النقد والتسليف. وفي هذه التعددية خطر واضح يجب التغلب عليه، فالمطلوب إذاً صياغة قانون أساسي يحدد الهيكل الأساسي للتنظيم المصرفي، ويقرّ بكل وضوح باستقلالية مهام المصرف المركزي وشموله⁽²⁾.

(1) الدردي عبدالله، 2009 - الخطة الخمسية العاشرة الحصيلية والتوقعات. ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، 2/ 9/ 2009، ص 29. <http://www.syrieneconomy.com>

(2) هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية العاشرة في سورية (2006-2010). دمشق/ سورية، ص 96.

المبحث الثاني

واقع استقلالية مصرف سورية المركزي

في هذا المبحث سيُدرَس واقع استقلالية مصرف سورية المركزي، من خلال البحث في شروط استقلالية المصرف المركزي، والبحث في استقلالية مجلس النقد والتسليف في مصرف سورية المركزي، وقياس درجة استقلاليته بحسب مؤشرات الاستقلالية، وقياس مساءلة وشفافية مصرف سورية المركزي، لأن الاستقلال وحده لا يحقق شيئاً، بل يكون ناقصاً إذا لم يكمل بثلاثة عناصر جوهرية وهي الشفافية والمصادقية والمساءلة.

1. شروط استقلالية المصرف المركزي:

لتحقيق استقلالية المصرف المركزي عادةً ما تكون هناك ثلاثة شروط، وحتى يحقق مصرف سورية المركزي الاستقلالية لا بد أن تتوافر فيه هذه الشروط الثلاثة⁽¹⁾:

الأول: يجب أن يكون هناك وضوح في الإطار القانوني والتشغيلي الذي تجري السياسة النقدية في ظلّه، وينبغي تعريف استقلالية المصرف المركزي لتجنب أي سوء فهم لما يفترض للمصرف المركزي أن يحققه في إطار السياسة النقدية. ويجب على المصرف المركزي أن يشير إلى ما هو عليه في محاولة لتحقيق معرفة المتغيرات التشغيلية التي ستطبق، وإلى الأدوات النقدية التي ستستعمل لإنجاز أهدافه، لأن المصادقية لم تكتسب بين ليلة وضحاها، ومن المهم أن يتم وضع برنامج طويل الأجل يصل إلى إظهار كيفية تمكن المصرف المركزي من أداء مهمته.

الثاني: لمزيد من الاستقلالية للمصرف المركزي يجب توافر الشفافية، وإطلاع الحكومة والجمهور على برنامج السياسة النقدية التي يتبناها المصرف المركزي، وإجراء مناقشات منتظمة بين المصرف المركزي والحكومة، ويجب أن يكون هناك نوع من المساءلة أمام الحكومة، وشرح قرارات السياسة النقدية للجمهور، مع تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المعلنة، وينبغي أن تكون الأولويات موجودة في البرنامج، إضافة إلى توافر الأدوات التشغيلية، من أجل إبقاء الجمهور على اطلاع دائم على التطورات والتغيرات التي تطرأ على السياسة النقدية.

الثالث: يجب إنشاء إطار مؤسسي فعّال، يمكن من خلاله اتخاذ قرارات بشأن السياسة النقدية وتنفيذها دون تدخل لا مبرر له من قبل الموظفين والسياسيين.

إنّ الإدارة الجيدة لحاكم المصرف المركزي تعني أن يحقق الأهداف والمهام والوظائف الموكلة للمصرف المركزي بفعالية وكفاءة، ومن المسلّم به عموماً أن يكون للمصرف المركزي أولوية واضحة المعالم والأهداف، وأن يعطى سلطة كافية واستقلالية لتحقيق أهدافه والمهام والوظائف الموكلة له، وتخضع للمساءلة لضمان الضوابط والتوازنات، وإنّ وجود إطار قانوني لضمان التوافق بين الاستقلالية

(1) MBOWNI T T, op.cit, P.4.

والسلطة والمساءلة يشكل قاعدة متوازنة بشأن المصرف المركزي يمكن أن تتجزأ أهدافها، وأن الإدارة الجيدة للمصرف المركزي تتمثل في الرابطة التي تحافظ على عناصر مختلفة من الاستقلالية والسلطة والمساءلة معاً⁽¹⁾.

إنّ الدّراسة التي أعدها القائمون على الندوة التي أُعدّت من قبل صندوق النقد الدولي لعام 1996، والتي أصدرت في كتاب تحت عنوان (السياسات النقدية في الدول العربية)، تبين بحسب الجدول رقم (26) تصنيف المصارف المركزية في الشرق الأوسط وفق مؤشر كوكيرمان للاستقلالية في عام 1990 ومؤشر (TOR)⁽²⁾. حيث يبين هذا المؤشر درجات استقلالية المصارف المركزية لتلك الدول، حيث يلاحظ أن لبنان يحتل المركز الأول بالنسبة إلى استقلالية المصرف المركزي بـ (0.603) درجة، ومؤشر (TOR) هو صفر لكل من مصرف لبنان ومصر والجزائر وتونس والمغرب، أما سورية التي هي أقل درجةً بين تلك الدول الثماني بالنسبة إلى استقلالية المصرف المركزي، فإن قيمة مؤشر كوكيرمان لاستقلالية مصرفها المركزي بلغت (0.364) درجة، ولم يكن المصرف المركزي سوى فرع خاص من وزارة الاقتصاد والمالية، بينما بلغ مؤشر (TOR) لقياس سرعة تغيير المحافظ (0.25) درجة لكل من ليبيا والأردن وسورية، وهو يستند إلى افتراض أن زيادة سرعة تغيير المحافظ عن حد معين تشير إلى مستوى أقل من الاستقلالية.

2. قانون النقد الأساسي رقم (87) لعام 1953 والاستقلال النقدي لمصرف سورية المركزي:

مع صدور المرسوم رقم (87) لعام 1953 المتعلق بنظام النقد الأساسي، استكملت سورية مشروع إحداث جهاز نقدي مستقل يعمل لصالح الاقتصاد الوطني من حيث حجم الكتلة النقدية وتكيفها مع حاجات الاقتصاد الوطني، ومن حيث الاعتمادات المصرفية وتوزيعها، وكذلك الحفاظ على سعر صرف هذه العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

2-1. استقلالية مجلس النقد والتسليف لمصرف سورية المركزي:

نص قانون النقد الأساسي في المادة (61) منه على أن مصرف سورية المركزي "مؤسسة مستقلة تعمل تحت رقابة الدولة وبضمانها، وفي حدود التوجهات العامة التي تصدر إليه من مجلس الوزراء، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية، ويعتبر تاجراً في علاقاته مع الغير، ولا يخضع لقوانين وأنظمة محاسبة الدولة العامة". وتخضع المصارف المتخصصة في سورية لسلطة وزارة الاقتصاد مباشرة لكن هذه الأخيرة تخضع في توجهاتها للجنة الاقتصادية التي يرأسها نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وعضوية الوزارات الأخرى، كالاقتصاد، المالية، الزراعة، الصناعة، التموين، تخطيط

(1) LYBEK Tonny and MORRIS Joanne, op.cit, P.37.

(2) COBHAM David, DIBEH Gassan, op.cit, P.11.

كما يمكن مراجعة المرجع:
-صندوق النقد العربي، 1996- السياسات النقدية في الدول العربية. سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الثاني، 4-9/ أيار، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 100.89.

الدولة وغيرها، حيث لا توجه هذه اللجنة القرارات الاقتصادية في المصارف فحسب، بل في جميع الاختصاصات، وهذه الإجراءات المركزية تؤثر في طبيعة عمل المصرف وفي توظيفاته وخطته للأعوام للأعوام القادمة، وتؤثر في الربحية بشكل عام، لذلك لا يستطيع المصرف معارضة هذه القرارات، وإنما يلتزمها استناداً إلى مبدأ المركزية في الإدارة⁽¹⁾. وبذلك انتقلت عملياً صلاحية اتخاذ الفعلي في الكثير من مهام مجلس النقد والتسليف المتعلقة بالسياسة النقدية إلى اللجنة الاقتصادية، وأصبح مجلس النقد والتسليف مُنفذاً لتوصيات مجلس الوزراء واللجنة الاقتصادية المحددة في هذه الأمور، وبذلك فقد المجلس عملياً مبرر وجوده، ولم تجر إعادة تشكيله أو تسمية أعضائه منذ أوائل الثمانينيات من القرن العشرين.

المصرف المركزي السوري الذي تأسس في عام 1956 يتمتع باستقلالية تامة، ويخضع في قراراته وأوامره لمجلس النقد والتسليف الذي يرأسه حاكم مصرف سورية المركزي ولذلك بقيت الصلاحيات في إطار المصرف، هذا من الناحية النظرية، أمّا من الناحية العملية فإن الأمر يختلف تماماً، وأشير إلى ذلك بأن الاقتصاد السوري، في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، يتميز بأنه اقتصاد نامٍ يحتاج إلى إمكانيات مالية ضخمة لكي يستثمره في الفروع الصناعية، ونظراً لضعف الادخار المحلي فإن المصارف عندما تواجه طلبات الاقتراض الإضافية إما أن تعتذر عنها أو أن تلجأ للتمويل الخارجي، وهذا يؤثر في الوضع المالي للدولة، ولذلك لا بد للمصرف المركزي من تقديم العون للمصارف التجارية والحكومة، وبذلك يخرج عن استقلاليته، وبما أن الدولة لا تمتلك الإمكانيات المالية لتمويل مشاريعها العامة، ولا توجد سوق مالية لتسويق سندات الدين العام، فإن ذلك يُوجب عليها اللجوء إلى المصرف المركزي⁽²⁾.

فبعد تعطيل مهام مجلس النقد والتسليف في عام 1983 سحبت السلطة النقدية من المصرف المركزي، وتوزعتها اللجنة الاقتصادية العليا المشكلة بالمرسوم رقم (147) لعام 1967، واقتصر دور المصرف المركزي على تقديم القروض للدولة والمصارف المتخصصة، أو إصدار العملة والمشاركة في احتياطي الدولة من العملات الأجنبية تحت ظل وزارة الاقتصاد وإشرافها، فأخذت اللجنة الاقتصادية على عاتقها بتّ أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتشجيع الادخار وإقرار خطط التسليف والقطع الأجنبي، إضافة إلى إمكان تجاوز المصارف المصرف المركزي وتوجّهها إلى وزارة الاقتصاد والمالية بغرض الحصول على قروض وسلف، وإعادة خصم سندات لها لدى المصرف المركزي متجاوزة بذلك حدّ الائتمان.

أخذ مجلس النقد والتسليف يمارس صلاحياته ويرفع مقترحاته إلى اللجنة الاقتصادية عن طريق وزارة الاقتصاد، ومع مرور السنوات تقلص دور المجلس تدريجياً، إلى أن توقفت أعماله منذ عام 1984 لبلوغ بعض أعضائه سنّ التقاعد أو لوفاتهم⁽³⁾. وبغياب دور مجلس النقد والتسليف، لم يعد دور المصرف المركزي يتعدى القيام بأعمال أمين الصندوق للدولة، والمقرض الأخير للجهاز المصرفي، ونجم عن ذلك

(1) كنعان علي، مرجع سابق، ص 54.

(2) متولي هشام، مرجع سابق، ص 31.29.

(3) حساني عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 159.

غياب وعدم وضوح في أهداف السياسة النقدية وأدواتها، وقصور شديد في عمل هذه الأدوات، في الوقت الذي لم تستطع اللجنة الاقتصادية الدائمة أن تقوم بدور السلطة النقدية على الوجه الأكمل⁽¹⁾.
وضح هذا المرسوم الأسباب الموجبة حول العلاقة بين السلطة النقدية والسلطات الأخرى، وهذه العلاقة لا تضمن استقلالية السلطات استقلالاً مطلقاً تجاه السلطات العامة، حتى في حال النص صراحة على مثل هذه الضمانة، ليس بإمكان أية سلطة نقدية، مهما كانت قوية، أن تثابر على اتباع سياسة نقدية لا تحظى بموافقة السلطة السياسية؛ فحرية العمل التي تتمتع بها السلطة النقدية تظل في كل وقت خاضعة لصلاحيات السلطات العامة بتعديل القانون⁽²⁾. إلا أن أسباباً عديدة تقتضي أن تكون السلطة النقدية مستقلة عن الدولة، ويمكن إيجازها في ما يلي⁽³⁾:

1. أن استقلالية السلطة النقدية عن السلطات العامة تجعل الآراء التي تصدر عن السلطات النقدية حول أوضاع البلاد الاقتصادية أكثر موضوعية، كما أنها تقوي حياد هذه السلطات وتجردها من التدابير التي تتخذها للتأثير في هذه الأوضاع.
2. أن نشاط المصرف المركزي لا يجوز أن يتسم بأي طابع سياسي محض. كما أن طبيعة العمل فيه تستوجب درجة من الكفاءة والاختصاص الفني لا تُشترط عادة بالدرجة نفسها في موظفي الدولة من السياسيين والإداريين.
3. أن ارتباط السلطة النقدية بالدولة ارتباطاً مباشراً لا يتلاءم والمرونة التي يجب توافرها لدى هذه السلطات حتى تتمكن من توفيق تدابيرها ومقرراتها وتنظيماتها مع التطورات المستمرة للحياة الاقتصادية، لأن هذه التطورات والطبيعة الفنية للأعمال النقدية والمصرفية لا تتسجم إلا بصعوبة مع الأسس والقيود التي تهيمن على التنظيم الإداري للدولة.
4. أن مظاهر عدم الانسجام بين المقترضات الفنية للوظيفة النقدية وبين تأثيرات السياسة وتقلباتها، أدت، في كثير من الدول، إلى الإخلال بتنفيذ أي برنامج اقتصادي، وهو ما يستوجب بذل الجهد لحماية النظام النقدي من تأثيراتها.

3. قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002 والاستقلال النقدي لمصرف سورية المركزي:

بعد غياب مصرف سورية المركزي عن عمله مدّة تقارب أربعين عاماً، تمت إعادة إحياء دوره في الحياة الاقتصادية، من خلال صدور قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002، والذي يعد مفصلاً هاماً في تاريخ السياسة النقدية في سورية فإلى جانب قيامه بإعادة تفعيل دور مجلس النقد والتسليف على اعتباره

(1) حامض خالد وحسن صبري، مرجع سابق، ص 140.

(2) شجاع صاقي، مرجع سابق، ص 143.

-كما يمكن مراجعة المصدر التالي:

-نظام النقد الأساسي الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم 87 لعام 1953، (الأسباب الموجبة). ص 87.

(3) المرسوم التشريعي ذو الرقم 87 المتضمن نظام النقد الأساسي واحداث مصرف سوريا المركزي، بتاريخ 28 / 3 / 1953، الجريدة الرسمية للجمهورية السورية- العدد 15 تاريخ 31 آذار 1953، ص 1544.

السلطة النقدية الأعلى في سورية، رسم هذا القانون الخطوة الأولى على طريق استقلالية مصرف سورية المركزي، إذ نصّ بشكل واضح على اعتبار مصرف سورية المركزي مؤسسة مالية مستقلة تعمل ضمن التوجهات الاقتصادية العامة التي تقرها رئاسة الوزراء، واستكمالاً لهذه الخطوة وحرصاً على تعميق استقلالية استقلالية مصرف سورية المركزي، وضمان مصداقيته وشفافيّة إجراءاته، يجري العمل على تعديل هذا القانون باتجاه منح المصرف المركزي مزيداً من الاستقلالية.

3-1. استقلالية مجلس النقد والتسليف لمصرف سورية المركزي:

مع اتجاه سورية نحو اقتصاد السوق فُرضَ عليها الأخذ بمبدأ استقلالية السلطة النقدية، وليست الاستقلالية بنص القانون، بل بروحه، من خلال التطبيق العملي له، ويلاحظ في القانون رقم (23) لعام 2002، الكثير من المواد التي تخالف الاستقلالية، مثل المادة رقم (2) التي حددت أعضاء مجلس النقد والتسليف، حيث يلاحظ أن عدد أعضاء المجلس (11) من بينهم (6) معاوني وزراء يمثلون توجهات وزاراتهم التي تمثل توجهات الحكومة. والمعروف في جميع دول العالم أن المصرف المركزي يعتمد على لجنة من الخبراء في المجال النقدي، وعلى دراسات ومؤشرات ومعلومات وتنبؤات تجمعها المصارف العاملة من الأسواق، وتنقلها إليه مع وجهات نظرها. لكن هيكلية مجلس النقد والتسليف الذي أعيد إحيائه بعد أكثر من ربع قرن جاءت مماثلة لما كانت عليه، وأكدت عدم استقلاليته، لأن ثمانية من أعضائه الأحد عشر موظفون حكوميون بمرتبة معاون وزير. وبحسب التعديل الصادر بالمرسوم رقم (249) تاريخ 7/7/2011 القاضي بتشكيل مجلس النقد والتسليف الجديد، تمّ تحديد عدد أعضاء مجلس النقد والتسليف بـ (7) أعضاء بينهم أربعة أعضاء يمثلون توجهات الحكومة، بينما وجود ثلاث خبراء مستقلين يعطي المزيد من الاستقلالية للمصرف المركزي. وقد نصت المادة رقم (8) في البند الثالث منه على أن قرارات مجلس النقد والتسليف المتخذة تُبلّغ إلى وزير المالية الذي يحق له أن يوقف تنفيذ أي قرار يراه مخالفاً مصلحة الدولة، وهذا يبيّن مدى تبعية المجلس المباشرة لوزير المالية مما يفقد المجلس استقلاليته. وكذلك تنص المادة رقم (69) على أنّ تعيين الحاكم وإنهاء خدمته وتحديد راتبه وتعويضاته كلها تجري بمرسوم، وبالتالي لا يستطيع الحاكم أن يتخذ قراراً يخالف الحكومة، وهي التي تعينه وتنتهي خدمته وتعيّن راتبه.

إنّ عدم وجود بند واضح في قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002 للحد من إمكانية قيام الحكومة بالطلب إلى مصرف سورية المركزي بتمويل عجوزات الموازنة العامة للدولة، ولتلافي هذه المشكلة، صدر المرسوم التشريعي رقم (60) لعام 2008، وقد نصت المادة رقم (8) من هذا القانون على أنّه "لا يتم الاقتراض الداخلي للحكومة إلا بواسطة الأوراق المالية الحكومية ويستثنى من ذلك الاقتراض لأغراض إدارة السيولة الحكومية قصيرة الأجل، وفق أسس وضوابط تضعها اللجنة"، كما نصت المادة رقم (18-ب) على أنّه "لا يجوز أن تتجاوز مديونية الحكومة تجاه المصرف بعد سريان أحكام هذا المرسوم التشريعي

الرصيد القائم لهذه المديونية بتاريخ سريانه⁽¹⁾، وبالتالي يكون هذا القانون قد خلق الأساس التشريعي لوقف عملية تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي. وقد أكد حاكم مصرف سورية المركزي في الاقتصاد العربي المنعقد في بيروت خلال الفترة 20-21 / 05 / 2010 على ضرورة حصول المصارف المركزية على استقلاليتها قائلاً: "إنَّ ما يجري اليوم في الساحة الاقتصادية العالمية والدروس المستفادة من هذه الأزمة إنما يقدم برهاناً إضافياً على ضرورة حصول المصارف المركزية على استقلاليتها وعدم انصياعها لرغبات الحكومات في الاستمرار بالتمويل بدلاً من وضع خطط إصلاح متكاملة والشرع بتنفيذها لحل الأزمات وليس لتأجيلها"⁽²⁾. إلا أن اللجنة الاقتصادية هي التي تتخذ أكثر القرارات الحاسمة المتعلقة بالسياسة النقدية في سورية، وبالتالي فإن المصرف المركزي هو أقرب إلى الجهاز الإداري التنفيذي، على الرغم من أن هناك توجهاً معلناً لتعزيز دور المصرف المركزي بصفته مؤسسة مستقلة لكنها لم تترسخ بعد⁽³⁾. ومن خلال متابعة تطور عملية رسم السياسة النقدية في سورية نلاحظ أن الكادر المتوافر في مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي قد تعوّد على تنفيذ القرار الصادر أو الموصى إليه لا اتخاذ، وذلك بدليل أن مجلس النقد والتسليف يتبع للسيد رئيس الوزراء، بينما تتبع المصارف للسيد وزير المالية، ومع ذلك فإن الإدارة الجديدة لمصرف سورية المركزي ومنذ بداية عام 2005 تسعى جاهدة لرسم وتنفيذ سياسة نقدية مؤثرة في الاقتصاد السوري⁽⁴⁾. وقد خلت هيكلية المصرف المركزي من أي تمثيل للمصارف، إضافة إلى ذلك فإن قرارات المجلس تبلغ إلى وزير المالية وله الحق خلال سبعة أيام في إيقاف تنفيذ القرار إذا رآه مخالفاً لمصلحة الدولة، وتتم إعادة عرض القرار على المجلس، وفي حال استمرار الخلاف يتوجب على وزير المالية عرض الموضوع بصورة مستعجلة على مجلس الوزراء. وبالتالي فإن معظم نصوص نظام النقد الأساسي، وقانون النقد الأساسي الجديد، تؤكد قدرة الحكومة على فرض وجهة نظرها أخيراً عند الاختلاف في وجهات النظر.

(1) المرسوم التشريعي رقم 60 لعام 2008.
(2) ميالة أديب، كلمة حاكم مصرف سورية المركزي في منتدى الاقتصاد العربي بيروت 20-21 / 05 / 2010، "إصلاح النظام المصرفي العالمي وانعكاساته على العالم العربي". موقع مصرف سورية المركزي.
(3) صدر قانون جديد للنقد وهناك توجه معلن حسب تصريحات بعض المسؤولين لتوسيع صلاحيات مجلس النقد والتسليف عملياً، وإعطاء نوع من الاستقلال للبنك المركزي، لكن هذا الأمر لم يتحقق بعد على صعيد الواقع، وإن كان هناك دور متمم ببطء لمجلس النقد والتسليف.
(4) الحوراني أكرم محمود، 2004 - انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي. جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، 4-9-2004، ص 13. الرابط: <http://www.syrieneconomy.com>
كما يمكن مراجعة المرجع التالي:
- الحوراني أكرم محمود، 2005 - مدى فاعلية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح النقدي والمالي في سورية. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد (2)، ص 40.

4. قياس استقلالية مصرف سورية المركزي استناداً إلى مؤشرات الاستقلالية:

يمكن قياس مدى الاستقلالية التي يتمتع بها مصرف سورية المركزي بحسب مؤشرات الاستقلالية على مرحلتين. الأولى: بموجب نظام النقد الأساسي رقم (87) لعام 1953. الثانية: بدأت مع صدور قانون قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002. وجمع النقاط المسجلة للقانونين وحساب وسطها الحسابي البسيط يمكن الحصول على درجة الاستقلالية لدى مصرف سورية المركزي، والغرض من القياس هو معرفة مدى الاستقلالية التي يتمتع بها المصرف، ومقارنة التقدم الذي حققه القانون رقم (23) مع القانون رقم (87). ويتم استخدام عدد من المؤشرات لقياس استقلالية مصرف سورية المركزي على النحو التالي:

4-1. مؤشّر باد وباركين **Bade & Parkin**:

يبيّن الجدول رقم (27) تطبيق مقياس باد وباركين على القانونين رقم (87) و(23). وجمع النقاط المسجلة لكل قانون يتم الحصول على 4 نقاط بالنسبة إلى القانون رقم (87) و5 نقاط للقانون رقم (23). وهذا يعني أن القانون رقم (23) يسمح باستقلالية أكبر للمصرف المركزي مقارنة بالقانون رقم (87). وبمقارنة درجة استقلالية مصرف سورية المركزي، بحسب مؤشّر باد وباركين، مع مستويات الاستقلالية في الدول الصناعية الاثنتي عشرة لعام 1977 بحسب الشكل رقم (17)، يلاحظ أن مؤشّر الاستقلالية منخفض في سورية مقارنة مع ألمانيا وسويسرا بـ 7 درجات، وتعدّ مرتفعة إلى حد ما مقارنة مع أدنى مستوى مسجّل في أستراليا وهو 3 درجات.

الشكل رقم (17)

تطبيق مؤشّر **Bade & Parkin** للاستقلالية على الدول الصناعية الاثنتي عشرة لعام (1977)



Source: ABOAGYE Hermann H.Sintim, 2001 –**Macroeconomic Risk and Central Bank Independence: Improved Estimates on the Influence of Central Bank Independence on Inflation Variability and Taxes.** Degree of Philosophy in the Financial Economics Program, USA, University of New Orleans, UMI, Number, 3033927, P.24.

2-4. مؤشّر جاكوم (Jácome: 2000):

يبين الجدول رقم (28) تطبيق مقياس جاكوم الوارد في الجدول رقم (12) على القانونين رقم (87) و(23). وجمع النقاط المسجلة بعد ضربها بالأوزان يتم الحصول على 6.5 نقطة بالنسبة إلى القانون رقم (87) و 11 نقطة للقانون رقم (23). وهذا يعني أن القانون رقم (23) حقق لاستقلالية المصرف المركزي تقدماً أعلى من القانون رقم (87). وبالمقارنة مع النقاط المسجلة لمقياس استقلالية المصرف المركزي المصري⁽¹⁾ فإن الجدول رقم (28) يبين قيمة مؤشّر جاكوم الكلية لاستقلالية المصرف المركزي المصري خلال فترة 1994-2004 تساوي 10 نقاط، وبحسب قانون النقد الأساسي رقم (87) لمصرف سورية المركزي يتمتع المصرف المركزي المصري باستقلالية أعلى من مصرف سورية المركزي، لكن، بحسب القانون رقم (23)، فإن مصرف سورية المركزي صار يتمتع باستقلالية أعلى درجة من استقلالية المصرف المركزي المصري، وكلما زادت قيمة المؤشّر دلّت على زيادة درجة استقلالية المصرف المركزي.

3-4. مؤشّر ديمتري فلورين Dumiter Florin:

يبين الجدول رقم (29) تطبيق مقياس ديمتري فلورين الوارد في الجدول رقم (13) على القانونين رقم (87) و(23). وجمع النقاط المسجلة يتم الحصول على النتيجة الكلية لاستقلالية المصرف المركزي، واستهداف التضخم، وهي 141 نقطة بالنسبة إلى القانون رقم (87) و 171 نقطة للقانون رقم (23). وهذا يعني أن القانون رقم (23) يسمح باستقلالية أكبر للمصرف المركزي، وكلما زاد عدد النقاط دلّ ذلك على زيادة درجة استقلالية المصرف المركزي في استهداف التضخم.

4-4. مؤشّر GMT:

يبين الجدول رقم (30) تطبيق مؤشرات الاستقلال السياسي والاقتصادي والعام الوارد في الجدولين رقم (14) و(15) على القانونين (87) و(23). وبموجب هذا المقياس أيضاً حقق القانون (23) تقدماً على القانون (87)، وذلك بجمع 7 نقاط للقانون (23) مقابل 5 نقاط للقانون (87)، لكن بالمقارنة مع مؤشّر استقلالية المصرف المركزي لعشر دول واردة في الجدول رقم (31) يلاحظ أن عدد نقاط مؤشّر استقلالية المصرف المركزي السوري منخفض جداً مقارنة مع كل من ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة وكندا وهولندا وأستراليا، بينما يعدّ عدد نقاط المؤشّر قريباً جداً أو مساوياً عدد نقاط استقلالية مؤشّر كل

(1) FARRAG No0.5ha, KAMALY Ahmed, 2007 –**Measuring the Degree of Central Bank Independence In 0.5 Egypt.** Germany University in Cairo, Working Paper, No.4, P.26.

من فرنسا واليابان والمملكة المتحدة وإيطاليا؛ وهذا يعني أن الاستقلالية منخفضة جداً بموجب القانونين.

4-5. مؤشر كوكيرمان Cukierman:

يبين الجدول رقم (32) تطبيق مقياس كوكيرمان الوارد في الجدول رقم (16) على القانونين رقم (87) و(23). وجمع النقاط المسجلة وحساب وسطها الحسابي البسيط نحصل على 0.359 نقطة بالنسبة إلى القانون (87) و0.426 نقطة للقانون (23). وهذا يعني أن القانون (23) يسمح باستقلال أكبر للمصرف المركزي، وبالمقارنة مع درجة الاستقلالية لمصرف رومانيا الوطني بحسب مؤشر كوكيرمان للاستقلالية⁽¹⁾ يتضح من الجدول رقم (32) إجمالي نقاط مؤشر الاستقلالية لمصرف رومانيا الوطني 0.661 نقطة، وبذلك تعتبر درجة استقلالية مصرف سورية المركزي منخفضة بالمقارنة مع استقلالية مصرف رومانيا الوطني.

وفي دراسة أُعدت عام 2007 بعنوان: (قياس استقلال المصرف المركزي المصري)⁽²⁾ تم حساب قيمة مؤشر TOR (سرعة تغيير المحافظ) لمصرف مصر المركزي خلال الفترة 1961-2004، فكانت قيمة مؤشر (TOR = 0.25)، ويتضح من ذلك أن متوسط سرعة تغيير المحافظ هو 0.25 خلال فترة 44 سنة*. وبقياس مؤشر TOR لمصرف سورية المركزي خلال الفترة 1961-2004 يلاحظ أن قيمته (0.18 = TOR)، ويتضح من ذلك أن متوسط سرعة تغيير المحافظ هو 0.18 خلال فترة 44 سنة، وبمقارنة قيمة مؤشر (TOR) لمصرف سورية المركزي مع قيمة مؤشر (TOR) لمصرف مصر المركزي، يتضح أن معدل سرعة تغيير المحافظ لمصرف سورية المركزي أقل من معدل سرعة تغيير المحافظ لمصرف مصر المركزي، مما يدل على ارتفاع مؤشر الاستقلالية لمحافظ مصرف سورية المركزي، لأنه كلما قل معدل سرعة تغيير المحافظ دلّ على ارتفاع مؤشر الاستقلالية لمحافظ المصرف المركزي*.

4-6. مؤشر بيترسون Petursson G Thorarinn:

يبين الجدول رقم (33) تطبيق مقياس بيترسون الوارد في الجدول رقم (17) على القانونين رقم (87) و(23). وجمع النقاط المسجلة بعد ضرب قيمة النقاط المخصصة لكل خيار بالأوزان المحددة بحسب

(1) DUMITER Florin Cornel, op.cit, P.P.48.49.

(2) FARRAG Noha, KAMALY Ahmed, op.cit, P.28.

* **حكام مصرف مصر المركزي خلال فترة (1961-2004):** 1- د.الرافي: 1961-1964، 2- السيد أحمد زندو: 1964-1967، 3- السيد أحمد ناظمي الأحمدى: 1967-1971، 4- السيد أحمد زندو: 1971-1976، 5- السيد محمد فتاح إبراهيم: 1976-1982، 6- السيد محمد أمين جالبي: 1982-1985، 7- السيد علي نجمي: 1985-1986، 8- د.محمود حامد: 1986-1993، 9- السيد إسماعيل حسان محمد: 1993-2001، 10- د.محمود أبو العيون: 2001-2003، 11- د.فاروق الوكدا: 2003-2004.

* **حكام مصرف سورية المركزي خلال فترة (1956-2011):** 1- د.عزت الطرابلسي: 1956-1961، 2- السيد حسني الصواف: 1961-1963، 3- دنور الله نور الله: 1963-1963، 4- د.عدنان الفرّا: 1963-1970، 5- السيد نصوح الدقّاق: 1971-1978، 6- السيد رفعت العقاد: 1978-1984، 7- د.هشام المتولي: 1984-1987، 8- السيد محمد شريف: 1987-1995، 9- د.محمد بشار كِبارة: 1995-2004، 10- د.أديب ميالة: 2005-2011.

بيترسون تم الحصول على 37.85 نقطة بالنسبة إلى القانون رقم (87) و 45.0 نقطة للقانون رقم (23). وهذا يعني أن القانون رقم (23) يسمح باستقلالية أكبر للمصرف المركزي. وبالمقارنة مع مستوى استقلالية مصرف كرواتيا الوطني⁽¹⁾ بحسب الجدول رقم (33) حيث يوضح إجمالي النقاط المحددة لاستقلالية مصرف كرواتيا الوطني بـ 63.55 نقطة، وإنَّ التحليل يبين أن استقلالية المصرف الوطني لكرواتيا هو 63.55 نقطة وذلك بعد ضرب قيمة النقاط المخصصة لكل خيار بالأوزان المحددة بحسب بيترسون وهي نتيجة مرتفعة، والسبب في عدم تحقيق الحد الأقصى من 65 نقطة هو حقيقة أن طول فترة حكم الحاكم في منصبه يجب أن تكون ما لا يقل عن 8 سنوات أو أكثر لتلبية هذا المعيار كلياً، وبذلك تعتبر درجة استقلالية مصرف سورية المركزي منخفضة بالمقارنة مع استقلالية مصرف كرواتيا الوطني.

4-7. مؤشّر الالتزام النقدي (MOC) Monetary Commitment:

يبين الجدول رقم (34) تطبيق مؤشّر الالتزام النقدي (MOC) الوارد في الجدول رقم (18) على القانونين رقم (87) و (23). وجمع النقاط المسجلة وحساب وسطها الحسابي البسيط نحصل على 0.438 نقطة بالنسبة للقانون رقم (87) و 0.551 نقطة للقانون رقم (23). وهذا يعني أن القانون رقم (23) يسمح باستقلالية أكبر للمصرف المركزي، وبالمقارنة مع الجدول رقم (35) لمؤشّر الالتزام النقدي (MOC) لبعض الدول المختلفة لعام 2005، تكون قيمة المؤشّر لقانون مصرف سورية المركزي منخفضة مقارنةً بكلّ من بوسنة، الأرجنتين، فنلندا وألمانيا، ولكنها قريبة أو مساوية تقريباً لنقاط مؤشّر الالتزام النقدي لكلّ من أستراليا، إيرلندا، تركيا، إنكلترا والبرازيل. وأن قيمة مؤشّر الالتزام النقدي تتراوح بين القيمتين (صفر، واحد)، وكلّما ارتفعت قيمة المؤشّر (MOC) دلّت على ارتفاع سمعة المصرف المركزي وزيادة استقلاليته.

يلاحظ من الجدول رقم (35) أنّه كلّما ازدادت قيمة مؤشّر الالتزام النقدي ارتفع مؤشّر استقلالية المصرف المركزي، فمثلاً في البوسنة بلغت قيمة المؤشّر (MOC) 0.94 نقطة فكانت قيمة مؤشّر (CBI) 0.83 نقطة، بينما كانت قيمة مؤشّر (MOC) في البرازيل 0.36 نقطة، كانت قيمة مؤشّر (CBI) 0.23 نقطة.

4-8. مؤشّر إنريكو (Gisolo Enrico: 2009):

يبين الجدول رقم (36) تطبيق مؤشّر إنريكو على القانونين رقم (87) و (23). وجمع النقاط المسجلة وحساب وسطها الحسابي البسيط تمّ الحصول على 0.5 نقطة بالنسبة إلى القانون رقم (87) و 4 نقاط للقانون رقم (23)؛ وهذا يعني أن القانون رقم (23) يسمح باستقلالية أكبر للمصرف المركزي، وأنّ قيمة هذا المؤشّر يتراوح بين 3 درجات إلى 5، وأنّ قيمة كل متغير تتراوح نتيجتها من (-1) أدنى درجة من استقلالية المصرف المركزي، إلى (1) أعلى درجة من استقلالية المصرف المركزي، وتوصل إلى نتيجة رأى من

(1) C'ORIC' Tomislav, CVRLJE Dajana, op.cit, P.12.

خلالها أن العلاقة بين استقلالية المصرف المركزي القانوني ومعدلات التضخم المنخفضة تعتمد بشكل كبير على تنفيذ القانون في تلك الدول، وبالمقارنة مع الجدول رقم (37) الذي يوضح مؤشر إنريكو لاستقلالية المصرف المركزي لكل من مصر وتركيا، يلاحظ أن قيمة مؤشر استقلالية مصرف سورية المركزي بالنسبة إلى القانون رقم (87) منخفضة مقارنة بقيمة المؤشر لكل من مصر وتركيا، لكن قيمة المؤشر بالنسبة إلى القانون رقم (23) تعتبر مرتفعة بالمقارنة مع قيمة المؤشر لكل من مصر وتركيا. فالمقاييس المشار إليها هنا هي للنص القانوني، وتبقى العبرة في التطبيق، ولا بد من أخذ هذه الأرقام بحذر شديد. ونظراً لضعف ثقافة سيادة القانون في سورية بصفتها دولة نامية، وكذلك بالنظر إلى التأكيدات المتكررة من قبل الحاكم، وما ورد في الخطة الخمسية العاشرة والحادية عشرة عن غياب السياسة النقدية والمصرف المركزي، فإنه يمكن توقع أن مستوى استقلالية المصرف المركزي في سورية ضعيف جداً.

5. قياس مساءلة وشفافية مصرف سورية المركزي:

في سياق ما يقوم به مصرف سورية المركزي من إجراءات وخطوات حثيثة، لرسم سياسة نقدية سليمة، تستمد مصداقيتها وقدرتها على تحقيق الأهداف المطلوبة، من مصداقية المصرف المركزي وشفافيته وقدرته على بناء الثقة في نفوس المواطنين، تلك المصداقية التي لا يمكن بناؤها بمعزل عن حرص المصرف المركزي على إيصال صورة صحيحة دقيقة وواضحة عن واقع وحقيقة قراراته والدوافع والمبررات التي تكمن وراء اتخاذ هذه القرارات. ويعاني مصرف سورية المركزي من عدم وجود إستراتيجية واضحة ومتكاملة في التواصل مع السوق، وكل ما يقوم به هذا المصرف لا يعدو أن يكون محاولات لوضع أسس لبناء هذه الإستراتيجية، كما لا يقوم مصرف سورية المركزي بإصدار تقارير منتظمة، ووفق جدول زمني معن حول اتجاهات السياسة النقدية⁽¹⁾. كما أن ضعف استقلالية المصرف المركزي يفرض سياسة نقدية مضطربة تتجاذبها الأطراف السياسية التي تؤثر بدورها في المتغيرات الحقيقية داخل الاقتصاد، وبالتالي يمكن قراءة نتائج ضعف الاستقلالية والمصداقية في طيات ما يسمى بتراخي أثر السياسة النقدية التي يشكّل فهمها والتحوط لها مسألة غاية في الأهمية وجديرةً بالنقاش⁽²⁾.

تتضمن الإستراتيجيات التي تبنتها الخطة الخمسية العاشرة التزام ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية السياسة النقدية والمالية، التي يقرها كل من صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، وبناءً على ذلك فإن التطور المزمع إدخاله على الإطار العام للسياسة النقدية سيأخذ بالاعتبار المبادئ التالية⁽³⁾:

(1) شعيب يمني، 2009 - دور السياسة النقدية في علاج ظاهرة التضخم في الاقتصاد السوري. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، ص 116.

(2) السمارة مؤيد قاسم، 2008 - متغيرات السياسة النقدية وأثرها في استقرار دالة الطلب على النقود"الاقتصاد السوري دراسة تحليلية". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، ص 83.

(3) هيئة تخطيط الدولة، 2006-2010 - الخطة الخمسية العاشرة في سورية، مرجع سابق، ص 97.

- الشفافية ووضوح القواعد والإجراءات للجميع.
- الإفصاح وإتاحة المعلومات الممكنة للنشر.
- سهولة الإدارة التنفيذية.
- التفاعل زمنياً مع توجهات السوق ومؤشرات الأداء الاقتصادي.

سيتم قياس استقلالية مصرف سورية المركزي بحسب مؤشر المساءلة والشفافية على مرحلتين: الأولى- بعد إصدار قانون النقد الأساسي رقم (87) لعام 1953 لغاية صدور قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002. الثانية: تبدأ مع صدور قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002. والجدول رقم (38) يبين حالة المساءلة والشفافية في قانون النقد الأساسي لمصرف سورية المركزي، وذلك بتطبيق المعايير الواردة في الجدول رقم (22) الذي يبين أن درجة الشفافية في ممارسة المصرف المركزي لعمله تساوي الصفر. وكذلك فإن مستوى المساءلة ليس مرتفعاً فهو لا يقارن بالدول المتقدمة الواردة في الجدول (22) حيث كانت أقل النقاط هي 6 نقاط. وكذلك فإن مستوى المساءلة في القانون (87) هو أعلى من القانون (23).

ويبين الجدول رقم (39) حالة الشفافية حسب مؤشر إيجفنكر وجيرتس (Eijffinger & Geraats: 2006) وذلك بتطبيق المعايير الواردة في الجدول رقم (21) على القانونين رقم (87) و(23) لمصرف سورية المركزي، وهو يميز بين مختلف جوانب الشفافية استناداً إلى الطرق التي تؤثر في السياسة النقدية. وبالمقارنة تكون قيمة مؤشر الشفافية بالنسبة إلى القانون رقم (23) 5.5 نقطة، وبالتالي يحقق شفافية أكبر من القانون رقم (87) الذي عدد نقاطه 2، حيث تتراوح قيمة المؤشر بين (0، 10) نقطة، وأنه كلما اقتربت قيمة المؤشر من القيمة 10 نقاط دلّت على زيادة شفافية المصرف المركزي.

المبحث الثالث

فعالية السياسة النقدية في سورية وعلاقتها باستقلالية المصرف المركزي

في هذا المبحث سنُدرس أهمية استقلالية المصرف المركزي في الدول النامية، وفعالية مجلس النقد والتسليف لمصرف سورية المركزي، والعلاقة بين استقلالية مصرف سورية المركزي وكلّ من التضخّم والنّاتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال دراسة أثر استقلالية مصرف سورية المركزي على معدلات التضخّم (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين) Consumer Price Index (CPI)، ودراسة أثر استقلالية مصرف سورية المركزي على النّاتج المحلي الإجمالي (GDP)، وذلك بتشكيل نماذج للدراسة لتحديد العلاقة بين المتغيرات ولمعرفة مدى فعالية السياسة النقدية في سورية وعلاقتها باستقلالية مصرف سورية المركزي وذلك باستخدام برنامج (SPSS).

1. أهمية استقلالية المصرف المركزي في الدول النامية:

ثمة رأيٍ مفاده أن اقتصار المصرف المركزي على إدارة السياسة النقدية للحفاظ على استقرار الأسعار وقيمة العملة هو أفضل للعملية التنموية على المدى الطويل، مقارنة بدوره الذي كان يلعبه في التمويل بالعجز والتوسع في الائتمان نتيجة تزايد الإنفاق الحكومي وما يترتب عنه من مخاطر التضخّم، وهو ما ينصح به صندوق النقد الدولي. وقد اتخذت كثير من الدول النامية التي وقعت في أزمات مالية ومديونية هذا السبيل للخروج من أزماتها، وقد كان ذلك محل تجاذب بين مؤيد ومتحفظ⁽¹⁾. وبالتالي فإنّ قدراً معقولاً وحداً أدنى من الاستقلالية للمصارف المركزية يُعدّ مطلباً مشروعاً في الدول النامية، وذلك للحد- على الأقل- من التوسع غير الرشيد في منح الائتمان الحكومي لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

ومن الأسباب التي تتطلب دعم استقلالية المصرف المركزي في الدول النامية، حاجة تلك الدول إلى إسهام مصارفها المركزية في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية بمفهوم وأسلوب متطور يبتعد عن تمييز القطاع العام، وابتعد أيضاً عن استغلال الحكومة للموارد المالية المتاحة للقطاع المصرفي وتوجيهها لأغراض الموازنة العامة للدولة، وذلك في مقابل استقلالية المصرف المركزي في توجيه الائتمان المصرفي إلى القطاعات والأنشطة ذات المعدل الأعلى للنمو وذات التأثير الهيكلي المتغير⁽²⁾.

وقد وجد ماكسفيلد (Maxfield: 1997) في دراسة له أنه كلما ازدادت استقلالية المصرف المركزي ارتفعت مؤشرات استقلاليته⁽³⁾. ودرس ماكسفيلد (Maxfield: 1999) أثر استقلالية المصرف المركزي على مستوى استثمارات القطاع الخاص في 20 دولة نامية باستخدام مؤشر كوكيرمان، ووجد أن استقلالية المصرف المركزي يمكن أن تزيد الاستثمار الخاص من خلال إشارات التزام الإصلاح، ولاسيما في النظم

(1) قويدر عياش وعبد الله إبراهيمي، مرجع سابق، ص 60.59.

(2) العياش غسان، 1998 -المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي. مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ص 34.

(3) BANDURA Romina,.....[and other], op.cit, P.9.

السياسية الديمقراطية، فإنّ استقلالية المصرف المركزي يمكن أن تكون وسيلة لطمأنة المستثمرين بأنّه ستتمّ تحسين السياسة النقدية من الضغوط الشعبية⁽¹⁾.

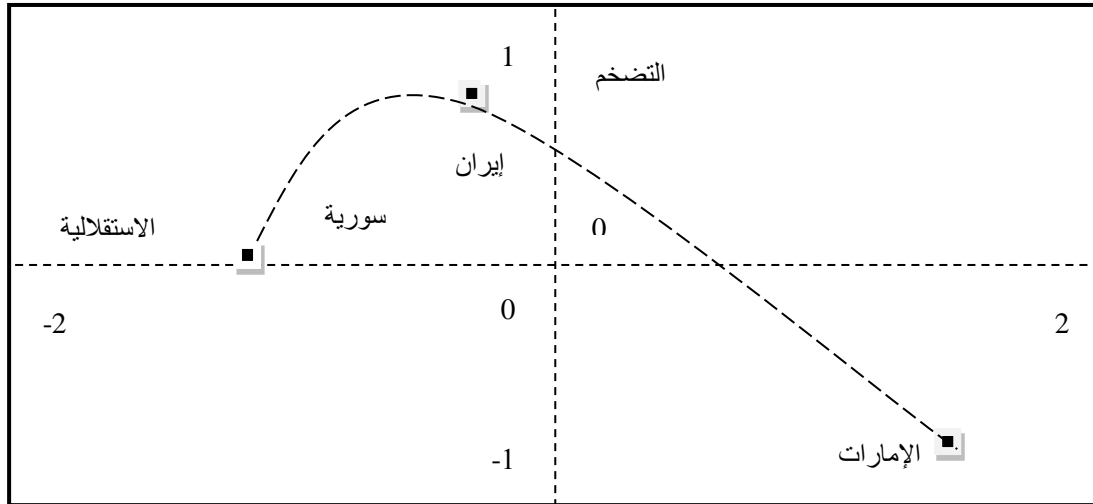
كما حددت مجموعة من الدّراسات حزمة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسيّة التي لا بد من في الدول النامية حتى يتسنى للمصارف المركزية في هذه الدول ترجمة استقلاليتها القانونية إلى فعلية، وتتمثل أهم هذه الإصلاحات فيما يلي⁽²⁾:

1. إعادة هيكلة شاملة للجهاز المصرفي.
2. توفير إطار تشريعي وإداري مستقر تعمل في إطاره المؤسسات المالية.
3. تحقيق قدر ملائم من الانضباط المالي والإصلاح الضريبي.
4. إجراء إصلاحات جذرية في القطاع الحقيقي للاقتصاد.

وفي دراسة أعدها إنريكو (Gisolo Enrico: 2009) تمت دراسة العلاقة بين استقلالية المصرف المركزي والتضخّم في اقتصاديات كلّ من إيران والإمارات العربية المتحدة وسورية خلال الفترة 1981-2005 حيث وجد بأنّه توجد علاقة عكسيّة بين استقلالية المصرف المركزي ومعدلات التضخّم كما هو موضح في الشكل رقم (18).

الشكل رقم (18)

مؤشّر استقلالية المصرف المركزي والتضخّم لكل من إيران والإمارات العربية المتحدة وسورية بين عامي (2005-1981)



Source: GISOLO Enrico, 2009 –**The Degree of Legal Central Bank Independence in MENA Countries International Comparisons and Macroeconomic Implications**. The Routledge Political Economy of the Middle East and North Africa Series, New York, USA, P.49.

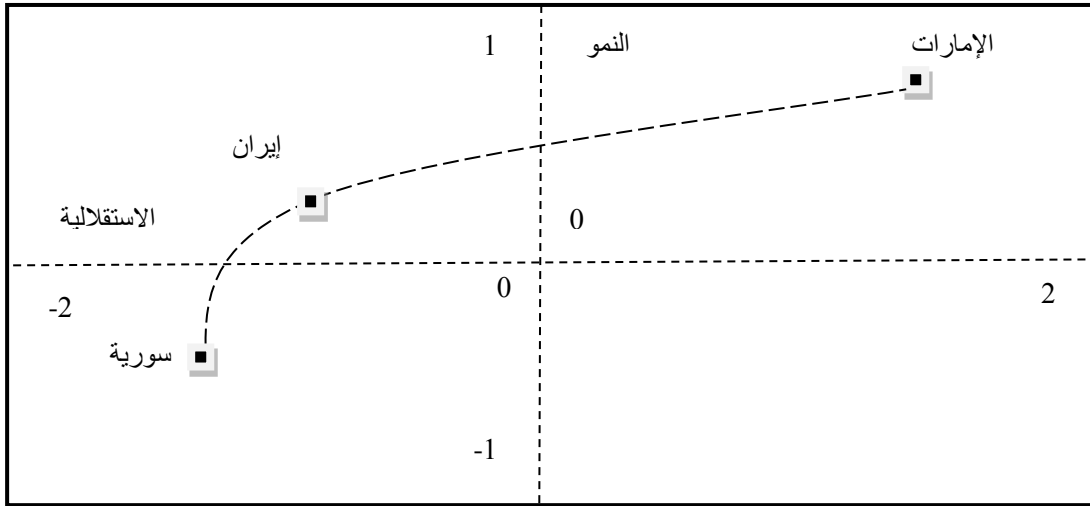
(1) Ibid, P.9.

(2) JOHAN Lindgren.....[and other], 1996 –**Soundness and Macroeconomic Policy**. International Monetary, Washington, USA, P.63.

كما درس إنريكو العلاقة بين استقلالية المصرف المركزي والنمو الاقتصادي في اقتصاديات تلك الدول خلال الفترة 1996-2005، حيث لاحظ أنه توجد علاقة طردية بين استقلالية المصرف المركزي والنمو الاقتصادي بين اقتصاديات تلك الدول كما هو موضح في الشكل رقم (19).

الشكل رقم (19)

مؤشر استقلالية المصرف المركزي والنمو الاقتصادي لكل من إيران والإمارات العربية المتحدة وسورية بين عامي (2005-1996)



Source: Ibid, P.49.

2. فعالية مجلس النقد والتسليف في مصرف سورية المركزي:

جاء قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002، استجابة لتوجهات الحكومة لتفعيل السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي الذي يقوم بدورٍ أساسي في الاستقرار الاقتصادي عموماً. فالسياسة النقدية في سورية غير واضحة المعالم، وليس هناك أي استقلال نسبي للسلطات النقدية يمكنها من استخدام أدوات السياسة النقدية بشكل فعال، كما أن المصارف تستطيع أن تتجاوز المصرف المركزي متوجهة إلى وزارة الاقتصاد في سبيل الحصول على قروض وسلف وإعادة خصم سندات لها لدى المصرف المركزي متجاوزة بذلك سقف الائتمان المحددة⁽¹⁾. وتكتسب السياسة النقدية أهميتها وفعاليتها من كونها واحدة من أهم عناصر السياسة الاقتصادية⁽²⁾. وقد تم إصدار جملة من القرارات من قبل مجلس النقد والتسليف من أجل تفعيل دور مصرف سورية المركزي في إدارة السياسة النقدية وفيما يلي بعض القرارات⁽³⁾:

1. المرسوم التشريعي رقم (60) لعام 2007 الذي يسمح بإصدار أوراق مالية حكومية تشكل الأساس

لإدارة فاعلة للسياسة النقدية ومعتمدة على الأدوات النقدية غير المباشرة.

(1) جمعة محمد صالح، مرجع سابق، ص 138.

(2) الزامل خالد عبدو، 2005 - دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سورية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، ص 49.

(3) الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، www.banquecentrale.gov.sy

2. قرار مجلس النقد والتسليف رقم (340 م/ن/ب 4) لعام 2007 القاضي بإحداث فرع (لمصرف سورية المركزي) فرع دمشق.

3. قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (1623) لعام 2007 والقاضي بتوحيد جميع الحسابات المصرفية للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي بمصرف واحد لفك التشابكات المالية لهذه المؤسسات.

4. كما أعلن المصرف المركزي تبنيه نظام سعر صرف يضمن إدارة فعالة لسعر صرف حقيقي، مستقر، وفك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأمريكي مقابل ربطها بسلة عملات (وحدة حقوق السحب الخاصة) وذلك بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (3424) تاريخ 15/ 8/ 2007، بهدف حماية قيمة الليرة السورية من تقلبات أسعار الصرف العالمية وجعل سعر صرف الليرة السورية يتناسب وواقع ميزان المدفوعات السوري.

5. قرار مجلس النقد والتسليف رقم (357 م/ن/ب 4) لعام 2008 القاضي بالطلب إلى جميع المصارف العاملة في سورية إعلام مصرف سورية المركزي - مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف - عن أي نوع من التسهيلات التي تطرحها وذلك قبل خمسة عشر يوماً من الإعلان للجمهور.

6. قرار مجلس النقد والتسليف رقم (362 م/ن/ب 4) لعام 2008 القاضي باعتماد التعليمات الخاصة بمراكز القطع الأجنبي والنماذج (1، 2، 3، 4، 5) المرفقة بهذا القرار والطلب إلى المصارف المرخصة في سورية للعمل على تطبيق وتنفيذ ما ورد فيها.

7. قرار مجلس النقد والتسليف رقم (393 م/ن/ب 4) لعام 2008 الخاص بتعديل معدلات أسعار الفائدة الدائنة والذي جاء استكمالاً للخطوات التي اتخذها مصرف سورية المركزي بقراراته السابقة حول الفوائد المصرفية، هذه القرارات الهادفة إلى تصحيح هيكل الفوائد المصرفية وجعلها أكثر انسجاماً مع متطلبات الاقتصاد الوطني وتطور السوق النقدية، وإعطاء المصارف حيزاً أكبر من الحرية في تحديد معدلات الفائدة وإتاحة فرص المنافسة بينها.

حتى يمكن منح السلطة النقدية الاستقلالية المطلوبة لا بد أولاً من إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة تعمل على تصحيح التشوهات الهيكلية في الاقتصاد، وترسيخ فعالية السوق السورية لتطبيق القوانين الاقتصادية الموضوعية من خلال منع الاحتكار وتفعيل المنافسة الصحيحة، وتفعيل قوانين العرض والطلب، وإصلاح القطاع العام، وتحقيق الديمقراطية الاقتصادية (إن صح التعبير)، واستكمال الإصلاحات المالية... وذلك من أجل تحقيق استقرار النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة، لأنه لا يمكن أن يكون المصرف المركزي والسلطة النقدية مستقلة عملياً في جو اقتصادي غير صحي يسيطر الفساد على بعض جوانبه، والاحتكار في جوانب أخرى، إذ إن النظرية الاقتصادية للمصرف المركزي المستقل تقول "في حال استقرار معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة تصبح الاستقلالية

الحقيقية للمصرف المركزي هي الضمان الرئيس لاستقرار الأسعار⁽¹⁾. وبالتالي فإن تحقيق الاستقرار في النمو الاقتصادي من خلال الإصلاحات الأساسية في القطاعات الاقتصادية كافة هي الأساس في تحقيق استقلالية حقيقية للمصرف المركزي فيما بعد.

3. العلاقة بين استقلالية مصرف سورية المركزي وكل من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم:

إنّ عدم استطاعة المصرف المركزي التحكم بحجم النقود والرقابة على الائتمان وتوجيهه نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة، أدى إلى خلق الكثير من المشكلات الاقتصادية التي أدت إلى زيادة الكتلة النقدية وارتفاع معدلات التضخم وضياح الموارد المالية لاتجاه معظمها إلى القطاع التجاري وانخفاض القيمة الشرائية لليرة السورية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستويات نمو الاقتصاد الوطني وزعزعة الاستقرار الاقتصادي⁽²⁾.

لذلك لا بد من سياسة نقدية مرنة تنفذها أجهزة نقدية مستقلة تتأقلم مع الظروف الاقتصادية السائدة، ومنسجمة مع الأدوات الأخرى للسياسة الاقتصادية، وذات فاعلية على جميع المتغيرات الاقتصادية التي تعمل على استقطاب المدخرات الوطنية، وتوجه الائتمان نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة لكي تسهم في تخفيض معدلات التضخم بغية الوصول إلى معدلات نمو اقتصادية مرتفعة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

أفضل مساهمة يمكن أن تقوم بها السياسة النقدية هي الاستمرار في خفض معدلات التضخم. ذلك ينسجم كلياً مع معدل معتدل للنمو الاقتصادي وخفض البطالة. فقط إذا أصبح النمو الاقتصادي سريعاً جداً، الأمر الذي لا يبدو محتملاً الآن، وأن البطالة العالية تبطل وربما تعكس معدلات النمو الاقتصادي. الطريقة الأفضل التي يمكن من خلالها أن تساهم المصارف المركزية في خفض المستمر للتضخم سيكون من خلال استمرار سيطرته على النمو النقدي والائتمان⁽³⁾.

3-1. أثر استقلالية مصرف سورية المركزي في الناتج المحلي الإجمالي (Domestic Gross Product GDP):

يُعدّ الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات في رصد السلوك الاقتصادي والتحليل الاقتصادي ورسم السياسات واتخاذ القرارات وإجراء المقارنات الدولية؛ فتطور الناتج المحلي الإجمالي ينعكس على تطور الدخل، وتطور الدخل ينعكس على الرفاهية؛ فالناتج المحلي الإجمالي هو أحد اهتمامات الاقتصاد الكلي للدول كونه مؤشراً عاكساً للمكانة الاقتصادية للدول بعضها وسط بعض. ومن ثمّ فهو مؤشر لجودة

(1) د.أسامة سعيد، هل الخطوة الأولى في إصلاح آلية عمل مصرف سورية المركزي تكون الاستقلالية. صحيفة الاقتصادية، العدد 240، نيسان، 2006، ص 7.

(2) طالب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 322.

(3) WALLICH Henryc, 1983 –Change in Monetary Policy and the Fight Against inflation. Cab Journal, Vol.3.No1, Spring, 1983, Washington, D.C.20551, USA, P.153.

الاقتصاد المحلي للدولة وسط الاقتصادات العالمية، وهو مؤشر لمستوى التنمية الاقتصادية، والاستثمار، والأداء الحكومي، والتجارة الخارجية⁽¹⁾.

هناك ارتباط وثيق بين التغيرات في العرض النقدي والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، إذ إن التغير في أحدهما سيؤدي إلى التغير في الآخر وبالآثار نفسها، ولأن قدرة المصارف المركزية على التأثير في معدلات التضخم، ترتبط بصورة مباشرة بقدرتها على ضبط معدلات نمو العرض النقدي بالتوازي مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد عمل مصرف سورية المركزي على ضبط معدلات نمو العرض النقدي بشكل يدعم هدفه في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار.

كما أن الناتج المحلي الإجمالي وسيلة لمعرفة مستوى النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية، كذلك هو وسيلة لمعرفة أطوار النمو الاقتصادي للدولة واتجاهاته المستقبلية؛ فهو يحدد سرعة النمو الاقتصادي لأي دولة بواسطة قياس معدل تغير هذا الناتج، ويتم من خلاله الحكم على درجة كفاءة سير الاقتصاد لدولة معينة كما هو واضح في الجدول رقم (40)⁽²⁾.

تعتبر مسألة استقرار الأسعار الهدف الرئيس والنهائي للسياسة النقدية، فحالة الاستقرار في الأسعار تدعم وتحفز عملية النمو الاقتصادي⁽³⁾. ويمكن أن يقاس نجاح السلطة النقدية بمدى قدرتها على زيادة الأرصدة الإنتاجية الحقيقية، حيث تقوم هذه السلطة بإدخال التغييرات على العرض النقدي، من خلال العوامل المؤثرة فيه، وخاصة الائتمان المحلي الممنوح للقطاعات الاقتصادية كافة، والمحافظة على استقرار الأسعار. ويكون سعي السياسة النقدية العمل على الموازنة الدقيقة بين معدل التوسع النقدي ومعدل التوسع الاقتصادي، بحيث يصبح هذا التوسع كافياً لتمويل الزيادة في النشاط الاقتصادي المرتبط بالنمو لا أكثر ولا أقل، وبالتالي تحديد درجة التضخم المرغوبة فيها⁽⁴⁾.

3-1-1. النموذج الأول المستخدم للدراسة:

سيدرس أثر درجة استقلالية مصرف سورية المركزي (متغير مستقل) على الناتج المحلي الإجمالي السوري (متغير تابع)، وذلك لاختبار الفرضية الأولى للدراسة باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي Analysis Linear Regression، من خلال بعض المؤشرات التي تتناسب مع خصوصية الاقتصاد السوري، بالاستفادة من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences - SPSS).

(1) حمو جوان فداء الدين، مرجع سابق، ص 55.
-الناتج المحلي الإجمالي السوري: هو مجموع قيم الليرات السورية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في سورية من قبل جميع القاطنين فيها.

(2) الأمين عبد الوهاب، 2002 -مبادئ الاقتصاد الكلي. ط 1، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، ص 66.

(3) السمارة مؤيد قاسم، مرجع سابق، ص 139.

(4) الشريف رزان رجاء الدين بك، 2007 -السياسة النقدية في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة في الاقتصاد السوري. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، ص 88.

إنَّ المتغير الذي يعبر عن سلوك المصرف المركزي في تعامله مع السياسة النقدية هو إما معدل الفائدة القصير الأجل أو النقود الاحتياطية M_0 ⁽¹⁾. ونظراً لثبات معدل الفائدة في سورية، فترة طويلة، فسيتم استخدام المتغير M_0 للتعبير عن موقف السياسة النقدية، ومن خلاله أثر درجة استقلالية المصرف المركزي على فعالية السياسة النقدية من خلال أثر كلٍّ من النقود الاحتياطية على الناتج المحلي والأثر المشترك للنقود الاحتياطية واستقلالية المصرف المركزي على الناتج المحلي الإجمالي، وهو المعبر عن درجة تأثير استقلالية المصرف المركزي في السياسة النقدية. وتعتبر النقود الاحتياطية M_0 الأكثر تعبيراً عن سلوك المصرف المركزي. وبالتالي فإن الشكل العام لمعادلة التّموذج المستخدم هو:

$$Y = a + b M_0 + C (I M_0)$$

حيث إنَّ:

Y : الناتج المحلي الإجمالي السوري بالأسعار الثابتة.

M_0 : النقود الاحتياطية.

$I M_0$: أثر استقلالية المصرف المركزي I من خلال M_0 .

a, b, c : ثوابت المعادلة.

والبيانات المدروسة هي بيانات سنوية للفترة 1991-2010، وتشمل بيانات الدّراسة أربع خطط خمسية للفترة 1991-2010، وتم اختيار بداية الفترة للحصول على عدد كافٍ من المشاهدات وتحددت نهايتها بأخر نشرة ربعية متاحة، وهي المجموعة الإحصائية لعام 2010 وبياناتها تخص عام 2010. وهذه البيانات موضحة في الجدول رقم (41).

وبتقدير نموذج الدّراسة السابقة، وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم (41)، وباستخدام نموذج الانحدار الخطي في تحديد العلاقة بين كل من المتغير المستقل (I) بحسب مؤشرات الاستقلالية لمصرف سورية المركزي والمتغير التابع (Y). وبالتالي فبتقدير نموذج الدّراسة باستخدام نموذج الانحدار الخطي يظهر تقدير النّموذج كما في الجدول رقم (42):

من الجدول السابق تتضح طبيعة العلاقة بين مستوى استقلالية مصرف سورية المركزي (المتغير المستقل) والنّاتج المحلي الإجمالي السوري (المتغير التابع) حيث:

المعادلة الأولى: معادلة خط الانحدار لنموذج الدّراسة بحسب مؤشر باد وباركين للاستقلالية:

$$Y = 3.775 + 0.876 M_0 - 0.432 (I M_0)$$

(0.089) (0.215) (0186)

المعادلة الثانية: معادلة خط الانحدار لنموذج الدّراسة بحسب مؤشر جاكوم للاستقلالية:

(1) M_0 : يمثل هذا المقياس القاعدة النقدية أو (النقد المركزي) والتي تتضمن العملات الورقية والمعدنية المتداولة والاحتياطيات القانونية المودعة في المصرف المركزي. M_1 : يمثل العرض النقدي بالمعنى الضيق، ويرتكز بشكل رئيس على وظيفة النقود بصفتها وسيطاً في المبادلات، وهو عبارة عن M_0 زائداً الودائع تحت الطلب في الجهاز المصرفي. M_2 : يمثل العرض النقدي بالمعنى الواسع وهو عبارة عن M_1 زائداً الودائع في صناديق الادخار في الحسابات العادية.

$$Y = 3.666 + 0.632 M_0 - 0.180 (I M_0)$$

(0.117) (0.108) (0.079)

المعادلة الثالثة: معادلة خط الانحدار لنموذج الدراسة بحسب مؤشر فلورين للاستقلالية:

$$Y = 4.572 + 0.942 M_0 - 0.490 (I M_0)$$

(0.326) (0.244) (0.216)

المعادلة الرابعة: معادلة خط الانحدار لنموذج الدراسة بحسب مؤشر GMT للاستقلالية:

$$Y = 3.716 + 0.733 M_0 - 0.281 (I M_0)$$

(1.102) (0.153) (0.124)

المعادلة الخامسة: معادلة خط الانحدار لنموذج الدراسة بحسب مؤشر كوكيرمان للاستقلالية:

$$Y = 4.381 + 0.998 M_0 - 0.546 (I M_0)$$

(0.246) (0.269) (0.240)

المعادلة السادسة: معادلة خط الانحدار لنموذج الدراسة بحسب مؤشر بيترسون للاستقلالية:

$$Y = 4.381 + 0.998 M_0 - 0.546 (I M_0)$$

(0.246) (0.269) (0.240)

المعادلة السابعة: معادلة خط الانحدار لنموذج الدراسة بحسب مؤشر الالتزام النقدي للاستقلالية:

$$Y = 3.372 + 0.864 M_0 - 0.412 (I M_0)$$

(0.228) (0.210) (0.181)

المعادلة الثامنة: معادلة خط الانحدار لنموذج الدراسة بحسب مؤشر إنريكو للاستقلالية:

$$Y = 3.506 + 0.498 M_0 - 0.045 (I M_0)$$

(0.174) (0.051) (0.020)

تشير ميل معادلة خط الانحدار في نموذج الدراسة السابقة إلى أن زيادة درجة استقلالية مصرف سورية المركزي تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي السوري.

وبلغت قيمة معامل الارتباط الخطي R لجميع نماذج الدراسة: (0.988) هذا يعني وجود علاقة ارتباط قوية بين درجة استقلالية مصرف سورية المركزي والناتج المحلي الإجمالي السوري. بينما بلغت قيمة R^{2Adj} المفسرة لجميع نماذج الدراسة: (0.973) هذا يعني أن (97.3%) من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي السوري يفسرهُ درجة استقلال مصرف سورية المركزي والنقود الاحتياطية.

ويتبين أن النماذج ذوات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة F لجميع نماذج الدراسة (340.658) عند مستوى معنوي، وأن هناك علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين درجة استقلالية مصرف سورية المركزي والناتج المحلي الإجمالي السوري.

هذا يناقض الفرضية الأولى بوجود علاقة طردية بين درجة استقلالية مصرف سورية المركزي (المتغير المستقل) والناتج المحلي الإجمالي السوري (المتغير التابع)، وبالتالي فإن موضوع استقلالية مصرف سورية المركزي في ترافق اقتصادي عكسي مع الناتج المحلي الإجمالي السوري، وإن ترافق هاجس مكافحة التضخم مع الاستقلالية يؤدي خلال الفترة المتوسطة إلى انكماش اقتصادي في سورية، وهذا يدل على ضعف فعالية السياسة النقدية.

3-2. أثر استقلالية مصرف سورية المركزي على معدلات التضخم (الرقم القياسي لأسعار

المستهلكين)⁽¹⁾ Consumer Price Index (CPI):

تُعد ظاهرة التضخم إحدى أبرز المشكلات التي يواجهها الاقتصاد السوري، وتتجلى هذه الظاهرة في الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار كونه المعيار الأساسي لوجود التضخم في سورية. فقد شكلت مشكلة التضخم تحدياً كبيراً للسياسات الاقتصادية الكلية السورية باعتباره يحمل آثاراً اقتصادية سلبية على الشرائح الاقتصادية، وبالتالي فهو يهدد أية مكاسب يمكن الحصول عليها من خلال تحقيق النمو الاقتصادي.

يجمع الكثير من الاقتصاديين على أن الحفاظ على معدل تضخم منخفض ومستقر يدعم النمو الاقتصادي ويشكل الهدف الرئيسي وأن لم نقل الهدف الوحيد لمعظم المصارف المركزية في العالم، حيث أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تزايد ظروف عدم اليقين ومن ثم الإضرار بالنمو الاقتصادي، ومن المنفق عليه اليوم أن تحقيق استقرار الأسعار هو أكثر ما يمكن أن تقدمه المصارف المركزية لدعم النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق المصرف المركزي بتبني هدف وحيد ومعلن هو استقرار الأسعار بدلاً من مجموعة الأهداف والتي تسمى بالمرعب السحري للسياسة الاقتصادية (Magic Square)⁽²⁾.

يُعتبر التضخم من العوامل المعيقة للنمو، ويشكل كابوساً على عملية التخطيط الاقتصادي، فهو يؤدي إلى تشويه الأسعار وتآكل المدخرات وتثبيط الاستثمارات وتشجيع تحويل رؤوس الأموال نحو الاستثمارات غير المنتجة بالعملة الأجنبية والاستثمارات في الأبنية والعقارات. ويثير التضخم على المدى البعيد مسألة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، واعتبرت الحكومات في جميع دول العالم التضخم مرضاً كالطاعون وحاولت القضاء عليه بتبني سياسات مالية ونقدية مستديمة متحفظة وحذرة. وقد استخدمت هذه الدول الأهداف الوسيطة كإجمالي المعروض النقدي وأسعار الصرف في معالجة الظواهر التضخمية⁽³⁾.

لقد بقيت قضية التضخم من القضايا الإشكالية في الاقتصاد السوري خاصة في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالتغير المستمر، فقد عانى الاقتصاد السوري من معدلات تضخم متسارعة خلال السنوات السابقة، وبالتالي برزت مشكلة التضخم لتشكل تحدياً كبيراً للسياسات الاقتصادية الكلية باعتبار أن التضخم يحمل

(1) - تطور الرقم القياسي لمؤشر أسعار المستهلكين في سورية Consumer Price Index (CPI):

يعرف الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بأنه مقياس لمتوسط التغير الذي يطرأ على مجموعة من السلع لاستهلاكية والخدمات الاستهلاكية بمرور الزمن. أو هو مقياس للكلفة الإجمالية من السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك المثالي Typical Consumer والذي يحسب من المعادلة التالية: مؤشر أسعار المستهلكين = (تكلفة السلة في السنة الجارية Current Year / تكلفة السلة في سنة الأساس Base Year) × 100

ويعد هذا المؤشر من أكثر الأرقام القياسية استخداماً، وذلك باعتباره من أكثر المؤشرات التي تعكس الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية، ويصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية لوحدة النقد.

-ولمزيد من المعلومات يمكن مراجعة التالي:

- الجلال أحمد محمد صالح، 2006 دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003). رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 89.

- حمو جوان فداء الدين، مرجع سابق، ص 128.

(2) شعيب يمى، مرجع سابق، ص أ.

(3) جمعة محمد صالح، مرجع سابق، ص 265.

آثاراً سلبية كبيرة على الشرائح الأضعف اقتصادياً وبالتالي فهو يهدد أية مكاسب يمكن الحصول عليها من خلال تحقيق النمو الاقتصادي.

ومن خلال تتبع تطور معدلات التضخم السنوية خلال فترة الدراسة 1991-2010 في الجدول رقم (40) يلاحظ تفاوت معدلات التضخم خلال الفترة، وقد ترافق ذلك مع النمو الاقتصادي الهام الذي يشهده الوطني وتسارع درجة الانفتاح الاقتصادي بالإضافة إلى رفع جزء هام من الدعم عن المواد الأساسية في السنوات الأخيرة. إلا أن الفرضية الأكثر رواجاً هي فرضية ميلتون فريدمان -زعيم المدرسة النقدية - وافق عليها الكينزيين وهي "إنَّ التضخم دائماً وفي كل الأحوال ظاهرة نقدية بحتة"⁽¹⁾. ولا شك أن هناك العديد من المؤشرات التي يمكن أن تقيس مدى الاستقلالية الذي يتمتع به المصرف المركزي، لكن هي المتعلقة بالتضخم والنمو الاقتصادي.

ويبين الجدول رقم (40) معدلات التضخم السنوية، حيث كان معدل التضخم مرتفعاً في بداية الفترة، حيث بلغ 9.0% عام 1991، ومال للهبوط حتى بلغ أدنى حد له عام 2000 حيث كان معدل الانكماش (التضخم السلبي) 3.8%، وعاود بعد ذلك الصعود ثانية ليبلغ 4.4% عام 2010، وكان متوسط معدلات التضخم السنوي للفترة ككل 6.27% وهو معدل يمكن أن يعتبر مرتفعاً من منظور الاستقرار السعري، لكن الملاحظة الهامة هي أن معدلات التضخم غير مستقرة، ويعود هذا لأسباب موسمية أو صدمات خارجية لكن الاحتمال الأكبر هو عدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

3-2-1. النموذج الثاني المستخدم للدراسة:

سيدرس أثر درجة استقلالية مصرف سورية المركزي (متغير مستقل) في التضخم في سورية (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في سورية)* (متغير تابع)، وذلك لاختبار الفرضية الثانية للدراسة باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي، من خلال بعض المؤشرات التي تتناسب مع خصوصية الاقتصاد السوري.

وبالتالي فإن الشكل العام لمعادلة النموذج المستخدم هو:

$$P = a + b M_0 + C (I M_0)$$

حيث أن:

P : الرقم القياسي لأسعار المستهلكين عام 2000 (100).

M_0 : النقود الاحتياطية.

$I M_0$: أثر استقلالية المصرف المركزي I من خلال M_0 .

a, b, c : ثوابت المعادلة.

(1) حسن وليد عبد المجيد، مرجع سابق، ص 70.
* يلاحظ من خلال الجدول رقم (40) أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا قد تصاعد كثيراً بين بداية الفترة ونهايتها.

والبيانات المدروسة هي بيانات سنوية للفترة 1991-2010، وتشمل بيانات الدراسة أربع خطط خمسية للفترة 1991-2010، وتم اختيار بداية الفترة للحصول على عدد كاف من المشاهدات وتحددت نهايتها بأخر نشرة ربعيه متاحة، وهي المجموعة الإحصائية لعام 2010 وبياناتها تخص عام 2010. والبيانات هي كما في الجدول رقم (43).

وبتقدير نموذج الدراسة السابقة وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم (43) وباستخدام نموذج الانحدار الخطي في تحديد العلاقة بين كل من المتغير المستقل (I) حسب مؤشرات الاستقلالية لمصرف سورية المركزي والمتغير التابع (P). وسيتم الأخذ بعين الاعتبار بوجود المتغير الوسيط (M_0)، وبالتالي فبتقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الخطي يظهر تقدير النموذج كما في الجدول رقم (44):
من الجدول السابق يتضح طبيعة العلاقة بين مستوى استقلالية مصرف سورية المركزي (المتغير المستقل) والرقم القياسي لأسعار المستهلكين عام 2000 (100) (المتغير التابع) حيث:

المعادلة الأولى: معادلة خط الانحدار لنموذج الدراسة بحسب مؤشر باد وباركين للاستقلالية:

$$P = -0.189 + 1.565 M_0 - 1.039 (I M_0)$$

(1.171) (0.413) (0.358)

المعادلة الثانية: معادلة خط الانحدار لنموذج الدراسة بحسب مؤشر جاكوم للاستقلالية:

$$P = -0.456 + 0.967 M_0 - 0.441 (I M_0)$$

(0.224) (0.208) (0.152)

المعادلة الثالثة: معادلة خط الانحدار لنموذج الدراسة بحسب مؤشر فلورين للاستقلالية:

$$P = 1.768 + 1.728 M_0 - 1.201 (I M_0)$$

(0.627) (0.469) (0.414)

المعادلة الرابعة: معادلة خط الانحدار لنموذج الدراسة بحسب مؤشر GMT للاستقلالية:

$$P = -0.333 + 1.215 M_0 - 0.689 (I M_0)$$

(0.196) (0.293) (0.237)

المعادلة الخامسة: معادلة خط الانحدار لنموذج الدراسة بحسب مؤشر كوكيرمان للاستقلالية:

$$P = -1.417 + 1.881 M_0 - 1.354 (I M_0)$$

(0.516) (0.522) (0.467)

المعادلة السادسة: معادلة خط الانحدار لنموذج الدراسة بحسب مؤشر بيترسون للاستقلالية:

$$P = 1.299 + 1.866 M_0 - 1.339 (I M_0)$$

(0.472) (0.517) (0.462)

المعادلة السابعة: معادلة خط الانحدار لنموذج الدراسة بحسب مؤشر الالتزام النقدي للاستقلالية:

$$P = -1.176 + 1.536 M_0 - 1.010 (I M_0)$$

(0.437) (0.403) (0.348)

المعادلة الثامنة: معادلة خط الانحدار لنموذج الدراسة بحسب مؤشر إنريكو للاستقلالية:

$$P = -0.848 + 0.638 M_0 - 0.111 (I M_0)$$

(0.334) (0.097) (0.36)

تُشير ميل معادلة خط الانحدار في نموذج الدّراسة إلى أن زيادة درجة استقلالية مصرف سورية المركزي يؤدي إلى انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في سورية. وبلغت قيمة معامل الارتباط الخطي R لجميع نماذج الدّراسة: (0.954) هذا يعني وجود علاقة ارتباط قوية بين درجة استقلال مصرف سورية المركزي والرقم القياسي لأسعار المستهلكين في سورية. بينما بلغت قيمة R^{Adj} المفسّرة لجميع نماذج الدّراسة: (0.900) هذا يعني أنّ (90%) من التغيرات التي تحدث في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في سورية يفسّره درجة استقلالية مصرف سورية المركزي والنقود الاحتياطية. ويتبيّن أنّ النماذج ذوات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة F للنموذج (86.945) عند مستوى معنوي، وأنّ هناك علاقة قوية بين درجة استقلالية مصرف سورية المركزي والرقم القياسي لأسعار المستهلكين في سورية⁽¹⁾.

وهذا يتوافق مع الفرضية الثانية بأنه توجد علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين درجة استقلالية مصرف سورية المركزي (المتغير المستقل) ومعدلات التضخّم "الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في سورية" (المتغير التابع)، وبالتالي فإن موضوع درجة استقلالية مصرف سورية المركزي في ترافق اقتصادي عكسي مع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في سورية.

(1) العلاقات السببية قصيرة الأجل يستدل من خلال اختبار F ، في حين أنّ العلاقات السببية طويلة الأجل فيستدل عليها من خلال اختبار T . انظر:
- الطراونة سعيد محمود، 2007 -العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الأردن: 1970- 2005. مجلة النهضة المصرية، المجلد الثامن، العدد الرابع، جامعة القاهرة، ص 40.

النتائج والتوصيات:

بعد اتباع الأسلوب الوصفي الذي اعتمد على دراسة كل من درجة استقلالية المصرف المركزي، والنتائج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين)، والأسلوب التحليلي الإحصائي في جمع البيانات وتحليلها والأرقام الإحصائية المتعلقة بالتطورات التي حصلت في الاقتصاد السوري، وبعد تحليل نماذج الدراسة (نموذج تأثير درجة استقلالية المصرف المركزي في الناتج المحلي الإجمالي، ونموذج تأثير درجة استقلالية المصرف المركزي في التضخم" الرقم القياسي لأسعار المستهلكين") تم التوصل إلى النتائج التالية:

النتيجة الأولى First Result:

تبين وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين درجة استقلالية المصرف المركزي السوري (المتغير المستقل) والنتائج المحلي الإجمالي السوري (المتغير التابع) فكلما ارتفعت درجة استقلالية مصرف سورية المركزي أدى ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي السوري، وبالتالي فإن موضوع استقلالية مصرف سورية المركزي في ترافق اقتصادي عكسي مع الناتج المحلي الإجمالي السوري. وهذا يتناقض مع الفرضية الأولى ويُعزى ذلك إلى عدم وجود استقلالية فعلية تامة وكاملة بالمعنى الاقتصادي لمصرف سورية المركزي. ومن جهة أخرى كون الفترة الاقتصادية الممتدة ما بين (2002-2010) التي شهدت إصلاحاً في القانون النقدي الأساسي ليست كافية لمنح مصرف سورية المركزي الفرصة لترك أثراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يسمى بالفترة المتوسطة، وبالتالي وقد يكون على المدى البعيد لاستقلالية مصرف سورية المركزي أثرٌ إيجابيٌّ على الناتج المحلي الإجمالي. وإن ترافق هاجس مكافحة التضخم مع الاستقلالية يؤدي خلال الفترة المتوسطة إلى انكماش اقتصادي في سورية (Contractionary)، وهذا يدل على ضعف فعالية السياسة النقدية.

النتيجة الثانية First Result:

تبين وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين درجة استقلالية مصرف سورية المركزي (المتغير المستقل) والتضخم "الرقم القياسي لأسعار المستهلكين" (المتغير التابع) فكلما ارتفعت درجة استقلالية مصرف سورية المركزي أدت إلى انخفاض التضخم "الرقم القياسي لأسعار المستهلكين" السوري، وبالتالي فإن موضوع درجة استقلالية مصرف سورية المركزي في ترافق اقتصادي عكسي مع التضخم "الرقم القياسي لأسعار المستهلكين". وهذا يتوافق مع الفرضية الثانية.

وكذلك فإن منح المزيد من الاستقلالية لمصرف سورية المركزي كان له تأثير:

- على انجاز مهامه ووظائفه بعيداً لا مبتعداً عن السياسة الحكومية.
- فعّال على السياسة النقدية وبالتالي في تخفيض معدلات التضخم.
- إيجابي في معدلات النمو الاقتصادية على المدى البعيد ويحقق الاستقرار النسبي للنتائج المحلي الإجمالي.

- فعال في تشجيع الاستثمار الخاص وتقويته، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- في إعطاء المصرف المركزي القوة الحيادية اللازمة للمحافظة على التوازن الاقتصادي في الدولة والمساهمة في تقديم البيئة الاقتصادية الملائمة لتحقيق درجات عالية من النمو الاقتصادي، وذلك من خلال سيطرتها على الجانب النقدي من الاقتصاد.
- وعلى أساس النتائج التي تمّ التوصل إليها فيما سبق يوصى بما يلي بخصوص الاقتصاد السوري:
 - 1- منح المزيد من الاستقلالية لمصرف سورية المركزي ليتمكن من:
 - اتخاذ القرارات وتنفيذها في الوقت المناسب، الأمر الذي يعزز من مصداقيته، كما يشكل دعامة أساسية لسياسة نقدية فعّالة وشفافة على المدى الطويل.
 - صنع السياسة النقدية المناسبة ومتابعة تنفيذ هذه السياسة في خدمة إصلاح السياسة النقدية، وتسهيل عملية التضخّم المستهدف في إطار السياسة النقدية لتحقيق معدلات تضخّم منخفضة، وذلك بتحديد هدف رقمي للتضخّم، وتحديد الركيزة الاسمية لإدارته بحسب العوامل المفسرة له (سعر الصرف، العرض النقدي، توقعات التضخّم).
 - 2- تحديث عمليات وإمكانيات المصرف المركزي، والتي تتضمن بشكل رئيس تحديث قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002 في إطار إعطاء مزيد من الاستقلالية لمجلس النقد والتسليف بصفته سلطة نقدية عليا، وتحديث إطار السياسة النقدية، في رسم وتنفيذ سياسة نقدية فاعلة ومعلنة تتناسب مع البناء الاقتصادي الجديد من خلال العمل على:
 - تفعيل دور مصرف سورية المركزي بشكل أكثر إيجابية (بما يدعم أهداف النمو).
 - إصدار التشريعات اللازمة لدعم استقلالية المصرف المركزي وبناء النظام المصرفي.
 - تحديد الأهداف التشغيلية والوسيطية والنهائية للسياسة النقدية الجديدة من خلال اعتماد إطار عام للسياسة النقدية الجديدة، يتضمن الوظائف والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بدءاً بالهدف التشغيلي اليومي والهدف الوسيط وتأثيراتها في الهدف النهائي طويل المدى، متمثلاً بالعمل على استقرار الأسعار ومكافحة التضخّم.
 - تعميق استقلالية مصرف سورية المركزي، من خلال الاستمرار في تطوير الإطار القانوني له.
 - بناء سياسة نقدية فاعلة ومؤثرة تستند إلى نظام نقدي يستهدف تحقيق استقرار الأسعار بشكل صريح بوصفه هدفاً نهائياً معلناً للسياسة النقدية، بالإضافة إلى اختيار الأهداف الوسيطية، واختيار مزيج الأدوات المناسبة لتحقيق هذا الهدف.
 - ضرورة إعادة النظر في هيكلية وتشكيل مجلس النقد والتسليف على أن يضم خبرات فنية واقتصادية وأكاديمية ومصرفية متخصصة فترة عشر سنوات (لجنة خبراء)، وبالتالي لا بد من إدخال المؤسسات المصرفية العامة والخاصة إضافة إلى مؤسسات الصرافة إلى مجلس النقد والتسليف.

- منع المصرف المركزي من التمويل المباشر للذَّين الحكومي.
 - وضع قواعد واضحة لمساءلة المصرف المركزي عن نتائج أعماله وفق ما هو متبع في دول العالم، وهو ما يقتضي وضع قواعد واضحة للعلاقة بين المصرف المركزي والحكومة، تلك القواعد التي يجب أن تُنفَّذَ لضمان عدم تعارض الأهداف.
 - إصدار أوراق مالية حكومية (أذونات وسندات خزينة) تمكن مصرف سورية المركزي من إدارة السيولة في السوق، وتكون أداة تمويلية بديلة بيد الحكومة، مما يضمن تحديد سعر فائدة السياسة النقدية (سعر الخصم) من خلال إجراء المزادات وعمليات السوق المفتوحة.
 - إصدار شهادات إيداع خاصة بمصرف سورية المركزي لتمكينه من إدارة السيولة في السوق.
 - تمكين المصرف المركزي من القيام بمهامه بكفاءة ضمن توجه اقتصاد السوق، وبشكل خاص تعريف الهدف الأساسي للمصرف المركزي، ودرجة استقلالية المصرف المركزي في سعيه إلى تحقيق هذا الهدف، ومسؤولية المصرف المركزي عن نتائج عملياته.
 - يتَّبَع المصرف المركزي لرئاسة الجمهورية ويكون مسؤولاً أمام الرئيس، على أن يقدم تقارير دورية وشهادات أمام البرلمان.
 - إنشاء مركز أبحاث تابع للمصرف المركزي مجهز بالكوادر والإمكانات الكافية لإجراء الدِّراسات والأبحاث النقدية والمالية والاقتصادية التي تكون بمثابة مادة هامة لصناعة القرار في مجال النقد والمال، والابتعاد عن التقديرات الشخصية عند اتخاذ القرارات النقدية.
 - خلق قاعدة بيانات نقدية تتسم بالدقة والوضوح، تمكن المصرف المركزي من خلق مؤشِّرات اقتصادية ونقدية ومالية ونشرها دورياً من خلال إصدار المصرف المركزي مجلة شهرية، ومجلة فصلية محكمة، وتقريراً ربعياً عن السياسة النقدية المتبعة وتطورات الاقتصاد بشكل عام وموقف المصرف المركزي منها، من أجل العمل على ترسيخ ثقافة شفافية الأرقام.
 - تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بوضع نظم معلومات مالية ونقدية متطورة، واردة في الخطة الخمسية الحادية عشر.
- 3- لا بد من التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في إطار استهداف التضخُّم الذي يُسهم في منح الاستقلالية للمصرف المركزي، ويؤدي إلى توفير مصادر غير تضخُّمية لتمويل العجز المالي من خلال تطوير الأسواق المالية المحلية إلى الصياغة الاقتصادية الكلية وتحقيق الأهداف العامة للدولة بصورة أكثر كفاءة مقارنة بعدم وجود آلية لمثل هذا التنسيق.
- 4- أنْ تمتع المصرف المركزي بالاستقلال لا بد أن تتبَّعه استقلالية القضاء التي تؤثر في التضخُّم، وبالتالي فإن ثقافة سيادة القانون ستعزز دستورية المصرف المركزي المستقل، ويمكن للمصرف المركزي السوري الدفاع عن حقوقه كما دونت في القوانين ذات الصلة من خلال المناشدة الدستورية المستقلة ذات السلطة بالقضاء.

5- إعادة النظر في آلية اتخاذ القرارات في المجلس وخاصةً قدرة ممثل وزير المالية على إيقاف أي قرار. كأن يتم تحديد الحالات التي يجب أن يتدخل ممثل وزارة المالية فيها، وأن تنحصر هذه الحالات بالتي تشكل خطورة حقيقية على الاقتصاد السوري ومصصلحة الدولة وفق تحليل ودراسة حقيقية على الاقتصاد السوري ومصصلحة الدولة وفق تحليل ودراسة حقيقية يقتنع بها مجلس النقد والتسليف. وبذلك يلاحظ أنّ هذه التوصيات تشكل جزءاً من سياسة نقدية إصلاحية سوف تسهم بشكل مباشر في ارتفاع درجة استقلالية مصرف سورية المركزي، وبالتالي تترك آثاراً ايجابية على معدلات التضخم في سورية، وآثاراً أخرى تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي السوري على المدى الطويل.

- الخاتمة:

إنّ الوضع الراهن للسياسة النقدية لمصرف سورية المركزي يتطلب المزيد من الاصلاح في قانون النقد الاساسي لترك فرصة كافية لمصرف سورية المركزي كي يمارس اثارا ايجابية على المتغيرات الاقتصادية كي ينجز مهامه على اكمل وجه. وبذلك يكون مصرف سورية المركزي قد منح مزيداً من الاستقلالية لمجلس النقد والتسليف ليمارس صفته النقدية العليا. وأنّ هذا التحديث في اطار السياسة النقدية سيوجه سورية الى بناء اقتصادي فعال.

ملحق الجداول

الجدول رقم (1)

دوافع إنشاء المصارف المركزية

الدافع	الاسم	الدولة	سنة تأسيس المصرف
تمويل الحرب	Bank of Estate of the Realm Forerunner of the Riksbank	السويد	1668
تمويل الحرب	Bank of England	المملكة المتحدة	1694
تمويل الحرب	Forerunner of Bank of Spain	أسبانيا	1782
إدارة الدين العام وخلق الربيع	Banque de France	فرنسا	1800
الاستقلال النقدي	Bank of Finland	فنلندا	1811
تشجيع النمو الاقتصادي	Nederlandsche Bank	هولندا	1814
إدارة الدين العام الناتج عن تمويل الحرب	Austrian National Bank	النمسا	1816
الإصلاح النقدي (بسبب الأزمة في الدانمرك)	Bank of Norway	النرويج	1816
استعادة الاستقرار بعد تمويل الحرب	Denmark National bank	الدانمرك	1818
استعادة مصداقية النظام النقدي السابق	Banco de Portugal	البرتغال	1846
إصلاح شجعته أزمة مصرفية	Belgian National Bank	بلجيكا	1850
توحيد سلطات الإصدار السابقة بعد التوحيد	Reichsbank Forerunner of Bundsbank	ألمانيا	1876
جزء من تحديث نظام الميحي	Bank of Japan	اليابان	1882
توحيد سلطات الإصدار السابقة بعد التوحيد	Banca d'Italia	إيطاليا	1893
إلغاء المنافسة في الإصدار	Swiss National Bank	سويسرا	1907
خلق سلطة إصدار واحدة	Commonwealth Bank of Australia Forerunner of Reserve Bank of Australia	أستراليا	1911
خلق مقرض أخير وغيرها من وظائف المصرف	Federal Reserve System	الولايات المتحدة	1913
المقرض الأخير	Bank of Canada	كندا	1934
المقرض الأخير	Reserve Bank of New Zealand	نيوزيلندا	1934
المقرض الأخير	Bank of Ireland	أيرلندا	1942
تشجيع الاتحاد النقدي والسياسي	European Central Bank	الاتحاد الأوروبي	1999

- Source: SKILOS Pierre L. 2002 - **The Changing Face of Central Banking**. Cambridge University Press 1st.ed, Cambridge, United Kingdom, P.11.

الجدول رقم (2)

التطور الطبيعي للمدرسة المصرفية المركزية والمدرسة المصرفية الحرة

المدرسة المصرفية الحرة	المدرسة المصرفية المركزية
<p>المدرسة المصرفية (احتياطي جزئي)</p> <p>معظم أدباء الاقتصاد في القرن التاسع عشر والقرن العشرين أمثال: Down, Selgin White, David Friedman.</p> <p>(التطور الطبيعي للمدرسة المصرفية)</p>	<p>الكينزيين ومعظم أدباء الاقتصاد في القرن العشرين.</p>
<p>مدرسة العملة (نسبة الاحتياطي 100%)</p> <p>Crenuschi, Hübner, Michaelis, Mises possibly Hayek and 1925-1937 Rotheard, Huerta de Soto, Joseph Salerno Hans-Hermann Hoop and Jörg Guido Hülsmann</p> <p>(التطور الطبيعي لمدرسة العملة)</p>	<p>الاقتراح تقدمت به مدرسة شيكاغو عام 1930 ومنهم: Maurice Allais</p>

- Source: DE Soto Jesús Huerta, 2006 – **Money, Bank Credit, and Economic Cycles**. Translated By Melinda A. Stroup, Ludwig von Mises Institute, 2nd.ed , Auburn, Alabama, 63832- 4258, Second Spanish edition 2002, Union Editorial, Madrid, France, P.645.

الجدول رقم (3)

خصائص المصارف المركزية الأولى المبكرة وامتيازاتها

المدير النقدي (عقد a)	المقرض الأخير (عقد)	الامتيازات الاحتكارية	الأهداف الأصلية للتأسيس	متزامن مع الحرب أو قريب جداً من الحرب	تاريخ التأسيس	المصرف
1990	1890	المستودع الوحيد للأرصدة الحكومية 1688، مصرف الإصدار الوحيد (فعلياً) 1688 وقانونياً (1879)، سك العملة 1688	الحلول محل مصرف السويد الأول الذي فشل عام 1688، إقراض الحكومة خلال الحرب	حروب مستمرة تقريباً من عام 1620 إلى عام 1721	1668	Swedish Riksbank
1870	1860	المصرف الوحيد ذو الالتزامات المحدودة 1694، المصرف الوحيد المقرض للحكومة 1694، المستودع الوحيد للأرصدة الحكومية 1694، مصرف الإصدار الوحيد (فعلياً) 1708 وقانونياً (1844)	إقراض الحكومة خلال الحرب، والعمل كوكيل مالي للحكومة	حرب تحالف أوغسبورغ 1697-1688	1694	Bank of England
1880	1880	المستودع الوحيد للعديد من الهيئات الحكومية 1768، مصرف الإصدار الوحيد (فعلياً) 1876.	المساعدة في استرداد عملة الحرب الجبرية، إقراض الحكومة، العمل كوكيل مالي للحكومة	حرب السنوات السبع 1755-1763	1765-1875	Royal Bank of Prussia
-	-	المصرف الوحيد المرخص فيدرالياً 1791، المصرف الوحيد ذو الامتياز في الإصدار في كل البلد 1791، احتكار التفريع المصرفي 1791	المساعدة في استرداد عملة الحرب الجبرية، إقراض الحكومة خلال المخاطر اللاحقة، العمل	حرب الاستقلال 1783-1776	1791-1811	First bank of the United States

			كوكيل مالي للحكومة			
1830	1830	نفس امتيازات المصرف الأول بالإضافة إلى المستودع الوحيد للأرصدة الحكومية 1816	المساعدة في استرداد عملة الحرب الجبرية، إقراض الحكومة خلال المخاطر اللاحقة، العمل كوكيل مالي للحكومة	حرب 1812 (1815-)	1816-1836	second bank of the United stat
1880	1880	مصرف الإصدار الوحيد (في باريس 1802 وفي كل البلد 1848)	إقراض الحكومة خلال الحرب، العمل كوكيل مالي للحكومة	الحروب النابليونية 1815-1792	1800	Bank of France
1890	1890	المصرف الوحيد حتى عام 1861، مصرف الإصدار الوحيد (فعلياً 1811 قانونياً 1886)	سحب العملة السويدية من التداول، إقراض الحكومة	الحروب النابليونية 1815-1792	1811	Bank of Finland
-	1870	مصرف الإصدار الوحيد (فعلياً 1814 قانونياً 1863)، المصرف الوحيد ذو الالتزامات المحدودة 1814، الأوراق المالية معفاة من ضريبة الطابع 1814	تمويل التجارة وتشجيعها بعد الاحتلال الفرنسي	الحروب النابليونية 1815-1792	1814	National Bank of The Netherlands
1890	1870	مصرف الإصدار الوحيد 1816، حق حصري في تأسيس فروع 1816، مصرف الخصم الوحيد 1816	المساعدة في استرداد عملة الحرب الإجبارية، إقراض الحكومة خلال المخاطر اللاحق، العمل كوكيل مالي للحكومة	الحروب النابليونية 1815-1792	1816	Austrian National Bank
-	1890	مصرف الإصدار الوحيد (فعلياً 1816، قانونياً 1844)، حق حصري في إصدار السندات لحاملها، أولوية أولى في حقوق الرهن (رهن كل الممتلكات الحقيقية، على شكل رسم سنوي)	المساعدة في استرداد عملة الحرب الإجبارية، إقراض الحكومة خلال المخاطر اللاحقة، العمل كوكيل مالي للحكومة	الحروب النابليونية 1815-1792	1816	National Bank of Norway
1910	1880	أولوية أولى في حقوق الرهن	المساعدة في استرداد عملة الحرب الإجبارية، إقراض الحكومة خلال المخاطر اللاحقة، العمل كوكيل مالي للحكومة	الحروب النابليونية 1815-1792	1818	National Bank of Denmark
1910	1870	مصرف الإصدار الوحيد (في لشبونة 1846، في كل البلد 1891)	المساعدة في استرداد عملة الحرب الإجبارية، إقراض الحكومة خلال المخاطر	الحرب الأهلية 1846-1847 من سلسلة النزاعات	1846	Bank of Portugal

			اللاحقة، العمل كوكيل مالي للحكومة	الأهلية تعود إلى نهاية الحروب النايلونية		
--	--	--	---	---	--	--

- Source: Broz J. Lawrence 1998 - **The Origins of Central Banking: Solutions to the Free-Rider Problem** . International Organization, V: 52, No :2, Spring., The IO Foundation and the Massachusetts Institute of Technology, United States of America, P.P.240- 241.

- (a) إدارة تدفق النقد من خلال أسعار الفائدة للحفاظ على قابلية التحويل.
(b) إعادة تكوين كمصرف الدولة البروسي في 1846 ثم أصبح Reichsbank بعد التوحيد الألماني.
(c) مستودع ائتمان المحاكم، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والمؤسسات العامة الأخرى.

الجدول رقم (4) ميزانية المصرف المركزي

Liabilities خصوم	Assets أصول
أوراق نقدية	الذهب وحقوق السحب الخاصة
ودائع مصرفية	نقود في الخزنة
ودائع حكومية	قروض
ودائع المصارف الأجنبية	أوراق مالية حكومية
بنود نقدية تحصل لاحقاً	حوالات
أية خصوم أخرى	نقود بموجب التحصيل

- المصدر: الحلاق سعيد سامي والعجلوني محمد محمود، 2010- النقود والبنوك والمصارف المركزية. دار اليازوري العلمية للطباعة والنشر، عمان/ الأردن، ص 141.

الجدول رقم 5 الخسائر

الجدول رقم (6)

ربع العملة على الناتج المحلي الإجمالي في عدد من دول العالم

الدول	متوسط أوائل 1980	متوسط 2001-1999
الصين	1.3 ¹	0.7
اندونيسيا	0.4	0.3
كوريا	0.3	0.2
فلبين	1.4	0.6
سنغافورا	0.4	0.1
تايلند	0.3	0.1
برازيل	3.9	0.8
مكسيكو	5.1	0.3
هنغاريا	1.9 ²	0.5
بولندا	1.4 ²	0.3
روسيا	5.1 ²	1.4
جنوب أفريقيا	0.2	0.2
الاقتصاديات المتقدمة ³	0.2	0.1

1985-90¹، 1990-95²، متوسط بسيط لأوكرانيا وكندا وسويسرا والمملكة المتحدة³.

- Source: HAWKINS John, 2003 -Central Bank Balance Sheets And Fiscal Operations. In Book, Fiscal Issues And Central Banking In Emerging Economies: an Overview. In Book, Bank For International Settlements, 2003 – Fiscal Issues And Central Banking In Emerging Economies. BIS Papers NO 20, Basel/ Switzerland, P.75.

الجدول رقم (7)

تأثير الحزبية على نتائج الاقتصادية الكلية في الولايات المتحدة الأمريكية 1948-2001

الفرق	الحزب الديمقراطي	الحزب الجمهوري	نتائج الاقتصاد الكلي
1.51	4.48	6.35	معدل البطالة (%)
-0.02	3.97	3.95	معدل التضخم (%)
-1.22	4.08	2.86	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)

- Source: SNOWDON Brian, VANE Howard R, 2005 –Modern Macroeconomics its Origins, Development and Current State. Edward Elgar Publishing Limited Glensanda House, Montpellier Parade Cheltenham, Glos GL 501 UA,UK, British Library, P.534.

الجدول رقم (8)

قائمة بإصلاح المصرف المركزي في بعض الدول بين الفترتين 1973-1998

الدول	سنة الإصلاح	النتيجة القديمة	النتيجة الجديدة	الفرق
الأرجنتين	1975	0.49	0.46	0.03 -
الأرجنتين	1992	0.46	0.77	0.31
النمسا	1984	0.65	0.61	0.04-
بلجيكا	1993	0.19	0.70	0.48
بوليفيا	1977	0.31	0.22	0.09 -
بوليفيا	1995	0.22	0.70	0.48
بوتسوانا	1975	0.00	0.39	0.39
تشيلي	1989	0.46	0.73	0.27
كولومبيا	1993	0.29	0.57	0.28

0.08	0.62	0.54	1996	كوستريكا
0.53	0.83	0.30	1998	فنلندا
0.12-	0.24	0.36	1973	فرنسا
0.63	0.87	0.24	1993	فرنسا
0.29-	0.85	0.56	1995	اليونان
0.20	0.70	0.50	1997	هندوراس
0.60	0.85	0.25	1992	إيطاليا
0.17	0.35	0.18	1998	اليابان
0.03-	0.29	0.32	1997	كوريا
0.16	0.45	0.29	1998	كوريا
0.14	0.48	0.34	1985	المكسيك
0.08	0.56	0.48	1994	المكسيك
0.12	0.34	0.22	1990	نيوزيلندا
0.24	0.75	0.51	1992	نيكاراگوا
0.01-	0.17	0.18	1985	النرويج
0.08-	0.16	0.24	1975	بنما
0.40	0.83	0.43	1993	بيرو
0.24	0.67	0.43	1993	الفلبين
0.05-	0.51	0.56	1975	البرتغال
0.28	0.79	0.51	1995	البرتغال
0.04	0.83	0.79	1998	البرتغال
0.06	0.33	0.27	1990	جنوب أفريقيا
0.14	0.23	0.09	1980	اسبانيا
0.69	0.92	0.23	1994	اسبانيا
0.42	0.75	0.33	1998	السويد
0.05	0.54	0.49	1979	سويسرا
0.08	0.37	0.29	1997	المملكة المتحدة
0.27	0.51	0.24	1995	أورغواي
0.10	0.41	0.31	1975	فنزويلا
0.04	0.45	0.41	1987	فنزويلا
0.23	0.68	0.45	1993	فنزويلا
0.05-	0.22	0.27	1983	زمبابوي

- Source: HICKS Raymond, 2004 -The Politics of Central Bank Reform: The Role Institution, Partisanship, and International Economics. Doctor of Philosophy, Amory University, United States of America, P.95.

الجدول رقم (9)

تشريع المصرف المركزي الفرنسي "BDF" والإصلاح 1800-1993

تأسيس مصرف فرنسا	1800	أسس مصرف فرنسا كشركة مساهمة خاصة وتتمتع بالاستقلالية.
Loi du 24 Germinal	1803	تأسيس المصرف المركزي وإصدار مذكرة حول ذلك.
إصلاح	1806	استبدال رئيس BDF بحاكم يعينه الحكومة، بداية الاستقلال BDF.
قانون العملة	1928	حظر تقديم الدعم إلى وزارة المالية، وزيادة استقلال BDF.
إصلاح	1936	إعادة التعيينات وتركيب المجلس العام، وتقديم السلف إلى وزارة المالية، واستقرار صندوق تبادل العملات، واستقرار في استقلال BDF.
التأميم	1946	نقل الملكية لصالح المالية، تغيير المجلس العام بناءً على نظر الحكام، التخطيط الاقتصادي وتدخل الدولة في BDF زاد الاقتصاد تبعية وبدأ الاعتماد على وزارة المالية.

عمليات معاصرة للمصرف المركزي، وإعادة السيطرة على السياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف الأجنبي.	1973	إصلاح
الإصلاحات المالية للمصرف المركزي، وزيادة الاستقلال التنفيذي مع اعتماد أسعار الفائدة.	1984	تعزيز المصرفية
انتهاء أزمة العملة في فرنسا، وإصلاح كامل للمصرف المركزي.	1993	إصلاح

- Source: MCLVER David Allan, 2002 –Under the Aegis Of Central Banks: Capital Mobility, Partisan Politics and Central Bank Reform in Britain and France. Degree Of Doctor Of Philosophy, University Of Toronto, United States of America, P.P.66-67.

الجدول رقم (10)

إصلاحات مصرف إنكلترا المركزي بين عامي 1694-1997

تأسيس مصرف إنكلترا	1694	أسس مصرف إنكلترا كشركة مساهمة، وتمتع المصرف بالاستقلال الكامل
قانون المصرف المركزي	1844	تأسيس المصرف المركزي، وصدور مذكرة حول ذلك.
قانون المالية	1932	أسس قانون المالية على حساب مساواة التبادل، وكان ذلك نكسة لاستقلالية المصرف المركزي.
تأميم	1946	نقل ملكية المصرف لصالح وزارة المالية، ووضعت مسؤولية السياسة النقدية مع وزارة المالية.
مصرف إنكلترا العام	1979	مسؤولية المصرف أصبحت محصورة بالمراقبة الاحترازية.
إصلاح	1997	انتهاء أزمة العملة في إنكلترا، وإصلاح كامل للمصرف المركزي.

- Source: Ibid, P.129.

الجدول رقم (11)

مؤشر Bade & Parkin للاستقلالية

اسم المتغير
معيار الاستقلال المالي
1. الحكومة توافق على الموازنة، وتحدد رواتب أعضاء مجلس الإدارة وتوزع الأرباح.
2. يحدد المصرف مخصصات الموازنة (يقدم تقاريرها إلى الحكومة)، وتحدد الحكومة رواتب أعضاء المجلس وتوزع الأرباح.
3. يحدد المصرف موازنة ورواتب أعضاء المجلس وتخصص الربح الذي يحددها القانون.
4. يحدد المصرف موازنة ورواتب أعضاء المجلس ويخصص الأرباح.
معيار الاستقلال السياسي
1. الحكومة هي السلطة النهائية، والمسؤولة عن إدارة المصرف ويعين جميع أعضاء مجلس الإدارة.
2. لا مسؤول حكومي في مجلس إدارة المصرف المركزي.
3. المصرف هو السلطة السياسية النهائية، لكن كل تعيينات المجلس مقدمة من الحكومة.
4. المصرف هو السلطة النهائية، وبعض تعيينات المجلس مقدمة بشكل مستقل من الحكومة.

- في حال الإجابة بنعم يعطى نقطة واحدة للمتغير وفي حال الإجابة ب: لا يعطى للمتغير القيمة صفر.

- Source: ABOAGYE Hermann H.Sintim, 2001 –Macroeconomic Risk and Central Bank Independence: Improved Estimates on the Influence of Central Bank Independence on Inflation Variability and Taxes. Degree of Philosophy in the Financial Economics Program, USA, University of New Orleans, UMI, Number, 3033927, P.25.

الجدول رقم (12)

مؤشر استقلالية المصرف المركزي والمساءلة حسب Jacome

(معايير، قيم، أوزان)

المعايير (الوزن)	1 (نقطة)	0.5 (نقطة)	0 (نقطة)
هدف المصرف المركزي. (2)	الحفاظ على استقرار الأسعار كهدف وحيد، إذا كان هناك تضارب في الأهداف فإن استقرار الأسعار له الأولوية.	متعددة متضاربة بدون أهداف. وإن منح استقرار الأسعار له الأولوية.	متعددة الأهداف بما في ذلك النمو، والتطوير المنظم أو التنمية الاقتصادية بدون أهداف.
التعيين والتعبير في المكتب مع التذكير بمجلس المصرف المركزي. (2)	رُشِحَ (عُيِّن) من قبل الحكومة وعُيِّنَت (مُؤَكَّد) من قبل الكونغرس. تتجاوز المدة في المكتب أو تداخل فترة الحكم.	رُشِحَ وعُيِّنَ لنفس المدة في منصبه من قبل الحكومة ومن دون التدخل أو المباشرة على المدى الأطول.	عُيِّنَ مباشرةً من قبل الحكومة للمشروع نفسه أو فترة أقصر من الحكومة.
هيكل مجلس المصرف المركزي. (2)	لا قطاع خاص ولا حكومة ممثلون ما عدا وزير المالية مع التصويت.	تمثيل مباشر من قبل الحكومة، بما في ذلك وزير المالية مع التصويت.	بالإضافة إلى التمثيل المباشر من قبل الحكومة، ممثلين من القطاع الخاص (مصرفيون، رجال الأعمال،..)
إزالة أعضاء المجلس. (2)	عملية من خطوتين مع الأغلبية المؤهلة بموجب أسباب قانونية بحتة، وأخيراً القرار الذي اتخذته الكونغرس أو المحكمة القضائية.	مباشرة من قبل السلطة التنفيذية ولا بد من إطار قانوني يبحث في الأسباب، وفي الخطوة الثانية: عملية غير قانونية بموجب الأساس.	إزالة من قبل السلطة التنفيذية بسبب ذاتي أو سياسي، ليس قانوني، أو من قبل القطاع الخاص.
انتماء المصرف المركزي من الحكومة. (3)	لا انتماء مباشر، ما عدا في التنظيم بشكل واضح في حالات الطوارئ، وتخفيض السوق الثانوية مع قيود.	الانتماء المباشر مع حدود عبر السوق الثانوية، وبدون حدود ومن خلال السحب على المكشوف، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق المصارف العامة.	انتماء مباشر أو غير مباشر من دون حدود.
المقرض الأخير. (3)	قروض الطوارئ قانونياً خاضعة للتنظيم، بما في ذلك الحدود لمنح المبلغ.	قروض الطوارئ قانونياً خاضعة للتنظيم، دون حدود لمنح المبلغ.	السياسة التقديرية للقروض في حالات الطوارئ، وإحكام لقرار المصرف.
الاستقلال في استخدام أدوات السياسة النقدية. (3)	الاستقلال الكلي في استخدام أدوات السياسة النقدية.	التدخل الحكومي في صياغة السياسة النقدية وسياسة أسعار الصرف.	القيود المفروضة على استخدام الأدوات النقدية (متطلبات الاحتياطي القانوني، أسعار الفائدة).
الاستقلال المالي. (1)	الحكومة تؤكد على استقرار رأسمال المصرف المركزي. والمصرف المركزي يقوم بربح تحويلات الأرباح للحكومة.	الحكومات ليست مطالبة لاطمئنان استقرار رأسمال المصرف المركزي للموافقة الخارجية على ميزانية المصرف المركزي.	المصرف المركزي يجري عمليات شبه مالية، الرسملة الحكومية غير مطلوبة.
المساءلة. (1)	حاكم المصرف المركزي يعيّن من قبل الكونغرس، ويقدم تقاريره إلى الحكومة ويكشف التقرير في الوقت	تقارير فقط إلى الحكومة على أساس منتظم أو عندما تكون هناك اضطرابات نقدية بالإضافة إلى التقرير	المصرف المركزي فقط ينشر تقريراً سنوياً.

	المناسب.	السنوي.	
(1) الشفافية وبيانات الكشوف المالي.	تنشر دورياً البيانات المالية مصدقة عليها من قبل مدقق حسابات خارجي.	تنشر البيانات المالية وذلك بموافقة مدقق حسابات القطاع العام.	الإجراءات غير ملائمة للمحاسبة، وينشر البيانات المالية مع ختم المدقق الداخلي.

- Source: **RIBEIRO** Fausto de Andrad and **HANDORF** willian, 2002 –**Central Bank: Independence, Governance and Accountability.** The GORGE WASHINGTON University, IBI, Minerva program- Fall 2002, USA, P.28.

الجدول رقم (13)

مؤشر Florin لقياس استقلالية المصرف المركزي واستهداف التضخم.

النقاط المخصص لكل خيار	اسم المتغير	خيارات المتغير	نسبة المتغير
10	فترة بقاء الحاكم في المنصب	6 سنوات أو أكثر	
7		5 سنوات	
5		4 سنوات	
3		3 سنوات أو أقل	
0		لم يرد ذكرها	
10	الجهة المفوضة تعيين الحاكم	التعيين مفوض إلى مجلس إدارة المصرف المركزي	
5		التعيين مفوض إلى السلطة التشريعية/ البرلمان	
0		يتم التعيين من قبل رئيس الحكومة والحكومة	
10	السلطة القانونية لصرف الحاكم من الخدمة	مجلس إدارة المصرف المركزي	
5		السلطة التشريعية/ البرلمان	
0		رئيس الحكومة/ الحكومة	
10	أمكانية تولي الحاكم وظيفة أخرى	يمنع الحاكم قانوناً من تولي أية وظيفة حكومية أخرى	
0		ليس هناك مانع قانوني من تولي الحاكم وظيفة أخرى	
10	معدل تغير المحافظ /TOR رئيس مجلس الإدارة	0.16 TOR أو أصغر	
7		0.20 TOR أو أصغر	
5		0.25 TOR أو أصغر	
3		0.33 TOR أو أصغر	
0		TOR أكبر من 0.33	
10	الضعف السياسي للحاكم/ رئيس مجلس الإدارة	عدم التدخل السياسي	استقلالية المصرف المركزي القانوني والسياسي
0		سياسي (إذا تغير الحاكم ب 6 أشهر التغيير سياسي)	
10	أعضاء مجلس إدارة المصرف المركزي	ليس أعضاء من الحكومة	
7		لم يذكر في القانون أعضاء من الحكومة أو غير الحكومة	
5		موظفي الحكومة	
0		وزراء الحكومة	
10	تعيين أعضاء المجلس	الحكومة لا تعين أكثر من نصف أعضاء مجلس الإدارة، أو اثنين من الهيئات المختلفة، وبشكل متوازن من الهيئات، ويرشح على التوالي ويعين أعضاء مجلس الإدارة، على سبيل المثال وزارة المالية ترشح الأشخاص ويتم التعيين من قبل البرلمان.	
0		تعين الحكومة أكثر من نصف أعضاء مجلس الإدارة.	
10	فترة تعيين أعضاء مجلس الإدارة	فترة أكثر من 6 سنوات	
7		فترة 5 سنوات	
5		فترة 4 سنوات	
3		فترة أقل من 4 سنوات	
0		لم يرد ذكرها	

النتيجة الكلية لاستقلالية المصرف المركزي القانوني والسياسي		
90	الهدف الرئيسي أو الوحيد للمصرف المركزي	الاستقرار في الأسعار
10	استقرار الأسعار هو أحد الأهداف مع أهداف أخرى متوافقة معها	
7	لا أهداف معلنه في دستور المصرف المركزي	
5	الهدف المعلن لا تشمل استقرار الأسعار	إستراتيجية المصرف المركزي
0	استهداف التضخم والتنبؤ بها من قبل المصرف المركزي	
10	لا توجد إستراتيجية واضحة من قبل المصرف المركزي	درجة الهدف واستقلال الهدف
0	المصرف المركزي وحده يحدد أهداف رقمية أو أهداف لأهدافه على سبيل المثال الفوائد، معدلات التضخم.	
10	يضع المصرف المركزي والحكومة معاً أهداف محددة أو أهداف لأهدافه على سبيل المثال الاتفاق على سياسة الاستهداف.	
5	الحكومة وحدها تحدد أهداف لأهدافها	درجة استقلالات الأدوات
0	المصرف المركزي لوحده يحدد أدوات السياسة النقدية لتحقيق أهدافه	
10	يضع المصرف المركزي والحكومة معاً أدوات السياسة النقدية	
5	الحكومة وحدها تقرر وضع أدوات السياسة النقدية	الصراعات السياسية العامة
0	الحكومة الغالبة على المصرف المركزي في حالة صراعات سياسية	
10	الحكومة الغالبة على المصرف المركزي في حالة محاكمة عادلة واحتجاج محتمل	
5	الحكومة الغالبة على المصرف المركزي في حالة ضغط دائم على المصرف وبشكل مطلق	أسعار الفائدة
0	تعد وتدار من قبل المصرف المركزي	
10	لم تفعل وتدار من قبل المصرف المركزي	
0	المصرف المركزي	تدخل حازم في سوق العملات الأجنبية من قبل
10	المصرف المركزي بالاشتراك مع الحكومة	
5	الحكومة فقط	
0	المصرف المركزي	تنظيم سوق الصرف الأجنبي من قبل
10	المصرف المركزي بالاشتراك مع الحكومة	
5	الحكومة فقط	
0	المصرف المركزي	قروض العملات الأجنبية تقرر من قبل
10	المصرف المركزي بالاشتراك مع الحكومة	
5	الحكومة فقط	
0	إن وظيفة الإشراف المصرفي منفصلة عن المصرف المركزي، وعهدت إلى حكومة مستقلة ذاتياً بالوكالة بحيث أنها لن تؤثر على السياسة النقدية	الإشراف المالي
10	إن وظيفة الإشراف المصرفي يتم بصورة مشتركة من قبل المصرف المركزي ووكالة حكومية مستقلة	
5	إن وظيفة الإشراف المصرفي والسياسة النقدية وضعت جنباً إلى جنب في مؤسسة واحدة في المصرف المركزي	
0	غير مسموح به	الإقراض إلى الحكومة
10	مسموح مع قيود صارمة (مثال تصل 15% من إيرادات الحكومة)	
7	مسموح به مع عدم وجود أي قيود (مثال ما يزيد عن 15% من إيرادات الحكومة)	
5	لا قيود قانونية على الإقراض	شروط الإقراض
0	تحت سيطرة المصرف المركزي	
10	محددة بقانون المصرف	
7	متفق عليه بين المصرف المركزي والمجلس التنفيذي	الاستحقاق للقروض
5	متفق عليه من قبل المجلس التنفيذي لوحده	
0	خلال 5 شهور	
10	خلال سنة واحدة	
7	أكثر من سنة واحدة	
5	لم يرد ذكرها في القانون	

حكم المصرف المركزي وإدارة السياسة النقدية

10	بسرر السوق أو أعلى فوق النسبة الدنيا (أعلى من أدنى معدل)	معدلات الفائدة على القروض يجب أن تكون	
7	أقل من سعر السوق		
5	سعر الفائدة لم يذكر		
0	لا فائدة على الإقتراض الحكومي		
10	يحظر على المصرف المركزي شراء السندات المالية الحكومية من السوق الأولية أو إذا لم يكن محظوراً نشاط المصرف في السوق الأولية يحكم عملها الطوعية الاختيارية	اشترك المصرف المركزي في السوق الأولية للحكومة في السندات المالية	
0	إن المصرف المركزي مشتر نشط وغير طوعي في السوق الأولية للسندات المالية الحكومية		
150	النتيجة الكلية لحكم المصرف المركزي وإدارة السياسة النقدية		
10	هدف أساسي واحد أو أهداف متعددة مع أولوية صريحة	هل من بيان رسمي للهدف من السياسة النقدية مع تحديد أولويات واضحة في حال أهداف متعددة	
5	متعدد الهدف من دون تحديد الأولويات		
0	لا هدف رسمي		
10	نعم	هل هناك قياس الهدف الأساسي	
0	لا		
10	يمتاز المصرف المركزي باستقلالية صريحة للأدوات، على الرغم من أنه من المحتمل أن هذا الإجراء خاضع لتجاوز إجراء	هل هناك عقود واضحة في الترتيبات المؤسساتية المماثلة بين السلطة النقدية والحكومة	
5	المصرف المركزي بدون استقلال صريح للأدوات أو عقد		
0	لا عقود أو ترتيبات مع المصرف المركزي أو غيره من المؤسسات		
10	السلاسل الزمنية الفصلية لكل 5 متغيرات	هل البيانات الاقتصادية ذات الصلة لإجراء سياسة نقدية عامة متاحة: العرض النقدي، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، ومعدل الاستفادة من القدرات.	
5	السلاسل الزمنية الفصلية لثلاث أو أربعة متغيرات من أصل خمسة		
0	السلاسل الزمنية الفصلية على الأغلب لأثنين من أصل خمس متغيرات		
10	نعم	هل المصرف المركزي يكشف عن النموذج الاقتصادي الكلي وهو استخدام لتحليلات السياسة النقدية	شفافية ومساءلة المصرف المركزي
0	لا		
10	نشرات فصلية عن توقعات المصرف المركزي للتضخم والإنتاج على المدى المتوسط ويحدد الفرضيات حول أدوات السياسة	هل المصرف المركزي ينشر بانتظام التنبؤات الخاصة	
5	تردد في نشر التوقعات الخاصة بالتضخم والناتج في النشرات الفصلية		
0	نشرات فصلية ولكن لا توقعات عديدة للمصرف المركزي عن		

	التضخم والناتج	بلاقتصاد الكلي
10	نعم: في يوم التنفيذ	هل القرارات بشأن التعديلات على أدوات السياسة النقدية الرئيسية أو الهدف مباشرة
0	لا: فقط بعد يوم التنفيذ	هل يقدم المصرف المركزي تفسيراً عندما يعلن قرارات سياسته
10	نعم: دائماً ويضمن ذلك تقديرات النظرة الأمامية	هل يقدم المصرف المركزي تفسيراً عندما يعلن قرارات سياسته
5	عندما تتغير قرارات السياسة	هل المصرف المركزي يكشف عن ميل سياسة واضحة بعد كل اجتماع للسياسة على إشارة صريحة أو سياسة مستقبلية محتملة عن أعمال فصلية على الأقل
0	لا	هل المصرف المركزي يكشف عن ميل سياسة واضحة بعد كل اجتماع للسياسة على إشارة صريحة أو سياسة مستقبلية محتملة عن أعمال فصلية على الأقل
10	نعم	هل المصرف المركزي يعمل بصورة منتظمة على تقييم المدى الرئيس للسياسة النقدية لها وقد تحققت أهدافها
0	لا	هل المصرف المركزي يعمل بصورة منتظمة على تقييم المدى الرئيس للسياسة النقدية لها وقد تحققت أهدافها
10	نعم: يفسر انحرافات هامة عن الهدف أو السيطرة المثالية على أدوات السياسة الرئيسية/ الهدف	هل المصرف المركزي يقدم بانتظام معلومات عن الاضطرابات التي تؤثر على الاقتصاد الكلي في إرسال سياسة عملية
5	نعم: ولكن دون تقديم تفسيرات عامة للانحرافات	هل يقدم المصرف المركزي بانتظام معلومات عن الاضطرابات التي تؤثر على الاقتصاد الكلي في إرسال سياسة عملية
0	لا: أو لا في كثير من الأحيان- على أقل وتيرة سنوية	هل يقدم المصرف المركزي بانتظام تقييماً لنتائجه في ضوء أهداف الاقتصاد الكلي
10	نعم: بما في ذلك مناقشة توقعات أخطاء الماضي	هل يقدم المصرف المركزي بانتظام تقييماً لنتائجه في ضوء أهداف الاقتصاد الكلي
5	نعم: ولكن فقط خلال فترة قصيرة تقدم توقعات أو تحليل تطورات اقتصادية كلية حالية	هل يقدم المصرف المركزي بانتظام تقييماً لنتائجه في ضوء أهداف الاقتصاد الكلي
0	لا: أو ليس في أغلب الأحيان	هل يقدم المصرف المركزي بانتظام تقييماً لنتائجه في ضوء أهداف الاقتصاد الكلي
10	نعم: مع حساب واضح لمساهمة السياسة النقدية في تحقيق الأهداف.	هل يقدم المصرف المركزي بانتظام تقييماً لنتائجه في ضوء أهداف الاقتصاد الكلي
5	نعم: ولكن بشكل سطحي	هل يقدم المصرف المركزي بانتظام تقييماً لنتائجه في ضوء أهداف الاقتصاد الكلي
0	لا: أو ليس في أغلب الأحيان	هل يقدم المصرف المركزي بانتظام تقييماً لنتائجه في ضوء أهداف الاقتصاد الكلي
10	مسؤولية أمام المجلس	مسؤولية
5	مسؤولية أمام البرلمان	الحاكم/ رئيس مجلس الإدارة
0	مسؤولية أمام الحكومة	مجلس الإدارة
10	نعم	هل أنشطة
0	لا	المصرف مدققة

140	النتيجة الكلية لشفافية ومساءلة المصرف المركزي
380	النتيجة الكلية لاستقلالية المصرف المركزي واستهداف التضخم

- Source: **DUMITER Florin Cornel, 2009 –Central bank Independence and Inflation Targeting, the Case of Romania.** The Romanian Economic Journal, Year XII, no, 33. P.P.50.59.

الجدول رقم (14)

مؤشر GMT السياسي ★

رقم السؤال	موضوع السؤال	التسمية
1	الحاكم لا يعين من قبل الحكومة .	التعيين
2	يعين الحاكم لفترة تتجاوز خمس سنوات	
3	مجلس المصرف لا يعين من قبل الحكومة	
4	يعين المجلس لفترة تتجاوز خمس سنوات	
5	لا يشترط أن يشترك ممثلو الحكومة في المجلس.	العلاقة مع الحكومة
6	ليس هناك حاجة لمصادقة الحكومة على صياغة السياسة النقدية	
7	هناك نص في الدستور أو القانون يؤكد على سعي المصرف المركزي لتحقيق استقرار الأسعار كأحد أهدافه الأساسية	القانون
8	هناك نص قانوني يعزز موقف المصرف المركزي في حال التنازع مع الحكومة	

★ في حال الإيجاب يعطى للبلد نقطة واحدة، ويعطى الصفر في حالة النفي وتجمع النقاط لنحصل على المؤشر.

- Source: **ARNONE Marco, ...[and other], 2006 -The Measurement of Central Bank Autonomy: Survey of Models, Indicators, and Empirical Evidence.** IMF W/ P No: 06/ 227, P.69.

الجدول رقم (15)

مؤشر GMT الاقتصادي ★

رقم السؤال	موضوع السؤال	التسمية
1	الائتمان المباشر لا يقدم للحكومة بشكل آلي	التمويل النقدي للدين العام
2	الائتمان المباشر يقدم للحكومة بمعدل فائدة السوق	
3	الائتمان المباشر مؤقت بشكل صريح	
4	الائتمان المباشر للحكومة له سقف رقمي محدد	
5	المصرف المركزي لا يشترك في السوق الأولية للدين العام.	
6	معدل الخصم يحدد آلياً من قبل المصرف المركزي.	أدوات السياسة النقدية
7	المصرف المركزي ليس موكلاً بالإشراف المصرفي ★★ .	

★ في حال الإيجاب يعطى للبلد نقطة واحدة، ويعطى الصفر في حال العكس وتجمع النقاط ليتم الحصول على

المؤشر.

★★ بالنسبة لهذا السؤال فإنه يعطى للبلد نقطة واحدة في حال الإيجاب على السؤال، ونقطتان إذا كان المصرف

المركزي يشترك في الإشراف، وصفر في حالة الإشراف المنفرد.

- Source: **ARNONE Marco, ...[and other], op.cit. P.70.**

الجدول رقم (16)

مؤشر كوكيرمان LVAU-LVAW

النقاط المخصص لكل خيار	خيارات المتغير	اسم المتغير	نسبة المتغير
1	أكثر أو تساوي 8 سنوات	فترة بقاء الحاكم في المنصب	
0.75	أكثر من 6 وأقل من 8		
0.50	تساوي 5 وأقل من 6		
0.25	تساوي 4 وأقل من 5		
0	أقل من 4		
1	التعيين مفوض إلى مجلس المصرف المركزي	الجهة المفوضة تعيين الحاكم	
0.75	التعيين مفوض إلى هيئة مكونة من المصرف المركزي والحكومة والبرلمان		
0.50	التعيين مفوض إلى البرلمان		
0.25	التعيين مفوض إلى الحكومة		
0	يتم التعيين من قبل أحد أعضاء الحكومة (رئيس الحكومة أو وزير المالية)		
1	ليس هناك نصوص تخص المصرف	شروط صرف الحاكم من الخدمة	استقلالية الحاكم
0.83	المصرف ممكن فقط لأسباب غير سياسية (عدم الكفاءة أو خرق القانون)		
0.67	يعود المصرف لتقدير مجلس المصرف المركزي		
0.50	يتم الصرف لأسباب سياسية بقرار من السلطة التشريعية		
0.33	المصرف غير مشروط عندما تقدر السلطة التشريعية ذلك		
0.17	المصرف ممكن لأسباب سياسية تقدرها السلطة التنفيذية		
0	المصرف غير مشروط عندما تقدر السلطة التنفيذية ذلك		
1	يمنع الحاكم قانوناً من تولي أية وظيفة حكومية أخرى	أمكانية تولي الحاكم وظيفة أخرى	
0.50	يمنع الحاكم قانوناً من تولي أية وظيفة حكومية أخرى ما لم توافق الحكومة على ذلك		
0	ليس هناك مانع قانوني من تولي الحاكم وظيفة أخرى		
1	فقط المصرف المركزي يمتلك سلطة صياغة السياسة النقدية	الجهة المسؤولة عن صياغة السياسة النقدية	
0.67	يساهم المصرف المركزي مع الحكومة في صياغة السياسة النقدية		
0.33	يساهم المصرف المركزي في صياغة السياسة النقدية بشكل استشاري		
0	تمتلك الحكومة فقط سلطة صياغة السياسة النقدية		
1	يملك المصرف المركزي السلطة الأساسية في القضايا المحددة بموجب القانون بصراحة كأهداف له	التوجيه الحكومي وحل النزاع	صياغة السياسة النقدية
0.80	تمتلك الحكومة السلطة الأساسية حول مسائل السياسة غير المحددة بصراحة في القانون بصفتها أهداف للمصرف المركزي، أو في حالة التنازع الداخلي مع المصرف المركزي		
0.60	في حالة النزاع القرار النهائي يتم في هيئة تضم كلاً من المصرف المركزي والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية		
0.40	تمتلك السلطة التشريعية الكلمة الأخيرة حول السياسة النقدية		
0.20	تمتلك السلطة التنفيذية الكلمة النهائية في قضايا السياسة النقدية لكن يمكن أن يعترض عليها المصرف المركزي		
0	تمتلك السلطة التنفيذية الكلمة النهائية بشكل غير مشروط		
1	نعم		
0	لا		

1	استقرار الأسعار يذكر بصفته هدفاً وحيداً أو أساسياً، وفي حالة النزاع مع الحكومة يمتلك المصرف المركزي سلطة أن يتبع السياسات الضرورية لتحقيق ذلك الهدف.	أهداف المصرف المركزي	أهداف السياسة النقدية
0.80	استقرار الأسعار مذكور بصفته هدفاً وحيداً		
0.60	استقرار الأسعار هو فقط أحد الأهداف، لكن الأهداف الأخرى لا تتعارض مع الهدف الأساسي (أي استقرار النظام المصرفي)		
0.40	استقرار الأسعار هو فقط أحد الأهداف، لكن الأهداف الأخرى يمكن أن تتعارض مع الهدف الأساسي (أي الاستخدام الكامل)		
0.20	قانون المصرف المركزي لا يذكر الأهداف.		
0	قانون المصرف يذكر أهدافه، لكن ليس بينها استقرار الأسعار		
1	التسليف للحكومة ممنوع	الحدود على تقديم الائتمان للحكومة	
0.67	التسليف ممكن لكنه محدود بحدود معينة (مثلاً حتى 15% من الإيرادات الحكومية)		
0.33	التسليف ممكن لكنه محدود بحدود معينة أكثر رخاوة (مثلاً من 15% من الإيرادات الحكومية)		
0	ليست هناك قيود قانونية للتسليف، ويتم التفاوض على مبلغها دورياً بين الحكومة والمصرف المركزي	القيود على القروض للحكومة بأوراق مالية	
	التصنيفات نفسها للحالة السابقة		
1	يحدد المصرف المركزي شروط القروض		
0.67	شروط القروض محددة بالقانون، أو يعطي القانون المصرف المركزي سلطة تحديد هذه الشروط	من يمتلك سلطة تحديد شروط القروض (المدة، المبلغ معدلات الفائدة)	
0.33	يترك القانون قرار ذلك للتفاوض بين السلطة التنفيذية والمصرف المركزي.		
0	تفرض السلطة التنفيذية شروط القروض على المصرف المركزي		
1	فقط الحكومة المركزية يمكن أن تحصل على القروض من المصرف المركزي	من يستطيع الاقتراض من المصرف المركزي	
0.67	الحكومات المركزية والسلطات السياسية الفرعية والمحلية يمكن أن تحصل على القروض من المصرف المركزي		
0.33	بالإضافة لما سبق يمكن للهيئات العامة أن تحصل على القروض من المصرف المركزي		
0	يمكن أن يقرض المصرف المركزي للقطاع الخاص بالإضافة لما سبق		
1	الحدود على مبلغ القرض موصوفة بمقاييس مطلقة	أنماط القيود على القروض عند وجودها	القيود المفروضة على الإقراض الحكومي
0.67	الحدود على مبلغ القرض موصوفة بمقاييس رأس المال أو خصوم أخرى للمصرف المركزي		
0.33	الحدود على مبلغ القرض موصوفة بمقاييس نسبة مئوية من إيرادات الحكومة		
0	الحدود على مبلغ القرض موصوفة بمقاييس نسبة مئوية من نفقات الحكومة		
1	مدة القروض محددة بسنة أشهر	مدة القروض المقدمة للحكومة	
0.67	مدة القروض محددة بسنة		
0.33	مدة القروض محددة بأكثر من سنة		
0	ليست هناك حدود قانونية على مدة القروض		
1	القروض تتم فقط بمعدلات السوق	القيود على معدلات الفائدة المدفوعة من قبل الحكومة	
0.75	هناك حد أدنى للفوائد التي تدفعها الحكومة		
0.50	هناك سقف للفوائد التي تدفعها الحكومة		
0.25	ليس هناك نص قانوني يطبق على معدلات الفائدة الحكومية		
0	لا يشترط القانون أن تدفع الحكومة فوائد على قروضها من المصرف المركزي		
1	المصرف المركزي ممنوع من المتاجرة بالدين العام في السوق	منع	

	الأولية	الإقراض في السوق الأولية	
0	يمكن للمصرف المركزي أن يتاجر بالدين العام في السوق الأولية		

- Source: LUCOTTE Yannika, 2009 –Central Bank Independence Budget Deficits In Developing Countries: New Evidence From Panel Data Analysis. Laboratoire d'Economie d'Orléans, UMR CNRS 6221 Faculté de Droit, d'Economie et de Gestion, d'Orléans, France, P.P.27.28.

الجدول رقم (17)

مؤشر Petursson لاستقلالية المصرف المركزي

النقاط المخصص لكل خيار	الخيارات المتغير	الوزن	اسم المتغير
10	الهدف الوحيد هو استقرار السعر	1	إلى أي مدى قانوني تركيز أهداف المصرف المركزي بشكل واضح على استقرار الأسعار.
7.5	الهدف الوحيد جنباً إلى جنب مع الاستقرار المالي وغير متضاربة مع هدف الاستقرار النقدي		
5	استقرار الأسعار وأهداف متضاربة		
2.5	لا أهداف رسمية		
0	أهداف أخرى بدلاً من استقرار الأسعار		
10	المصرف المركزي وحده يقرر أو السياسة النقدية ليست لديها أهداف واضحة	1	إلى أي مدى يقرر المصرف المركزي أهداف السياسة النقدية
5	قرار مشترك من المصرف المركزي والحكومة		
0	المصرف المركزي ليس له دور في اتخاذ القرارات		
10	المصرف المركزي يقرر لوحده	2	إلى أي مدى يقرر المصرف المركزي تعديل أدوات السياسة النقدية.
6.7	المصرف المركزي لوحده يقرر ولكن يحضر ممثل عن الحكومة الاجتماعات بصفة مراقب قرار		
3.3	المصرف المركزي والحكومة لديهما دور في اتخاذ القرار		
0	دور المصرف المركزي في اتخاذ القرار محدد		
10	يحظر استخدام أي مبالغ في تمويل الخزينة	2	إلى أي مدى يحظر تمويل الخزينة من المصرف المركزي.
7.5	وجود حدود قسري للتعامل مع تمويل الخزينة		
5	حدود موجودة والتي تنفذ عادةً		
2.5	توجد حدود واسعة		
0	لا حدود أو إنفاذ قليل		
10	8 سنوات أو أكثر	0.5	طول فترة حكم الحاكم
8	7 سنوات		
7.1	6 سنوات		
5.7	5 سنوات		
4.3	4 سنوات		
2.9	3 سنوات		
1.4	فترة حكم ما بعد 3 سنوات ليست مضمونة		

- Source: Petursson G Thorarinn, 2000 –New Focuses in Central Banking Increased Independence, Transparency and Accountability. Central Bank of Iceland, Monetary Bulletin, Iceland, P.53.

الجدول رقم (18)

مؤشر الالتزام النقدي MOC ومؤشر الاستقلالية CBI حسب (Freytag: 2001)

النقاط المخصص لكل خيار	الخيارات المتغير	اسم المتغير
1	1. يهدف إلى استقرار السعر فقط.	الأهداف الموضوعية للسياسة النقدية.
0.66	2. الأهداف الأخرى المذكورة.	
0.33	3. الأهداف الأخرى المذكورة على قدم المساواة والاهتمام.	

0	4. لا أهداف للسياسة النقدية.	
0	1. الدستور.	الالتزام القانوني بالمكان
0.66	2. قانون المصرف المركزي.	
0.33	3. مرسوم.	
0	4. ليس ثابت على الإطلاق.	السلطة الاختيارية تنتمي إلى الحكومة
1	1. لم تترك السلطة للحكومة.	
0.83	2. يصدر سعر الصرف فقط ليكون تشاور بين الحكومة والسلطة النقدية.	
0.67	3. نظام سعر الصرف اسند بالكامل إلى الحكومة.	
0.50	4. الحكومة قد تتجاوز المصرف المركزي فيما يتعلق بالسياسة النقدية.	شروط تعين الحاكم
1	1. يجب أن يكون خبيراً لشركة مرموقة (رئيس تنفيذي).	
0	2. لا خبرة لديه.	
1	1. قواعد مع فترة محددة، وصرف بعد مخالفات وسوء الإدارة.	
0.50	2. لا توجد قواعد للصرف.	
0	3. المصرف دون شروط أو مرتبط إلى استقالة الحكومات والوزراء.	شروط الإقراض إلى الحكومة
1	1. المصرف المركزي لا يسمح بالإقراض إلى الحكومة.	
0.50	2. الإقراض مشروط من قبل المصرف المركزي.	
0	3. الإقراض من المصرف المركزي مسموح دون شروط أو قيود.	
1	1. المصرف المركزي لا يسمح للجمهور بشراء السندات من السوق الأولية.	
0.66	2. المصرف المركزي لا يسمح للجمهور بشراء أي عملة ثابتة في السوق الأولية.	
0.33	3. المصرف المركزي لا يسمح للجمهور بشراء أي عملة عامة في السوق الأولية.	
0	4. لا قيود على الأنشطة الائتمانية.	المساعدة في المصرف المركزي
1	1. الالتزام بإبلاغ الجمهور.	
0.66	2. الالتزام بإبلاغ البرلمان في جلسة علنية.	
0.33	3. الالتزام بإبلاغ الحكومة من دون دعاية.	
0	4. لا مساءلة.	التعهدات الخارجية إلى الحكومة
1	1. سعر الصرف الثابت وقاعدة العملة والمال بالكامل المدعومة من احتياطي العملات الأجنبية.	
0.75	2. سعر الصرف الثابت.	
0.50	3. ربط العملة.	
0.25	4. التعويم المدار.	
0	5. التعويم الحر.	قابلية التحويل
1	1. تحويل كامل.	
0.75	2. تحويل جزئي.	
0.50	3. تحويل العملات وحساب المعاملات فقط.	
0.25	4. تحويل رأس المال وحساب المعاملات فقط.	
0	5. لا تحويل.	التفاعل مع العملات الأخرى.
1	1. سعر صرف واحد.	
0	2. سعر صرف متعدد.	
1	1. استخدام العملة الصعبة لجميع المعاملات.	
0.66	2. استخدام العملة الصعبة لبعض المعاملات واستبعاد الأخرى.	
0.33	3. أي عملة قابلة للتحويل.	
0	4. لا حيازات أو معاملات مسموح في العملات الصعبة.	

- Source: FREYTAG Andreas, MASCIANDARO Danato, 2005 –Financial Supervision Fragmentation and Central Bank Independence: The Two Sides of the Same Coin?. Methodological Considerations, BNL Quarterly Review, P.P.37.38.

الجدول رقم (19)

مؤشر (Gisolo Enrico: 2009) لاستقلالية المصرف المركزي

النقاط المخصص لكل خيار	خيارات المتغير	اسم المتغير	نسبة المتغير
1	استقرار السعر أو الاستقرار الداخلي والخارجي لقيمة العملة، وهدف وحيد أو هدف أساسي	السياسة الاقتصادية	أهداف المصرف المركزي
0.75	الاستقرار النقدي يعطي أولوية واضحة		
0.25	استقرار السعر والاستقرار النقدي أو استقرار العملة المذكور بشكل واضح كإحدى عدة أهداف		
0	ليس هناك إشارة في القانون		
-1	الأهداف الوحيدة ما عدا السعر أو الاستقرار النقدي مذكور		
1	الإشراف المصرفي يوفد بشكل واضح إلى جهاز حكومي مستقل ذاتياً	النظام المالي	أهداف المصرف المركزي
0.75	يذكر القانون وجود وكالة إشراف مصرفية والتي أعضاؤها ينتخبون و/ أو يعين بالمجلس التشريعي		
0.25	الإشراف المصرفي يوفد إلى مؤسسة بالرغم من وظيفة الاستقلال لم تشرع، أو أن مؤسسة الإشراف المصرفية مذكورة		
0	ليس هناك إشارة في القانون، أو الإشراف المصرفي ممثل بالمصرف المركزي، أو هيئات ذات دور فعال		
1	يمكن للمصرف المركزي أن يقرر صياغة السياسة النقدية بشكل واضح	السياسة النقدية	أهداف المصرف المركزي
0.75	-		
0.25	المصرف المركزي ينفذ السياسة النقدية ويشارك في صياغتها		
0	ينفذ المصرف المركزي السياسة النقدية أو يشارك في صياغتها		
-1	ليس هناك إشارة في القانون		
1	المصرف المركزي يمكن أن يصوغ ويقرر سعر الصرف متنسقة مع سياستها النقدية	سياسة العملات الأجنبية	أهداف المصرف المركزي
0.75	-		
0.25	يطبق المصرف المركزي سياسة سعر الصرف ويشارك في صياغتها		
0	يطبق المصرف المركزي سياسة سعر الصرف		
-1	ليس هناك إشارة في القانون		
1	المصرف المركزي والحكومة سيعلمان بعضهما البعض، أو أن هناك ممثلين حكوميين من المجلس ولا يشكلون الأغلبية، لكنه صرح بأن المصرف المركزي مسؤول عن صياغة السياسة النقدية	التنسيق	أهداف المصرف المركزي
0.75	ينسق المصرف المركزي مع الحكومة في صياغة السياسة النقدية و/ أو تطبيق سياسات المصرف المركزي		
0.25	-		
0	السياسات تضع معاً أو المصرف المركزي يشارك في صياغة السياسة النقدية		
-1	ليست هناك إشارة في القانون		
1	في حال النزاع عندما توجه الحكومة المصرف المركزي لمتابعة سياسة معينة كلتا الأطراف ستعطي البيانات وتقدم إلى المجلس التشريعي أو ينشر	القرار	أهداف المصرف المركزي
0.75	المصرف المركزي لم يتبع التعليمات الحكومية واستقلال المصرف المركزي منصوص بفقرة		
0.25	المصرف المركزي لا يقبل الأوامر، وبشكل خاص مجالات الاستقلال		
0	هو يصرح بأن المصرف المركزي مستقل ذاتياً، أو المصرف المركزي لا يقبل الأوامر من الحكومة في مجالات معينة		

-1	ليس هناك إشارة في القانون والحاكم له السلطة للسؤال عن مراجعة/ وتعديل سياسة المصرف المركزي		
1	[مرشح "معين" من الحكومة] ومعين "مؤكد" من البرلمان	تعين الحاكم	الاستقلال السياسي (الحاكم)
0.75	-		
0.5	معين من قبل مجلس الإدارة		
0.25	معين من قبل رئيس الدولة [بناءً على اقتراح الحاكم]		
0	ليس هناك إشارة في القانون	فترة بقاء الحاكم في الحكم	
-1	الحاكم لوحده مسؤول عن التعيين		
1	أطول فترة في الهيئات المسؤولة		
0.75	-		
0.5	الفترة محددة في القانون مع رؤية التشجيع للاستقلال	صرف الحاكم	
0.25	-		
0	ليس هناك إشارة في القانون		
-1	مساوي أو اقصر فترة في الهيئات كمسؤول		
1	الصرف يحدث فقط في حال خرق القوانين، سوء تصرف، أو أداء سيء، أو بشكل واضح أكثر حكم من قبل المحكمة أو من قبل محكمة مستقلة ومع موافقة المجلس التشريعي	التمثيل الحكومي في المجلس	
0.75	الصرف يمكن أن يحدث فقط في حالة خرق القوانين، سوء تصرف، أو أداء سيء وبموافقة المجلس التشريعي		
0.5	الصرف يمكن أن يحدث فقط في حالة خرق القوانين، سوء تصرف، أو أداء سيء		
0.25	الصرف مصدق بالتشريع ولكن الأسباب غير محددة		
0	ليس هناك إشارة في القانون أو الحاكم يفترض البقاء في التهمة	تعين أعضاء المجلس	
-1	السلطة التنفيذية لوحدها يمكن أن تصرف الحاكم بدون مواصفات أخرى		
1	-		
0.75	-		
0.5	-	فترة أعضاء المجلس	
0.25	-		
0	ليس هناك إشارة في القانون		
-1	الحكومة لها بشكل مباشر ممثلون لهم حق التصويت		
1	كل الأعضاء [مرشحو "معين" من الحكومة] وعين "مؤكد" من قبل البرلمان	صرف أعضاء المجلس	
0.75	أغلبية الأعضاء [مرشحو "معين" من الحكومة] وعين من قبل البرلمان		
0.5	-		
0.25	رئيس الدولة يعين بناءً على اقتراح الحاكم		
0	ليس هناك إشارة قانونية	نفس تصنيفات صرف الحاكم	
-1	أن الحاكم لوحده مسؤول عن تعيين أغلبية الأعضاء		
1	أطول فترة في الهيئات المسؤولة		
0.75	-		
0.5	الفترة محددة في القانون مع رؤية التشجيع للاستقلال	ليس هناك إشارة في القانون والحاكم يمكن أن يصرف بعض من أعضاء المجلس	
0.25	-		
0	ليس هناك إشارة قانونية		
-1	مساوي أو اقصر فترة في الهيئات كمسؤول		
1	نفس تصنيفات صرف الحاكم	يمنع الإقراض المباشر أو الغير المباشر إلى الحكومة، باستثناء	
0.75	-		
0.5	-		
0.25	-		
0	ليس هناك إشارة في القانون والحاكم يمكن أن يصرف بعض من أعضاء المجلس		
-1	-		
1	يمنع الإقراض المباشر أو الغير المباشر إلى الحكومة، باستثناء		

	بعض الظروف الخاصة أو ضمن سياق عمليات السوق المفتوحة	إقراض إلى الحكومة	الاستقلال السياسي
0.5	يمنع الإقراض المباشر إلى الحكومة		
0.25	الإقراض مؤقت و/ أو سحب على المكشوف محدد ومسموح		
0	ليس هناك إشارة في القانون		
-1	المصرف المركزي يمكن أن يمنح إقراض إلى الحكومة ولم تحدد الحدود بشكل واضح		
1	المصرف المركزي لا يستطيع العمل مع المؤسسات غير المالية أو لا يستطيع تقديم القروض أو الضمانات إلى المؤسسات الغير مالية	نشاطات شبه مالية	
0.5	المصرف المركزي لا يستطيع تقديم القروض إلى المؤسسات الغير مالية		
0.25	-		
0	ليس هناك إشارة في القانون		
-1	المصرف المركزي يمكن أن يعمل مع المؤسسات غير المالية		
1	المصرف المركزي يمكن أن يضع أدواته الرئيسية كأسعار الفائدة على صفقاته بدون تدخل من الحكومة ويمكن إجراء عمليات السوق المفتوحة بحرية	أدوات السياسة النقدية	
0.5	-		
0.25	يمكن للمصرف المركزي إجراء عمليات السوق المفتوحة		
0	ليس هناك إشارة في القانون أو المصرف المركزي لا يمكنه إجراء عمليات السوق المفتوحة بشكل كامل		
-1	-		
1	المصرف المركزي له استقلال مالي وميزانيته ليست خاضعة للموافقة التنفيذية أو التشريعية، ولا يمكن حل المصرف دون الموافقة البرلمانية	القدرة على الإيفاء	
0.5	المصرف المركزي له استقلال مالي وميزانيته ليست خاضعة إلى الموافقة التنفيذية أو البرلمانية		
0.25	المصرف المركزي له استقلال مالي أو ميزانيته ليست خاضعة إلى الموافقة التنفيذية أو البرلمانية		
0	ليس هناك إشارة في القانون أو المصرف المركزي لا يستطيع العمل بكامل الحرية بعمليات السوق المفتوحة		
-1	يشرع القانون سيطرة سعر الفائدة		
1	المصرف المركزي يكتب بانتظام تقرير إلى الكونغرس عن تنفيذ السياسات [يظهر الحاكم أمام البرلمان لإجابة على الأسئلة المطروحة عليه من قبل البرلمان]	نشر البيانات	
0.75	يقدم المصرف المركزي إلى البرلمان بانتظام تقارير عن تنفيذ سياسته		
0.25	يظهر الحاكم أمام البرلمان لإجابة على الأسئلة بناءً على طلب البرلمان		
0	ليست هناك إشارة في القانون أو المصرف المركزي يقدم بيانات إلى الحاكم أو السلطة التنفيذية		
1	مدققين خارجيين مستقلون يمدقون البيان المالي السنوي	التدقيق	
0.75	مدقق حسابات، أو طرف ثالث غير مستقل يمدق البيان السنوي وتقرير التدقيق يحول إلى البرلمان		
0.25	مدقق حسابات، أو طرف ثالث غير مستقل يمدق البيان السنوي وتقرير التدقيق يحول إلى السلطة التنفيذية		
0	ليس هناك إشارة في القانون		

- Source: COBHAM David, DIBEH Gassan, 2009 –Monetary Policy and Central Banking in the Middle East and North Africa. The Routledge Political Economy of the Middle East and North Africa Series, New York, USA, P.P.61.65.

الجدول رقم (20)

تثقيلات مؤشّر (Gisolo Enrico: 2009)

النقاط المخصص لكل خيار	اسم المتغير	نسبة المتغير
1	السياسة الاقتصادية	أهداف المصرف المركزي
2	النظام المالي	
0.25	السياسة النقدية	صياغة السياسة النقدية
0.25	سياسة العملات الأجنبية	
0.75	التنسيق	
1	القرار	الاستقلال السياسي (الحاكم)
1.50	تعين الحاكم	
0.25	فترة بقاء الحاكم في الحكم	
1.50	صرف الحاكم	
-1	التمثيل الحكومي في المجلس	الاستقلال السياسي للمجلس (أعضاء المجلس)
1	تعين أعضاء المجلس	
0.50	فترة أعضاء المجلس	
2.25	صرف أعضاء المجلس	الاستقلال السياسي
0.75	إقراض إلى الحكومة	
0.50	نشاطات شبه مالية	
1.25	أدوات السياسة النقدية	
0.75	القدرة على الإيفاء	المساءلة
2	نشر البيانات	
2	التدقيق	

- Source: COBHAM David, DIBEH Gassan, op.cit. P.P.61.65.

الجدول رقم (21)

يوضح البناء والقيمة لقياس الشفافية

القيمة	أسئلة (من FRY وغيره 2000)	فئة الشفافية (من EIJFFINGER GERAATS & (2006)
الهدف الوحيد هو استقرار الأسعار وهذا لا يتعارض مع الأهداف الأخرى: 1 هدف استقرار الأسعار يتنازع مع بعض الأهداف الأخرى: 0.5 لا تتضمن الأهداف استقرار الأسعار أو أي هدف آخر: 0	هل هناك هدف قانوني؟	1. سياسي
نعم: 1 لا: 0	هل هناك هدف عددي واضح عن الأسعار والتضخم؟	2. اقتصادي
نعم: 1 لا: 0	هل المصرف المركزي ينشر توقعات يمكن استخدامها لتقدير توقعات التضخم؟	
كلمات وأرقام: 1 كلمات أو أرقام: 0.5 لا: 0	هل المصرف المركزي ينشر أي تحليلات تقدمية مثل توقعات؟	3. إجرائية
نعم: 1 لا: 0	هل المصرف المركزي ينشر محاضر اجتماعات سياسية؟	
نعم: 1 لا: 0	هل المصرف المركزي ينشر تصويت أنماط السياسة النقدية؟	4. سياسة
نعم: 1 لا: 0	هل المصرف المركزي ينشر تفسيرات حول تغيرات السياسة اليومية؟	

هل المصرف المركزي ينشر تفسيرات حول عدم تغيير السياسة اليومية؟	نعم: 1 لا: 0
هل المصرف المركزي ينشر مناقشة الأخطار والتوقعات؟	كلمات وأرقام: 1 كلمات أو أرقام: 0.5 لا: 0
هل المصرف المركزي ينشر مناقشته الأخطار المتوقعة أو الصدمات بعد وقوعها؟	نعم: 1 لا: 0

- Source :CROWE Christopher, MEADE Ellene, 2008 -Central Bank Independence and Transparency: Evolution and Effectiveness. "Paolo Baffi" Central Research Paper Series NO.2008-08, Università Commerical Luigi Bocconi, P.21.

الجدول رقم (22)

المساءلة والشفافية في المصارف المركزية لبعض الدول

مصرف مركزي الأوروبي	مصرف الفيدرالي الأمريكي	مصرف إنكلترا	مصرف اليابان	مصرف كندا	السمات المختلفة للمساءلة
1	1	1	1	1	1. هل قانون المصرف المركزي ينص على أهداف السياسة النقدية؟
1	0	1	0	0	2. هل هناك أولويات واضحة بين الأهداف؟
1	0	1	0	0	3. هل الأهداف محددة بشكل واضح؟
1	0	1	0	0	4. هل الأهداف حددت (في القانون أو مستند على أساس وثيقة في القانون)؟
4	1	4	1	1	المجموع الكلي للأهداف النهائية للسياسة النقدية.
1	1	1	0	1	5. هل المصرف المركزي يجب أن ينشر تقارير عن السياسة النقدية التضخم، بالإضافة إلى نشرات والتقارير العادية؟
0	1	1	0	0	6. هل يتم نشر دقائق اجتماعات مجلس المصرف ضمن فترة معقولة من الزمن؟
1	1	1	1	1	7. هل يجب على المصرف المركزي أن يشرح وبشكل علني إلى أي مدى يمكن له أن يحقق أهدافه؟
2	3	3	1	2	المجموع الكلي للشفافية.
1	1	1	1	1	8. هل يخضع المصرف المركزي لرقابة البرلمان (هل هناك إلزام بتقديم تفسيرات وتقارير للبرلمان عن عمليات السياسة، غير التقارير العادية)؟
0	0	1	1	1	9. هل الحكومة تمتلك الحق لإعطاء التوجيهات للمصرف؟
0	1	1	1	1	10. هل هناك أي نوع من المراجع لآليات التجاوز (تجاوز المصرف المركزي في اتخاذ قرارات تتعلق بتطبيق السياسة النقدية)؟
0	0	0	0	0	11. هل المصرف المركزي لديه إمكانية للطعن في التوجيهات؟
0	1	1	1	1	12. هل من الممكن تغيير قانون المصرف المركزي بواسطة الأغلبية البسيطة في البرلمان.
0	0	0	0	0	13. هل يشكل الأداء في الماضي سبباً لصرف الحاكم؟
1	2	4	4	4	المجموع الكلي بشأن المساءلة النهائية.
7	6	11	6	7	المساءلة الكلية

❖ في حالة الإجابة عن السؤال بالإيجاب تعطى العلامة (1) , أما في حالة النفي فتعطى العلامة صفر .

- Source: ELJFFINGER Sylvester C.W, and HOEBERICHTS Maroc . M, 2000 –Central Bank Accountability and Transparency: Theory and Same Evidence. Discussion Paper 6/ 00 Economic Research Central of the Deutsche Bundesbank, Frankfurt am Main, Federal Republic of Germany, P.8.

الجدول رقم (23)

الترافق بين التضخم ودرجة الاستقلالية (1973-1986)

الدولة	درجة استقلالية المصرف المركزي (نقطة)	معدل التضخم
إيطاليا	0.5	16.1
إسبانيا	1	15.2
نيوزيلندا	1	12.7
المملكة المتحدة	2	12.3
أستراليا	1	10.5
فرنسا	2	10.2
سويد	2	9.8
الدانمرك	2	9.1
النرويج	2	8.8
كندا	2	8.1
الولايات المتحدة	3	7.2
بلجيكا	2	6.8
هولندا	2	5.8
اليابان	3	5.0
ألمانيا	4	4.1
سويسرا	4	4.0

- Source: ARNONE Marco, ... [and other], op.cit, P.58.

الجدول رقم (24)

استقلالية المصرف المركزي والأداء الاقتصادي

الدولة	متوسط مؤشر استقلال المصرف المركزي (نقطة)	متوسط معدل التضخم 1955-1988	متوسط معدل البطالة 1958-1988	متوسط الناتج المحلي لإجمالي % (1955-1987)
إسبانيا	1.5	8.5	غير متوفر	4.2
نيوزيلندا	1	7.6	غير متوفر	3.0
أستراليا	2.0	6.4	4.7	4.0
إيطاليا	1.75	7.3	7.0	4.0
المملكة المتحدة	2	6.7	5.3	2.4
فرنسا	2	6.1	4.2	3.9
دنمارك	2.5	6.5	6.1	3.3
بلجيكا	2	4.1	8.0	3.1
النرويج	2	6.1	2.1	4.0
سويد	2	6.1	2.1	2.9
كندا	2.5	4.5	7.0	4.1
هولندا	2.5	4.2	5.1	3.4
يابان	2.5	4.9	1.8	6.7
الولايات المتحدة الأمريكية	3.5	4.1	6.0	3.0
ألمانيا	4	3.0	3.6	3.4
سويسرا	4	3.2	غير متوفر	2.7

- Source: SNOWDON Brian, VANE Howard R, op.cit. P.260.

الجدول رقم (25)

تزايد الناتج المحلي الإجمالي في تركيا مع تزايد مؤشر الاستقلالية

السنة	1949	1990	1991	1992	1993
الناتج المحلي الإجمالي %	8.2%	7.5%	10.2%	11.6%	11.3%

- Source: GÖKBUDAK Nuran, 1996 –Central Bank Independence the Bundesbank Experience and the Central Bank of the Republic of Turkey. The Central Bank of the Republic of turkey, Discussion Paper, No.9610, Ankara, Turkey, P.35.

الجدول رقم (26)

تصنيف المصارف المركزية في الشرق الأوسط حسب مؤشر كوكيرمان للاستقلالية

الدولة	لبنان	مصر	الجزائر	ليبيا	تونس	الأردن	المغرب	سورية
مؤشر CBI (درجة)	0.603	0.5	0.479	0.452	0.43	0.426	0.375	0.364
مؤشر TOR (درجة)	0	0	0	0.25	0	0.25	0	0.25

- Source: COBHAM David, DIBEH Gassan, op.cit. P.11.

الجدول رقم (27)

تطبيق مؤشر Bade & Parkin للاستقلالية على قانون النقد الأساسي في سورية

النقاط بموجب القانون 23	النقاط بموجب القانون 87	اسم المتغير
		معايير الاستقلال المالي
1	1	1. الحكومة توافق على الموازنة، وتحدد رواتب اعضاء مجلس الإدارة وتوزع الأرباح.
1	1	2. يحدد المصرف مخصصات الموازنة (يقدم تقاريرها إلى الحكومة)، وتحدد الحكومة رواتب أعضاء المجلس وتوزع الأرباح.
1	0	3. يحدد المصرف موازنة ورواتب أعضاء المجلس وتخصيص الربح الذي يحددها القانون.
0	0	4. يحدد المصرف موازنة ورواتب أعضاء المجلس ويخصص الأرباح.
3	2	مجموع نقاط معيار الاستقلال المالي (درجة)
		معايير الاستقلال السياسي
1	1	1. الحكومة هي السلطة النهائية، والمسؤولة عن إدارة المصرف ويعين جميع أعضاء مجلس الإدارة.
0	0	2. لا مسؤول حكومي في مجلس إدارة المصرف المركزي.
1	1	3. المصرف هو السلطة السياسية النهائية، لكن كل تعيينات المجلس مقدمة من الحكومة.
0	0	4. المصرف هو السلطة النهائية، وبعض تعيينات المجلس مقدمة بشكل مستقل من الحكومة.
2	2	مجموع نقاط معيار الاستقلال السياسي (درجة)
5	4	مجموع نقاط المعيارين الاستقلال المالي والسياسي (درجة)

-في حال الإجابة بنعم يعطى نقطة واحدة للمتغير وفي حال الإجابة بـ: لا يعطى للمتغير القيمة صفر.

الجدول رقم (28)

تطبيق مؤشر Jácome للاستقلالية والمساءلة على قانون النقد الأساسي لمصرف سورية المركزي والمصري (معايير، قيم، أوزان)

النقاط لمصرف مصر المركزي	النقاط بموجب القانون 23	النقاط بموجب القانون 87	المعايير (الوزن)
1	1	1	هدف المصرف المركزي. (2)
0	0	0	التعيين والتعبير في المكتب مع التذكير بمجلس المصرف المركزي. (2)
0.5	0.5	0.5	هيكل مجلس المصرف المركزي. (2)
0	0.5	0.5	إزالة أعضاء المجلس. (2)
0.5	0.5	0	انتماء المصرف المركزي من الحكومة. (3)
0.5	1	0.5	المقرض الأخير. (2)
0.5	0.5	0	الاستقلال في استخدام أدوات السياسة النقدية. (3)
1	1	0.5	الاستقلال المالي. (1)
1	0.5	0.5	المساءلة. (1)
1	0.5	0.5	الشفافية وبيانات الكشف المالي. (1)
10	11	6.5	قيمة المؤشر الكلية لاستقلالية المصرف المركزي والمساءلة.

الجدول رقم (29)

تطبيق مؤشر Florin لقياس استقلالية المصرف المركزي واستهداف التضخم على قانون النقد الأساسي في سورية

النقاط بموجب القانون 23	النقاط بموجب القانون 87	اسم المتغير	نسبة المتغير
10	7	فترة بقاء الحاكم في المنصب	استقلال المصرف المركزي القانوني والسياسي
0	0	الجهة المفوضة بتعيين الحاكم	
0	0	السلطة القانونية لصرف الحاكم من الخدمة	
0	0	أمكانية تولي الحاكم وظيفة أخرى	
7	5	معدل تغير المحافظ /TOR/ رئيس مجلس الإدارة	
10	10	الضعف السياسي للحاكم/ رئيس مجلس الإدارة	
5	5	أعضاء مجلس إدارة المصرف المركزي	
0	0	تعيين أعضاء المجلس	
10	10	فترة تعيين أعضاء مجلس الإدارة	
42	37	النتيجة الكلية لاستقلالية المصرف المركزي والقانوني والسياسي	حكم المصرف المركزي وإدارة السياسة النقدية
7	7	الاستقرار في الأسعار	
0	0	إستراتيجية المصرف المركزي	
5	5	درجة الهدف واستقلال الهدف	
5	5	درجة استقلال الأدوات	
5	5	الصراعات السياسية العامة	
10	0	أسعار الفائدة	
5	5	تدخل حازم في سوق العملات الأجنبية من قبل	
5	5	تنظيم سوق الصرف الأجنبي من قبل	
5	5	قروض العملات الأجنبية تقرر من قبل	
5	5	الإشراف المالي	
5	5	الإقراض إلى الحكومة	
0	0	شروط الإقراض	

7	7	الاستحقاق للقروض	
0	0	معدلات الفائدة على القروض يجب أن تكون	
0	0	اشترك المصرف المركزي في السوق الأولية للحكومة في السندات المالية	
64	54	النتيجة الكلية لحكم المصرف المركزي وإدارة السياسة النقدية	
10	5	هل من بيان رسمي للهدف من السياسة النقدية مع تحديد أولويات واضحة في حال أهداف متعددة	شفافية ومساءلة المصرف المركزي
0	0	هل هناك قياس الهدف الأساسي	
5	5	هل هناك عقود واضحة في الترتيبات المؤسساتية المماثلة بين السلطة النقدية والحكومة	
5	5	هل البيانات الاقتصادية الأساسية ذات الصلة لإجراء سياسة نقدية عامة متاحة: العرض النقدي، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، ومعدل الاستفادة من القدرات.	
10	10	هل المصرف المركزي يكشف عن النموذج الاقتصادي الكلي وهو استخدام لتحليلات السياسة	
0	0	هل المصرف المركزي تنشر بانتظام التنبؤات الخاصة بالاقتصاد الكلي	
0	0	هل القرارات بشأن التعديلات على أدوات السياسة النقدية الرئيسية أو الهدف مباشرة	
5	5	هل يقدم المصرف المركزي تفسيراً عندما يعلن قرارات سياسته	
0	0	هل المصرف المركزي يكشف عن ميل سياسة واضحة بعد كل اجتماع السياسة على إشارة صريحة أو سياسة مستقبلية محتملة عن أعمال فصلية على الأقل	
5	5	هل المصرف المركزي يعمل بصورة منتظمة على تقييم المدى الرئيسي للسياسة النقدية لها وقد تحققت أهدافها	
10	0	هل المصرف المركزي يقدم بانتظام معلومات عن الاضطرابات التي تؤثر على الاقتصاد الكلي في إرسال سياسة عملية	
5	5	هل يقدم المصرف المركزي بانتظام تقيماً لنتائجه في ضوء أهداف الاقتصاد الكلي	
0	0	مسؤولية الحاكم/ المحافظ/ رئيس مجلس الإدارة	
10	10	هل أنشطة المصرف مدققة	
65	50	النتيجة الكلية لشفافية ومساءلة المصرف المركزي	
171	141	النتيجة الكلية لاستقلالية المصرف المركزي واستهداف التضخم	

الجدول رقم (30)

تطبيق مؤشر GMT على قانون النقد الأساسي في سورية

نقاط القانون 23	نقاط القانون 87	السؤال
0	0	الحاكم لا يعين من قبل الحكومة .
1	0	يعين الحاكم لفترة تتجاوز خمس سنوات*
0	0	مجلس المصرف لا يعين من قبل الحكومة.
0	0	يعين المجلس لفترة تتجاوز الخمس سنوات
0	0	لا يشترط أن يشترك ممثلو الحكومة في المجلس.
0	0	ليس هناك حاجة لمصادقة الحكومة على صياغة السياسة النقدية.
1	0	هناك نص في الدستور أو القانون ينص على سعي المصرف المركزي لتحقيق استقرار الأسعار كأحد أهدافه الأساسية.
0	0	هناك نص قانوني يعزز موقف المصرف المركزي في حال التنازع مع الحكومة.
2	0	مجموع نقاط الاستقلال السياسي.
0	0	الانتماء المباشر لا يقدم للحكومة بشكل الي.

0	0	الائتمان المباشر يقدم للحكومة بمعدل فائدة السوق.
1	1	الائتمان المباشر مؤقت بشكل صريح.
1	1	الائتمان المباشر للحكومة له سقف رقمي محدد.
0	0	المصرف المركزي لا يشترك في السوق الأولية للدين العام.
1	1	معدل الخصم يحدد ألياً من قبل المصرف المركزي.
2	2	المصرف المركزي ليس موكلًا بالإشراف المصرفي.
5	5	مجموع نقاط الاستقلال الاقتصادي.
7	5	مجموع نقاط المؤشر.

* بموجب قانون (87) هي خمس سنوات، والمدة غير محددة في القانون (23) وحسب السياق السوري نتوقع أنها أكثر من 8 سنوات.

الجدول رقم (31)

مؤشر استقلالية المصرف المركزي لعشرة دول حسب مؤشر GMT(1991)

الدولة	مؤشر GMT(1991) السياسي من (8-0)	مؤشر GMT(1991) الاقتصادي من (7-0)	مجموع النقاط
ألمانيا	6	7	13
سويسرا	5	7	12
الولايات المتحدة	5	7	12
كندا	4	7	11
هولندا	6	4	10
استراليا	3	6	9
فرنسا	2	5	7
اليابان	1	5	6
المملكة المتحدة	1	5	6
إيطاليا	4	1	5

- Source: ARNONE Marco, ... [and other], op.cit. P .66.

الجدول رقم (32)

تطبيق مؤشر كوكيرمان لاستقلالية على قانون النقد الأساسي في سورية والمقارنة مع قانون النقد الأساسي

لمصرف رومانيا الوطني

اسم المتغير	النقاط بموجب القانون 87	النقاط بموجب القانون 23	النقاط لمصرف رومانية الوطني
فترة بقاء الحاكم في المنصب	0.50	1	0.50
الجهة المفوضة بتعيين الحاكم	0.25	0.25	0.50
شروط صرف الحاكم	0.83	1	0.83
إمكانية تولي الحاكم وظيفة أخرى	0.50	0.50	1
الجهة المسؤولة عن صياغة السياسة النقدية	0.67	0.67	1
التوجيه الحكومي وحل النزاع	0	0	1
دور المصرف المركزي في صياغة السياسة المالية	0	0	0
أهداف المصرف المركزي	0	0.40	1
الحدود على تقديم الائتمان للدولة	0.33	0.33	0
القيود المفروضة على القروض للحكومة بأوراق مالية	0.33	0.33	0
من يمتلك سلطة تحديد شروط القروض	0.67	0.67	0.33
من يستطيع الاقتراض من المصرف المركزي	0.33	0.33	1
أنماط القيود على القروض عند وجودها	0.67	0.67	0.67
مدة القروض المقدمة للحكومة	0.67	0.67	1
القيود على معدلات الفائدة المدفوعة من قبل الحكومة	0	0	0.75

1	0	0	منع الإقراض في السوق الأولية
0.661	0.426	0.359	مجموع نقاط المؤشر

الجدول رقم (33)

تطبيق مؤشر Petursson للاستقلالية على قانون النقد الأساسي في سورية والمقارنة مع قانون النقد الأساسي
لمصرف كرواتيا الوطني

النقاط لمصرف كرواتيا الوطني	النقاط بموجب القانون 23	النقاط بموجب القانون 87	اسم المتغير (الوزن)
10.0	5.0	0.0	إلى أي مدى قانوني تركز أهداف المصرف المركزي بشكل واضح على استقرار الأسعار. (1)
10.0	5.0	5.0	إلى أي مدى يقرر المصرف المركزي أهداف السياسة النقدية. (1)
20.0	20.0	20.0	إلى أي مدى يقرر المصرف المركزي تعديل أدوات السياسة النقدية. (2)
20.0	10.0	10.0	إلى أي مدى يحظر تمويل الخزينة من المصرف المركزي. (2)
3.55	5.0	2.85	طول فترة حكم الحاكم. (0.5)
63.55	45.0	37.85	مجموع نقاط المؤشر

الجدول رقم (34)

تطبيق مؤشر الالتزام النقدي (MOC) ومؤشر الاستقلالية (CBI) حسب (Freytag: 2001) على قانون النقد
الأساسي في سورية

النقاط بموجب القانون 23	النقاط بموجب القانون 87	اسم المتغير
0.66	0.66	الأهداف الموضوعية للسياسة النقدية.
0.66	0.66	الالتزام بالمكان القانوني
1	0.50	السلطة الاختيارية ينتمي إلى الحكومة
0.50	1	شروط تعيين الحاكم
0.50	0.50	شروط الإقراض إلى الحكومة
0	0	المساءلة في المصرف المركزي
0	0	التعهدات الخارجية إلى الحكومة
1	0.75	قابلية التحويل
0.75	0.75	التفاعل مع العملات الأخرى.
1	0	
0	0	
0.551	0.438	مجموع نقاط المؤشر

الجدول رقم (35)

يوضح مؤشر الالتزام النقدي MOC ومؤشر الاستقلالية للمصرف المركزي CBI حسب (Freytag: 2001)

لبعض الدول المختلفة لعام (2005)

الدولة	البوسنة	أرجنتين	استراليا	فنلندا	ألمانيا	ايرلندا	تركيا	إنكلترا	البرازيل
مؤشر MOC	0.94	0.80	0.41	0.75	0.71	0.44	0.59	0.42	0.36
مؤشر CBI	0.83	0.75	0.35	0.62	0.56	0.33	0.50	0.21	0.23

Source: FREYTAG Andreas, MASCIANDARO Danato, op.cit. P.40.

الجدول رقم (36)

تطبيق مؤشر (Gisolo Enrico: 2009) لاستقلالية المصرف المركزي على قانون النقد الأساسي في سورية

النقاط بموجب القانون 23	النقاط بموجب القانون 87	اسم المتغير	نسبة المتغير
0.25	0.25	السياسة الاقتصادية	أهداف المصرف المركزي
0	0	النظام المالي	
0.25	0.25	المجموع الكلي	
1	0.25	السياسة النقدية	صياغة السياسة النقدية
1	0	سياسة العملات الأجنبية	
0.75	0.75	التنسيق	
0	0	القرار	
2.75	1	المجموع الكلي	
0.25	0.25	تعيين الحاكم	الاستقلال السياسي (الحاكم)
1	0.5	فترة بقاء الحاكم في الحكم	
0	0.5	صرف الحاكم	
-1	-1	التمثيل الحكومي في المجلس	
0.25	0.25	المجموع الكلي	الاستقلال السياسي للمجلس (أعضاء المجلس)
0.25	0	تعيين أعضاء المجلس	
0	0	فترة أعضاء المجلس	
0	0	صرف أعضاء المجلس	
0.25	0	المجموع الكلي	الاستقلال السياسي
0.25	-1	إقراض إلى الحكومة	
0	0	نشاطات شبه مالية	
0.25	0	أدوات السياسة	
0	0	القدرة على الإيفاء	
0.5	-1	المجموع الكلي	المساعدة
0	0	نشر البيانات	
0	0	التدقيق	
0	0	المجموع الكلي	
4	0.5	مجموع نقاط المؤشر	

الجدول رقم (37)

مؤشر (Gisolo Enrico: 2009) لاستقلالية المصرف المركزي لكلاً من مصر وتركيا

تركيا	مصر	اسم المتغير	نسبة المتغير
1	0.25	السياسة الاقتصادية	أهداف المصرف المركزي
0	0	النظام المالي	
1	0.25	المجموع الكلي	
0.5	0.5	السياسة النقدية	صياغة السياسة النقدية
0.3	0	سياسة العملات الأجنبية	
0.25	0.25	التنسيق	
0.2	0	القرار	
1.25	0.75	المجموع الكلي	
-1	0.25	تعيين الحاكم	الاستقلال السياسي (الحاكم)
-1	-1	فترة بقاء الحاكم في الحكم	
0.5	0	صرف الحاكم	
0	-0.8	التمثيل الحكومي في المجلس	

-1.5	-1.55	المجموع الكلي	
-1	0.25	تعين أعضاء المجلس	الاستقلال السياسي للمجلس (أعضاء المجلس)
-1	-1	فترة أعضاء المجلس	
0	0	صرف أعضاء المجلس	
-2	-0.75	المجموع الكلي	
0.5	0.25	إقراض إلى الحكومة	الاستقلال السياسي
0	0	نشاطات شبه مالية	
1	1	أدوات السياسة	
0.25	0.5	القدرة على الإيفاء	
1.75	1.75	المجموع الكلي	
0.15	0	نشر البيانات	المساءلة
0.6	0.8	التدقيق	
0.65	0.8	المجموع الكلي	
1.25	1.25	النتيجة الكلية	

- Source: COBHAM David, DIBEH Gassan, op.cit. P.P.57.58.

الجدول رقم (38)

المساءلة والشفافية في قانون النقد الأساسي لمصرف سورية المركزي

نقاط القانون 23	نقاط القانون 87	السؤال
1	1	1- هل يذكر قانون المصرف المركزي أهداف السياسة النقدية؟
0	0	2- هل هناك أولويات واضحة بين الأهداف؟
0	0	3- هل الأهداف محددة بوضوح؟
0	0	4- هل الأهداف كمية (في القانون أو اعتماداً على القانون)؟
1	1	الأهداف الأساسية للسياسة النقدية
0	0	5- هل يجب أن يصدر المصرف المركزي تقارير عن التضخم والسياسة النقدية بالإضافة للنشرات والتقارير العادية؟
0	0	6- هل يتم نشر دقائق اجتماعات مجلس المصرف ضمن فترة معقولة من الزمن؟
0	0	7- هل يجب أن يشرح المصرف المركزي لعامة الأفراد مدى قدرته لتحقيق أهدافه؟
0	0	الشفافية
0	0	8- هل يخضع المصرف المركزي لرقابة البرلمان (هل هناك إلزام بتقديم تفسيرات وتقارير للبرلمان عن عمليات السياسة، غير التقارير العادية)؟
1	1	9- هل تمتلك الحكومة حق إعطاء توجيهات للمصرف؟
0	0	10- هل هناك أي نوع من المراجع لآليات التجاوز (تجاوز المصرف المركزي)؟
0	0	11- هل يمكن للمصرف المركزي أن يطعن بالتوجيهات؟
1	1	12- هل يمكن للأغلبية البرلمانية البسيطة تغيير قانون المصرف المركزي؟
0	1	13- هل يشكل أداء الفترة الماضية أساساً لصرف الحاكم؟
2	3	المسؤولية النهائية
3	4	المساءلة الكلية

الجدول رقم (39)

بوضوح البناء والترميز لقياس الشفافية لمصرف سورية المركزي

القانون 23	القانون 87	أسئلة (من FRY وغيره 2000)	فئة الشفافية من 2006 (E & G)
0.5	0.5	هل هناك هدف قانوني؟	1. سياسي
1	0	هل هناك هدف عددي واضح عن الأسعار والتضخم؟	
1	1	هل المصرف المركزي ينشر توقعات يمكن استخدامها لتقدير توقعات التضخم؟	2. اقتصادي
0.5	0.5	هل المصرف المركزي ينشر أي تحليلات تقدمية مثل توقعات؟	3. إجرائية
0	0	هل المصرف المركزي ينشر محاضر اجتماعات سياسية؟	
0	0	هل المصرف المركزي ينشر تصويت أنماط السياسة النقدية؟	
1	0	هل المصرف المركزي ينشر تفسيرات حول تغيرات السياسة اليومية؟	4. سياسة
0	0	هل المصرف المركزي ينشر تفسيرات حول عدم تغير السياسة اليومية؟	
0.5	0	هل المصرف المركزي ينشر مناقشة الأخطار والتوقعات؟	5. التشغيلية
1	0	هل المصرف المركزي ينشر مناقشته الأخطار المتوقعة أو الصدمات بعد وقوعها؟	
5.5	2	المجموع الكلي لقياس الشفافية	

الجدول رقم (40)

معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (1991-2010)

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2000 الثابتة	معدل التضخم السنوي	السنوات
594464	9.0	1991
657170	8.0	1992
701226	7.0	1993
754725	16.0	1994
756404	20	1995
822656	8	1996
872461	8.3	1997
931660	-1.1	1998
898552	-3.7	1999
903944	-3.8	2000
950245	3.0	2001
1006431	1.0	2002
1017619	5.1	2003
1105581	4.4	2004
1155386	7.4	2005
1215082	10.0	2006
1284035	4.5	2007
1341516	15.2	2008
1422178	2.8	2009
1502840	4.4	2010

- المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بالأرقام الواردة في النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء، أعداد مختلفة وفقاً للأعوام المذكورة (1991-2011).

الجدول رقم (41)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار (2000) الثابتة، والنقود الاحتياطية ومؤشرات الاستقلالية لمصرف سورية المركزي

مؤشر الاستقلالية								النقود الاحتياطية (مليون ليرة)	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2000 الثابتة	السنوات
Gisolo Enrico 2009	MOC	Petursson G	Cukierman	GMT	Dumiter Florin	Jácome 2000	Bad & parkin			
<i>I</i>								<i>M₀</i>	<i>Y</i>	
0.5	0.438	37.85	0.359	5	141	6.5	4	108932.0	594464	1991
0.5	0.438	37.85	0.359	5	141	6.5	4	132507.7	657170	1992
0.5	0.438	37.85	0.359	5	141	6.5	4	151868	701226	1993
0.5	0.438	37.85	0.359	5	141	6.5	4	164996	754725	1994
0.5	0.438	37.85	0.359	5	141	6.5	4	172711	756404	1995
0.5	0.438	37.85	0.359	5	141	6.5	4	185223	822656	1996
0.5	0.438	37.85	0.359	5	141	6.5	4	194799	872461	1997
0.5	0.438	37.85	0.359	5	141	6.5	4	204842	931660	1998
0.5	0.438	37.85	0.359	5	141	6.5	4	219494	898552	1999
0.5	0.438	37.85	0.359	5	141	6.5	4	252832	903944	2000
0.5	0.438	37.85	0.359	5	141	6.5	4	295471	950245	2001
4	0.551	45.0	0.426	7	171	11	5	342639	1006431	2002
4	0.551	45.0	0.426	7	171	11	5	377705	1017619	2003
4	0.551	45.0	0.426	7	171	11	5	472836	1105581	2004
4	0.551	45.0	0.426	7	171	11	5	509251	1155386	2005
4	0.551	45.0	0.426	7	171	11	5	558564	1215082	2006
4	0.551	45.0	0.426	7	171	11	5	648714	1284035	2007
4	0.551	45.0	0.426	7	171	11	5	757903	1341516	2008
4	0.551	45.0	0.426	7	171	11	5	872528	1422178	2009
4	0.551	45.0	0.426	7	171	11	5	934493	1502840	2010

- المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بالأرقام الواردة في النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء، أعداد مختلفة وفقاً للأعوام المذكورة (1991-2011).

الجدول رقم (42)

جدول تحليل الانحدار الخطي لنموذج الدراسة حسب مؤشرات استقلالية مصرف سورية المركزي (*I*) والناتج المحلي الإجمالي السوري

المعامل اللامعاري Unstandardized Coefficients				اختبار فيشر F	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط الخطي R	تحليل الانحدار الخطي لنموذج الدراسة حسب مؤشر Bade & Parkin
مستوى المعنوية	الخطأ المعياري Std. Error	معامل بيتا B	المتغير variable					
0.000	0.089	3.775	Y	340.658	0.973	0.976	0.988	
0.001	0.215	0.876	<i>M₀</i>					
0.036	0.186	-0.432	(<i>I M₀</i>)					
$Y = 3.775 + 0.876 M_0 - 0.432 (I M_0)$								
$(0.089) \quad (0.215) \quad (0.186)$								
المعامل اللامعاري Unstandardized Coefficients				اختبار فيشر F	معامل التحديد	معامل التحديد	معامل الارتباط	تحليل الانحدار

مستوى المعنوية	الخطأ المعياري Std. Error	معامل بيتا B	المتغير variable		المعدل Adjusted R Square	R Square	الخطي R	الخطي نموذج الدراسة حسب مؤشر (Jácome: 2000)
0.000	0.117	3.666	Y					
0.000	0.108	0.632	M ₀					
0.036	0.079	-0.180	(I M ₀)	340.658	0.973	0.976	0.988	
$Y = 3.666 + 0.632 M_0 - 0.180 (I M_0)$ (0.117) (0.108) (0.079)								
المعامل اللامعيارى Unstandardized Coefficients				اختبار فيشر F	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط الخطي R	تحليل الانحدار الخطي نموذج الدراسة حسب مؤشر Dumitr Florin
مستوى المعنوية	الخطأ المعياري Std. Error	معامل بيتا B	المتغير variable					
0.000	0.326	4.572	Y					
0.001	0.244	0.942	M ₀					
0.036	0.216	-0.490	(I M ₀)					
$Y = 4.572 + 0.942 M_0 - 0.490 (I M_0)$ (0.326) (0.244) (0.216)								
المعامل اللامعيارى Unstandardized Coefficients				اختبار فيشر F	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط الخطي R	تحليل الانحدار الخطي نموذج الدراسة حسب مؤشر GMT
مستوى المعنوية	الخطأ المعياري Std. Error	معامل بيتا B	المتغير variable					
0.000	0.102	3.716	Y					
0.000	0.153	0.733	M ₀					
0.036	0.124	-0.281	(I M ₀)					
$Y = 3.716 + 0.733 M_0 - 0.281 (I M_0)$ (1.102) (0.153) (0.124)								
المعامل اللامعيارى Unstandardized Coefficients				اختبار فيشر F	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط الخطي R	تحليل الانحدار الخطي نموذج الدراسة حسب مؤشر Cukiem an
مستوى المعنوية	الخطأ المعياري Std. Error	معامل بيتا B	المتغير variable					
0.000	0.269	3.274	Y					
0.002	0.272	1.004	M ₀					
0.036	0.243	-0.552	(I M ₀)					
$Y = 3.274 + 1.004 M_0 - 0.552 (I M_0)$ (0.269) (0.272) (0.243)								
المعامل اللامعيارى Unstandardized Coefficients				اختبار فيشر F	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط الخطي R	تحليل الانحدار الخطي نموذج الدراسة حسب مؤشر Peturso n G
مستوى المعنوية	الخطأ المعياري Std. Error	معامل بيتا B	المتغير variable					
0.000	0.246	4.381	Y					
0.002	0.269	0.998	M ₀					
0.036	0.240	-0.546	(I M ₀)					
$Y = 4.381 + 0.998 M_0 - 0.546 (I M_0)$ (0.246) (0.269) (0.240)								
المعامل اللامعيارى Unstandardized Coefficients				اختبار فيشر F	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط الخطي R	تحليل الانحدار الخطي نموذج الدراسة حسب مؤشر
مستوى المعنوية	الخطأ المعياري Std. Error	معامل بيتا B	المتغير variable					
0.000	0.228	3.372	Y					
0.001	0.210	0.864	M ₀					
0.036	0.181	-0.412	(I M ₀)					

$Y = 3.372 + 0.864 M_0 - 0.412 (I M_0)$ (0.228) (0.210) (0.181)								(MOC)
المعامل اللامعاري Unstandardized Coefficients				اختبار فيشر F	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط الخطي R	تحليل الانحدار الخطي لنموذج الدراسة حسب مؤشر Enrico
مستوى المعنوية	الخطأ المعياري Std. Error	معامل بيتا B	المتغير variable					
0.000	0.174	3.506	Y					
0.000	0.051	0.498	M ₀					
0.036	0.020	-0.045	(I M ₀)					
$Y = 3.506 + 0.498 M_0 - 0.045 (I M_0)$ (0.174) (0.051) (0.020)								

الجدول رقم (43)

معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين عام 2000 (100)، والنقود الاحتياطية ومؤشرات الاستقلالية لمصرف سورية المركزي

Gisolo Enrico 2009	MOC	مؤشر الاستقلالية						النقود الاحتياطية (مليون ليرة)	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين عام 2000 (100)	السنوات
		Petursson G	Cukierman	GMT	Dumiter Florin	Jácome 2000	Bad & park in			
								M_0	P	
0.5	0.438	37.85	0.359	5	141	6.5	4	108932.0	61.13	1991
0.5	0.438	37.85	0.359	5	141	6.5	4	132507.7	67.86	1992
0.5	0.438	37.85	0.359	5	141	6.5	4	151868	76.84	1993
0.5	0.438	37.85	0.359	5	141	6.5	4	164996	86.37	1994
0.5	0.438	37.85	0.359	5	141	6.5	4	172711	95.34	1995
0.5	0.438	37.85	0.359	5	141	6.5	4	185223	104	1996
0.5	0.438	37.85	0.359	5	141	6.5	4	194799	106	1997
0.5	0.438	37.85	0.359	5	141	6.5	4	204842	108	1998
0.5	0.438	37.85	0.359	5	141	6.5	4	219494	104	1999
0.5	0.438	37.85	0.359	5	141	6.5	4	252832	100	2000
0.5	0.438	37.85	0.359	5	141	6.5	4	295471	103	2001
4	0.551	45.0	0.426	7	171	11	5	342639	104	2002
4	0.551	45.0	0.426	7	171	11	5	377705	109	2003
4	0.551	45.0	0.426	7	171	11	5	472836	114	2004
4	0.551	45.0	0.426	7	171	11	5	509251	123	2005
4	0.551	45.0	0.426	7	171	11	5	558564	133	2006
4	0.551	45.0	0.426	7	171	11	5	648714	138	2007
4	0.551	45.0	0.426	7	171	11	5	757903	155	2008
4	0.551	45.0	0.426	7	171	11	5	872528	159	2009
4	0.551	45.0	0.426	7	171	11	5	934493	163	2010

- المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بالأرقام الواردة في النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء، أعداد مختلفة وفقاً للأعوام المذكورة (1991-2011).

الجدول رقم 44

جدول تحليل الانحدار الخطي لنموذج الدراسة حسب مؤشرات استقلالية مصرف سورية المركزي (I) والرقم القياسي لأسعار المستهلكين عام 2000 (100)

المعامل اللامعيارى Unstandardized Coefficients				اختبار فيشر F	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط الخطي R	تحليل الانحدار الخطي لنموذج الدراسة حسب مؤشر Bade & Parkin
مستوى المعنوية	الخطأ المعياري Std.Error	معامل بيتا B	المتغير variable					
0.286	0.171	-0.189	P					
0.001	0.413	1.565	M_0					
0.010	0.358	-1.039	$(I M_0)$	86.945	0.900	0.911	0.954	
$P = -0.189 + 1.565 M_0 - 1.039 (I M_0)$ <p style="text-align: center;">(1.171) (0.413) (0.358)</p>								
المعامل اللامعيارى Unstandardized Coefficients				اختبار فيشر F	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط الخطي R	تحليل الانحدار الخطي لنموذج الدراسة حسب مؤشر Jácome (2000)
مستوى المعنوية	الخطأ المعياري Std. Error	معامل بيتا B	المتغير variable					
0.058	0.224	-0.456	P					
0.000	0.208	0.967	M_0					
0.010	0.152	-0.441	$(I M_0)$	86.945	0.900	0.911	0.954	
$P = -0.456 + 0.967 M_0 - 0.441 (I M_0)$ <p style="text-align: center;">(0.224) (0.208) (0.152)</p>								
المعامل اللامعيارى Unstandardized Coefficients				اختبار فيشر F	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط الخطي R	تحليل الانحدار الخطي لنموذج الدراسة حسب مؤشر Dumite r Florin
مستوى المعنوية	الخطأ المعياري Std. Error	معامل بيتا B	المتغير variable					
0.012	0.627	1.768	P					
0.002	0.469	1.758	M_0					
0.010	0.414	-1.201	$(I M_0)$	86.945	0.900	0.911	0.954	
$P = 1.768 + 1.728 M_0 - 1.201 (I M_0)$ <p style="text-align: center;">(0.627) (0.469) (0.414)</p>								
المعامل اللامعيارى Unstandardized Coefficients				اختبار فيشر F	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط الخطي R	تحليل الانحدار الخطي لنموذج الدراسة حسب مؤشر GMT
مستوى المعنوية	الخطأ المعياري Std. Error	معامل بيتا B	المتغير variable					
0.108	0.196	-0.333	P					
0.001	0.293	1.215	M_0					
0.010	0.237	-0.689	$(I M_0)$	86.945	0.900	0.911	0.954	
$P = -0.333 + 1.215 M_0 - 0.689 (I M_0)$ <p style="text-align: center;">(0.196) (0.293) (0.237)</p>								
المعامل اللامعيارى Unstandardized Coefficients				اختبار فيشر F	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط الخطي R	تحليل الانحدار الخطي لنموذج الدراسة حسب مؤشر Cukier man
مستوى المعنوية	الخطأ المعياري Std. Error	معامل بيتا B	المتغير variable					
0.014	0.516	-1.417	P					
0.002	0.522	1.881	M_0					
0.010	0.467	-1.354	$(I M_0)$	86.945	0.900	0.911	0.954	
$P = -1.417 + 1.881 M_0 - 1.354 (I M_0)$ <p style="text-align: center;">(0.516) (0.522) (0.467)</p>								

المعامل اللامعيارى Unstandardized Coefficients				اختبار فيشر F	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط الخطي R	تحليل الانحدار الخطي لنموذج الدراسة حسب مؤشر Petursson
مستوى المعنوية	الخطأ المعياري Std. Error	معامل بيتا B	المتغير variable					
0.014	0.472	1.299	P					
0.002	0.517	1.866	M_0					
0.010	0.462	-1.339	$(I M_0)$	86.945	0.900	0.911	0.954	
$P = 1.299 + 1.866 M_0 - 1.339 (I M_0)$ <p style="text-align: center;">(0.472) (0.517) (0.462)</p>								
المعامل اللامعيارى Unstandardized Coefficients				اختبار فيشر F	معامل التحديد المعدل Adju sted R Square	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط الخطي R	تحليل الانحدار الخطي لنموذج الدراسة حسب مؤشر (MOC)
مستوى المعنوية	الخطأ المعياري Std. Error	معامل بيتا B	المتغير variable					
0.016	0.437	-1.176	P					
0.001	0.403	1.536	M_0					
0.010	0.348	-1.010	$(I M_0)$	86.945	0.900	0.911	0.954	
$P = -1.176 + 1.536 M_0 - 1.010 (I M_0)$ <p style="text-align: center;">(0.437) (0.403) (0.348)</p>								
المعامل اللامعيارى Unstandardized Coefficients				اختبار فيشر F	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط الخطي R	تحليل الانحدار الخطي لنموذج الدراسة حسب مؤشر Enrico
مستوى المعنوية	الخطأ المعياري Std. Error	معامل بيتا B	المتغير variable					
0.021	0.334	-0.848	P					
0.000	0.097	0.638	M_0					
0.010	0.038	-0.111	$(I M_0)$	86.945	0.900	0.911	0.954	
$P = -0.848 + 0.638 M_0 - 0.111 (I M_0)$ <p style="text-align: center;">(0.334) (0.097) (0.36)</p>								

- المراجع:

- أولاً: المراجع العربية:

- أولاً: الكتب:

1. الأمين عبد الوهاب، 2002 - مبادئ الاقتصاد الكلي. ط 1، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن.
2. البكري أنس وصافي وليد، 2002 - النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق. دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن.
3. بوذياب سلمان، 1996 - اقتصاديات النقود والبنوك دراسة في: -النقود والبنوك- قيمة النقود ونظرية الكمية- المشاكل الاقتصادية المعاصرة. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت/ لبنان.
4. جامع أحمد، 1976 - النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي. الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة/ مصر.
5. جمعة محمد صالح، 2005 - السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1970-2000. دار الرضا للنشر، ط1، دمشق، سورية.
6. الجنابي هيل عجمي الجميل وارسلان رمزي ياسين يسع، 2009 - النقود والمصارف والنظرية النقدية. دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان/ الأردن.
7. حداد أكرم وهذلول مشهور، 2008 - النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري. دار وائل للنشر، عمان/ الأردن.
8. حساني عبد الرزاق حسن والهوراني أكرم محمود، 2008-2009 - النقود والمصارف. منشورات جامعة دمشق.
9. الحلاق سعيد سامي والعجلوني محمد محمود، 2011 - النقود والبنوك والمصارف المركزية. دار اليازوري العلمية للطباعة والنشر، عمان/ الأردن.
10. خليل سامي، 1982 - النقود والبنوك. شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت.
11. الدليمي عوض فاضل إسماعيل، 1990 - النقود والبنوك. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد.
12. الدوري زكريا والسامرائي يسرى، 2006 - البنوك المركزية والسياسات النقدية. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن.
13. رايس حدة، 2009 - دور البنوك المركزية في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية (في ظل نظام لا ربيوي) معالجة كاملة لمشكلة السيولة في البنوك الإسلامية. الناشر إيتراك، القاهرة/ مصر.
14. سعيان سمير، 2003 - قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية. سلسلة دار الرضا للنشر، دمشق.
15. شامية أحمد زهير وحسين مصطفى، 2008 - مدخل إلى اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، منشورات جامعة حلب.
16. شامية أحمد زهير، 2000 - اقتصاديات النقود والمصارف. منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد، سورية.
17. شرف سمير، 2008-2009 - الاقتصاد المالي والنقدي. منشورات جامعة تشرين، سورية.
18. الشعار محمد نضال، 2009 - تساؤلات اقتصادية ((أجوبة على أهم 300 سؤال في الاقتصاد التقليدي والإسلامي)). الطبعة الرابعة، حلب/ سورية.

19. شعبان محمد علي أحمد، 2006 - انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
20. شهاب مجدي محمود، 2000 - اقتصاديات النقود والمال: النظرية والمؤسسات النقدية، بورصة الأوراق المالية في مصر، تطور النظام المصرفي المصري. دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية/ مصر.
21. العصا رشا والحلي رياض، 2010 - النقود والبنوك. ط1، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن.
22. علي عبد المنعم السيد، العيسى نزار سعد الدين، 2004 - النقود والمصارف والأسواق المالية. الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان/ الأردن.
23. عوض الله زينب والفولي أسامة محمد، 2003 - أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي. منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية/ مصر.
24. غزلان محمد عزت، 2002 - اقتصاديات النقود والمصارف. دار النهضة العربية، بيروت/ لبنان.
25. فهمي حسين كامل، 2006 - أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، بحث رقم 63.
26. القاضي حسين، 2002 - الإصلاح الاقتصادي في سورية إلى أين؟. دار الرضا للنشر، دمشق.
27. قريصة صبحي تادرس ونعمة الله احمد رمضان، [د ت] - اقتصاديات النقود والبنوك. دار الجامعة، الإسكندرية/ مصر.
28. قريصة صبحي تادرس، 1984 - النقود والبنوك. دار النهضة العربية، بيروت/ لبنان.
29. كمال شرف، 1993 - النقود والمصارف، جامعة دمشق/ سورية.
30. كنعان علي، 2000 - النظام النقدي والمصرفي السوري "مشكلات واتجاهات إصلاحه". ط1، دار الرضا للنشر، دمشق/ سورية.
31. متولي هشام، 1974 - أبحاث في الاقتصاد السوري. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق/ سورية.
32. مجيد ضياء، 1998 - الاقتصاد النقدي: المؤسسة النقدية - البنوك التجارية - البنوك المركزية. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية/ مصر.
33. مجيد ضياء، 2002 - اقتصاديات النقود والبنوك. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية/ مصر.
34. محمد يوسف كمال، 1996 - المصرفية الإسلامية - السياسة النقدية. دار النشر للجامعات، الطبعة الثانية، الإسكندرية/ مصر.
35. ناشد سوزي عدلي، [د ت] - مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي. منشورات الحلبي الحقوقية.
36. ناصف إيمان عطية، 2008 - مبادئ الاقتصاد الكلي. منشورات جامعة الإسكندرية/ مصر.
37. الناقة أحمد أبو الفتوح، 1995 - نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية: مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية/ مصر.
38. ناقة أحمد أبو الفتوح، 2001 - نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية - مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية. مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية.
39. نوار سامية، [د ت] - أثر استقلالية البنك المركزي في تطبيق السياسة النقدية. الجزائر.

40. هاني حسين بني، 2002 - اقتصاديات النقود والبنوك: الأسس والمبادئ. دار الهندي للنشر، عمان/ الأردن.

- ثانياً: الأطروحات:

- أطروحات الدكتوراه:

1. حساني عبد الرزاق، 2002 - النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي واقع السياسة النقدية وآفاقها في سورية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سورية.
2. حسن صبري حسين، 2006 - التضخم المستهدف في الدول النامية وإمكانية تطبيقه في الاقتصاد السوري. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلب، سورية.
3. الزامل خالد عبدو، 2005 - دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سورية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية.
4. طلاس مسلم عبد، 2008 - دور المصرف المركزي في الأداء الاقتصادي في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق في سورية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية.
5. طالب عبد الحميد، 2005 - الضغوط الرئيسية لإصلاح السياسة الاقتصادية وتفعيل دورها في عملية التنمية في سورية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية.

- رسائل الماجستير:

1. بخاري لحو موسى، 2009 - دور سياسة الصرف الأجنبي في رفع كفاءة السياسة النقدية - الاقتصاد الجزائري نموذجاً. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سورية.
2. الجلال أحمد محمد صالح، 2006 - دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)). رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، الجزائر.
3. جوني سوران محمود، 2007 - كفاءة وفعالية رقابة البنك المركزي على حسابات فروع وآفاق تطويرها. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
4. حسن وليد عبد المجيد، 2010، 2011 - السياسة النقدية وأثرها في التضخم في سورية خلال الفترة 1995-2005. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سورية.
5. حمو جوان فداء الدين، 2011 - تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في سورية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سورية.
6. حميدي أيهم محمد، 2009 - أثر التطورات النقدية على ميزان المدفوعات في سورية 2000-2006. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
7. ديوب علاء، 2010 - دور البنوك المركزية العربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية المعاصرة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

8. رهيف السهلاني بلسم حسين، 2008 - استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى البنك المركزي العراقي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.
9. السمارة مؤيد قاسم، 2008 - متغيرات السياسة النقدية وأثرها في استقرار دالة الطلب على النقد (الاقتصاد السوري دراسة تحليلية). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، اللاذقية، سورية.
10. شجاع صافي، 2007 - المصرف المركزي والسياسة النقدية "دور مصرف سورية المركزي في رسم السياسة النقدية في سورية". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
11. الشريف رزان رجاء الدين بك، 2007 - السياسة النقدية في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة في الاقتصاد السوري. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سورية.
12. شعيب يمنى، 2009 - دور السياسة النقدية في علاج ظاهرة التضخم في الاقتصاد السوري. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سورية.
13. شملول حسينة، 2001 - أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.
14. مدوخ ماجدة، 2003 - فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة/ الجزائر.
15. نصور ريم، 2002/ 2001 - دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على عمليات القطع الأجنبي وانعكاساتها على حساباته. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
16. يوسف مضر معلا، 2008 - تطوير القطاع المصرفي وأثره في تسريع وتائر التنمية الاقتصادية في سورية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سورية.

- ثالثاً: الأبحاث:

1. بابكر مصطفى، 2006 - الأنظمة النقدية واستهداف الإقلال من التضخم. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
2. حامض خالد وحسن صبري، 2006 - استقلالية المصرف المركزي. مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (43).
3. حسين القاضي وآخرون، 2003 - كفاءة وفعالية رقابة البنك المركزي على حسابات فروع وآفاق تطويرها. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (5).
4. حشاد نبيل، 1994 - استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة. اتحاد المصارف العربية.
5. الحوراني أكرم محمود، 2005 - مدى فاعلية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح النقدي والمالي في سورية. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد (2).
6. الخليل فادي ... [وآخرون]، 2006 - الأسباب الداخلية للتعديل في السياسة النقدية في سورية. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3)، اللاذقية، سورية.
7. دي كوك أ. ج.، 1987 - الصيرفة المركزية. ترجمة: عبد الواحد مخزومي، دار الطليعة، بيروت/ لبنان.

8. زين منصور، 2005 - استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية. ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات -، جامعة الشلف، الجزائر.
9. سامية نوار، [د ت] - أثر استقلالية البنك المركزي في تطبيق السياسة النقدية. الجزائر.
10. الصوص أحمد شرف، 2006 - السياسات النقدية. موقع منتدى الأمين، الرابطة العلمية والكليات، رابطة الاقتصاد والتجارة، 2006-4-6، WWW.ALAMIN.SY.COM.
11. الطراونة سعيد محمود، 2007 - العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الأردن: - 2005 - 1970. مجلة النهضة المصرية، المجلد الثامن، العدد الرابع، جامعة القاهرة/ مصر.
12. عباد جمعة محمود، 2006 - علاقة البنك المركزي الأردني بالبنوك الإسلامية في الأردن. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28 العدد (2).
13. فهد محمد سعيد... [وآخرون]، 2008 - أثر السياسة النقدية في مؤشرات الأداء الاقتصادي في سورية 1995 - 2005. مجلة بحوث جامعة حلب، العدد (الخامس والخمسون).
14. فهد محمد سعيد... [وآخرون]، 2008 - محددات سلوك السلطة النقدية في سورية 1995 - 2005. مجلة بحوث جامعة حلب، العدد (السادس والخمسون).
15. قويدر عياش، عبد الله إبراهيمي، 2005 - أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية - بين النظرية والتطبيق. ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات. جامعة الاغواط، الجزائر.
16. كريفت إلهام ماني، سويل راسل إس، 2006 - هل يؤدي ضعف تدخل البنك المركزي إلى المزيد من الاستقرار الاقتصادي؟ دليل من الاتحاد النقدي والأوروبي. مجلة كيتو، المجلد (26)، العدد (1)، موقع مصباح الحرية. الرابط: WWW.MISBAHALHURRIYYA.ORG
17. كمال منى، 2010 - الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية. جامعة كوين ماري، لندن، UK.
18. كمال منى، 2010 - التحقق من التنسيق بين السياستين المالية والنقدية على الأهداف الاقتصادية باستخدام نموذج قياسي. جامعة كوين ماري، لندن، UK.
19. محمد عبد الحسين جاسم، 2009 - أثر نسبة الاحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية - دراسة تحليلية في البنك العربي الأردني. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، المجلد السادس، العدد الثالث والعشرين، كربلاء/ العراق.
20. هانكي ستيف إتش، 2007 - البنوك المركزية. ترجمة: أحمد إبراهيم، موقع مصباح الحرية.
21. ودنر بنجامين، 2008 - الشفافية وخسائر المصارف المركزية في الدول النامية. مجلة أبحاث في الاقتصاد، التابعة لمجموعة (ELESEVIER)، الربع الأول لعام 2008، ترجمة أسامة السويدان، الامارات العربية المتحدة، جامعة الشارقة، صحيفة الخليج، مقالات في الاقتصاد العالمي، 2012-7-7.

- رابعاً: الندوات والمؤتمرات:

1. الحوراني أكرم محمود، 2004 - انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي. جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، 4 / 9 / 2004. الرابط: [http:// www.syrieneconomy.com](http://www.syrieneconomy.com)

2. الدردري عبدالله، 2009 -الخطة الخمسية العاشرة الحصيلة والتوقعات. ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، 2-9-2009. الرابط: <http://www.syrieneconomy.com>
3. دليلة عارف، 1995 -الكتلة النقدية في سوريا. ندوة الثلاثاء الاقتصادي، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، سورية. الرابط: <http://www.syrieneconomy.com>
4. زنبوعة زياد، 2009 -السياسات الاقتصادية في سورية في ضوء الأزمة المالية الاقتصادية الراهنة. جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، 24-3-2009. الرابط: <http://www.syrieneconomy.com>
5. طوقان أمية، 2005 - دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية. "مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية"، دمشق.
6. العظمة عرفان، 2000 -السياسة النقدية في سورية. ورقة عمل قدمت إلى ندوة البنك الإسلامي للتنمية حول السياسات النقدية، دمشق،.
7. قمر باسم، 2008 -السياسة النقدية. محاضرة أقيمت في ورشة عمل حول القضايا البرمجة المالية، معهد صندوق النقد الدولي، الرباط، المغرب.
8. محاضرة أقيمت في المعهد التجاري-بنات، أغراض وأعمال البنوك المركزية. دولة الكويت، 24/ 3/ 1986.
9. ميالة أديب، كلمة حاكم مصرف سورية المركزي في منتدى الاقتصاد العربي ببيروت 20-21/ 05 /2010، "إصلاح النظام المصرفي العالمي وانعكاساته على العالم العربي". موقع مصرف سورية المركزي.

- خامساً: التقارير:

- تقارير بنك سورية المركزي:

1. مكتب الحاكم لشؤون السياسة النقدية والدراسات، دراسة حول ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة. مصرف سورية المركزي، دمشق/ سورية، 2007.
2. النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، المكتب المركزي للإحصاء. أعداد مختلفة وفقاً للأعوام المذكورة (2011-1991).

- تقارير هيئة تخطيط الدولة في سورية:

1. هيئة تخطيط الدولة في سورية، الخطة الخمسية العاشرة 2006- 2010، هيئة تخطيط الدولة، دمشق/ سورية، 2010.

- تقارير صندوق النقد الدولي IMF:

1. صندوق النقد الدولي، 2000 -وثيقة مساندة لميثاق الممارسات الجيدة لشفافية السياسة النقدية والمالية. الجزء الثاني، SM/ 00/ 103(A), Revision 2, part II of III، إدارة شؤون النقد والصرف صندوق النقد الدولي.

2. مكارثر ألن ومارستون ديفيد، تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2009. صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010. الرابط: <http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=22702.0>

- تقارير مختلفة:

1. د.أسامة سعيد، هل الخطوة الأولى في إصلاح آلية عمل مصرف سورية المركزي تكون الاستقلالية. صحيفة الاقتصادية، العدد 240، نيسان، 2006.
2. صندوق النقد العربي، 1996- السياسات النقدية في الدول العربية. سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الثاني، 4-9 أيار، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
3. العياش غسان، 1998- المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي. مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ص34.

- القوانين والأنظمة:

1. قانون النقد الأساسي رقم / 23 / لعام 2002.
2. المرسوم التشريعي ذو الرقم 87 المتضمن نظام النقد الأساسي واحداث مصرف سوريا المركزي، بتاريخ 28-3-1953، الجريدة الرسمية للجمهورية السورية- العدد 15 تاريخ 31 آذار 1953.
3. المرسوم التشريعي رقم 60 لعام 2008.

- مواقع مختلفة:

1. حاكم مصرف سورية المركزي، تحديد سعر الصرف يتم بناء على عوامل داخلية وخارجية، جريدة «بلدنا»: عامر عبد السلام، 05 / 10 / 2009 . الرابط: <http://www.baladnaonline.net/ar/index.php>
2. مصرف سورية المركزي، www.banquecentrale.gov.sy
3. ميالة أديب، الضوابط الرقابية المصرفية التي تفرضها سورية على المصارف عززت من مركزها المالي. 01 تشرين الثاني، 2009. بيروت، سانا. الرابط: http://www.sana.sy/index_ara.htm
4. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الرابط: <http://ar.wikipedia.org/wik>

- ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. ABOAGYE Hermann H.Sintim, 2001 –**Macroeconomic Risk and Central Bank Independence: Improved Estimates on the Influence of Central Bank Independence on Inflation Variability and Taxes.** Degree of Philosophy in the Financial Economics Program, USA, University of New Orleans, UMI, Number, 3033927.
2. AHSAN Amirul,...[and other], 2006 –**Determinants of Central Bank Independence and Governance Problems and Policy Implications.** JOAAG. Vol.1.NO.1. Monash University, Australia.
3. ALESINA Alberto f, STELLA Andrea, 2010 – **The Political of Monetary Policy.** NBER, 1050 Massachusetts Avenue, Cambridge, MA 02138.

4. **ALEX** Cukierman, 1992 –**Measuring the Independence of Central Banks and its Effect on Policy Outcomes**. The World Bank Economic Review, vol. 6, NO.3.
5. **AMTENBRINK** Fabian, 2005 –**Securing Financial Independence in the Legal Basis of Central Bank**. CCBS, Bank of England, London, England.
6. **ARNONE** Marco, ,...[and other], 2006 - **The Measurement of Central Bank Autonomy: Survey of Models, Indicators, and Empirical Evidence**. IMF W/ P No : 06/227.
7. **BANAIA** King, 2008 –**Measuring Central Bank Independence: Ordering, Ranking, or Scoring**. "Paolo Baffi", Central Research Paper Series, NO.2008-11, Università Commerciale Luigi Bocconi.
8. **BANDURA** Romina, ...[and other], 2006 - **Central Bank Independence and Accountability: A Literature Review**. Office of Development Studies, United National Development Programme. New York, USA.
9. **BANG** Kisun, 1998 –**Central Bank Independence, Budget Deficits, Seigniorage and Inflation**. Degree Doctor of Philosophy, University of Missouri- Columbia, United States of America, Number: 9924863.
10. **BERNHARD** William T, 1996 – **Legislatures, Governments, and Bureaucratic Structure: Explaining Central Bank Independence**. Degree Of Philosophy, Duke University, UMI Number: 9626693, United States of America.
11. **BIRKAN** Ayse Özden, 2008 –**Essays on Turkish Monetary Policy**. Doctor of Philosophy, USA, University of Utah, UMI, Number: 3318511.
12. **BLEJER** Mario I. and **HAMMOND** Gill, 2006- **Independence and Accountability: Concepts and UK Experience , prepared for the Central Bank of Turkey conference on Inflation Targeting: Performance and Challenges**. Istanbul, Turkey.
13. **BLINDER** Alan S, 2010- **How Central Should The Central Bank Be?.** Princeton University, CEPS Working Paper N°:198, Journal of Economic Literature, United States of America.
14. **BODEA** Cristina, 2009 –**Exchange Rate Regimes and Independent Central Banks: A Correlated Choice of Imperfectly Credible Institution**. Michigan State University, Germany, SSRN.1486674.
15. **BOUMANS** Marcel, 2007 – **Measurement in Economics**. A Hand Book, Printed and Bound in United States of America, AP, Academic Press is Imprint of Elsevier.
16. **BROZ** J. Lawrence 1998 - **The Origins of Central Banking: Solutions to the Free-Rider Problem**. International Organization, Vol. 52, No.2, Spring, The IO Foundation and the Massachusetts Institute of Technology, United States of America.
17. **CARLSTROM** Charles T, **FUERST** Timothy S, 2006 – **Central Bank Independence the Key To Price Stability?.** Federal Reserve Bank of Cleveland, ISSN, 0428-1276.
18. **COBHAM** David, **DIBEH** Gassan, 2009 –**Monetary Policy and Central Banking in the Middle East and North Africa** . The Routledge Political Economy of the Middle East and North Africa Series, New York, USA.
19. **COBHAM** David,...[and other], 2005 –**Informal Central Bank Independence an Analysis for Three European Countries**. Scottish Economic.
20. **C'ORIC'** Tomislav, **CVRLJE** Dajana, 2009 –**Central Bank Independence the Case of Croatia**. University of Zogreb, Zogreb- Croatia, Paper, NO.09-09.

21. **CROWE** Christopher, **MEADE** Ellene, 2008 -**Central Bank Independence and Transparency: Evolution and Effectiveness**. "Paolo Baffi" Central Research Paper Series NO.2008-08, Università Commerciale Luigi Bocconi.
22. **DAUNFELDT** Sven-Olov,.....[and Other], 2009 -**Why Do Politicians Implement Central Bank Independence Referrals?**. The Ratio Institute, Stockholm, Sweden.
23. **DAVID A.** Dodge, O.C, 2008 -**Central Banking at a Time of Crisis and Beyond: A Productioners Perspective**. C.D Howe Institute, Toronto.
24. **DE Soto** Jesús Huerta, 2006 - **Money, Bank Credit, and Economic Cycles**. Translated By Melinda A. Stroup, Ludwig von Mises Institute, 2^{ed}.ed , Auburn, Alabama, 63832- 4258, Second Spanish edition 2002, Unión Editorial, Madrid, France.
25. **DINCER** Nergiz and **EICHENGREEN** Barry, 2009 -**Central Bank Transparency: Causes, Consequences and Updates**. NBER.W/ P.Series.1050, Massachusetts Avenue, Cambridge, UK, MA02138.
26. **DUMITER** Florin Cornel, 2009 -**Central bank Independence and Inflation Targeting, the Case of Romania**. The Romanian Economic Journal, Year XII, no, 33.
27. **EIJFFINGER** Sylvester C.W, and **HOEBERICHTS** Maroc . M, 2000 -**Central Bank Accountability and Transparency: Theory and Same Evidence**. Discussion Paper 6/ 00 Economic Research Central of the Deutsche Bundesbank, Frankfurt am Main, Federal Republic of Germany.
28. **EIJFFINGER** Sylvester. C.W and **HAAN** Jakob De, 1996 -**The Political Economy of Central - Bank Independence**. Special Papers In International Economics, Princeton University, New jersey, USA, No,19.
29. **EPSTIEIN** Gerald, 2006 - **Central Bank As Agents Of Economic Development**. UNU-WIDER, Research Paper, N^o: 2006-54, Katajanokaituri 6 B, 00160 Helsinki, Finland.
30. **ETIENN** Farvague, 2010 -**Back to the Roots: on the Origins of the Fed's Independence**. MPRA, Paper NO. <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/24199/>
31. **FARRAG** No0.5ha, **KAMALY** Ahmed, 2007 -**Measuring the Degree of Central Bank Independence In 0.5Egypt**. Germany University in Cairo, Working Paper, No.4.
32. **FISCHER** Stanley, 1996 -**Why are Central Banks Pursuing Long-Run Price Stability**.
33. **FISCHER** Stanly, 1995 -**Central Bank Independence Revisited**. The American Economic Review, VOL, 85, NO, 2, January.
34. **FORDER** James, 2004 -**"Credibility" in Context: Do Central Bankers and Economists Interpret the Term Differently**. Econ Journal Watch Volume 1,Number 3, Balliol College, Oxford, UK.
35. **FREYTAG** Andreas, **MASCIANDARO** Danato, 2005 -**Financial Supervision Fragmentation and Central Bank Independence: The Two Sides of the Same Coin?**. Methodological Considerations, BNL Quarterly Review.
36. **FRISELL** Lers,.....[and Other], 2008 -**Governing the Governors: A Clinical Study of Central Banks**. Sveriges Riksbank, WP Series.NO,22, Stockholm, Sweden.
37. **GÄRTNER** Manfred , 2006 - **The Political Economy of Monetary Policy Conduct and Central Bank Design**. Department of Economics University of St. Gallen , W/ P No 25.
38. **GÄRTNER** Manfred, 2006 - **Macroeconomics**, 2^{ed}.ed, ft, Prentice Hall, Essex CM202 je, England, United Kingdom.
39. **GERAATS** Petra .M, 2001 -**Why Adopt Transparency? The Publication of Central Bank Forecasts**. Working Paper, No.41, European Central Bank, Frankfurt-Germany.

40. **GÖKBUDAK** Nuran, 1996 –**Central Bank Independence the Bundesbank Experience and the Central Bank of the Republic of Turkey**. The Central Bank of the Republic of Turkey, Discussion Paper, No.9610, Ankara, Turkey.
41. **GRAFSTRÖM** Cassandra, 2009 –**Accounting for Economic Institutions: How Independent Central Banks Affect Democratic Accountability**. University of Michigan, Germany.
42. **GRAY** Simon, 2006 – **Central Banking In Low Income Countries**. Central For Central Banking Studies, Bank Of England, Handbook In Central Banking, Lecture Series, N^o:5. London, United Kingdom.
43. **GROS** Daniel, 2004 –**Financial Aspects of Central Bank Independence and Price Stability the Case of Turkey**. Eu-Turkey Working Papers, N^o:12.
44. **HAAN** Jakob De, [and other], 1998 –**Accountability of Central Banks: Aspects and Quantification**. <http://ssrn.com/abstract=1307581>.
45. **HAWKINS** John, 2003 - **Central Bank Balance Sheets And Fiscal Operations**. In Book, **Fiscal Issues And Central Banking In Emerging Economies: an Overview**. In Book, **Bank For International Settlements, 2003 – Fiscal Issues And Central Banking In Emerging Economies**. BIS Papers N^o: 20, Basel/ Switzerland.
46. **HAYO** Bernd and **HEFEKER** Carsten, 2007 –**Dos Central Bank Independence Cause Low Inflation: A Skeptical View**. European Journal of Political Economy.
47. **HEFFERNAN** Shelagh, 2005 - **Modern Banking, England**. ISBN. 0-470-09500-8.
48. **HELGE** Berger, 2004 -**Optimal Central Bank Conservatism and Monopoly Trade Union**. IMF, Washington.
49. **HICKS** Raymond, 2004 - **The Politics of Central Bank Reform: The Role Institution, Partisanship, and International Economics**. Doctor of Philosophy, Amory University, United States of America.
50. **JOHAN** Lindgern.....[and other], 1996 –**Soundness and Macroeconomic Policy**. International Monetary, Washington, USA.
51. **KIM** Junhan, 2003 - **Essays on Inflation and Monetary Policy**. PHD thesis , The Ohio State University.
52. **KIRSCH** .C.H and **ELKIN**. W.A.1930 -**Central Banking**, 4^{ed}.ed, Macmillan, New York, United States of America.
53. **KLOMP** Jeron G, **HAAN** Jokob, 2008 –**Inflation and Central Bank Independence: A Meta Regression Analysis**. "Paolo Baffi", Central Research Paper Series NO.2008-08, Università Commerical Luigi Bocconi.
54. **KRAUSE** Stefan, **MENDEZ** Fabio, 2008 –**Institutions, Arrangements and Preferences for Inflation Stability: Evidence and Lessons From a Panel Data Analysis**. Journal of Macroeconomics, 30(2008), 282-307, USA.
55. **KRISTEN**, Petra Gerlach, 2008 –**The Role of the Chairman in Setting Monetary Policy: Individualistic VS. Autocratically Collegial MPCs**, Swiss National Bank and University of Basel.
56. **LARS** E.O.Svensson, 1999 –**Inflation Targeting as Monetary Policy Rule**. Institute for International Studies, Stockholm.
57. **LOVELL** Michael C, 2004 –**Economics With Calculus**. World Scientific. Library of Congress Cataloging-in-Publication Data Printed In Singapora 596224. United States of America.

- 58. LUCOTTE** Yannika, 2009 –**Central Bank Independence Budget Deficits In Developing Countries: New Evidence From Panel Data Analysis**. Laboratoire d'Economie d'Orléans, UMR CNRS 6221 Faculté de Droit, d'Economie et de Gestion, d'Orléans, France.
- 59. LUPORINI** Vi Viane, 1998 –**Central Bank Independence and the Federal Domestic Debt: A Study of the Brazilian Case 1966-1996**. UMI, Number: 9908345, Degree of Doctor of Philosophy, USA, the City University of New York.
- 60. LYBEK** Tonny and **MORRIS** Joanne, 2004 –**Central Bank Governance: A Survey of Boards and Management**. IMF, WP/ 04/ 226.
- 61. M.A. Burak** Sungu, 2009 –**Three Essays on Central Bank Independence, Dependence and Economic Interaction**. Degree Doctor of Philosophy, Ohio State University, USA, UMI, Number: 3384753.
- 62. MAIER** Philipp, **Santor** Eric, 2008 – **Reforming The IMF: Lessons From Modern Central Banking**. Bank Of Canada, Discussion Paper 2008- 6.
- 63. MALIK** Wasim Shahid, **DIN** Musleh-ud, 2008 –**Monetary Policy Transparency in Pakistan: An Independence Analysis**. PIDE, Working Papers 2008: 44, Pakistan Institute of Development Economics Islamabad.
- 64. MATTHEWS** Kent and **THOMPSON** John, 2005 - **The Economics of Banking**. England, ISBN- 0-470-09008-1.
- 65. MBOWNI** T T, 2000 –**Central Bank Independence. Speech At the Reuters Form Lecture, Held in Johannesburg**. USA, ON.11- October.
- 66. MCLVER** David Allan, 2002 – **Under the Aegis Of Central Banks: Capital Mobility, Partisan Politics and Central Bank Reform in Britain and France**. Degree Of Doctor Of Philosophy, University Of Toronto, United States of America.
- 67. MEHROTRA** Aaron and **Sanc** Hez-Fung Jose R, 2009 –**Assessing McCallum and Taylor Rules in a Cross- Section of Emerging Market Economies**. Bank of Finland, Bofit, Discussion papers 23, Helsinki/ Finland.
- 68. MELTZER** Allan H. 1983 - **Monetary Reform In an Uncertain Environment** . Cato Journal, Vol 3, No 1 Spring.
- 69. MEYER** Laurence H, 2002 -**Inflation Targets and Inflation Targeting**, Center for Strategic and international Studies, Washington, D.C, United States of America.
- 70. MISHKIN** Frederic S, 1995 -**Bank Of International Settlements**. BIS, 1995, P. 7.And 1997.
- 71. MISHKIN** Frederic S, 1998 – **Central Banking in a Democratic Society: Implications for Transition Countries**. Columbia University W/ P, No 5.
- 72. MISHKIN** Frederic S, 2006 - **The Economics of Money ,Banking , and Financial Markets**. 7th ed , Pearson Addison Wesley. United States of America.
- 73. MISHKIN** Fredric S, 2004 –**The Economics Of Money, Banking, And Financial Markets**. The Addison- Wesley Series In Economics, Seven The Edition, United States of America.
- 74. MOHANTY** Deepak, 2010 –**Implementation of Monetary Policy in India**. Speech by Deepak Mohanty, Executive Director, Reserve Bank of India, Delivered at the Bankers Club, Bhubaneswar on 15th March 2010.
- 75. MONKIW** N Gregory, 2005 - **Principles of Macroeconomics**. 3rd.ed, Worth Publisher, New York, United States of America.
- 76. MORENO** Ramon, 2003 – **Fiscal Issues And Central Banking In Emerging Economies: an Overview**. In Book, **Bank For International Settlements**. 2003 – **Fiscal**

Issues And Central Banking In Emerging Economies. BIS Papers N^o: 20, Basel/Switzerland.

77. MOSTOWSKA Aleksandra, 2008 –Quest for the best: Who to Measure Central Bank Independence and Show its Relation with Inflation?. Aboa Centre for Economics, Discussion, Paper, NO.37. Turku, ISSN.1796-3133.

78. NESSEN Marianne, 2002 - Inflation Targeting over the short, Medium and Long Term. Department of Research, Rksbank, Sweden.

79. PETER Bofinger, 2001 –Monetary Policy: Goals, Institutions, Strategies, and Instruments. Oxford University press, UK.

80. PETURSSON G Thorarinn, 2000 –New Focuses in Central Banking Increased Independence, Transparency and Accountability. Central Bank of Iceland, Monetary Bulletin, Iceland.

81. PICKER Anne Dolganos, 2007 – International Economic Indicators and Central Banks, Wiley Finance, 1807, Johan Wiley and Sons, Inc. United States of America.

82. RAI SHailendra Kumar, 2008 –Central Banking System- A Bench Marking Study of India and Sweden. Jonkoping International Business School Sweden, Stockholm, Sweden.

83. RIBEIRO Fausto de Andrad and Handorf willian, 2002 –Central Bank: Independence, Governance and Accountability. The GORGE WASHINGTON University, IBI, Minerva program- Fall 2002, USA.

84. ROGOFF Kenneth, 1985 –the Optimal Degree Commitment to an Intermediate Monetary Target. The Quarterly Journal of Economics, VOL, 100, NO.4, November.

85. SCHWÖDIAUER Grehard...[and other], 2006 –Central Bank Independence Accountability and Transparency: the Case of Ukraine. FEMM Working Paper Series, NO.30.

86. SIKLOS Pierre. L...[and other], 2010 –Challenges in Central Banking "the Current Institutional Environment and Forces Affecting Monetary Policy". Cambridge University Press, Cambridge, UK.

87. SKILOS Pierre L. 2002 - The Changing Face of Central Banking. Cambridge University Press 1st.ed, Cambridge, United Kingdom.

88. SNOWDON Brian, VANE Howard R, 2005 – Modern Macroeconomics its Origins, Development and Current State. Edward Elgar Publishing Limited Glensanda House, Montpellier Parade Cheltenham, Glos GL 501 UA,UK, British Library, United Kingdom.

89. STELLA Peter, AKE Lonnberg, 2008 - Issues In Central Bank Finance And Independence. Federal Reserve Bank of Atlanta, Working Papers Series 13, United States of America.

90. TAYLOR John B. 1993 - Discretion Versus Policy Rules in Practice. Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy 39.

91. THORTON Henry, an Enquiry into the Nature and Effects of the Paper Credit of G. B. P.267 in Vaish.

92. VITOLS Sigurt, 1995 –Inflation Versus Central Bank Independence Banking Regulation and Financial Stability in the US, and Germany. Discussion Paper FSI 95-312, Berlin –Germany, ISSNNR, 1011-9523.

93. WALLICH Henryc, 1983 –Change in Monetary Policy and the Fight Against inflation. Cab Journal, Vol.3.No1, Spring, 1983, Washington, D.C.20551, USA.

94. **WALSH.C.E**, 2003 –**Accountability, Transparency, and Inflation Targeting**. Journal of Money Credit and Banking 35(5): 829-49.
95. **WANDSCH** Neider Kirsten, 2003 –**Central Bank Independence and Policy Performance: Central –East Europe 1919-1939**. UMI, Doctor of Philosophy in Economics in the Graduate College of the University of Illinois at Urbana –Champaign.
96. **WHITE** Lawrence H. 1999 - **The Theory of Monetary Institutional**. 1^{ed}, Blackwell Publishers LTD Oxford, UK.
97. **WINKLER** Bernhard, 2000 –**Which Kind of Transparency? On the Need for Clarity in Monetary Policy-Making**. Paper, No.26, European Central Bank Frankfurt, Germany.
98. **YOONG"WANG"** Swee, 1999 – **Dos Central Bank Independence Benefit Developing Countries**. Degree of Doctor Philosophy, Southern Illinois University at Carbondale, UMI, Number: 9961114, United States of America.
99. **YUASA** Toshiyuki, 2000 – **Political Markets and the Effectiveness of De Jure Central Bank Independence: a Formal and Empirical Study**. UMI, Number: 9976502, University of Houston, Degree of Doctor of Philosophy, United States of America.

**Aleppo University
Faculty of Economics
Department of Economics
and International Relations**



The Independence of the Central Bank and its Impact on the Effectiveness of the Monetary Policy in Syria

A thesis submitted to faculty of economics in candidacy for the degree of the
master in economics and international relations

Prepared by
Khorshid Najat Mohammed

Supervised by
Dr. Dured AL- Khetib

2013

Certificate

It hereby to certify that work described in this described in this dissertation is the results own investigation under the supervision **Dr. Dured AL- Khetib** and reference to other work has been duly acknowledged in the text.

Director of study

Dr. Dured AL- Khetib

Candidate

Khorshid Najat Mohammed

* * *

It is hereby declared that this work "**The Independence of the Central Bank and its Impact on the Effectiveness of the Monetary Policy in Syria**" has not already been accepted for any degree, nor is it being submitted currently for other degree.

Candidate

Khorshid Najat Mohammed

* * *

- Abstract -

The independence of the central banks of the major topics of concern to the governments in the economic arena, and as a result of economic and monetary developments successive international and domestic witnessed by most countries in the world.

Given the importance of the independence of the central bank in any economic system in the world, the study Applied considered one of the priorities in the modern era. What a central impact on the effectiveness of monetary policy.

This research involves the study of the relationship between the independence of the central bank, inflation in Syria, and then the relationship between the independence of the Central Bank, the GDP in Syria. For it is one of the most controversial topics, especially in monetary theory and monetary policy and applied studies.

And as such will be the study across three chapters: The first chapter deals with the central bank and its determinants, where first section presents the emergence of central banks and their role in the economy. And the second part, the behavior of central banks and its determinants.

The second chapter deals with the independence of the central bank and the management of monetary policy, where it displays the first section measures the independence of the central bank and economic efficiency, and the second part, it looks at the effectiveness of monetary policy in the light of the independence of the central bank.

The third chapter deals with Empirical Study of the independence of the Central Bank of Syria and its impact on the effectiveness of monetary policy, where first section presents the evolution of monetary policy in Syria after independence. And the second part, study the reality of the independence of the Central Bank of Syria, and that the application independence indicators, namely:

"(Bade & Parkin: 1977), (Jácome: 2000), (Dumiter Flori: 2009) (Cukierman: 1992), (GMT: 1991), (Petursson G Thorarinn: 2000), (Monetary Commitment- MOC:- 2001), (Gisolo Enrico: 2009) ".

The Monetary Statute of the Central Bank of Syria, and measurement of accountability and transparency of the Central Bank of Syria.

The third research study the effectiveness of the Monetary and Credit Council at the Central Bank of Syria, and the relationship between the independence of the Central Bank of Syria and all of inflation and GDP, and by testing the Standard Model of a study to analyze the relationship between the variables of the study.

Based on the descriptive study and applied will be seen an inverse relationship significant correlation between the degree of independence of the Central Bank of Syria (independent variable) and the GDP (the dependent variable), and an inverse relationship significant correlation between the degree of independence Central Bank of Syria (independent variable) and inflation "index Consumer Prices "(the dependent variable).